

د. سيد مصطفى سالم

# وشائق يمنية

دراسة وشائقيّة تاريخيّة

( نشر وتعليق )

١٩٨٥

معة الثانية





— وثائق يمنية —————





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



د. سيد مصطفى سالم

# وشائق يمنية

دراسة وشائقيّة تاريخيّة

نشر وتعليق

١٩٨٥

الطبعة الثانية



## مقدمة الطبعة الثانية

لا أملك في البداية الا تقديم كلمة شكر الى هؤلاء الذين دفعوني الى إعادة طبع هذا الكتاب .. لإقبالهم على إقتنائه ، ولما سمعته منهم من كلمات التقدير لهذا العمل المتواضع . وقد كان لكللمات التقدير هذه ، وما احتوته من فهم وتحليل عميقين لمادة الكتاب ، وللمنهج الذى أتبع عند دراسة مجموعة الوثائق ، كان لها أثر كبير فى النفس ، فقد محت كل خوف إعترانى عندما نشرت هذه الوثائق لأول مرة ، كما أصبحت دافعا فويا للإعادة طبع الكتاب فحسب ، بل ولمواصلة السير فى هذا الدرب ، ولنشر المزيد من الوثائق فى سلسلة خاصة لخدمة المكتبة التاريخية اليمنية .

وهكذا بدا لى أن التخوف الذى انتابنى إنما كان من النوع الذى بصاحب أبة مبادرة علمية قد نؤدى الى فتح آفاق جديدة فى مجال الدراسات الانسانية ، وأومن النوع الذى قد بصيب المرء عندما يدفع بجديد الى المطبعة ليخرج وليدا الى حيز الوجود . ولاشك أن إجنياز حاجز التردد هذا ، والإقدام على نشر الكتاب لأول مرة ، قد دفع بالوثائق اليمنية الى السطح لتحتل مكانها بين مثيلاتها العربيات التى نشرت من قبل فى أقطار شقيقة ، كذلك بين ماينشر من سلاسل وثائق فى البلاد الأجنبية . فلقد تم من خلال هذه التجربة : التعرف ببعض ما فى اليمن من وثائق ، وبرز أن الوثائق تكمل المادة العلمية التى قد نعجز الكتب المخطوطة والمنشورة عن تقديمها ، فجذب هذا الأنظار— وخاصة فى خارج اليمن — الى ما فى البلاد من كنوز علمية ثمينة .

وقد أثار نشر هذه المجموعة من الوثائق رغبة بعض الأصدقاء اليمنيين فى نشر مجاميعهم منها — أى مآلدهم من وثائق — لإثراء المكتبة اليمنية بالمصادر الأصيلة حتى لايصدم كل من يتعرض للدراسات اليمنية بالتيه والضياغ ، لندرة المادة العلمية المنشورة بالنسبة للتخصصات المختلفة ، وسوف تنشر بعض هذه المجموعات فر يبا كما علمت .

وقد أشار نشر هذه المجموعة أيضا موجة من الاهتمام بين مختلف الباحثين في داخل اليمن أوفى خارجه ، فدارت المناقشات ونشرت الكتابات حول ما إحتوته هذه الوثائق من جوانب اجتماعية واقتصادية وتاريخية وشرعية بل ولغوية ، ووجد الباحثون — في هذه الجوانب — ما يلائق طونه من إشارات علمية ، وفتحت أمامهم نقاط تحتاج الى الدراسة الموسعة والبحث المتعمق ، كذلك سدت لهم ثغرات قد بدت أمامهم خلال بحوثهم المختلفة ، فزاد بهذا الإلتفات الى أنه لا يمكن القيام بدراسات علمية حديثة إلا بالتنقيب عن مثل هذه الوثائق — الى جانب المصادر الأخرى — واستقراء سطورها حتى تتصف هذه الدراسات بأنها منهجية سليمة .

وبالإضافة الى هذا وذاك ، فقد كان أهم ما بدا من مظاهر الاهتمام بالوثائق في اليمن — رسميا وشعبيا — هو ما حدث في الأشهر الأولى من عامنا هذا ( ١٩٨٤ م ) ، فقد أقام مركز البحوث والدراسات اليمنية ندوة تاريخ الثورة السبتمبرية ( ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م ) ، واستهدفت الندوة توثيق ودراسة الحركة الوطنية من الثلاثينات الى عام ١٩٦٨ م ، فأدى هذا الى أن هب كل من الأهالي والجهات الرسمية لتقديم مآلديهم من وثائق الى المركز ، فشكل هو بدوره اللجان المتخصصة لتبويب وتصنيف ما تجمع لديه من وثائق حتى تكون موضع الدراسة والبحث ، ولتأخذ طريقها الى النشر . ولا شك أن انعقاد هذه الندوة وما أثارته من إهتمام بالوثائق — المكتوبة والمسجلة — يعتبر قفزة كبيرة بمستقبل هذه الوثائق ، وإنقاذها من المصير الذي عاشته من قبل ، والذي تحدثت عنه في مقدمة الطبعة الأولى .

وأخيرا ، فلقد كانت هذه الأمور مجتمعة هي الدافع لإعادة طبع هذا الكتاب .

وبالله التوفيق

دكتور

سيد مصطفى سالم

صنعاء في يناير ١٩٨٥ م

## مقدمة الطبعة الأولى

راودتني فكرة هذا البحث قبل أن تطأ قدماي أرض اليمن ، فقد كنت أمتي النفس دائما بالحصول على بعض الوثائق اليمنية ، إما لدراستها في حد ذاتها ، وإما للاستعانة بها في دراسات تاريخية مختلفة ، وخاصة بعد أن تعلقت بالتاريخ اليمني منذ تخرجي في كلية الآداب بجامعة القاهرة . وظل هذا الحلم يداعب خيالي حتى أتيت لي فرصة السفر إلى صنعاء لأول مرة للتدريس بجامعة أوآخر عام ١٩٧١ م ، فاعتقدت حينذاك أنني سأغرق إلى الأبد بين مجاميع متنوعة من الوثائق اليمنية ، وأنى سأنهل منها كما أشاء .

وقد أخذت أتحسس الطريق إلى الوثائق عقب وصولي إلى صنعاء مباشرة : أسال عن أماكن تجمعها وحفظها ، وأبحث عن أصولها ومصادرها ، غير أن آمالي تبخرت سريرا بعد عدة أشهر فقط ، إذ لمست أنه ليس هناك دور رسمية لحفظ الوثائق والدفاتر والسجلات والملفات ، وغير ذلك من أوراق العهود السابقة ، كما في البلاد العربية والأجنبية المختلفة . كذلك لا تضم دار الكتب اليمنية غير القليل المتنوع من الكتب المطبوعة ، نظرا لحداثة عهدها ، وضعف إمكانياتها ، وأيضا فإن مكتبة جامع صنعاء الكبير تختص بحفظ المخطوطات وليس بجمع الوثائق .

وتأكدت هكذا خلال البحث والتقصي عن الوثائق اليمنية من حقيقة هامة وواقعية ، وهي أن العثور عليها ، أو الوصول إليها ، أمر شاق للغاية دونه صعاب وصعاب ، وأنه قد تضيع الأيام والشهور والسنوات قبل الحصول على شيء منها . وزاد إيماني بهذه الحقيقة ، عند سماعي تلك الروايات والحكايات والأقاصيص ، التي رواها لي الأخوة اليمنيون هنا ، عن طبيعة هذه الوثائق ، وأوضاعها الحالية ، وما آلت إليه من مصير ، بل ومن مصائر ، ويتلخص هذا كله في عدة نقاط ، وهي كالآتي :

فمن ناحية ، توجد بعض السجلات والدفاتر في المحاكم الشرعية ، كذلك يوجد البعض الآخر في وزارتي الأوقاف والعدل ومكاتبها الفرعية المختلفة ، غير أن هذا كله محفوظ بطرق يترتب لها ، فقد

وضعت في غرف مظلمة رطبة ، يعلوها التراب ، وتأكلها الحشرات والقرضة ، أى أنه أصبح من الصعب الوصول إليها ، أو الاستفادة منها ، إلا إذا تولتها الأجهزة الحكومية ، وكان هناك دوافع مغلظة ، ورغبات أكيدة ، ونوايا صادقة ، تتوافر جميعها لانقاذ هذه المصادر التاريخية الهامة من مصيرها المحتوم ، وهو التآكل والضباع . ونأمل أن تأخذ الجامعة أو مركز الدراسات والبحوث اليمنى المبادرة ، أو كل من وزارتي الأوقاف والعدل ، فقد يغير هذا الموازين ، وهو ما نرجوه إن شاء الله .

ومن ناحية ثانية ، لم تكن فكرة حفظ الأوراق الرسمية في ملفات خاصة ، أو في دور معينة ، معروفة أو متداولة في اليمن لدى الحكام والمسؤولين إلى عهد قريب ، بل كان الاعتقاد السائد بينهم أن تلك الأوراق إنما هي ملك خاص لهم ، لذلك كانوا يحفظونها في قصورهم الخاصة ، ثم يكسونها في صناديق عند عزهم من هذا المنصب أو ذاك .

و بالإضافة إلى ذلك ، فقد يقوم الأبناء والأحفاد بهذا العمل نفسه ، وهو الاحتفاظ بهذه الأوراق والملفات لأنفسهم بعد وفاة آبائهم حرصاً منهم على تحقيق أهداف ومصالح خاصة ، أو حتى لاختفاء حقائق معينة . وقد وجدت الفرضة والحشرات أيضاً الطريق إليها في هذه الصناديق أو في المخازن الخائضات ، نظراً لإهمال الأبناء والأحفاد لها ، ولسوء طريقة حفظها والتعامل معها .

ومن ناحية ثالثة ، و بناء على المفهوم العام لدى المسؤولين والأهالي عن الوثائق ، فقد كان الأهالي يحتفظون بالوثائق لأنفسهم ، سواء كانت تتعلق بمصالحهم المادية مباشرة ، أو التي كانت تصدر إليهم — أو إلى آبائهم وأجدادهم — من الحكام والمسؤولين . ومعنى آخر ، فقد ناثرت الوثائق الرسمية بين أيدي الأهالي دون مراعاة لأهميتها التاريخية ، أو لضرورة تواجدها في أرشيف الدولة للرجوع إليها كلما اقتضت الحاجة ذلك . وأدى هذا كله إلى تبثر الوثائق اليمنية بين أيدي متفرقة ، سواء كانت رسمية أو أهلية .

وكانت ظاهرة أن يحمل المسؤولون أوراقهم عند العزل من المناصب دون التفريق بين الوثيقة الخاصة مثل التي تتعلق بملكية أراض أو عقارات أو بزواج أو غير ذلك ، وبين الوثيقة العامة التي تتعلق بمصالح دولهم أو شعوبهم ، كانت هذه الظاهرة أمراً منتشراً في العالم أجمع إلى قرنين أو ثلاثة فقط ، وذلك إلى أن بدأت الدول الأوروبية — وخاصة بعد الثورة الفرنسية — تهتم بالاحتفاظ بوثائقها الخاصة — لنفسها — أو بصور منها على الأقل . ونقل محمد علي باشا هذا التقليد الجديد إلى مصر ، فأنشأ « دار المحفوظات » — ثم « دار الوثائق » بعد ذلك — عندما أراد أن يدعم نفوذه في مصر أوائل القرن التاسع عشر .

ومن ناحية رابعة ، فقد وجد الحكام العثماني والبريطاني في مناطق من اليمن ، في فترات متعاصرة أحياناً ومختلفة أحياناً أخرى . وقد عرف عن النظامين أن كلا منهما حمل معه عند انسحابه من اليمن ما يملك من ملفات وسجلات — أو أكثرها وأهمها على أقل تقدير — فزادت بذلك بعثرة الوثائق اليمنية ، لا في داخل البلاد فحسب ، بل أيضاً في الأرشيفات والمكتبات العالمية ، وبصفة خاصة في « استانبول » و « لندن » .



ومن ناحية خامسة ، فعند قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وخلال أحداثها العنيفة ، قام البعض بحرق الوثائق — أو بعضها — التى وجدت فى قصور الأئمة والأمرء ، وكدسوا البعض الآخر فى صناديق وجوالات ، وألقوا بها فى كهوف ومخازن مظلمة رطبة ، وفى خلال ذلك ، ضاعت بعض الوثائق أو نهبت ، وبهذا أصبحت تلك الوثائق بين مصائر ثلاثة ، وهى : إما محروق ضائع ، أو مخزون تالف ، أو منسوب مبثر .

غير أنى علمت مؤخرا أن الحكومة اليمنية قد التفتت إلى أهمية الوثائق ، وشكلت لجنة خاصة للتعرف على ما بقى من أوراق ، تمهيدا لترتيبها وتصنيفها وحفظها بطريقة علمية سليمة ، للاستفادة منها فى شتى المجالات ، ولا ندرى ماذا أتمت اللجنة من خطوات عملية إلى الآن .

ومن ناحية سادسة ، عملت منذ وصولى إلى اليمن مع بعض الاخوة اليمنيين على تأسيس مركز الدراسات اليمنية ( يسمى الآن : مركز البحوث والدراسات اليمنية ) ، ووضع قوانينه ولوائحه حتى صدر قرار رئيس الوزراء بإنشائه فى مايو ١٩٧٢ م . وكان الغرض من إنشائه هو جمع الوثائق والمخطوطات وكل ما يتصل بالتراث اليمنى بوجه عام ، حتى يكون هذا كله منهلا عذبا للباحثين والدارسين ، أو بمعنى أدق — وحسب ما جاء فى قانونه الأساسى — كانت مهام المركز الأساسية تتركز فى نقطتين أساسيتين هما : الجمع ، والدراسة . غير أن المركز تعثر فى خطواته التى رسمت له ، ولم يقم بواجباته التى كان عليه أن يقوم بها حتى الآن ، وذلك لظروف عديدة ليس هنا مجال شرحها .

وازاء هذه النقاط جميعها ، تضائل أمامى الأمل فى القيام بعمل وثائقي علمى ، لولا نصيحة بعض الأصدقاء اليمنيين ، بضرورة الاعتماد على الجهد الفردى فى جمع بعض الوثائق من أيدي الأهالى . وهنا بدأت مرحلة جديدة ، تعتمد تماما على جهدى الفردى فى جمع ما يمكن جمعه من الوثائق اليمنية ، فكانت النتيجة أننى حصلت على ما أستطيع جمعه ، وليس على كل ما أريد جمعه ، وهوى النهاية تلك المجموعة من الوثائق الى أهدم بعضها الآن .

وقد شرحت خلال « الدراسة التمهيدية » المسار الذى رسمته لنفسى عند جمع هذه المجموعة ، وبينت انصعوبات التى واجهتنى ، وكيف تغلبت عليها .

كذلك رسمت خلال هذه « الدراسة » المنهج الذى اتبعته ، وكيف قمت بدراسة كل وثيقة على حدة . غير أنى أود أن أشير فى هذه المقدمة الى أن البعض قد يشيد بهذا الجهد المتواضع باعتباره مبادرة لجذب نظر الغير إلى الوثائق اليمنية وأهميتها التاريخية ، وأن مجرد نشر بعضها — ولولم تصحبها دراسة مستفيضة — قد يشجع غيرى من الباحثين — فى الحقول الإنسانية المختلفة — على القيام بأبحاث ودراسات جديدة فى التخصصات المتعددة . وقد بقلل البعض الآخر من قيمة هذه الوثائق ومن أهمية جمعها ونشرها بدعوى ضآلة كميتها ، والتقليل من جدواها علميا ، وأنها لا تدور حول محور موضوعى معين .

وازاء هذا وذاك ، فإننى أود فقط — وببساطة شديدة — أن أشير الى النقاط التالية لتحديد « حجم » الهدف الذى ابتغيه من وراء نشر هذه الوثائق ودراسها .

**أولا :** تعد مرحلة الجمع — أى جمع المادة الأصلية — أولى مراحل العمل العلمى الصحيح ، وبدونها لا يقوم لأى عمل قائمة ، سواء كان هذا العمل تاريخيا ، أو اجتماعيا ، أو إقتصاديا ، أو قانونيا ، أو غير ذلك .

**ثانيا :** نقوم الدراسات التاريخية الموضوعية الدقيقة على مصادر أصلية من وثائق وسجلات وخطوطات وآثار ونقوش وخلافه ، حتى لا نفقد هذه الدراسات أهميتها وعمقها ، وحتى لا تتحول إلى أعمال إستائية لا تمت الى العلم بصلة .

**ثالثا :** تهتم الدراسات التاريخية بجمع آثار الإنسان فى العصور المختلفة مهما عظم أو قل شأنها — وهذا وذاك مسألة نسبية تختلف من باحث لآخر — وبدون هذه الآثار تتحول الدراسات إلى ضرب فى الهواء والى خطبات عشواء ، دون أن يتمكن الباحث من الوصول الى تفسيرات صحيحة أو نتائج سليمة .

**رابعا :** أن جمع وثائق العهود التاريخية المختلفة فى ملفات ودور خاصة بها ، ثم نشرها ، يؤدى إلى إضاءة الجوانب المتعددة لتلك العهود أمام الباحثين الجدد ، وأن هذا بدوره ييكنهم من التعرف على حقيقة وأهمية الدراسات التاريخية ، وهى أنها دراسة لأحداث الماضى ، من أجل فهم وقائع الحاضر ، ولرسم الخطوط العريضة — على الأقل — للمستقبل القريب .

**خامسا :** أن نشر الوثائق لا يفيد الدراسات التاريخية فحسب ، بل يساعد أيضا على نمو الدراسات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية ، وتهتم أيضا علماء اللغة وتطوراتها — ازدهارها أو انحطاطها — بالإضافة إلى التعرف على ملامح الأعراف والتقاليد التى تكمن بين السطور .

**سادسا :** وبناء على هذه المقدمات ، انتهى إلى أن الهدف من وراء نشر هذه الوثائق هو — من ناحية — إبراز أهمية الدراسات الوثائقية فى حد ذاتها ، ومن ناحية أخرى هو تقديم مادة أصلية عن فترة تاريخية من فترات التاريخ البنى ، قد تقوم عليها دراسات علمية جادة ، تضاف الى المكتبة اليمنية ، ناركب — فى نفس الوقت — أمر بمبيسها والحكم عليها لدوى الاحتصاص ، كل فى مجال اختصاصه .

وبعد هذا كله ، فأنى لا أملك الا الاعتراف بالضعف والتقصير أمام قضية : « الوثائق اليمنية » ، إذ لن يتمكن جهد فردى من التغلب على هذه القضية ، ولكنه فادرفى نفس الوقت على التنبيه إليها .

وأخيرا ، فإننى إذ أتقدم بالشكر ، فأنى أتقدم به الى هؤلاء الذين أمدونى بهذه المجموعة من الوثائق ، مهما قل أو كثر عطاؤهم ، والى جميع من أسهم فى أخراج هذا البحث الى حيز الوجود .

وهذا الشكر أو ذاك ، لا يعوقنى عن أن أتقدم بالشكر الى الآخرين الذين لم أشر اليهم .

و بالله التوفيق ، ، ، ، ،  
دكتور

سيد مصطفى سالم

صنعاء : يناير ١٩٨٢

القسم الأول  
دراسة تمهيدية

---



## دراسة تمهيدية

### الحصول على مجموعة الوثائق :

طبسفا لنصيحة بعض الاخوة اليمينين بضرورة اللجوء الى الأهالى للحصول على بعض الوثائق مما فى حوزتهم — كما ذكرت فى المقدمة — فقد شعرت رويدا رويدا أنه لا مفر من طرق هذا الباب إذا أردت الولوج إلى عالم الوثائق اليمنية . وقد آمنت بأهمية التوجه إلى الأهالى ، عندما فقدت الأمل فى وجود دور رسمية لحفظ الوثائق ، وأنه من الصعب الوصول الى المجاميع الموجودة فى بعض الوزارات ، كما تستحيل الاستفادة منها بوضعها الحالى كما أشرت فى المقدمة .

ولم يكن طرق هذا الباب — وهو الاعتماد على الأهالى فى الحصول على الوثائق — أمرا سهلا كذلك ، فقد كانت رحلة البحث والتقصى فى واقع الأمر رحلة شاقة استغرقت عدة سنوات ، واعترضها عدة عقبات . وبدت الصعوبة — خاصة عند بداية الرحلة — فى نقطة هامة ، وهى : ما عرف عن الاخوة اليمنيين من أنهم ضنينون بما يمتلكون من مخطوطات وأوراق ، إذ أنهم يعدونها جزءا من تراث الأجداد والأسلاف ، وأنه من الصعب السماح لأحد بالاطلاع عليها أو استعارتها أو تصويرها إلا إذا وجدت الثقة العميقة والحب المتبادل على الأقل .

وشكلت هذه الخيفة الهامة طبيعة الرحلة ، بل وانعكست على خطواتها ، إذ كانت الخطوات بطيئة وغير منتظمة ، ومراحلها عفو بذ لا تخضع لقواعد وترتيبات مسبقة معينة .

وتمثلت الخطوة الأولى من الرحلة فى طرح موضوع اهتمامى بجمع الوثائق على نطاق واسع بين الأخوة اليمنيين ، ونعمدت أن يكون طرح هذا الموضوع بين مجموعات مختلفة من هؤلاء الاخوة ، لعلى أجد من يستجيب ، ثم قصدت أن أوسع الخلفات والدوائر التى ألقى إليها ما أطلب ، نظرا لقله ما كنت ألتقاه فى المرحلة الأولى .

وكانت هذه الخطوة — وقد بدأت منذ وقت مبكر من وصولى الى صنعاء — ذات نطاق واسع ، فقد ألقيت بطلبي وأسئلتى هذه بين الأخوة اليمنيين ، دون مراعاة لاختلاف الأهواء والمسارب والاتجاهات والمذاهب ، إذ كانت الغاية هى : « جمع الوثائق » ، ولواختلفت مصادرها ، وتنوعت موضوعاتها ، وتناقضت مادنها .

وكانت النتيجة لهذا المسعى كالتى :

- كنت أتوقع من أناس أن يعطونى الكثير ، ولكنى لم أتسلم منهم شيئا .
- فوجئت بأن بعض الأخوة قد أعطوا دون أن أتوقع منهم شيئا .
- عرفت أيضا من أعطى وميع فى نفس الوقت ، أى أنه كان يعطى ما يخاره هو ، وليس كل ما يملك أو كل ما أريد .

## وثائق يمنية

هذه هى المواقف الثلاثة التى وفقها منى الاخوة اليمنيون ، وكانوا بين مانح ومانع أو ما بينها . غير أن شعارى فى مرحلة الجمع ، كان هو بنديم الشكر للجميع ، وفى نفس الوقت ، أخذ كل ما يقدم إلى دون انتقاء أو اشتراط ، ودون أن أحدد موضوعا معيناً ، أو فترة بذاتها ، ندور حولها الوثائق التى أقوم بجمعها ، فهذا وذاك لم يكن فى وسعى أو فى تناول بدى ، بل كان التفكير فى جمع الوثائق حول محور معين — موضوعى أو زمنى — هو ضرب من الخيال .

وكان الهدف دون شك من وراء توسيع الحلقات التى ألقى إليها بحاجتى الى الوثائق ، ومن وراء تقبل ما يقدم إلى دون قيود أو شروط سابقة ، كان الهدف من وراء ذلك كله هو زيادة عدد الوثائق ، واطراد ذلك ، فعمل بعضها فى النهاية ، يتفق — ولو من قريب أو من بعيد — من بعضها البعض ، لكى تدور حول موضوع تاريخى معين ، أو تجلّى أحداث فترة زمنية محددة . وقد تحقق هذا الهدف المتواضع ، بعد أن استغرق سنوات عدة ، واحتاج انتظارا طويلا قلنا حتى يتم تنبذ الوعود المبذولة ، وتطلب أيضا صبرا ومثابرة مستمرين .

نخرج من هذا كله بأن المصدر الأساسى والوحيد لمجموعة الوثائق هذه ، هو ما حصلت عليه من أبدي الأهالى أنفسهم ، ولبس من دور حكومية رسمية . ويلاحظ أن أصحاب هذا العطاء يختلفون فيما بينهم من نواح كثيرة ، مثل الأصول الاجتماعيه ، والأوضاع الاقتصادية ، والاتجاهات السياسية ، والمعتقدات المذهبية ... بل ومن ناحية اختلاف اقامة كل منهم فى أنحاء اليمن المختلفة — أى من ناحية التوزيع الجغرافى كما يقال — وهذه الاختلافات جميعها هى التى أثرت هذه المجموعة من الوثائق بالتنوع والتعدد ... وهذا ما كنت أبتغيه .

وترتب على هذه النتيجة نتيجة أخرى ، وهى أن آمالى قد تواضعت رو بدارو حتى انتهت الى فكرة بسيطة أمتى بها النفس لأقنعها بمواصلة الجمع والاستمرار فيه ، وهى أنه اذا لم أتمكن من جمع ما يكفى من الوثائق لخدمة موضوع معين ، أو لدراسة فترة بذاتها ، فقد يؤدى هذا الجمع — على الأقل — الى أمرين هامين :

**أولهما :** هو أنه قد يجد أحد الباحثين فيما بعد — وثيقة أو أكثر مما أنشر تفيدته فى أمر ما بالنسبة لموضوع بحثه .

**ثانيهما :** هو أن نسر مثل هذه المجموعة قد يغرى البعض من الأهالى أو من الجهات الرسمية على نشر ما لديهم من أوراق ، لسد الشغرات الكثيرة فى الدراسات اليمنية عموما ، وليس فى الجانب التاريخى فقط .

ولاشك أن هذا وذاك سيؤدى إلى إثراء المكتبة اليمنية بالأبحاث العلمية المستفيدة . وأخيرا فانه يمكن القول بأنه اذا كانت جهود الباحثين الفردية وإذا كان هناك ما يقدمه عامة الناس وخاصتهم من خطوات لخدمة فضية الوثائق اليمنية ، إذا كان هذا وذاك مازال له فضل المبادرة

## دراسة تمهيدية

في اتخاذ هذه الخطوات ، فإننا مازلنا في انتظار المجهودات المكثفة من قبل الهيئات والجهات الرسمية — وخاصة الجامعة ومركز الدراسات اليمنية — لانعاش هذه الجهود ، حتى يمكن لهذه الدراسات والأبحاث أن تنمو نموها الطبيعي .

### ترتيب الوثائق ترتيباً زمنياً :

إذا جاز الانتقال من الحديث عن مصادر الوثائق ، إلى الحديث عن طبيعتها وكيفية ترتيبها ، فإن هذا ينطلق من بديهية معروفة : أن النتائج تترتب على المقدمات وتبنى عليها ، وأنه طالما تعددت مصادر الوثائق ، فن المتوقع أن تتعدد موضوعاتها ، وأن تختلف تواريخها . ولكي يتضح أمامنا مدى التنوع الموضوعي ، والاختلاف الزمني بين وثائق هذه المجموعة ، فإنه يكفي القول بأن الأغلبية العظمى من أصحاب هذه الوثائق هي التي أعطتني من وثيقة إلى اثنتين فقط ، وأن القليل النادر منهم هو الذي أعطى ما يتجاوز هذا العدد . وبالإضافة إلى ذلك — وعلى سبيل المثال — فقد قدم البعض وثيقة ترجع إلى القرن الثالث عشر الهجري (١٩ م) ، وأخرى ترجع إلى القرن الرابع عشر الهجري (٢٠ م) ، وأن كليهما — بالإضافة إلى الاختلاف الزمني — قد اختلفتا من الناحية الموضوعية أيضاً ، وهذا مما زاد من غموض المنهج الذي يجب اتباعه .

وترتب على هذا أنني رأيت أنه إذا كان مصدر الوثائق واحداً ، فقد تختلف الوثائق نفسها فيما بينها موضوعياً وزمناً . وفي نفس الوقت ، فعند اختلاف مصادر هذه الوثائق ، فقد يتشابه بعضها وتتقارب موضوعياً وزمناً .

ومن ناحية أخرى ، فقد لاحظت أيضاً أن بعض الوثائق تتضمن أكثر من موضوع ، ولهذا يصبح من الصعب اختيار موضعها المناسب من الناحية الموضوعية لتأخذ ترتيبها بين باقي الوثائق .

ومعنى هذا أن طبعة هذه الوثائق قد شاركت في فرض المنهج الزمني الذي اتبعته في ترتيب هذه المجموعة ، فبناء على المقدمات التي شرحناها عن طريقة جمع هذه الوثائق ، وأنه لم يكن لي حق الاختيار ، وبناء على تنوع موضوعاتها واختلاف تواريخها — وسأتناول هذا بالتفصيل فيما بعد في مجالات أخرى — فقد أصبح من الصعب تصنيف « الموضوع » الذي تتضمنه الكثير من الوثائق بين ثناياها ، لاحتوائها على عدد من الموضوعات ، وليس على موضوع واحد .

وقد وجدت بعض الوثائق — من بين المجموع الكلي الذي عثرت عليه ، وليس مما ينشر في هذا الجزء فقط — تختص بعين « الحكام » و « العمال » ، وبعضها خاص بمنح بعض الامتيازات المعنوية والمادية من قبل الامام القائم ، ومنها أيضاً ما هو عبارة عن شكاوى الأهالي التي تتعلق بأوضاع اجتماعية وشرعية مثل الزواج والميراث ، أو أوضاع الرهائن ، كذلك نجد بعضها قد تضمنت قضايا إدارية ومالية واقتصادية وسياسية وقانونية مما سنشير إليه بالتفصيل فيما بعد عند التعليق على كل وثيقة

## وثائق يمنية

على حده ، وان كنت لا أستطيع القول بأن هذه الوثائق — في مجموعها — قد غطت كافة هذه القضايا والنواحي ، وان كانت تستطيع أن تضيء بعض الجوانب التي تفتقدها الى الآن « المكتبة اليمنية » في مجال الدراسات النظرية .

ومن ناحية الاختلاف الزمني بين هذه الوثائق ، فقد وجدت أن توار يخ هذه الوثائق قد انتشرت على مساحة زمنية طويلة ، تمتد من القرن الحادى عشر الهجرى ( ١٧ م ) الى القرن الرابع عشر الهجرى ( ٢٠ م ) . غير أن امتداد هذه المجموعة على طول عدة قرون لا يعنى أنه لا توجد هناك ثغرات وفجوات زمنية قصيرة أو طويلة بين توار يخ هذه المجموعة ، فأحيانا تتقارب هذه التوار يخ وتتوالى ليصبح الفارق بين تاريخ كل وثيقة وأخرى يوما أو يومين فقط ، وأحيانا أخرى تتباعد التوار يخ ليصل الفارق الى حوالي ربع قرن .

نخلص من هذا كله الى أنه قد تعددت موضوعات الوثائق ، والى أنه قد توزعت توار يخها وانتشرت على طول عدة قرون ، لهذا وذاك ظل السؤال الذى برز أمامى منذ أن بدأت جميع هذه الوثائق ، وهو: كيف يتم ترتيب هذه المجموعة عند النشر ؟ ظلّ سوء الا ملحا يحتاج الى اجابة والى بت .

ولم يكن سهلا الوصول الى اجابة سريعة أو نهائية لهذا السؤال ، فقد جرت العادة بين من يتعرضون للدراسات الوثائقية والنقشية ، على أن يرتبوا وثائقهم ونقوشهم في مجموعات على حسب أصحابها ، أو الأماكن التى وجدت فيها ، أو على أساس موضوعاتها ، أو الدول الغالبة التى خلّفت هذه الوثائق والنقوش . وربما اختار كل دارس المنهج الذى يروقه ، والذى يصل به الى غايته دون التقيد بمنهج معين مع مراعاة لمبدأ هام وهو الا يكون التغيير خاضعا لهوى ، أو لقانون السهولة والصعوبة .

وأمام هذه المناهج المتعددة ، ونظرا لما سبق شرحه بخصوص الوثائق التى نتعرض لدراستها ، فاننا نجد أنفسنا فى النهاية مضطرين الى اتباع أسلوب الترتيب الزمني لعدة نواح :

فن ناحية ، فان جميع وثائق المجموعة ترجع الى فترة زمنية واحدة ، هى التى نسميها — طبقا لما هو سائد عالميا — فترة التاريخ الحديث والمعاصر ، حيث أن هذه الفترة تبدأ من القرن السادس عشر الميلادى ( العاشر الهجرى ) الى الآن .

ومن ناحية ثانية ، فان الوثائق هذه لا تنتمى — فى مجموعها — الى موضوع معين ، بل تنوعت موضوعاتها ، وزيادة على ذلك تعددت موضوعات الوثيقة الواحدة فى كثير من الحالات .

ومن ناحية ثالثة ، فان الترتيب الزمني لهذه المجموعة ، قد يسهل أمر الرجوع اليها لمن يشاء من الباحثين والدارسين فيما بعد ، إذ قد يساعد هذا الترتيب أحدهم على الرجوع الى ما يريد من الوثائق ، طالما أنه قد حدّد أبعاد موضوع بحثه ، وعين زمانه .

ومن ناحية رابعة ، فالترتيب الزمني للوثائق لا يلغى استعمال المنهج الموضوعى أيضا ، طالما أنى جعلت الوثيقة وشرحها والتعليق عليها هى الوحدة الأساسية للبحث ، اذا يمكن ضم بعض الوثائق الى



## دراسة تمهيدية

بعضها البعض ، لكي تلتف حول موضوع معين ، ولنخلق منها في النهاية من الموضوعات — التي تنبع أساسا من محتويات الوثائق نفسها — والتي تغطي بعض نواحي تاريخ هذه الفترة .

ومن ناحية خامسة ، فالترتيب الزمني لا يضعف ولا ينقص من أهمية الاعتماد على الأصول المنهجية اللازمة لدراسة كل وثيقة على حدة .

وهكذا ، أستطيع أن أحدد المنهج الذي اتبعته في دراسة هذه الوثائق ، وهو : منهج زمني ، أي ترتيب الوثائق هذه الواحدة تلو الأخرى ، طبقا لتاريخ صدورهما ، على أن يتم مع الترتيب الزمني ، القيام بالدراسة الموضوعية ، أي دراسة كل وثيقة على حدة ، والاشارة الى عدد منها — خلال الدراسة التمهيدية — للتنبيه الى موضوع معين من موضوعات التاريخ اليمنى .

وهذا هو ما فعلت ....

وقد يبرز هنا سؤال هام ، وهو : هل ستكون هذه الدراسة دراسة وثائقية ، أم دراسة تاريخية ، أم أنها ستكون الاثنتين معا ؟

ربما تطول الاجابة على هذا السؤال وتشعباته ، غير أن الايجاز يدفعنا الى القول بأن الدراسة التي أقوم بها الآن هي دراسة وثائقية في الحل الأول ، أما الدراسة التاريخية فتأتى في الحل الثاني ، وفي مكان محدود هو : الدراسة التمهيدية — أي القسم الأول من البحث ، وفي التعليقات على الجانب الموضوعي لكل وثيقة على حدة ، وذلك حتى أشارك — أو أساهم — في اضاءة بعض جوانب تاريخ اليمن ، وإن كان هذا لا يعنى أن الدراسة التاريخية ستكون متعمقة شاملة للفترة التي نغطيها الوثائق ، بل ستكون موجزة نابعة من الوثائق نفسها ، تبعا لما يتشابه من وثائق تدور حول موضوعات بذاتها .

بقي أن نشير الى الجانب الشكلي للوثائق من حيث طريقة الكتابة والخط والأسلوب ، وأيضا نوع الورق والحبر وغير ذلك مما يعنى وصف الوثائق ، ذلك قبل تناول جانبها الموضوعي ، وما تثيره الوثائق من موضوعات .

## الجانب الشكلي للوثائق :

يصعب في الحقيقة أن نتحدث عن هذا الجانب بشكل شامل وبتفاصيل وافية نظرا لأمرين هامين :

فمن ناحية ، نجد أن طول الفترة التي ترجع اليها هذه الوثائق يجعل من المحتم أن يختلف شكل الوثائق فيما بينها ، فقد سبق أن ذكرنا أنها تنتسب الى حوالي أربعة قرون مضت ، مما جعل — أنه من البديهي — أن كل وثيقة تحمل شكلا خاصا وإن تشابه بعضها .

## وثائق عينية

ومن ناحية أخرى، نجد أنه قد وجد في اليمن أكثر من نظام حكم، وأكثر من قوة سياسية خلال تلك الفترة سواء كانت إمامية أو بركية أو قبلية، لذلك كان من البديهي أن تختلف وثائق كل منهم عن الأخرى من الناحية الشكلية.

لهذا وذلك، قررنا منذ البداية أن يكون إبراز الجانب الشكلي لكل وثيقة على حدة عند بداية التعليق عليها، بل وبعدها الجانب جزءاً أساسياً من التعليق، على أن نكتفي في الدراسة التمهيدية بالإشارة إلى الملامح العامة— سواء المشتركة أو المختلفة— التي ميزت وثائق هذه الفترة. وقد رأينا أن هذا المنهج قد يتيح الفرصة لتعميق الحديث عن الجانب الشكلي للوثائق أكثر مما لو ركزنا الحديث عن هذا الجانب في الدراسة التمهيدية.

ونجد من البداية، أن نذكر أن هذه المجموعة من الوثائق إنما تنتمي— في واقع الأمر— إلى عصر واحد، هو عصر سيطرة الإمامة على الحكم، أو على الأقل العصر الذي لعبوا فيه الدور السياسي الأساسي في البلاد، لذلك غلب على معظمها التشابه في الشكل، نظراً لتناوب الظروف التاريخية، وسيطرة الثقافة المعينة الخاصة. ورغم هذه السيطرة «العلوية»— إذا صح هذا التعبير— فقد شهدت هذه الفترة تطورات سياسية متعددة، بدأت بسيطرة الأئمة على الحكم بعد خروج الأتراك من اليمن عام ١٠٤٥ هـ (١٦٣٥ م)، ثم ظهر بالتدريج ضعف الإمامة إلى حد كبير، حتى وصل الأمر إلى عودة الأتراك ثانية إلى صنعاء واحتلال الانحياز لعدن، فأدى هذا إلى انتعاش الإمامة وتزعّمها لحركة المعارضة من جديد ضد الأتراك حتى تم عقد صلح «دعان».

وقد انعكس هذا كله على شكل الوثائق وأسلوبها— بل وعلى موضوعاتها أيضاً كما سنرى فيما بعد— فقد حملت الوثائق الأولى من هذه المجموعة توقيعات الأئمة— على سبيل المثال وليس الحصر— أما الوثائق المتأخرة منها، أي التي نرجع إلى أواخر القرن الثالث عشر الهجري (١٩ م) وما بعد ذلك، فقد بدأت الأختام تحل محل التوقيعات، بل ونعددت أشكال هذه الأختام كما ذكرنا في التعليقات المختلفة. وبالإضافة إلى هذا، فقد اختلف مكان وضع الأختام من وثيقة إلى أخرى، أما الوالي التركي فكان يضع توقيعه أو ختمه عند نهاية الكتابة كما هي العادة المنتشرة حالياً. وربما كانت ظاهرة استعمال الأختام مؤخراً من قبل أئمة القرن الثالث عشر الهجري (١٩ م) ترجع إلى عودة الأتراك إلى اليمن وانتشار هذه الصناعة في البلاد.

وفي داخل إطار التوقيعات والأختام فقط، وجدنا بعض الاختلافات من وثيقة إلى أخرى، فنجد أن التوقيعات بدأت بسيطة، ثم تعقدت أشكالها مع مرور الوقت، فتعقد رسم التوقيع— حتى صعب قراءته— كما زادت الألقاب مع مرور السنوات. وكانت الدعوات تلحق بالتوقيعات عادة، مثلما نرى في بعض الوثائق: «وفقه الله»، و«لطف الله به»، كذلك «إن شاء الله» التي جاءت بعد توقيع الامام المؤيد بالله. وقد استمرت هذه الظاهرة في الاختتام نفسها— كما لاحظنا— إذ كانت تنتهي

## دراسة تمهيدية

بالدعاء أيضا — مثل دعاء « نصره الله » ، الذى ظهر على أختام الامام المنصور والامام يحيى فى أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر الهجرى ( ١٩ — ٢٠ م ) . وز بادة على ذلك ، رأينا أن بعض الأئمة قد أضاف قبل لقبه اسم « عبدالله » للتعبير عن التواضع وباعتباره جزء من اللقب أيضا مثل : « عبدالله المنصور بالله على » . ( وثيقة رقم : ١٢ ، ١٣ ) .

وقد ظهر التغير والاختلاف بين أختام هذه المجموعة من الوثائق أيضا ، فرغم أنها تشابهت من ناحية اسناده الشكل ، فقد اختلفت من ناحية النقش الذى وضع بداخل كل منها . وقد رأينا أن ختم الامام المنصور محمد ( ٧ — ١٣٢٢ هـ = ١٨٨٩ — ١٩٠٤ م ) كانت حوافه تحاط بزخرفة بسيطة — هى خطوط صفيرة محببة متكررة الشكل — وبداخل هذه الحواف توجد عبارته : « أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين » .

أما أختام الامام يحيى ( ٢٢ — ١٣٦٧ هـ = ٤ — ١٩٤٨ م ) ، فقد أخذت عدة صور ونطورت من صورة الى أخرى ، ففي البداية استخدم الامام حتما بشبه ختم أبيه من ناحية الاستدارة والزخرفة ، واتخذ لنفسه لقبها خاصا — كما كانت عادة الأئمة عند توليهم الامامة — وهو « أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين » ( وثيقة : ٢٠ ) . واتخذ الختم بعد قليل الى صورة أكثر فنا ، اذ قُسم سطحه الدائرى الى ثلاثة أهلة ، كل هلال داخل الآخر وأصغر مساحة من الآخر ( وثيقة : ٢١ ) . وقد جاء بأسفلهم وأكبرهم عبارة : « أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين » ، وورد بالأوسط اسم الامام على شكل توقيع : « يحيى بن حميد الدين » ، أما الأصغر والأخير — وهوى شبه الدائرة — فقد كتب به الدعاء المعتاد : « نصره الله » . و يبدو أن صناعة الأختام كانت قد تقدمت نسبيا حينذاك ، فظهر للإمام ختم كسابقه ، يعلوه ختم آخر — وملصق به — على شكل مستطيل وبداخله البسملة ، وظهر هذا المستطيل منقسما إلى قسمين وحوافه مزخرفة بشكل مقبول ( وثيقة : ٢٤ ) . وكانت العادة أن تكتب البسملة بخط اليد ، ولكن يبدو أن استعمال هذا الختم — ذى البسملة — كان بهدف التظاهر السياسى أمام الأتراك حينذاك ، وإظهار العظمة ، وربما يؤكد هذا أن ختم الامام ظل أكبر حجما من الختم الذى استخدمه الوالى التركى والذى ظهر على بعض الوثائق كما سنرى . وقد ظل الامام يحيى يستخدم الختم الدائرى ، والآخر ذى البسملة ، جنبا إلى جنب فترة غير قصيرة . أما ختم الوالى التركى ، فكان مستديرا أيضا ، لكنه كان أصغر حجما بالنسبة لأختام الأئمة ، وكان أكثر بساطة ، إذ لم يكتب به الا اسم الوالى — وهو محمود نديم حينذاك — وبأسفله نازيخ صنعه كما نرجح ، وتجنبا الختم كان الوالى يضعه بوقيه ، وكان الختم والتوقيع بوضعا بأسفل الوثيقة ، أى عند نهاية أسطرها .

وقد كان للإمام يحيى ختم خاص ، استخدمه لأغراض معينة كما سنرى ، وذلك بالإضافة الى الأختام السابق الإشارة إليها . وهذا الختم كان يشبه الختم الدائرى الكبير ذا الأهلة ، لكنه أقل حجما ، كما كان بطبع بالحبر الأزرق ، وليس باللون الأحمر الذى اعتاد الإمام استعماله . وكان الإمام

## وثائق يمنية

يستعمل هذا الختم الصغير ذا الحبر الأزرق عندما يريد أن يهربه الإيصالات — أو «النظائر» — التي يرسلها الى أتباعه وأنصاره الذين يقدمون اليه الهدايا والزكاة ، فكان حينذاك يستخدم ذلك الختم الخاص الذى ظهر في بعض الوثائق ( وثيقة : ٢٩ ، ٣١ ) .

و بالإضافة الى هذا وذاك ، فقد ظهر للامام يحيى — على الوثائق التي عثرنا عليها — ظاهرتان تلفنان النظر، الأولى : هي توقيع على إحدى الرسائل المرسلة إلى شخصية بارزة في ذلك الوقت ، فكان التوقيع هو: «مملوككم يحيى بن الامام سامحه الله» ( وثيقة : ١٩ ) . و يبدو أنه لم يكن يسمح لأبناء الأئمة باستخدام الأختام ، لذلك كان عليه وضع توقيع حاسب ماقتضيه الأوضاع . أما الظاهرة الثانية : فقد رأينا أنه كان يستخدم تعبيرا خاصا للإشارة الى أن الخطاب المرسل إنما هو ملحق بخطاب سابى له ، فاستخدام العبارة السائدة حينذاك وهي : «الحاوى خير» عند بداية رسالته ، كما رأينا في رسائل أخرى عبارة : «زيادة خير» وقد شرحنا معنى هاتين العبارتين في موضعها . ( وثيقة رقم : ٤٧ ) .

وهناك صورة خاصة اتضحت بأغلبية وثائق المجموعة ، وخاصة تلك التي صدرت من قبل الأئمة أو كتاب دواو ينهم ، إذ تميزت هذه المجموعة بأن سطورها لا تبدأ مع بداية الصفحة ، بل كانت الكتابة تبدأ عند حوالى منتصف الصفحة ، حتى توضع البسمة والتوقيع أو الختم بأعلاها . وكانت هذه البداية تجبر كاتب الوثيقة على أن يلف بسطورها الى الهامش ثم الى أعلى لا كمال كتابته ، ولاستغلال الفراغات المتاحة بالصفحة . وهكذا تنتهى الكتابة ، وكأن سطور الوثيقة تدور حول نفسها ، اذ تبدو بعض هذه السطور مقلوبة بالنسبة للأولى ، و يضطر المرء الى قلب الوثيقة بين يديه ليتابع قراءتها . وقد يؤدي هذا الشكل الخاص الى الارتباك — عند النظرة الأولى — اذا حاول المرء قراءة مثل هذه الوثائق ، غير أن تعود مشاهدتها ساعد على التعرف على طبيعتها ، وهي أن تبدأ القراءة عند البسمة والتوقيع أو الختم ، وتنتهى عند وضع تاريخ كتابتها ، وأن إستطراد المعنى هو الذى يقود القارئ من جزء الى آخر .

غير أن هذا لايعنى أنه لا توجد بعض الوثائق التي تميزت بمميزات أخرى مختلفة ، بعضها يبنى بحت ، مثل وثيقة بيع قطعة أرض ( وثيقة / ٩ ) ، والبعض الآخر ذو صلة بالحكم التركى ونظامه ، أو بالأحرى تلك الوثائق التي صدرت من قبل الأتراك أو الموجهة إلى مسؤوليتهم ، اذ كانت هذه الوثائق مستقيمة السطور ، وتبدأ الكتابة بها عند بداية الصفحة ، كما أن عرض الموضوعات بها يأتى مرتبا حسب تسلسل الموضوع ، وقد وضع هذا بالوثيقة رقم : ١٦ .

أما من ناحية التاريخ الذى كان يوضع عند نهاية الوثيقة ، فإن هذا يثير ملاحظتين هامتين : **أولاهما** : أن التاريخ السائد طوال تلك الفترة ، كان التاريخ الهجرى نظرا لسيادة الفكر الإسلامى فقط حينذاك ، فكان لزاما أن نشير إلى التاريخ الميلادى بجانب التاريخ الهجرى حتى يسهل على القارئ الحديث أن يتعرف على موقع الوثيقة من التاريخ الذى تعود إستعماله حاليا ، وهو التاريخ

## دراسة تمهيدية

الميلادى . غير أن الاعتماد على التار يخ الهجرى فقط حينذاك قد أدى الى بروز عدة مظاهر إختصت بها وثائق تلك الفترة ، منها أنه كان أحيانا يختصر تار يخ السنوات ، فلا يذكر الا تار يخ السنة فقط دون الاشارة الى القرن نفسه ، وعندئذ كنا نضطر الى إكمال التار يخ الهجرى للإشارة إلى القرن ، وكان الأعتماد فى ذلك على سياق الحديث ، أو على الختم المطبوع على الوثيقة نفسها . ويمس الإختصار أحيانا اسم الشهر العربى ، فكان لا يشار الى شهرى : ذى القعدة وذى الحجة الا بـ « القعدة » و « الحجة » فقط ، نظرا لإستخدام التار يخ الهجرى والتعود عليه كما ذكرنا من قبل .

ثانيها : أنه كان بلا حظ أن وضع التار يخ كان يعنى انتهاء سطور الوثيقة ، فقد كانت العادة بالنسبة للخطابات التى تصدر من قبل الإمام وكتاب ديوانه ، أن الإمام نفسه هو الذى يضع تار يخ الوثائق ، اذ كان الكتاب يعدون الردود المطلوبة تم يعرضونها على الإمام ، ليضع الختم والتار يخ أو ليضيف ما شاء من عبارات ، ثم يضع الختم والتار يخ للتدليل على إكمال تلك الردود . و يبدو أن كتاب الديوان كانوا ينعمدون عدم وضع التار يخ تأديبا ، حتى يتركون للإمام فرصة إضافة ما يشاء من عبارات ، أو حتى يضع التار يخ الذى يراه ، إذا أراد تأجيل إرسال الخطاب الى أى موعد يشاء ، وان كئنا لا ندرى كيف كانت آداب تلك الدواوين حينذاك . لهذا ، فقد كانت عبارة : « حررتاريخه » أو « بناريخه » فقط ، توضع بخط الأئمة فى أغلب الأحيان ، للإشارة الى موافقتهم على ماجاء بالخطاب ، أو بعد إضافة ما يشاء وضعه . أما الخطابات العادية ، أو التى تصدر من قبل الأتراك ، فكان كاتبها هو الذى يضع التار يخ ، وكانت العادة أن يوضع التار يخ عند نهاية الوثيقة أيضا ، وليس كما هى العادة حاليا ، اذ يوضع التار يخ بأعلى الكتابات .

وقد اختلفت الوثائق فيما بينها من ناحية جودة الخط ، فبعضها كان جيد الخط مقروءا الى حد كبير ، وخاصة المتأخر زمننا منها ، أما البعض الآخر فكان سىء الخط حتى صعب قراءته الى حد كبير ، ولم تتمكن من قراءته الا بعد محاولات عديدة . ومما زاد من صعوبة قراءة هذه الوثائق ، أن الأقدمين كانوا يملون وضع النقاط على الحروف ، أو بالأحرى كانوا يتركونها غير معجمة . وقد وضع هذا بشكل كبير فى الوثائق التى تنتمى الى القرنين الحادى عشر والثانى عشر الهجرى بين ( ١٧ / ١٨ م ) — حتى أن أغلبها كان غير معجم تماما — أما الوثائق الأخرى التى ترجع زمنيا الى ما بعد ذلك ، فقد ازداد إعجام الحروف بها نسبيا ، وان لم يكن الإعجام كاملا كما تعودنا حاليا . وقد حرص بعض الكتاب — طبقا لقواعد الكتابة القديمة — على وضع نقطة تحت كل من حرفى الدال والطاء للتدليل عليها ، وفى نفس الوقت يملون إعجام حرفى الدال والطاء وفضلا عن ذلك ، فقد تعود كتاب تلك الفترة تخفيف — أو تسهيل — الهمزة ، اذ كانوا لا يضعونها فى المواضع التى إعتادها الجميع حاليا ، مثل همزة كل من ماء ، سماء ، لواء ، وغيرها . وبما بلغت النظر أيضا — فى النواحي الشكلية لهذه الوثائق — وجود أخطاء املائية فى بعضها ، أو اذا أحسنا التقدير ، فيمكن القول بأن رسم كلمات بعض الوثائق قد اختلف عن الرسم الذى نعرفه الآن ، مما كان يز يد من صعوبة قراءتها .

## وثائق عينية

وهناك أمر هام مشترك بين جميع وثائق تلك الفترة ، وهو أن أصحابها لم يعرفوا استعمال الفصلات التى تقسم الجملة الى عبارات ، أو النقاط التى تفصل بين جملة وأخرى ، أو علامات الاستفهام والتعجب ، أو غيرها مما إنتشر استعماله حاليا ، لزيادة توضيح معانى الجمل ، كذلك المعنى العام ، لذلك كانت سطور الوثيقة تتوالى حتى يبدو أن ما جاء بها وكأنه جملة واحدة . غير أننا لاحظنا فى بعض الوثائق — وخاصة التى تتضمن أكثر من موضوع — وجود حرف الهاء (هـ) ولفظة (بت) عند نهاية كل موضوع وليس عند نهايات الجمل ، وهما من الاشارات التى كانت تستعمل فى المخطوطات اليمنية التى تعودنا الاطلاع عليها .

أما أنواع ورق هذه الوثائق ، فقد كان أغلبه من الورق السميك القديم الصنع — و يقال أنه كان يرد من الهند — أما القليل منه ، فكان من الورق الرقيق الحديث الصنع الذى يشبه ما نستعمله حاليا ، وهو مما أحضره الأتراك معهم أثناء حكمهم الثانى لليمن — ( ١٨٧٢ — ١٩١٨ م ) .

و يلاحظ أن الوجه المكتوب من أصول هذه الوثائق يميل الى الاحمرار ، ويرجع هذا الى رش هذا الوجه بمسحوق أحمر لتجفيف الحبر بعد الانتهاء من الكتابة . وكان هذا المسحوق يجلب من سفوح بعض الجبال على شكل أحجار صغيرة ثم يسحق جيدا ، و يعد لدى الكتاب لاستعماله عند اللزوم . وسبب اللجوء الى هذه الطريقة هو نوع الحبر المستعمل حينذاك ، والذى كان يصنع بالطريقة القديمة . وكان الأقدمون يجمعون تراب دخان الأسرجة القديمة ويعجنونه بالماء ، ثم يضيفون اليه قليلا من مادة سكرية وهى عصير حبات الرمان ، لتثبيت الحبر عند الكتابة . والواقع أن استعمال هذا النوع من الحبر ثم رش الكتابة بهذا المسحوق الأحمر قد حافظ على وضوح الكلمات ولمعائها . وكأنها قد كتبت بالأمس القريب ولم ينقض عليها ذلك الزمن الطويل .

وعلى عكس ذلك ، فقد أساءت طريقة الاحتفاظ بهذه الوثائق الى بعضها ، فنظرا لعدم استعمال الملفات لحفظ الأوراق ، كان أصحاب الوثائق يطونها طيا لتصبح ذات شكل إسطوانى ، أو ثنى ثنيات رفيعة ، وهذا وذلك حتى لا تحتل حيزا عند حفظها . وقد أدى هذا الى تآكل حروف الثنيات مع طول الفترة وكثرة الاستعمال ، فأدى هذا بالتالى الى ضياع بعض الحروف والكلمات ، ونتيجة لهذا ظهرت خطوط عرضية فى بعض صور الوثائق كما سنرى .

## منهج النشر:

هنا تجدر الاشارة الى المنهج الذى اتبعناه عند نشر هذه الوثائق بعد أن تحدثنا عن كيفية الحصول عليها ، وعن جانبها الشكلى . ويمكن القول بأننا قد تعاملنا مع هذه الوثائق — من حيث المبدأ — كما يتم التعامل مع المخطوطات عند تحقيقها . لذلك ، فقد قمنا بنسخ كل وثيقة كما هى ، ثم شرحنا ما غمض بها ، أو ما احتاج الى تعريف ، مثل الأعلام والبلدان ، فى الهوامش ، وأتبعنا ذلك بالتعليق على ما أبرزته من

## دراسة تمهيدية

الناحيتين : الشكلية والموضوعية . غير أن هناك ملاحظة هامة يجب الإشارة إليها لتوضيح الخلاف بين تحقيق المخطوطة ونشر هذه الوثائق ، وهو أن تحقيق المخطوطة أسهل بكثير من نشر الوثائق ، إذ أن من المعروف أن المخطوطة قد كتبت بقلم مؤلف معين ، لذلك يسهل التعرف على خط وأسلوب الكاتب واتجاهه الفكري أيضا ، بعد قراءة عدة صفحات فقط من مؤلفه . أما مجموعة هذه الوثائق ، فقد كُتبت كل منها بقلم كاتب معين — أو بالأحرى بأسلوب وخط خاص يختلف عن غيره — وذلك فضلا عن اختلاف الفترات الزمنية التي كتبت فيها كل منها ، ولذلك احتاجت كل وثيقة الى جهد ومعاملة خاصين عند نسخها ونشرها .

ورغم ذلك ، فإن انتساب هذه المجموعة من الوثائق الى مرحلة تاريخية واحدة ، جعل هناك بعض التشابه فيما بينها ، مما ساعدنا بعض الشيء على قراءتها ونسخها ، فقد وجدنا — على سبيل المثال — أنه قد تشابهت الوثائق فيما بينها من ناحية عدم إعجام الحروف ، كما تقارب بعضها الى بعض من ناحية شكل الحروف وكيفية رسمها ، فساعدنا هذا على قراءتها ، وعلى التغلب على صعوباتها .

وكيفما كان الأمر ، فقد رسمت لنفسى خطة موحدة للتعامل مع هذه الوثائق ، رغم الاختلافات التي أشرت إليها أثناء الحديث عن الناحية الشكلية ، والتي أوضحها ، عند التعليق على الجانب الشكلى على كل منها على حده . وتتمثل هذه الخطة فى إعتبار أن الوثيقة هى الوحدة الأساسية فى هذا البحث . إذ وضعنا — عند بداية الحديث عن كل وثيقة — صورة الوثيقة نفسها ، ثم قمنا بنسخها كما هى ، حتى تتضح طبيعة اللغة والأسلوب أمام المهتمين بأمور اللغة العربية وتطورها ، باعتبار أن اللغة كائن حى ، يتطور بتطور الحياة . وفى نفس الوقت ، رأينا أثناء النسخ أن نضع الرسم الصحيح أو الشائع حاليا بين قوسين ، كذلك أعجمنا الحروف — أى وضعنا النقاط على حروفها — وحرصنا على وضع الهمزات فى أماكنها ، أما الكلمات التى وضحت بها الأخطاء الإملائية ، فقد وضعنا ما رأيناه صحيحا — أو الذى تعودنا رؤيته حاليا من ناحية رسم الكلمات — بين قوسين ، حتى نجتمع بذلك بين الرسم القديم للكلمات وبين حديثها ، أو بالأحرى لكى نحافظ على طبيعة النص من ناحية ، وعلى ما يساعد على قراءته — بالنسبة للقارئ الحديث — من ناحية أخرى .

ونظرا لأن ما جاء بالوثائق كان متواصلا دون أية تقسيمات أو فواصل ، فقد قسمنا ماورد بكل وثيقة الى فقرات اذا كان الأمر يحتاج الى ذلك ، كما وضعنا الفواصل والنقاط اللازمة لزيادة توضيح العبارات والجمل ، وغير ذلك مما ساد حاليا عند الكتابة ، ومما يساعد على توضيح المعانى .

وقد وضعنا فى الهوامش شرح الألفاظ والتعبيرات التى كانت لها دلالة تاريخية ، والتى يصعب فهمها خارج الاطار اليمنى أوحتى بين قطاع عريض من الأجيال اليمنية الجديدة . كذلك حرصنا على ترجمة الأعلام والتعريف بالبلدان والمواقع والقبائل ، كما حققنا الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وغيرها مما كان يحتاج الى توضيح . ونظرا للاعتماد على التقويم الهجرى فقط فى تأريخ هذه الوثائق ، فقد

قابلنا كل تاريخ هجرى بما يقابله من تاريخ ميلادى ، حتى يسهل للقارئ الحديث معرفة موضع الوثيقة من التاريخ الذى تعود إستعماله حاليا إلى جانب التاريخ الهجرى .

وقد فكرنا فى وضع عنوان لكل وثيقة ، لكن كان من الصعب تحقيق ذلك نظرا لاحتواء الكثير منها على عدة موضوعات مختلفة ، فبعضها ، على سبيل المثال ، يتناول ناحية شرعية الى جانب نواح مالية وإدارية ، والبعض الآخر قد يبدأ بموضوع سياسى ثم يتدرج الأمر الى موضوعات شرعية ومالية ، وهكذا . كذلك فكرنا فى وضع عبارات مختصرة عند رأس كل وثيقة لنشير الى ما بها من موضوعات ، غير أننا قد رأينا أن هذه الخطوة قد تقلل من قيمة وأهمية قراءة الوثيقة نفسها ، وقد تؤدى الى فرض فهم معين لما جاء بها ، فكأننا بذلك نضع رؤية مسبقة أمام الغير ممن يريد الاستفادة بموضوع الوثيقة ، وتكون لديه نظرة أعمق ، وتفسير أدق لما ورد بين سطورها . لهذا وذاك ، اكتفينا بترقيم الوثائق ترقيا مسلسلا بعد أن ترتبناها ترتيبا زمنيا كما ذكرنا من قبل . وفى مقابل هذا ، أفضنا فى التعليق الذى كتبناه عقب كل وثيقة على حده ، فشرحنا ما جاء بها بإسهاب ، ووضعنا هذا الشرح فى إطاره التاريخى حتى يزداد وضوحا ، كذلك أشرنا الى ما جاء بهذه الوثائق من موضوعات خلال الحديث عن الجانب الموضوعى بها للإرشاد إلى ما ورد بها من جوانب عدة ، فلا نغلق الباب بذلك أمام الغير من المهتمين بالدراسات اليمنية غير التاريخية ، وحتى نكون قد ساهمنا بقدر المستطاع — فى شرح هذه الوثائق بما وصلنا اليه من فهم وتفسير . أما وضع إسم مرسل الوثيقة وإسم المرسل اليه وكأنه عنوان لكل وثيقة ، فقد رأينا أنه لاجدوى حقيقية من وراء ذلك ، بل كان هذا يعد من باب التكرار لا غير .

وقد شأهنا فى بعض الوثائق أن ردود الأئمة على ما جاء بها قد سجل بأعلاها ، كما كانت عادة الأئمة حينذاك ، لكننا رأينا عند النسخ أن نضع الموضوع المعروض أولا ثم نتبعه بالرد ، حتى نلتزم بالترتيب الموضوعى لما يرد بكل وثيقة ، اكتفاء بأن وضع الوثيقة قد يوضح الترتيب الذى جاء بها .

كذلك حرصنا على أن نضع الألقاب الواردة بالوثائق كما هى ، سواء كانت الألقاب الخاصة بالأئمة ، أو تلك التى كان يسبغها هؤلاء على المرسل اليهم ، أو أيضا الألقاب التى كان يتبادلها الأهالى فيما بينهم فى خطاباتهم العادية . وقد اتضح ميل الأئمة — وخاصة فى الوثائق الأولى من هذه المجموعة — الى استعمال ألقاب التعظيم والتعظيم قبل أسمائهم — كذلك كان يفعل كتاب دواوينهم — وذلك عند توجيه خطاباتهم وأوامرهم الى الأهالى ، ويبدو أن ألقاب الأئمة التى استعملوها هنا كانت قديمة متوارثة ، فقد أشار اليها القلقشندى (صبح الأعشى فى صناعة الانشا ، ح : ٦ ، ص : ١٢٣) بقوله أن أئمة الزيدية باليمن استعملوا ألقابا عدة مثل : الامام النبوى العلوى الفاطمى الحسنى ... ، بالإضافة الى لقب الامام الخاص مثل : المؤيدى ، المنصورى ، المتوكلى ، الهادى ... الخ .

أما الألقاب الأخرى التى استخدمت ، ونعت بها أصحاب هذه الوثائق ، فقد اختلفت من إسم الى آخر ، ومن وثيقة الى أخرى . وقد لمسنا فى وثائق هذه المجموعة الأولى ، أن ألقاب عامرين عبد الوهاب



## دراسة تمهيدية

القصار وابنه — على سبيل المثال — قد اختلفت من وثيقة الى أخرى ( انظر الوثائق : ١ ، ٣ ، ٤ ) مما يدل على أن الألقاب لم تكن محددة حتى — أوفى — ذلك الحين ، أما بعد ذلك — كما ظهر في الوثائق المتأخرة من المجموعة — فقد تفتنت الألقاب — إن صح هذا التعبير — واصبح لكل اسم لقب ، حتى كان يكتفى بذكر اللقب فقط للدلالة على الاسم — وخاصة أثناء فترات الحرب — للحرص على الناحية الأمنية ، وأحيانا أخرى كانت الألقاب تسبق الاسماء كما سنرى في كثير من الوثائق .

ويمكن أن نشير هنا الى تلك القاعدة التي لمسناها خلال تلك الوثائق والتي تدل على أنه قد أصبح هناك تقنين للألقاب ، فقد كان من يسمى محمد يطلق عليه لقب « العزى » ، وهو اختصار للقب عز الاسلام وعز الدين . أما كل من كان يسمى أحمد ، فيطلق عليه « الصفى » ، وهو اختصار للقب صفى الاسلام وصفى الدين ، ومن كان يسمى عبدالله ، كان يطلق عليه لقب « الفخرى » وذلك اختصار للقب فخر الاسلام وفخر الدين .

أما من كان يسمى حسن وحسين ، فكان يطلق عليه لقب « الشرفى » ، وذلك اختصار للقب شرف الاسلام وشرف الدين ، وغير ذلك من الألقاب الكثيرة .

وهكذا أصبح لدينا ألقاب معينة تشير الى أسماء محددة ، وهى القاب مازالت متبادلة بين الاهالى فى اليمن إلى الآن وقد أشرنا الى هذا كله باستفاضة ووضوح خلال الهوامش والتعليقات التى وضعناها عقب كل وثيقة على حدة لنبرز ما بها من جوانب شكلية وموضوعية أما من يريد التوسع فى معرفة تاريخ الألقاب وتطورها طوال التاريخ الاسلامى فيرجع الى كتاب الدكتور حسن الباشا : « الألقاب الاسلامية فى التاريخ الوثائق والآثار » .

وأخيرا ، فلاشك فى أن المنهج الذى اتبعناه — والذى كان يعتمد على أن نشر الوثيقة ووضع هوامشها ثم التعليق عليها من الناحيتين الشكلية والموضوعية هو الوحدة الأساسية فى البحث — قد ساعد على إبراز ما جاء بكل وثيقة من جانب هاتين الناحيتين ، فقد تحدثنا عن شكل كل وثيقة على حده — سواء تشابهت أو اختلفت مع غيرها من الوثائق — مع أبراز أوجه . . التشابه أو الاختلاف . كذلك عند الحديث عما جاءت به كل وثيقة من موضوع خاص أو جديد ، وقد أشرنا من حين إلى آخر الى أوجه التشابه بين الموضوعات المختلفة إذا وجدنا أن هناك تشابها أو إختلافا . وقد يقال أن هذا المنهج قد أدى الى بعض التكرار خلال التعليق على الوثائق ، غير أن هذا قد حدث فقط عند شرح بعض الألفاظ والتعبيرات المحلية التى كانت تحتاج الى مزيد من الشرح والتعليق . وقد أضاف هذا كله إضافات جديدة وعديدة عند شرح هذه الألفاظ والتعبيرات التى كانت تستخدم حينذاك ، والتي كانت لها دلالاتها التاريخية والتي كادت أن تندثر حاليا .

## وثائق يمنية

### الجانب الموضوعي للوثائق :

لم يكن المقصود بالتعرض لهذا الجانب هو أن نكتب بحثاً تاريخياً مستفيضاً عن الفترة التي ترجع إليها هذه الوثائق ، بل المقصود هو الإشارة — أو التنبيه — إلى موضوعات الوثائق للفت الأنظار إليها ، أو لتحديد مواضعها على الأقل ، لذلك رأينا أن يكون التركيز على الجانب الموضوعي بكل وثيقة عند التعليق على الوثائق نفسها .

وقد اتبعنا هذا المنهج لأمرين هامين :

أولهما : أن مجموعة الوثائق تنتسب إلى فترة تمتد من بداية استقلال اليمن عن الحكم العثماني الأول عام ١٠٤٥ هـ ( ١٦٣٥ م ) إلى نهاية الحكم الثاني عند نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ م ( ١٣٣٧ / ٦ هـ ) ، وأن تغطية هذه الفترة الطويلة من تاريخ اليمن يحتاج إلى بحث ، بل وإلى بحوث طويلة مستقلة ، لا يتسع لها المجال هنا .

ثانيهما : أن هذه الوثائق لا تكفي — من ناحية الكم أو الكيف — لتكون المراجع الكافية لكتابة تاريخ هذه الفترة الطويلة ، فهي ليست بالكثرة أو بالتصنيف اللازمين لتكون المراجع الوافية ، بل لابد من الرجوع إلى المراجع الغفيرة — من مخطوطة ومطبوعة — لتغطية تاريخ هذه الفترة ، وليس هذا هو المطلوب من وراء هذا البحث .

لهذا وذاك ، رأينا أن نكتفي بالتوسع في التعليق الموضوعي على كل وثيقة على حدة ، فنشرح ما جاء بها شرحاً مستفيضاً ، وذلك في داخل الإطار التاريخي المحيط بها ، ومع توضيح الملاحظات التي صاحبت صدورها . وهكذا تستطيع كل وثيقة أن تنطق بما جاء بها وأن تصيف ما نضىء به جانباً معيناً من جوانب تلك الفترة في مجالات الحياة اليمنية المختلفة .

وقد فكرنا في هذا المنهج منذ أن بدأنا في إعداد هذا البحث ، فلعل إحدى الوثائق قد تأتي بأضاعة جديدة ، أو قد تفجر موضوعاً معيناً يصبح فيما بعد — وفي حد ذاته — موضوعاً لبحث طويل جديد يخدم جانباً من جوانب تاريخ اليمن الحديث .

وقد سبق أن ذكرنا في المقدمة ، وعند الحديث عن كيفية الحصول على هذه الوثائق ، أنه لم يكن بوسعنا اختيار الوثائق التي نحصل عليها ، لقلة ما يقدم إلينا ؛ ولعدم وجود دور للوثائق ، لذلك رأينا أن كل وثيقة حملت موضوعاً مستقلاً يختلف عما أتت به الأخرى . ورغم تشابه بعضها من ناحية الموضوع — كما سنرى — فإنها لم تدر حول محاور محددة تستطيع أن تخلق فيما بينها موضوعات متكاملة . ونتيجة لهذا ، التزمنا بترتيب الوثائق حسب تواريخها وليس حسب موضوعاتها — كما ذكرنا من قبل — غير أن ما التزمنا به من ترتيب زمني ، قد يساعد الآن في عرض الجانب الموضوعي .

و يتضح هذا إذا بدأنا تقسيم مجموعة الوثائق إلى مجموعات صغيرة تبعا للفرات التاريخية والأوضاع السياسية التي مر بها اليمن حينذاك . و يبدو هذا إذا عرفنا أن الوثائق الأولى إلى الثالثة عشر ، ترجع

## دراسة تمهيدية

إلى فترة ازدهار الامامة القاسمية التى تولت حكم اليمن بعد خروج العثمانيين الأول منه . وتدور موضوعات هذه المجموعة — باستثناء الوثيقة التاسعة — حول محور واحد ، وإن اختلفت التفصيلات من واحدة إلى أخرى ، فهى توضح العلاقة بين أئمة تلك الفترة ، وبين بعض كبار الشخصيات ممن كانوا يتولون الوظائف الهامة حينذاك ، وممن كان الأئمة يحرضون على رفع شأنهم بين معاصريهم ، وعلى تقيريهم اليهم بمنحهم الامتيازات المعنوية والمادية .

ولقد كان الأئمة فى البداية يكتفون بإسداء التوجيهات المعنوية إلى تلك الشخصيات ، نظرا لقوة الدولة فى عهدهم ، أما بعد ذلك ، فقد مال الأئمة إلى منح الامتيازات المادية — إلى جانب التوجيهات المعنوية — لضمان شد هؤلاء اليهم ، وربطهم بهم لاعتمادهم عليهم فى حكم البلاد ، مما كان يدل على اتجاه الدولة إلى الضعف ، نتيجة تنافس الأئمة فيما بينهم . وكانت أغلب هذه الامتيازات المادية عبارة عن إعفاءات معينة مما كان يتحمله باقى الأهالى من معاصريهم ، وذلك نظير ما يقوم به هؤلاء من خدمات للدولة . وقد رأينا أن كل إمام كان يحرص على تجديد مثل هذه العهود لأصحابها ، كذلك حرص هؤلاء على الحصول على توقيعات الأئمة — كلما قام إمام جديد — لبقاء مراكزهم السياسية وأوضاعهم الاجتماعية . أما الوثيقة التاسعة ، فهى وثيقة بيع قطعة أرض بين إثنين من الاهالى ، وقد أوضحت لنا أن الملكية الخاصة كانت قائمة مستمرة حينذاك ، وأنه لم تكن هناك مشاعية بين القبائل كما هو شائع خطأ عن القبائل اليمنية .

أما المجموعة الثانية — إذا صح لنا الاستمرار فى تقسيم مجموعة الوثائق إلى مجموعات صغيرة — فهى الوثائق التى تنسب إلى فترة عودة العثمانيين إلى « صنعاء » ، وبداية فترة حكمهم الثانى لليمن ، حتى بداية عقد صلح « دعان » المشهور — عام ١٣٢٩ هـ ( ١٩١١ م ) ، وهو الصلح الذى غير من طبيعة العلاقة بين الامام القائم وبين الأتراك . وتضم هذه المجموعة الوثائق من رقم : ١٤ إلى الوثيقة رقم : ٢٦ .

غير أن وثائق هذه المجموعة تختلف فيما بينها بشكل واضح ، فبعضها يبرز طبيعة العلاقة الجديدة بين الأئمة والأهالى ، وهى التى اختلفت فيها اللهجة إلى حد كبير بين الطرفين ، فالأئمة الأول — أصحاب المجموعة السابقة — كانوا عند قمة السلطة فى البلاد ، وكانوا قادرين على منح الامتيازات المادية والمعنوية كما ذكرنا من قبل ، أما أئمة هذه الفترة ، فكانوا يتخاطبون مع الأهالى بلسان آخر ، وهولسان التودد والتقرب ، إذ كانوا يطلبون منهم الوقوف ضد الأتراك تحت شعار الوقوف إلى جانب الشعائر الاسلامية التى خرج عليها الأتراك ، أو يحثونهم على الجهاد ، أو بالاحرى يشجعونهم على الاستمرار فى اتخاذ المواقف التى اتخذوها ضد الأتراك كمبادرة منهم . وقد تشجع الإمام المنصور بالله محمد — رغم الظروف الحرجة التى أحاطته — على أن يصدر — كسابقيه من الأئمة — عهدا لبيت الربيدى — وهم

## وثائق مبنية

من كبار تجار صنعاء حينذاك — يحفظ به لهم أوضاعهم وحقوقهم السابقة ( وثيقة رقم : ١٧ ) . وفي نفس الوقت يعبر نفس الامام في وثيقة أخرى ( رقم : ١٨ ) عن شكواه من تقاعس الأتباع والأنصار عن القيام بالجهاد ضد الأتراك .

ولم يختلف الأمر — في إطار هذه المجموعة — بين موقف الأمام المنصور وموقف ابنه الامام يحيى ، اذ تعدت سياسة الابن امتدادا لسياسة أبيه ، سواء ضد الأتراك ، أو اتجاه الأنصار والأتباع من الأهالي ، وذلك لاتحاد الغرض ووحدة الهدف ، ضد العدو المشترك — أى الأتراك — وتجاه النصير المأمول وهم الأهالي ، وقد ظهر هذا في عدة وثائق كما أوضحنا خلال التعليقات ، كما أن هذا هو الذى دفعنا — في مجال سابق — إلى القول بأن الامام يحيى قد استفاد من مشاركته لابيه المنصور في أمور الإمامه والحرب ، وانعكس هذا على تصرفات الابن في بداية امامته على الأقل .

ورغم التهاب الأحداث خلال تلك الفترة — كما يتأكد من دراسة التطورات التاريخية ، وكما يتضح مما جاء بأغلب وثائق هذه المجموعة — فقد أظهر بعضها أن الامام يحيى حاول أن يلعب حينذاك أدوارا مختلفة ليؤكد وجوده في كافة المجالات التى كان على الامام أن يلعبها حتى يثبت أقدامه أمام الأتراك وأمام منافسيه على الإمامة ، وحتى ينجح في جذب الأنصار اليه . وقد ظهر دور الامام السياسى عندما أراد أن يحدد « تهجير هجرة ظفار ذيبين » ( الوثيقة رقم : ٢٣ ) حتى يوجد بقعة سياسية آمنة من ناحية ، وتخضع لتنفذه من ناحية أخرى . كذلك شارك الامام يحيى في الأمور المدنية ( الوثيقة رقم : ٢٢ ) ليدلى برأيه في نشر كتب التراث ، وان كان قد اعتذر عن ذلك للظروف الحربية والسياسية التى كان يخوضها ، وفي نفس الوقت كان يدلى برأيه في القضايا وبيت فيها ( وثيقة رقم : ٢٤ ) ، وذلك حتى يؤكد إمامته للجميع ، وحتى يثبت أنه يستطيع أن يتصرف في جميع شئون الحياة .

وفي مقابل ذلك ، ظهر أيضا أن الأتراك كانوا يحاولون إثبات وجودهم في البلاد باعتبارهم الحكام الرسميين لها ، وحتى يؤكدوا للجميع أيضا أنهم أصحاب السلطة العليا ، لذلك نرى أنهم يعملون على حل مشاكل الأهالي ( الوثيقة رقم : ١٦ ) ، فينظرون في قضاياهم الشرعية للحفاظ على حقوقهم . وهكذا أوضح هذا العدد الصغير من وثائق تلك الفترة المحدودة الصدام الذى وقع بين الأطراف اليمنية والتركية حينذاك ، وأضاف صورا وإضافات جديدة عن تاريخ تلك الفترة ، مما لم يرد بهذا الوضوح في المراجع المعاصرة لها مثل كتب زبارة والواسعى والجرافى ، وذلك كما اتضح من خلال تعليقاتنا على الوثائق .

أما المجموعة الثالثة ، فهى التى تنتمى وثائقها الى بداية خطوات عقد صلح « دعان » عام ١٣٢٩ هـ ( ١٩١١ م ) حتى بداية اندلاع الحرب العالمية الأولى ، وهى الوثائق التى تمتد من الوثيقة رقم : ٢٧ الى الوثيقة : ٣٥ . وقد تغيرت موضوعات هذه المجموعة — بالنسبة للمجموعة السابقة — لتغير طبيعة العلاقة بين الطرفين المتنازعين ، اذ من المعروف أن هذا الصلح قد أنهى حالة الحرب بين الامام يحيى والأتراك ، وأحل محلها علاقات سلمية ، عكست نفسها على ماحلته الوثائق من موضوعات .

## دراسة تمهيدية

وقد بدأت المجموعة برسالة من القاضي حسين العمري الى السيد قاسم العزى ، وهما الشخصيتان الكبيرتان اللتان أرسلهما أحمد عزت باشا إلى الإمام يحيى لفتح باب المفاوضات من أجل عقد صلح . وكان الأول يحث الأخير على مواصلة جهوده ، « وعدم الفتور » ، في صنعاء لإتمام عقد الصلح ، وذلك بعد أن عاد « العزى » إليها عندما أجرى المرحلة الأولى من المفاوضات . وأكمل موضوع هذه الرسالة — بجانبه العملى والشخصى — ماجاء بترجمة حياة قاسم العزى التى أوردتها زيارة بكتابه : « نزهة النظر » ، فكان هذا توضيحا لما قامت به تلك الشخصية من أجل إحلال السلام بالبلاد .

ونظرا لأن هذا الصلح قد اعترف بزعامه الامام يحيى للطائفة الزيدية باليمن ، وأنه قد أصبح بمثابة « الحاكم » ( القاضي ) الأعلى لأبناء هذه الطائفة ، لذلك غلب على وثائق هذه المجموعة الموضوعات الشرعية ، مما يبرز طبيعة المهام التى إهتم بها الإمام حينذاك ، أو بالأحرى المهام التى أقيمت على عاتقه نتيجة هذا الصلح . وتمثل هذا بالوثيقة رقم : ٢٨ التى أحال فيها القضية الخاصة بتوزيع تركة السيد عبد القادر بن حسين إلى ناظر الوصايا حينذاك للبت فيها ، ثم رده على صاحب الشكوى بخصوص هذه التركة ( وثيقة : ٣٠ ) أو رسالته الى حاكم « الطويلة » بخصوص قضية شرعية ( وثيقة : ٣٢ ) . كذلك نرى ضمن هذه المجموعة نماذج « النظائر » ( الايصالات ) التى كان يقدمها الامام لأتباعه الذين يرسلون إليه زكاتهم ( الوثيقتان : ٢٩ ، ٣١ ) ، فقد أوضحت أن المحاكم الزيدية كانت لاتعتقد الا فى المناطق التى يزيد عدد سكانها الزيد عن النصف ، ولا تعتقد فى كل أنحاء اليمن . وقد انفردت هذه الوثيقة بابرار تلك الحقيقة ، وذلك بالنسبة لجميع ما نشر من قبل عن هذا الصلح أو التعليق عليه ، كذلك لم تظهر هذه القاعدة فى مواد الصلح نفسها .

ورغم الدور المحدود الذى رسمه صلح « دعان » للإمام يحيى ، فقد أظهر اهتماما بما يجرى على الساحة اليمنية من أحداث عامة ، وربما كان ذلك لأغراض سياسية ، لهذا نراه يهتم بقضية قتل النقيب عبد الله أبوراس على يد اثنين من كبار الشخصيات التركية فى لواء « تعز » ، وتحرك بعض أبناء جهة « برط » إلى هناك للأخذ بالثأر ، ( وثيقة رقم : ٣٥ ) ، ولقد عمل الامام على منع الصدام ، ودعا إلى حل القضية عن طريق المحاكمة الشرعية ، وهذا ما انتهى إليه الأمر فيما بعد .

أما المجموعة الرابعة والأخيرة — وهى التى تشتمل على الوثائق من رقم : ٣٦ إلى الوثيقة الأخيرة — فهى فى مجموعها توضح صورا متعددة متنوعة مما حدث خلال فترة حرجة من تاريخ اليمن ، وهى فترة الحرب العالمية الأولى ، وهى صور لم تشر إليها من قبل المراجع المنشورة التى عاجلت تاريخ تلك الفترة . إذا يلاحظ أنه رغم أن اليمن لم يشترك فى الحرب العالمية اشتراكا رسميا ، فإنه تأثر بهذه الحرب تأثرا كبيرا ، لوقوع الجزء الشمالى منه تحت السيطرة التركية ، والجزء الجنوبى تحت السيطرة البريطانية ، وكانت السلطنة العثمانية والامبراطورية البريطانية طرفى نزاع كما هو معروف . لذلك تعرضت الجزر

## وثائق يمنية

والسواحل اليمنية لاعتداءات الأسطول البريطاني ( انظر كتابنا بعنوان : العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ، ١٩١٤ - ١٩١٩ م ، وهو ترجمة - مع تعليق - لبحث للأستاذ جون بولدرى ) ، كذلك تعرض الداخل للضيق الاقتصادى نتيجة الحصار البحرى ، كما تأثر بالاضطرابات التى صاحبت زحف حملة على سعيد باشا الى « المحميات البريطانية » - كما كانت تعرف حينذاك - وتأثر أهالى « الحج » بأهوال ذلك الزحف ، وبالمعارك التى درت عند بداية الحرب .

وداخل هذا الاطار التاريخى ، صدرت وثائق هذه المجموعة ، غير أنه يلاحظ أنها صدرت فى ظل صلح « دعان » ، لذلك سيطر عليها أمران هامان : أولهما ، سيادة الروح الودية بين الامام والأترك طوال فترة الحرب ، رغم مآثر حينذاك من مشاكل بسبب ظروف تلك الحرب ، وثانيها ، أن الامام ظل يمارس - فى نفس الوقت - صلاحياته الشرعية طبقا لمواد هذا الصلح .

وقد اتضح الأمر الأول فى أولى وثائق هذه المجموعة ( رقم : ٣٦ ) ، فهى عبارة عن برقية طويلة ، يشكو فيها الوالى من أفعال بعض أتباع الامام عند زحفهم الى الجنوب للاشتراك فى حملة على سعيد باشا ، ورد الامام على هذه الشكوى ، بأنه أمر البعض بالتوجه الى الشمال لمساءلته ، وبسبب أفعال البعض الآخر ، وقد حملت كل من الشكوى والرد روح الود والتفاهم ، وتبادلا التهم أو الدفاع عنها فى دبلوماسية وذكاء ، والواقع أنها وثيقة غنية بالصور العديدة التى يمكن أن تحدث خلال فترات الحروب والأزمات . و يضيف على سعيد باشا صورا أخرى الى هذه الصور ، وذلك فى خطابة الى شخصيتين كبيرتين من أهالى صنعاء ( وثيقة رقم : ٥٠ ) ، وفى خطابة إلى الامام يحبى عندما أرسل اليه « قاسم العزى » للتعرف على حقيقة الأوضاع فى الجنوب بعد أن انتشرت الشائعات حول موقف على سعيد باشا ، وأنه يريد أن يسلم ماتحت يده من أراضى للانجليز ( وثيقة رقم : ٥١ ) . وقد حرص سعيد باشا - فى هاتين الوثيقتين - أثناء دفع التهم والشائعات عن نفسه ، أن يبرز عدم مساعدة المسؤولين فى صنعاء - من أترك ويمينين - له طوال سنوات الحرب ، ويشيد بموقف أهالى لواء « تعز » ، وأنهم ساعدوا حملته بالمال والرجال . أما الوثيقة الأخيرة ( رقم : ٥٢ ) ، فهى على قدر طرافتها ، تضيف صورة أخرى عما يحدث من نهب وسرقة أثناء انسحاب الأترك من اليمن ، وانتقال السلطة من حاكم الى آخر .

وقد شاركت مقتضيات الحرب العالمية الأولى - إلى جانب ماصنعه صلح « دعان » من ظروف سلميه - فى خلق بعض صور التفاهم بين بعض العناصر اليمنية وبين الأترك - وإن كان هذا لا ينفى بقاء بعض العناصر الأخرى على معارضته للحكم التركى - وذلك من أجل تحقيق أهداف الحرب ضد بريطانيا . وقد بدت عدة صور لهذا التفاهم فى المجالات المختلفة على الصعيد الداخلى ، وليس فى الجانب العسكرى فقط فقد أرسل الشيخ على المقداد أحد مشايخ آنس ( الوثيقة رقم - ٣٩ ) يشكو بعض

## دراسة تمهيدية

مشايخ « جهران » لأنهم قطعوا أسلاك البرق ، ثم لجأوا إلى الامام ، ويطلب من الوالى أن يتصل بالامام لتوضيح الأمر له ، ويدعوا إلى سرعة اصلاح هذه الأسلاك من أجل الاتصال بـ « المجاهدين » فى جنوب اليمن . كذلك كتب الوالى إلى الإمام ، يشكو من تهرب بعض أهالى « عتمة » من دفع ما عليهم من واجبات الى الإمام ( وثيقة رقم : ٤٠ ) . ونرى أيضا بعض الشخصيات اليمنية الكبيرة تكتب إلى الامام لتحثه على التدخل لفض النزاع القائم بين « الحاكم » اليمنى فى مدينة « كوكبان » وبين « القائمقام » التركى بها ، وقد رد الامام ( الوثيقة رقم : ٤٢ ) بوجهة نظره فى هذا الخلاف .

وفى خضم أحداث الحرب الملتبة ، حرص الامام يحيى — كما ذكرنا — على الحفاظ على مكتسباته الشرعية ، طبقا لشروط صلح « دعان » ، وذلك تأكيداً لوجوده السياسى فيما يبدو . فقد وجدناه يواصل اهتمامه بقضية مقتل النقيب أبوراس باعتبارها قضية عامة ، وأنه يمكن حلها عن طريق « الشرع » وليس « بالحرب » ( الوثائق رقم : ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ) . وقد استمر فى مكاتبة « حكامه » وكبار أعوانه بخصوص قضايا شرعية مختلفة ، إما لوضع طريقة حلها ( وثيقة رقم : ٣٨ ) ، أو لوضع النقاط الأخيرة فيها ( وثيقة رقم : ٤٣ ، ٤٩ ) . كذلك حرص على الاستمرار فى تعيين الحكام الجدد فى المناطق الشمالية المختلفة حتى يمد نفوذه الى هذه المناطق ( وثيقة رقم : ٤٤ ) عن طريق هؤلاء الحكام ، وأيضا تعيين العلماء والوعاظ فى هذه المناطق ( وثيقة : ٤٨ ) بمرتبات من أموال الأوقاف ، لأنه كان حينذاك يعدّ المشرف على الوصايا والأوقاف .

وأخيرا ، فانه يمكن القول بأن هذه الاشارات الموجزة لما احتوته مجموعة الوثائق عن طريق تقسيمها إلى مجموعات صغيرة ، قد ساعد على إعطاء نماذج فقط لما قدمته هذه الوثائق ، وليس ما اعطته بالتفصيل ، إذ اكتفينا هنا بالإشارة إلى الاطارات التاريخية التى نبعت من خلالها هذه الوثائق ، حتى تبرز النقاط التى مستها أو التى يمكن أن تضيئها أو تفجرها . وقد سبق أن أوضحنا الهدف من الكتابة عن الجانب الموضوعى للوثائق ، وذكرنا أن مجال التوسع فى الحديث عن هذا الجانب ، انما يأتى عند التعليق على كل منها على حدة باعتبار أن الوثيقة هى الوحدة الأساسية فى هذا البحث .

وهكذا لا يبقى امامنا إلا عرض الوثائق ، وشرح ما جاء بها من غوامض فى الهوامش ، ثم التعليق عليها .







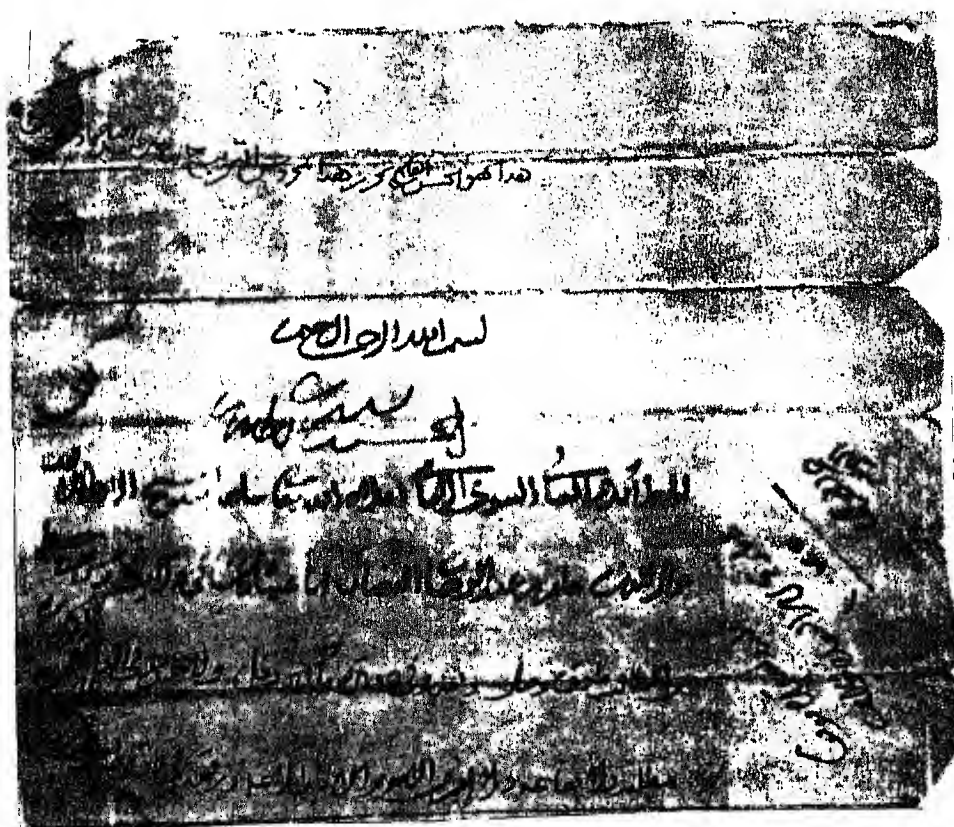
---

## القسم الثاني

### مجموعة الوثائق

---





( صورة الوثيقة رقم ١ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحسن بن القاسم لطف الله به (١)

الخط (٢) الكريم العالی النبوی الامامی أعلاه الله تعالى شاهدا (٣) بيد الشيخ الأجل الأجد جمال الدين (٤) «عامر بن عبد الوهاب القصار»، أنا عيناها كاتبها في ولاية محروس «تغز»، يضبط من المطالب مادي وجل، ويقيد في دفتره ما كثر وقل، ولا يخرج في البلاد المذكورة مطلبة ولا نفاة، ولا أمر من الأمور الا باطلاعة ورقه في دفتره، يعلم ذلك الواقف عليه (٥)، ويعتمده مؤفقا، في تاريخ شهر القعدة (٦) الحرام سنة ١٠٤٥ (٧)، حرر بمحروس (٨) الترييه (٩).  
(كتبت بأعلا الوثيقة عبارة بخط مختلف هي: هذا هو الحسن بن القاسم، تحرر هذا بمحروس الترييه خارج زبيد أثناء جهاد الاتراك) (١٠)

## الهوامش :

(١) هو الحسن بن الامام القاسم بن محمد الذي تنسب اليه الأسرة القاسمية في اليمن، وكان الحسن — المتوفى في شوال ١٠٤٨ هـ — فبراير ١٦٣٩ م — من أبرز قادة أبيه ثم أخيه المؤيد بالله محمد أثناء حروبها مع العثمانيين حتى خروجهم من البلاد عام ١٠٤٥ هـ، ١٦٣٥ م. ولزيد من التعرف على شخصية الحسن ودوره في محاربة العثمانيين يرجع الى كتابنا : «الفتح العثماني الأول لليمن»، (ص ٣٨٧ — ٣٨٩)، كما يرجع الى ثلاثية مطهر الجرموزي المخطوطة، وهي بعنوان: الدرة المضيئة في السيرة القاسمية في سيرة الامام القاسم بن محمد، «والجوهرة المنيرة في جمل من عيون السيرة في سيرة الامام المؤيد محمد بن القاسم بن محمد»، «تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار».

(٢) الخط هو الأمر أو المرسوم، أو القرار، أو الفرمان، وهي تستعمل للتفخيم، وتكرر كثيرا في وثائق تلك الفترة.

## وثائق يمنية

- (٣) الشاهد - ، وسنراها كثيرا في النصوص التالية - ويعنى الأمر والقرار ، أى الوثيقة التى بيد حامله .
- (٤) كانت العادة - وما زالت الى حد كبير - فى اليمن ، هى استعمال الألقاب الدينية مع كل اسم ، وليس هذا فى المكاتبات فحسب ، بل وأيضا خلال المواجهة والأحاديث الشفهية ، وقد تقن هذا بالتدريج حتى أصبح لكل اسم لقبا ، فكل من يسمى محمد يطلق عليه عز الاسلام ، وعز الدين ، وتختصر الى العزى ، وهكذا مع باقى الاسماء كما سبق أن ذكرنا فى الدراسة التمهيدية .
- (٥) الواقف عليه أى على الأمر وتستعمل كثيرا فى الوثائق المشابهة .
- (٦) جرت العادة فى الوثائق والمخطوطات اليمنية على كتابة القعدة والحجة ، وليس ذى القعدة وذى الحجة ، وذلك إما للسرعة ، وإما للتعود على التاريخ الهجرى .
- (٧) مايو سنة ١٦٣٦ م .
- (٨) محروس ومحروسة ... المحروسة ، إضافة - وردت على الآثار وفى الكتابات الإسلامية المختلفة - إلى أسماء المدن الإسلامية المختلفة تيمناً بأن يحرسها الله من كل شر ، أى أنها كانت دعاء ثم تحولت إلى دعاء وصفة .
- (٩) التريبة اسم لقرية ، كما أنها فى نفس الوقت اسم لعزلة تتبع ناحية زبيد ، إحدى نواحي قضاء زبيد . ( الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزى للتخطيط : التوزيع السكانى فى لواء الحديدة ، ص ١٠٢ ) والتقسيم الإدارى للبلاد كان كالاتى : اللواء ، القضاء ، الناحية ، العزلة ، القرية .
- (١٠) كتبت هذه العبارة بأعلى الوثيقة بخط مختلف مما يدل على أنها بخط صاحبها أو أحد أبنائه أو أحفاده للتعريف بها أو للذكرى .

## التعليق :

تعد هذه الوثيقة من الوثائق التى صعب قراءتها ، فحروفها غير منقوطة تقريرا - أى غير معجمة - إلا فى الفليل النادر - كما أن كاتبها - ونرجح أنه كان من كتاب ديوان الحسن - حاول تحسين الخط فزاد الأمر صعوبة ، مما يدل على طبيعة الكتابة حينذاك .

- ويلاحظ أن توقيع الحسن قد وضع بأعلى القرار تعظيما وتفخيا بحيث لا يسبقها سوى البسملة ، وكانت هذه هى القاعدة المتبعة - كما ذكرنا فى التمهيد - فى جميع النصوص حتى بعد ظهور الاختتام على الوثائق المتأخرة ، وبالإضافة إلى ذلك نرى أن الكتابة تلتف حول نفسها ، وهى ظاهرة ظلت بارزة فى جميع وثائق تلك الفترة كما سنرى .

هذا من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الموضوعية ، فقد صدر القرار عقب انتهاء المرحلة الأخيرة من الحرب اليمنية العثمانية عام ١٠٤٥ هـ ( ١٦٣٥ م ) ، وهو صادر من مركز القوة ، إذ كان الحسن قائدا للجيوش اليمنية المنتصرة حينذاك على الجيش العثماني الذي كان محاصرا في « زبيد » ثم انسحب من هناك الى خارج البلاد قبل صدور هذه الوثيقة بخمسة أشهر فقط . وكتبت بمعسكر الحس في « التريبة » بالقرب من « زبيد » — كما يتضح من نصها ومن العبارة التي كتبت عليها بخط مختلف — مما يدل على أنه قد بقي هناك بعض الوقت للإشراف على إتمام جلاء الأتراك ، ولتنظيم أوضاع الدولة الجديدة وبخاصة في المنطقتين الساحلية والجنوبية من اليمن . لذلك فلا تتمثل أهمية الوثيقة في قدمها ، أو في أنها خاصة بتعيين أحد الأعيان أو القادة في إحدى الوظائف الإدارية في مدينة « تعز » فحسب ، بل تتمثل أهميتها أيضا في دلالتها السياسية ، وهي أن الأسرة الفاسمية — التي تزعمت حرب اليمنيين ضد الحكم العثماني — كانت تحاول بناء دولتها وإقامة جهاز إداري لها . في نفس الوقت الذي كانت تستولي فيه على أجزاء اليمن المختلفة .

ولاندرى بالتحديد من هو عامر بن عبد الوهاب القصار ، كما لم يثر له على ترجمة في مراجع تلك الفترة ، غير أنه بالمناقشة مع بعض الأصدقاء اتضح أن أسرة القصار أسرة شمالية انضمت إلى صفوف الحرب ضد الحكم العثماني ، وأراد الحسن أن يثبت مع أسرته وبعض أعوانه في « تعز » — نظرا لخدماته السابقة أولاً لأنه من « أهل الثقة » حسب التعبير الحديث — لبناء كيان الدولة الجديدة على أنقاض الحكم العثماني . وتشتهر مثل هذه الأسرة في اليمن باسم — « النقايل » أي المنقولة من مناطقها الأصلية الى أنحاء اليمن المختلفة في مراحل تاريخية متعددة ، هذا وسيوضح خلال بعض النصوص التالية المزيد من التعرف بهذه الأسرة .

و يلاحظ أيضا أن الحسن قد حدد في هذه الوثيقة مهام الوظيفة التي صدرت من أجلها وهذا التحديد عادة اسلامية تقليدية . كما سنرى أنها ستتكرر كثيرا في الوثائق التالية ، وخاصة تلك التي تتعلق بالتعيين في الوظائف المختلفة . وقد طلب الحسن من صاحب الوظيفة : ضبط الأمور ، والتسجيل في الدفاتر ، والاطلاع على كل ما يدور في اللواء من النواحي الإدارية والمالية ، وكأنه بذلك يضع اللائحة التنفيذية للوظيفة التي عينه بها ، كما تلزم الوثيقة نفسها كل من يطلع عليها بالمثل لما جاء بها لتأكيد وفرض هيمنة الدولة الجديدة . و يبدو من هذا التحديد للاختصاصات سالف الذكر أن وظيفة « كاتب » حينذاك كانت تختلف عن مفهومها حاليا .











## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
واللهم صل على عباده الذين اصطفى

المؤيد بالله (١) ان شاء الله المتوكل على الله (٢) لطف الله به هذا المسطور (٣) الكريم ، والمنشور الفخيم ، الإمامي المؤيدى المحمدى ، أعزه الله ، وأعزبه أهل طاعته وتقواه ، وأحى به الشرع المطهر ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، بيد الشيخ المقام الارشد ان شاء الله ، « حسن بن عبد الله بن صلاح بن داود بن رازح (٤) المقبلى الوداعى » ، يشهد له بالإجلال والإكرام ، والرعاية والاحترام ، والعناية الوافرة الأقسام ، متا والينا ، ومن تحوطه شفقتنا وترعاه ان شاء الله باعانة الله رعايتنا ، مقررا على قواعد حتى (٥) والده الشيخ الرئيس الأجد فخر الدين (٦) « عبد الله بن صلاح » وما كان عليه واليه ، مما يطابق كتاب الله عز وجل ، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وسيرة امامه الحق ، مأخوذا عليه عهد الله عز وجل وميثاقه فى القيام بحق ذلك ، وأدا (وأداء) ما يلزم من تحمله من طاعة الله عز وجل ، وطاعة رسوله وطاعتنا ، والجهاد فى سبيل الله ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، وأخذ من يتنظره (٧) بمثل ذلك ، والتواضى فيما بينهم بالحق والصدق والأمانة وحسن الأخاء ، وإقام الصلوة ( الصلاة ) وإيتاء الزكوة ( الزكاة ) ، وحج البيت الحرام ، وصيام شهر رمضان ، وتحليل ما أحل الله ، وتحريم ما حرم الله ، والرجوع الى الشريعة المطهرة أعزها الله ، والرضى بهاهم وعليهم ، والبراه (٨) ( والبراة ) من الطاغوت (٩) والباطل ، وكل أمر يخالف أحكام الله عز وجل من غيبة (١٠) الجاهلية والعصبية على غير الحق والجوار (١١) على الباطل والعدوان ، وأن يتآمروا (١٢) فيما بينهم بذلك ، وهذه الفرائض ، ويأمرها بها كل من بلغ التكليف من نسائهم وبناتهم واخوانهم و اخواتهم وقرائهم ( وأقربائهم ) وجيرانهم ومن يتصل بهم ، ويأمرها النساء بالحجاب من الرجال

الأجانب ، وهم من يحل للمرأة نكاحه ، كابن عمها وابن خالها ، فضلا عن البعيد الاقصى ، وأن يتأدبوا بأدب الله عز وجل في قوله (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنَسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَالِ بَيْنَهُنَّ) (١٣) ، وقوله : — (وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ) وما كان من منكر أو مظلمة غير ان شاء الله بنفسه إن أمكن ، وإن أعجزه استعان بأعمامه وبنى ابيه ، فان لم يمكن استعان بسائر أصحابه ، فان لم يمكن رفعه اليانا ان شاء الله . وليرع حقوق أعمامه وبنى أعمامه وقرباته وقبائله وما يتعلق بهم ما يجب رعايته ، ويحفظ لهم ما يجب حفظه ، ويرعى الكبير ، ويرحم الصغير ، ويعين المشيل ، ويكون لليتيم والمسكين والأرملة مأوى . وقد سألنا الله أن يصلح شأنه ، ويرشد للخير قلبه ، ويجعله أن شاء الله من خلف أبناء المجاهدين والمناصرين والمؤيدين (١٥) الحق ، بحق محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، بتاريخه محرم الحرام عام احد وخسين والـ ألف سنة (١٦) ١٠٥١ سنة (١٧) (وقد وجدنا خلف الوثيقة العبارة التالية ، وهى : هذا المحرر من المؤيد بالله محمد بن القاسم بن محمد وأخيه المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم) (١٨)

الهوامش :

(١) هو الإمام المؤيد بالله محمد بن الإمام المنصور القاسم بن محمد ، وتمتد إمامته من ١٠٢٩ هـ الى ١٠٥٤ هـ (١٦١٩ — ١٦٤٤ م) وهو الذى عاصر خروج العثمانيين من اليمن وتسلم منهم البلاد . وتوضح تفاصيل هذا الدور فى كتابنا : « الفتح العثماني الأول لليمن » كما كتب مطهر الجرموزى مخطوطة خاصة به بعنوان : « الجوهرة المنيرة فى جل من عيون السيرة فى سيرة الامام المؤيد محمد بن القاسم بن محمد » ، (عبدالله الحبشى : مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن ، ص ٤٣٩) .

(٢) هو الإمام المتوكل على الله اسماعيل بن الإمام المنصور القاسم بن محمد ، أدعى الامامة فى الفترة من ١٠٥٤ هـ الى ١٠٨٧ هـ (٤٤/٤٥ — ١٦٧٧/٧٦ م) بعد أن عارضه ابن أخيه مدة قصيرة . وكتب عنه مطهر الجرموزى مخطوطة كاملة بعنوان : تحفة الأسماع والأبصار بما فى السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار ، فى سيرة الإمام المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم بن محمد . (عبدالله الحبشى : مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن ، ص ٤٣٩) . وبعد الامام اسماعيل من ألع أبناء أسرة القاسم ، وفى عهده تم توحيد اليمن لأول مرة فى تاريخ اليمن الحديث .

## الوثيقة رقم ٢

- (٣) المسطور بمعنى الخط والأمر، والقرار، كذلك المحرر، وهذا كما سئرى فيما بعد في الوثائق التالية .
- (٤) رازح، هذا ما توصلنا إليه أخيراً، فقد يقرأ اللفظ مارج أوبارج كما يظهر من صورته، كذلك يختلف عن صلاح الذى ورد باول الاسم وهو ما كنا نغفل إليه أولاً، هذا ولم نعر لصاحب الاسم على ترجمه لحياته .
- (٥) حى، هو تعبير شائع في الوثائق والمخطوطات اليمنية على السواء، وقد كنا نغفل الى أنه مغلاؤه في تقديم المتوفى باعتباره «حياً» بعد مماته، ولكن الأرجح — كما قد قيل لى — أن: حى تعنى حياة، ولكن درج الكتاب اليمنون على نسخها كما وردت في الوثيقة .
- (٦) فخر الدين، من الألقاب التى شاعت وارتبطت بمن يسمون عبد الله وذلك كما ذكرنا من قبل .
- (٧) «من يتظره» أى أتباعه وجميع من تحت رعايته .
- (٨) ورد لفظ «البراء» هكذا في الأصل وكتبت هكذا من باب تخفيف الهزمة، ولكننا أثبتنا الكتابة الحديثة بين قوسين ( البراءة )، أى بعد وضع الهزمة، كما هو شائع حالياً ليسهل قراءتها .
- (٩) الطاغوت، المقصود به هنا هوتلك الأعراف والتقاليد التى يلجأ إليها أبناء القبائل لحل مشاكلهم مما كان يخالف أحكام الشريعة الإسلامية مثل المبالغة في تقدير الدية أو عدم توريث النساء مقابل إعطائهن ماعرف: «بالزيارة والعيارة» . وقد أطلق على الأعراف هذا التعبير للتمييز بينها وبين الأحكام الشرعية حيث أن بعضها يتعارض مع هذه الأحكام، كما نظر إليها أحياناً من الناحية السياسية بأنها إبعاد للقبائل عن السلطة القائمة التى تتمسك بأحكام الشريعة .
- (١٠) عُيْبِيَّة: وهى من عَبَا وَعَبَّى الشيء، وعبى عنه غباً وغباًوة: لم يفتن له (ابن منظور: لسان العرب، ح-٢، ص ٩٥٧) والعَبَى هو الجاهل، والعَبَى هو الجاهل وقلة الفطنة، والعُيْبِيَّة هو الغباوة والجاهلية . وتقرأ أيضاً عبيّة، من عيب: العاب والعيب والعيبة: الوصمة . . وفي قوله تعالى: «فأردت أن أعيها» أى أجعلها ذات عيب، يعنى السفينة، وقال المجاوز واللزم، ورجل عياب وعيابة وعُيْبِيَّة: كثير العيب (ابن منظور: لسان العرب، مجلد: ٢، ص: ٩٣٨)
- (١١) الجَوَارُ من المجاورة، والجار الذى يجاورك، وجَاوَرَ الرجلَ مُجَاوَرَةً وجواراً وجواراً والكسر أفصح، أى ساكنة، والجار هو الشريك في العقار، والمقاسم والحليف والناصر (ابن منظور: لسان العرب، ح، ١، ص ٥٣٠، ع ٣)، والمقصود هو عدم المناصرة على الباطل والعدوان .
- (١٢) كذا وردت في الأصل، والأصح هو أن يأتروا فيما بينهم بذلك .
- (١٣) سورة الأحزاب، آية رقم (٥٩) وتكمل الآية كالاتى (.. ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يُعْرِقَ فَلَا يُؤْتَيْنِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً) .

## وثائق يمنية

- (١٤) سورة النور، الآية رقم (٣١) ، وهى جزء من الآية .
- (١٥) طمست فى الأصل تقريرا ، لكن مظهر منها إلى جانب السياق جعلنا نميل إلى أنها : المؤيدين .
- (١٦) أبريل ١٦٤١ م .
- (١٧) جرت العادة فى الوثائق والمخطوطات اليمنية أن تذكر السنوات بالألفاظ ، ثم بالأرقام ، ثم تكرر كلمة سنة بعد الأرقام للتأكيد والتوثيق .
- (١٨) كتبت هذه العبارة — كما يرجح بقلم أحد الأبناء أو الأحفاد لتعريف الوثيقة بين باقى الأوراق المحفوظة .

## التعليق :

تتنمى هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — إلى الشكل التقليدى ، فهى لا تبدأ عند بداية الورقة ، بل عند ثلثها الأول تقريرا ، ثم تلف سطورها فى الهوامش ، أما من ناحية الكتابة ، فحروفها واضحة إلى حد ما ، غير أن كلماتها قليلة التنقيط مما أدى إلى صعوبة قراءتها — ويدل هذا على طريقة الكتابة فى القرن الحادى عشر الهجرى ( السابع عشر الميلادى ) فى اليمن .

أما من الناحية الموضوعية ، فتعد هذه الوثيقة أولى الوثائق — مما لدينا — التى تحمل توقيعين لإمامين متتالين ، فالتوقيع الأول للإمام المؤيد — محمد بن القاسم — والتوقيع الثانى لأخيه الامام المتوكل على الله اسماعيل . ونرجح أن الوثيقة قد صدرت فى عهد الامام الأول ، استنادا على التاريخ الذى انتهت به ، ثم جاء الإمام الثانى واعتمد ماورد فى الوثيقة بناء على رغبة صاحبها حتى يضمن استمرار الحقوق التى حصل عليها ، وربما جاء هذا الحرص من قبل الامام المتوكل نفسه إبقاء على موقف الأتباع من الكيان السياسى للدولة حينذاك .

ويلاحظ أن الوثيقة موجهة إلى الإبن لإقرار ما كان لأبيه من مكانة وحظوة ، وفى نفس الوقت يلاحظ أنه يغلب على الوثيقة التوجيهات الدينية ، وليست الامتيازات المادية التى غلبت على الوثائق التالية كما سنرى . ويرجع هذا إلى قوة الدولة الإمامية القاسمية ، فلم تكن حينذاك فى حاجة إلى إعطاء الامتيازات للأئصار ، ولكنها فى حاجة إلى تأكيد الشعارات التى رفعتها خلال الحرب مع العثمانيين لقرب العهد بتلك الفترة ، والتى كانت تنهم العثمانيين خلالها بأنهم خرجوا على الإسلام وتعاليمه ، لذلك امتلأت الوثيقة بالحض على التمسك بالتعاليم الدينية ، وعلى العمل بها ، مع الإستهاد بالآيات القرآنية ، لتأكيد الشعارات التى رفعت من قبل ، ولتأكيد التمسك بها حتى ذلك الوقت .



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]





## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى  
المتوكل على الله لطف الله به  
على بن أمير المؤمنين لطف الله به (١)  
خطبنا الكريم، ورسمنا العالی الفخيم، النبوی الامامی العلوی الفاطمی الحسنی  
القاسمی الهادي الناصري المنصوري المتوكلی أعزه الله تعالى (٢)، وأعزه به الشرع  
المطهر، وأنفذ به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بيد الأجل المناصب الأكمل،  
وجيه الدين «عامر بن عبد الوهاب القصار» (٣)، وولده الشيخ الأجد الأنبل  
شهاب الدين «أحمد بن عامر» وأولاده، قاض (قاضيا) لهم بالاجلال والإعظام،  
والرعاية والإكرام، والحياطة والإحترام، وأنهم منا والينا، ومن أهل مودتنا، لا يغير  
عليهم ان شاء الله حال، ولا يكدر لهم بال، مُجَرَّوْنَ على أحسن العوايد، وأشرف  
القواعد، وعلى ما بأيديهم من التمسكات الشريفة الامامية (٤) المطابقة لكتاب الله،  
وسنة رسوله، صلى الله عليه وآله وسلم، وسيرة العدل المرضية. وأن أمواهم كلها  
ليس عليهم فيها الا الواجبات الشرعية (٥) يوصلونها إلينا من غير واسطه (٦)،  
متحررين في هذا ما يجب أولا لله تعالى، ولا يدخلون فيما سواها مدخل غيرهم من  
الرعايا (٧) وعليهم الاستقامة على طاعة الله، وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله  
وسلم، وطاعتنا، وموالاة موالينا، ومعاداة مُعادينا، والمناصحة لله ولنا وللمسلمين،  
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، والمراقبة لأمر الله،  
والتوقف على حدود الله، والتمسك بحدود آل محمد الطاهرين، وأن يَدِينُوا الله بحبهم،  
وَيُقْتَدُوا بِأَمْرِهِمْ، والله يصلح لهم الأحوال، وَيُثَبِّتَهُمْ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، بحق محمد  
صلى الله عليه وآله وسلم، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، لتاريخه شهر ربيع  
الآخر سنة خمس وخمسين وألف سنة (٨)، حرر بمحروس الحُصَيْن (٩) من أعمال  
ضوران (١٠) عَمَّرَهُ اللهُ بِالْعَدْلِ وَالتَّقْوَى، لَمَّا (آمين) (١١)

## وثائق يمنية

### الهوامش :

- (١) هو ابن الإمام المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم بن محمد ، وقد جاء في ترجمته أنه كان : « الرئيس الكبير المستقل بغالب اليمن الأسفل . كان له إطلاع على العلوم الأدبية ... وكانت بينه وبين المهدي محمد بن أحمد صاحب المواهب منافسة على الملك والبلاد قبل أن يلي المهدي الخلافة ( الامامة ) واتفقت بينهما حروب وقتن كبيرة ، ومن سعادته أنه أدركه الأجل قبل أن يلي المهدي الخلافة ففات في يوم الجمعة ثالث شهر رمضان سنة ١٠٩٦ هـ ( سبتمبر ١٦٨٥ م ) بمدينة اب وقبر بها ( الشوكاني : البدر الطالع ، ح ١ ، ص : ٤٣٨ — ٤٣٩ ) . ويتضح من هذا السبب تأكيده في التوقيع على أنه : « ابن أمير المؤمنين » وأنه كان طموحا متطلعا إلى الحكم ، فضلا عن أنه كان صاحب الكلمة العليا في المناطق الجنوبية من اليمن في عهد أبيه المتوكل اسماعيل ، وهذا مادفع صاحب الوثيقة على الحصول على توقيعه الى جانب توقيع أبيه .
- (٢) يتضح في هذه العبارة المبالغة في استعمال الألقاب ، ويرجع هذا من ناحية إلى الافتخار بالنسب ، إذ أن كل لقب من هذه الألقاب يشير إلى شخصية هامة ، بل وإلى مرحلة تاريخية من مراحل تاريخ الإمامة في اليمن ، ومن ناحية ثانية يرجع هذا إلى ازدهار الدولة القاسمية حينذاك ، وزهوها بما حققت من انتصار على الأتراك قبل ذلك بسنوات قليلة ، ولقد كان التفضيم والمبالغة في استعمال الألقاب سمة من سمات العصر في كافة أنحاء العالم الإسلامي .
- (٣) هو صاحب الوثيقة رقم : ١ .
- (٤) إشارة إلى أوامر الأئمة السابقين التي منحت صاحب الوثيقة نفس الإمتيازات ووضعت ذات المكانة والتي يؤكد عليها الإمام المتوكل في أمره هذا .
- (٥) يشتم من هذه العبارة أنه كانت على الأهالي حينذاك واجبات غير شرعية مثل الضرائب الوضعية ، أي رسوم الاسواق وإعانة الجهاد ، وغيرها مما سيأتى ذكرها في بعض الوثائق التالية .
- (٦) المقصود « بالواسطة » هنا هم موظفو الدولة الذين يقدرون الزكاة ثم يقبضونها لإرسالها إلى الامام ، ويعتبر هذا الأمر إمتيازاً ضخماً لصاحب الوثيقة ، إذ أن هؤلاء الموظفين كانوا عبئاً على الأهالي في كثير من الأحيان كما سيتضح عند التعليق على بعض الوثائق التالية .
- (٧) ربما يتضح هنا التمييز المقصود بين الأهالي الذي يرمى الى تقريب البعض إلى الدولة القائمة .
- (٨) يونية ١٦٤٥ م .
- (٩) الحصين هي إحدى قرى قضاء آنس القرية من « صوران » — كما سنرى في الهامش التالي — وتُنطق كما رسمنا .

### الوثيقة رقم ٣

(١٠) «ضوران» ، هـى مركز قضاء «آنس» ، وتقع على السفح الشمالى لجبل «الدامغ» ، وبه مشهد الامام المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم ، واتخذها هذا الإمام مقرا له ، وبالجبل آثار قديمة حميرية ، كما أنه فى أعلا الجبل يوجد مسجد كبير بناه المتوكل على الله اسماعيل . (حسين الويسى : العين الكبرى ، ص ٥٥) .

(١١) رسمت فى الوثيقة هكذا : (لأ) غير أنه بالإعتماد على الكثير من الأصدقاء ممن عرفوا مثل تلك الخطوط ، أكدوا لى أن هذا الرسم يعنى : آمين ، للتأكيد والتصديق على ماجاء بالعبارة السالفة ، وهو ما وضعناه بين قوسين باعتباره الصحيح لأنه يتفق مع السياق .

### التعليق :

تتفق هذه الوثيقة مع سابقتها من الناحية الشكلية فى أنها لا تبدأ عند بداية الصفحة ، وأن التوقيعات توضع بأعلى الكتابة وليس عند نهايتها ، وأن حروف كلمات النص غير منقوطة إلا النادر منها ، وأن كل همزاتها مخففة ، وهذا جميعه يوضح الطبيعة السائدة للكتابة فى تلك الفترة .

أما وجود توقيعين بالوثيقة فهى متكررة فى وثائق تلك الفترة أيضا ، فالتوقيع الأول للإمام القائم حينذاك ، والتوقيع الثانى لإبنه «على» صاحب النفوذ الأعلى فى تعزوما حولها من المناطق الجنوبية ، وهى المنطقة التى يقيم فيها صاحب الوثيقة ، وهذا يبرز الحرص على توثيق النص من كافة أصحاب السلطة والنفوذ .

ومن الناحية الموضوعية ، فقد أثقلت الوثيقة بألقاب التفخيم الكثيرة زهوا وتعبيرا عن قوة دولة الإمامة القاسمية فى عهد الإمام المتوكل اسماعيل (أنظر هامش — ٢) . كذلك يلاحظ أن الأمر موجه الى الاب والابن معا ، مما يبرز غرض الدولة فى إحتواء الاسرة بكاملها وتقرئها اليها ، وليس الاعتماد على أشخاص فقط .

و يغلف النص بوجه عام بالوعظ وبالحث على التمسك بالدين ، متمشيا فى ذلك مع تلك الشعارات التى رفعتها الامامة أثناء حروبها مع العثمانيين لقرب تلك الحروب من تاريخ الوثيقة . غير أن الأمر لا يخلو من نواح أخرى تبرز بوضوح فى الوثيقة ، فمن ناحية فإن الامام يحرص على ابقاء ما كان لأسرة «القصار» من مكانة واحترام كما هو ، وذلك مقابل الطاعة لشعارات الدولة و«موالاه موالينا ومعاداة معاديننا» ، أى إعلان الولاء والإخلاص للدولة . ومن ناحية ثانية ، فان الامام منح الأسرة مقابل هذا كله امتيازات مادية هى : «أن أموالهم كلها ليس عليهم فيها إلا الواجبات الشرعية يوصلونها إلينا من غير واسطة ..» ، وربما يتقدم العرض المادى على المطالبة بالولاء كما حدث فى هذه الوثيقة ، وربما

## وثائق يمنية

يحدث العكس في وثائق أخرى ، غير أنه يلاحظ أن غلبة التوجهات الدينية والشعارات المعنوية على الجوانب المادية ، يدل على أن الدولة حينذاك كانت تعتمد على قوتها وإزدهارها في مخاطبة الأهالي — وخاصة الذين تريد تقر بهم إليها — أكثر مما تعتمد على منح بعض الإمتيازات المادية ، كما سنرى في الفترات التالية عندما بدأت الدولة تميل إلى الضعف .



(صورة الوثيقة رقم ٢)



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى  
المتوكل على الله لطف الله به

الشيخ الجليل الأكمل النبيل جمال الدين «عامر بن عبد الوهاب القصار» حماه الله، وأتحفه بشريف السلام، ورهيف الإكرام، ورحمة الله وبركاته وتحياته ومرضاته على الدوام وبعد فوصل كتابكم الكريم، بدعاء العيد الفخيم، عيد الفطر المشهور، وموسم الفضل المبرور، فالله يتقبل منكم ذلك الدعاء (الدعاء) (١)، وما قدمتم من حميد المسعا (المسعى) (٢)، ويعيدكم ومن تحوطه شفقة قلوبكم من الأهل والولد، والطارف والتلد، إلى مثله وأمثاله أعواما ذات عدد وافر، في نعم من الله وفضل غامر، وأن يجعلنا وإياكم من عتقاء هذا الشهر الكريم وطلقائه من النار، بحق محمد واله صلى الله عليه وعلى آله وسلم. ونوصيكم بتقوى الله عز وجل، والاخلاص لله بالنية والعمل، والأمر بالمعروف والائتمار به، والنهي عن المنكر والانتفاء عنه، وبمكارم الأخلاق، فانها من أعظم الواجبات، وأفضل العبادات. والله يصلح لنا ولكم الأحوال، ويزكى بالصالحات الأعمال، بحق محمد وآل محمد، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، بتاريخ سلخ شهر رمضان سنة ١٠٦٩ (٣). والذي أصدرتم (٤) من الفطر (٥) خمسون كبيرا (٦) وصلت، تقبل منكم وبارك لكم في المال والأنفس والأولاد، والسلام عليكم ورحمة الله.

الهوامش:

(١) جرت العادة حينذاك على تسهيل — أو تخفيف — الهزمة، وحرصنا على وضعها بين قوسين لتسهيل قراءتها كما هو شائع حاليا.

## وثائق يمنية

(٢) يلاحظ أن رسم لفظي : الدعا ، والمسعا ، كما ورد في الوثيقة ، إنما هو لحرص كاتب الديوان على السجع الذي كان يعدّ من المحسنات اللفظية حتى ذلك الوقت ، رغم تعارض ذلك الرسم مع مآثوره من كتابة في وقتنا الحالي ، وهو الذي وضعناه بين قوسين .

(٣) يولية ١٦٥٩ م .

(٤) أى أرسلتم .

(٥) الفطر جمع فطرة ، وهى زكاة عيد الفطر ، غير أن الاختصار هنا يرجع الى التعود وشهرة التعبير داخل المجتمع اليمنى حينذاك .

(٦) الكبير ، عمله معدنية كانت منتشرة في اليمن حينذاك ، وسميت بهذا الاسم لأنها كانت أكبر حجما من غيرها ، ويبدو أنها كانت من بقايا العملات العثمانية كما تأكد لي رغم قلة المراجع المتاحة بمكتبات صنعاء . وكنا نظن أن المقصود هنا هور يال : « مار ياتر يزا » الذى ظل مستعملا في اليمن مدة طويلة والى وقت قريب ، غير أنه بالرجوع الى دائرة المعارف البريطانية اتضح ان هذا الريال لم يكن قد عرف في اليمن بعد ، وذلك بالنسبة لتاريخ الوثيقة .

(Encyc. Brit. : VoL.14, PP.869 - 870)

## التعليق :

تتشابه هذه الوثيقة — أيضا — مع مثيلاتها السابقات — من الناحية الشكلية — حيث أنها جميعا نتاج فترة واحدة ، من ناحية أن حروفها غير منقوطة ، وتسهيل الهمزة ، ومقدمتها وخاتمها ، أى أن رسمها يكاد يتطابق مع الوثائق الأولى — غير أن كاتب الديوان هنا قد تعدد زيادة السجع والحفاظ عليه بصفتها من المحسنات اللفظية حتى لو أدى هذا الى بعض الخطأ الإملائي ( انظر هامش — ٢ ) ، وربما يرجع هذا الى إستقرار الدولة وازدهارها في عهد المتوكل اسماعيل ، مما دفع كتاب الديوان الى التبارى في صناعة الإنشاء كما كان يحدث في عهد ازدهار اللغة العربية .

وتختلف الوثيقة عن سابقتها من ناحية موضوعها ، فهى عبارة عن رد الإمام على تهنة أحد الرعايا بحلول عيد الفطر ، وهى تشبه حاليا رد الرؤساء على برقيات المواطنين في المناسبات المختلفة ، كما شكر الامام صاحب الوثيقة في نهايتها . على ماقدمة اليه من زكاة الفطر . ويعد تقديم الزكاة إلى الإمام مباشرة مفخرة لصاحب الوثيقة كما ذكرنا من قبل ، كذلك يدل إرسال التهنة الشخصية بالعيد على أن صاحبها كان من أعيان البلاد في تلك الفترة .

غير أن الإمام لم يفته في خلال الوثيقة أن يوصى : « بتقوى الله عزوجل ... » إلى آخر العبارة مما يؤكد مآذبهنا إليه من أن الدولة القاسمية في عهد قوتها كانت تحرص على رفع الشعارات التى رفعتها



#### الوثيقة رقم ٤

---

خلال حروبها مع العثمانيين ، حيث كانت تلصق بهم تهمة أنهم قد خرجوا على الدين وأفسدوا في الأرض الى غير ذلك من الإتهامات .

وملاحظة أخيرة هي أن الإمام قد حرص في الوثيقة على ذكر مقدار الزكاة المرسلة اليه ، وهي ظاهرة تكررت في غير ذلك من الوثائق المشابهة ، مما كان يشبه الإيصال أو « النظير » في يد صاحب الزكاة ، ولتحديد المبلغ المدفوع .







(صورة الوثيقة رقم ٥)



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله والسلام على عباده الذين اصطفى  
المتوكل على الله لطف به

الشيخ الأجل الأؤحد الأكمل شهاب الدين — عمدة المحبين (١) «أحمد بن عامر  
القصار» عافاه الله وتعالى وأتحفه شريف السلام ومن اليه ورحمة الله وبركاته ،  
وبعد .

فوصل كتابكم الكريم وعرفنا ما شرحتم من الأحوال والأمور، وقيام الشيخ المقام جمال  
الدين راجح (٢) بن سعد عافه الله بالأعمال على أحسن حال فأصبتهم بالتحقيق ، وما  
ذكرتم من أجل مقرراتكم فقد ذكرنا في جواب والدك ما فيه كفاية إن شاء الله  
تعالى . والقصيدة المباركة وصلت ، والله يبارك فيكم ، ويصلح أحوالكم ، ويتولى  
عون الجميع على طاعته وتقواه ، بحق محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم . والدكم  
الأرشد «عبد الرحمن بن أحمد» يتحف شريف السلام ، ولا حول ولا قوة إلا بالله

العلی العظیم ،

٥ شهر رجب ١٠٧١ . (٤)

### الهوامش :

(١) صعب قراءة هذه العبارة بأكملها ، وربما كان مارسمناه هو الأقرب الى الصحة .

(٢) لم نعثر له على ترجمة .

(٣) لم نعثر له على ترجمة .

(٤) أبريل ١٦٦١ م .

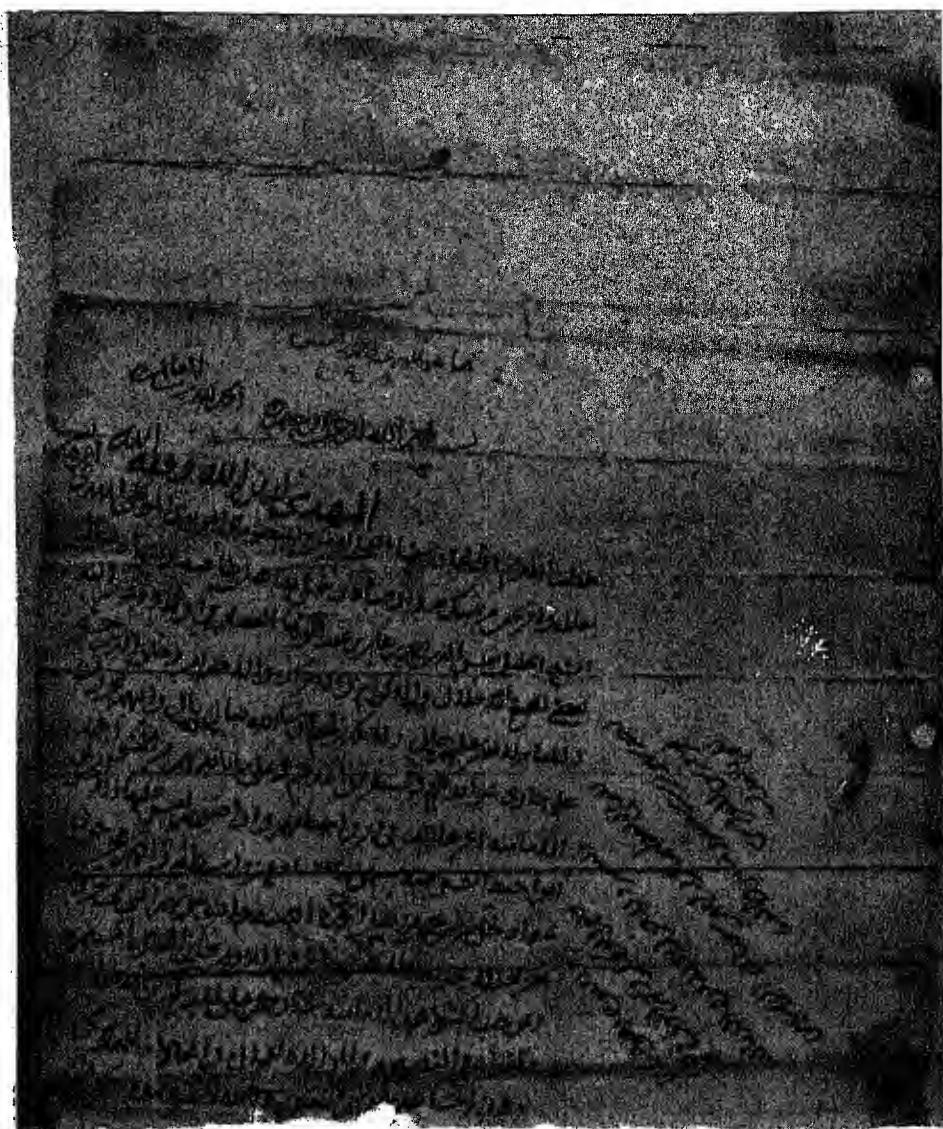
## التعليق :

تعد هذه الوثيقة من الناحية الشكلية من أعقد وثائق هذه المجموعة ، فقد صعب قراءتها عند الوهلة الأولى ، فإلى جانب عدم تنقيط جميع حروفها تقريرا ، فأغلب حروفها متصلة بعضها ببعض أى متشابكة ، مما يؤكد على أنها كتبت بسرعة وعلى عجل ، وقد يرجح هذا أنها كتبت بقلم الإمام المتوكل نفسه ، حيث أراد أن يرد فوراً على خطاب « أحمد القصار » الذى لم نعتز عليه ، والذى يبدو أنه كان يحوى أموراً اهتم الإمام شخصياً بالرد عليها .

و يدور موضوع الوثيقة فى الواقع حول أمور لم نتمكن من كشفها تماماً لقلّة الوثائق والمراجع المتصلة بهذه الوثيقة . ورغم ذلك فيمكن القول بأن الوثيقة قد إحتوت على شكر صاحب الوثيقة على ما قام به من متابعة بعض أعمال الدولة ، فخاطبة الإمام بقوله : « فأصبتم بالتحقيق » . ومن ناحية ثانية ، فيبدو أن صاحب الوثيقة ، قد طالب بزيادة مرتبه — أو مقرراته كما جاء فى الوثيقة ، أو معاشاته كما هو شائع الى الآن — فرد الإمام بأنه قد عالج هذا الموضوع فى خطاب آخر موجه الى والد صاحب الوثيقة ، وأن هذا الرد : « فيه الكفاية » . وفى النهاية ، فقد شكر الإمام صاحب الوثيقة على القصيدة التى أرسلها اليه : « والله يبارك فيكم ، ويصلح أحوالكم ... » ، وربما كانت وثيقة مدح تتعلق بالمطالبة بزيادة : « المقررات » .

ومما يؤكد أن هذه الوثيقة قد كتبت بخط الإمام على عجل للرد على رسالة خاصة ، تلك العبارة الأخيرة وهى أنه يجب أن يصل إلى : « والدكم الأرشد .. شريف السلام » ، وهذا يشير بدوره إلى أنه كانت هناك علاقات حميمة بين الإمام وبين أسرة صاحب الوثيقة أو من حوله من الأتباع .





( صورة الوثيقة رقم ٦ )





## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
المهدى لدين الله وفقه الله (١)

خطنا الكريم السامى ، ورسمنا الفخيم الامامى المنصورى المؤيدى المتوكلى  
المهدى أعزه الله تعالى ، وأقر عين من تمسك به وأرضاه ، وشمل به أهل طاعته  
وتقواه ، يشهد بيد الشيخ الجليل شمس الدين «أحمد بن عامر بن عبد الوهاب  
القصار» وأولاده ومن اليه ، يقضى للجميع بالإجلال والإكرام ، والإعزاز والإحترام ،  
وعلو الدرجة والمقام ، لا يغير عليهم حال ، ولا يكدر لهم إن شاء الله تعالى بال ،  
وانهم مُجْرُونَ على جارى عوائدهم ، ومستقر قواعدهم ، وعلى ما بأيديهم من الشواهد  
الإمامية (٢) أعزها الله فى أمر واجباتهم وأراضهم ، ليس عليها الا الحقوق الواجبة  
الشرعية يسلمونها إلينا من غير واسطة ، وانهم مُخْرَجُونَ عنا (عما) دخل به غيرهم من  
أهل الجهات اليمنية (٣) ، وأن بيوتهم التى فى محروس «تعز» مجللة محترمة لا تعترض بأمر  
من الأمور ، بجارى العادة المستمرة ، وبموجب الشواهد الامامية (٤) ، شارطين على  
المذكورين طاعة الله وتقواه ، والنصيحة والموالة للموال (للموالى) ، والمعادة للمعادى ،  
وهذا شاهد بأيديهم فليثقوا (فليثقوا) به ، وبالله الثقة ، وبيده الحول والقوة ، وهو حسبنا  
ونعم الوكيل ، ونعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، حرر فى  
شهر شعبان الوسم أحدى شهور سنة سبعة وثمانين وألف (٥) بمحروس الفزاس (٦)  
المحمى بالعدل .

## الهوامش :

(١) هو الإمام المهدى أحمد بن الحسن بن الامام القاسم بن محمد ، و يبدو انه كان من العسكرين  
ذوى الشجاعة والاقدام ، فقد كان قائدا عسكرا مشهورا فى عهد عميه المؤيد بالله محمد والمتوكل

## وثائق يمنية

على الله اسماعيل ، كما كان في نفس الوقت طموحا ، فقد خالفها في بداية عهد كل منها . و بعد وفاة عمه المتوكل على الله اسماعيل : — « اجتمعت الكلمة من العلماء والرؤساء والسادة والأكابر عليه و بايعوه » وذلك في شهر جمادى الآخرة ١٠٨٧ هـ (أغسطس ١٦٧٦ م) . واستمرت أمانته حتى توفاه الله في جمادى الآخرة ١٠٩٢ هـ (يولية ١٦٨١ م) . وقُبر في « الغراس » التي كان يتخذها مقرا له . ( الشوكاني : البدر الطالع ، ح ١ ص ٤٣ — ٤٤ ) .

(٢) إشارة إلى القرارات التي أصدرها الأئمة السابقون والتي تقضى بمنح نفس الحقوق .

(٣) الجهات اليمنية أى الجهات التي تقع الى الجنوب من « صنعاء » ، ويمكن أن نحدد أنها « تعز » وما حولها التي يقطنها أصحاب الوثيقة .

(٤) الشواهد الامامية إشارة الى الوثائق السابقة ذات الأرقام : ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، أو غيرها مما لم نعر عليه .

(٥) أكتوبر ١٦٧٦ م .

(٦) الغراس ، تعتبر « الغراس » وحصن « ذى مرمر » من المدن الأثرية التاريخية ، وبها قبر الامام أحمد ابن الحسن ابن القاسم . عاش في القرن الحادى عشر ( ١٧ / ١٨ م ) ، وكانت « الغراس » قديما من مساكن الحميريين ، وهى تتبع اداريا ناحية بنى حشيش التابعة لقضاء « صنعاء » ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٧١ — ٧٢ ) .

## التعليق :

يلاحظ أن هذه الوثيقة تشبه سابقتها ، فهى عديمة النقط تقريرا ، وتبدأ عند ثلث الورقة أوفى منتصفها ثم تكمل على شكل دائرى . وتظهر في صورتها خطوط عرضية تعبر عن طريقة الحفظ حينذاك — مثل باقى وثائق تلك الفترة — فقد كانت الوثيقة تثنى ثنيات دقيقة ليصغر حجمها و يسهل حفظها ، نتيجة عدم التعرف على طريقة حفظ الوثائق في ملفات حتى ذلك الوقت . و يوجد بأعلى الوثيقة عبارة : « هذا هو المهدي أحمد بن الحسن » ، وهى بخط مختلف عن الخط الذى كتبت به الوثيقة ، مما يؤكد أنها كتبت بقلم صاحب الوثيقة أو أحد أبنائه أو أحفاده ، وبأعلاها ثقبون كثيرة تعبر عن التلف الذى أصاب الوثيقة ، وعن مدى قدمها .

وتعد هذه الوثيقة أيضا — من الناحية الموضوعية — امتدادا للوثائق السابقة التى صدرت « لآل القصار » ، فقد أشارت الوثيقة الى ذلك بقولها : « وبموجب الشواهد الامامية » ( هامش — ٤ ) ، وحملت نفس الحقوق والواجبات . و يبرز بالوثيقة النص على بعض الامتيازات المادية مثل : « وأن بيوتهم مجللة محترمة لا تعترض بأمر من الأمور » ، ومن المعروف أن نزول موظفى الدولة وجنودها في بيوت

## الوثيقة رقم ٦

الأهالى ، أثناء تأدية مهامهم الوظيفية ، كان أمرا معروفا منتشرا حتى عهد قريب ، وكان هذا الأمر يعدّ عبئا على كاهل الأهالى . وإرتبطت هذه الإمتيازات من ناحية بالتمسك بشعارات الدولة التى رفعتها أثناء حروبها ضد العثمانيين ، وهى التى أشاروا إليها بعبارة : « شارطين على المذكورين طاعة الله وتقواه » ، ومن ناحية أخرى : الولاء للدولة والإمام الفاتم ، فجاء بالوثيقة : « والموالة للموالى والمعاداة للمعادى » . وهذان المحوران مثلا هما الأساس الرئيسى لسياسة الأئمة حينذاك لكى يحتفظوا بمن ثار ضد العثمانيين إلى جانبهم .





[illegible]



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين  
(الختم: الهادى لدين الله (١) حيث ما هم في الخدمة (٢))

الخط الكريم، والرسم العالى الفخيم، الامامى الهادى لدين الله رب العالمين،  
أعزه الله وأمضاه، وأقر عين المستمسك به وأرضاه شاهدا (شاهد) بيد الشيخ «حسن  
عبد الله محمد الوادعى» (٣) وإخوته وشركائه، بأنهم منا والينا، نوابهم الينا (٤)،  
ومن كسب مالا من جيرانهم كان زكاتهم إليهم (٥)، يسلم إليه بالأمانة من غير  
واسطه، ولا عليهم لا طيافة (٦) ولا تحذير ولا تقدير (٧)، حيث المذكورين في  
خدمتنا الشريفة، فلا عليهم إعتراض من نائب (٨) «كوكبان» (٩) ولا من شيخ  
(١٠) ولا من والى (١١) ولا قاضى الجهة، بل هم إلينا (١٢)، يعلم ذلك الواقف  
على خطنا هذا ويعتمده، وليس عليهم في الأسواق والطرقات (١٣)، وكذلك  
شركائهم (شركائهم)، فلا يكون عليهم تعرضا (تعرض) بل هم إلينا، يعلم ذلك،  
وحسبنا الله وكفى ونعم الوكيل. بتاريخ شهر رجب الأصب سنة ١١٠٩ (١٤).

الهوامش:

(١) هو الإمام صاحب الألقاب الثلاثة — الناصر الهادى المهدي — محمد بن أحمد بن الحسن بن  
الإمام المنصور القاسم بن محمد، اذ تلقب بهذه الألقاب الثلاثة عقب ادعائه الامامة. ولد عام  
١٠٤٧ هـ (١٦٣٨/٣٧ م) وادعى الإمامة عام ١٠٩٧ هـ (١٦٨٦/٨٥ م)، وتلقب بتلّا  
الألقاب خلال مدة إمامته الطويلة التى بلغت أكثر من ثلاثين عاما اذ توفى عام ١١٣٠ هـ  
(١٧١٨/١٧ م). واشهر صاحب الترجمة باسم صاحب المواهب نسبة الى «حصن المواهب»  
الذى يقع الى الشرق من مدينة «ذمار» والذى أتخذة مقرا له، ثم حوضر به مدة حتى توفاه الله  
ودفن به والأسم الأصلية للقرية هو: «قُتْبَة» وهو الذى أطلق عليها اسم «المواهب» ولهذا  
الامام ترجحات كثيرة طويلة. (محمد زبارة: نشر العرف...، ج ٢، ص ٤٥١ — ٤٥٩ —).

## وثائق مبنية

(٢) هذه العبارة هي إضافة وضعت بأعلى النص عقب توقيع الإمام مباشرة ونرى أنها تشبه «التأشيرات» التي يضعها الرؤساء حالياً لتأكيد الهدف من النص نفسه ولتليخيص محتواه . لذلك وضعناها في مكانها ، وكما استعنا قراءتها رغم عدم وضوحها تماماً .

(٣) هو صاحب الوثيقة رقم ٢ —

(٤) سلفت عبارة «نوابهم إلينا» الأنظار، ونرى أن الامام حرص على إظهار علاقته الحميمة بأصحاب الوثيقة إلى الحد أنه يتحمل عنهم النواب التي تحمل همهم ، وأن عليهم أن يرجعوا إليه لحل مشاكلهم .

(٥) «ومن كسب مالا ..» نذكر هذه العبارة على مدى اهتمام الامام بأصحاب الوثيقة ، ففد أو كل الهم أن يتسلموا زكاة جيرانهم من غير تدخل موظفي الدولة حتى يخلق لهم مكانة في المنطقة بين جيرانهم ، وحتى يوسع من نفوذهم وهيبتهم باعتبارهم من ممثلة ، أى من ممثلة السلطة حينذاك .

(٦) طيافة وطواف وطائفى ، كلمات محلية إشتهر استخدامها في العهد الإمامي باليمن ، والمقصود هونزول موظف الدولة الى المناطق الزراعية ليقدّر قيمة الزكاة أثناء وجود الثمرة في الأرض ، وكان «الطواف» أو الطائفى — باعتباره أحد موظفي الدولة — يمثل عبئاً على كاهل الأهالي في أحبان كثيرة . ومصدر هذا كله كلمة : «طوف» أى طاف به الخيال طوفاً ، وطاف القوم وعابهم طَوْفاً طَوْفَاناً وَمَطَافاً وَأَطَاف ، أى إستدار وجاء من نواحيه ، وأطاف فلان بالأمر اذا أحاط به .. وقيل طاف به حمام حوله .. ويمكن أن يكون المصدر : «طَيفَ» ... ويقال : طَافَ يَظِفُ وَيَظُوفُ طَيفاً وَطَوْفاً فهو طَافٌ .. ( ابن منظور : لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٦٢٦ ، ٦٣٨ ) وربما كانت أيضاً : «طيافة» وحرفت الى «ظيافة» ، حسب النطق العربى أحيانا ، وكان المقصود بالضيفة هو نزول موظفي الدولة ضيوفاً عن الأهالي أثناء تأدية مهامهم ، مما كان يمثل عبئاً في حد ذاته .

(٧) لم نتمكن من شرح الكلمتين بدقة ، غير أنها يكملان تعبير : «ولا عليهم لا طيافة» و يشرحانه ، أى أن يرجع نفدسر الزكاة الى صاحب الوثيقة ، ونكون أمانة في عنقه دون حاجة الى «طيافة» وتحذير وتقدير .

(٨) المقصود «بالنائب» هو ممثل الامام حينذاك في إقليم اليمن ، غير أن اللقب يعد من الألقاب الاسلامية التقليدية التي ظهرت على الآثار الاسلامية وخلال الكتابات التاريخية المختلفة . «والنائب اسم فاعل من ناب ... وهو من ينوب عن شخص آخر أعلى منه سواء في أعماله كلها أو في عمل من أعماله» . أما من حيث الصلاحيات التي كان يقوم بها هذا «النائب» ،



## الوثيقة رقم ٧

فقد كانت تختلف من مرحلة تاريخية الى أخرى ، اذ أحيانا يمثل السلطة القائمة في إقليم كبير يتبع الخلافه القائمة . ( د . حسن الباشا . . الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ص ١١١٩ — ١١٢٩ ) . وقد استمر هذا اللقب مستعملا في اليمن حتى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، واستبدل به لقب محافظ .

(٩) كوكبان ، قضاء من أفضية لواء صنعاء ، وينسب إلى مدينة كوكبان التاريخية الشهيرة ، التي تقع فوق قمة جبل عال إلى الشمال الغربى من مدينة صنعاء . . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٦٣ — ٦٥ ) .

(١٠) الشيخ هنا هو الشيخ القبلى ، وليس العالم الدينى .

(١١) الوالى ، استغربنا استعمال هذا اللقب هنا ، لأنه يرجع الى الفترة العثمانية التى كانت قد إنتهت منذ زمن حينذاك ، ولا ترجع إلى عهد الاستقلال ، وربما يرجع هذا إلى انسحاب الأنظمة والتعبيرات التركية التى خلفها العثمانيون حتى عهد ذلك الإمام .

والواقع أن لقب « وال » ومشتقاته وردت على الآثار العربية ، و يطلق على أمير القطر وحاكمه ، والمصدر منها ولاية بمعنى الإمارة أو السلطة . وقد عرف الوالى منذ صدر الإسلام ، وكان الولاية يعرفون أحيانا بالأمرأ والعمال . وفى دولة المماليك صارت لفظة الوالى تدل على طبقة معينة من الحكام ، وذلك الى جانب معناها العام ، إذ كان الولاية فى ذلك العصر ينقسمون إلى طوائف كان أعلاها النواب ثم الكشاف ثم الولاية . . . ( د . حسن الباشا : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ح ٣ ، ص ١٣٠٨ — ١٣١١ ) وتوضح هذه العبارة الأخيرة أن لقب الوالى كان يستخدم فى بعض الفترات التاريخية فى وظيفة أقل من الوظائف التى إشتهرها فى التاريخ العربى الإسلامى . ولعل هذا يشرح سبب إستغرابنا لإستعمال هذا اللقب هنا .

(١٢) « بل هم الينا » عبارة تؤكد الا يتعرض أحد من أصحاب الوظائف المشار إليهم فى الوثيقة لآل الوداعى بل ترجع أمورهم إلى الإمام مباشرة ، وهو يرمى بذلك الى رفع شأنهم أمام جميع المسؤولين فى الدولة .

(١٣) تؤكد هذه العبارة أنه كانت تؤخذ رسوم من الرعية فى الأسواق والطرقات فى ذلك الحين ، وأن الأمر لم يكن قاصرا على جمع الواجبات الشرعية — أى الزكاة — فقط ، وربما يتضح تفاصيل وأنواع تلك الضرائب المفروضة حينذاك فى النصوص التالية .

(١٤) فبراير ١٦٩٨ م .

## التعليق :

تشبه هذه الوثيقة سابقتها من الناحية الشكلية ، فحروفها غير معجمة الا النادر منها ، كذلك

## وثائق مبنية

شكل الخط ، أما الأسلوب فيلاحظ أنه أقل جودة من أسلوب السابقات ولا ندرى هل يرجع ذلك إلى عدم استقرار الدولة في عهد الامام الهادي ، فاستخدم لذلك كتابا في ديوانه أقل قدرة من كتاب الأئمة السابقين — ويتأكد لنا هذا اذا أمعنا في ترجمة حياة ذلك الامام — ام هل يرجع ضعف اللغة حينذاك الى طبيعة العصر ، وأن كتاب الديوان السابقين هم الذين حاولوا إجادة لغتهم ، للتقرب من الأئمة ، ونظرا لاستقرار الدولة . ويلفت النظر هنا وجود ختم بأعلى الوثيقة ، وهو غير واضح في الأصل ، كما أن وجوده هنا لا يتفق مع طبيعة تلك الفترة ، فجميع الوثائق التي سبقت ، كذلك التي تلتها بمدة طويلة ، جميعها تحمل توقعات الأئمة ، وليس اختتامهم ، وربما يرجع وجود الختم هنا الى أنه تقليد للعثمانيين ، أو أنه محاولة من هذا الامام للتمييز على معاصريه ، وسنرى أن من تلاه من الأئمة — يحرص على وضع توقعه على الوثيقة . أما من الناحية الموضوعية ، فتعد هذه الوثيقة مما يطلق عليها محليا — في ذلك الوقت وحتى ثورة ١٩٦٢م — الجبورية — ويسمى أصحاب أمثالها : «مُجَبَّر» ، و«مُجَبَّرُونَ» ، و«مَجْبُورُونَ» ، أي هؤلاء الذين يمنحهم الأئمة بعض الامتيازات ، بناء على ما قدمه هؤلاء من خدمات أثناء الحرب ضد العثمانيين واستمرت هذه الامتيازات — سواء كانت معنوية أو مادية — فترات طويلة حتى انسحبت على الأبناء والأحفاد .

وتستطوع هذه الامتيازات مع الأجيال ، فحينما يغلب عليها الشعارات الدينية والمثالية — كما رأينا في بعض الوثائق السابقة — وحينما آخرتبرز الامتيازات المادية على الأخرى المعنوية ، لكسب الأنصار ، أو للاحتفاظ بهم على الأقل ، كما يتضح في هذه الوثيقة .

ومن أنواع الامتيازات المادية التي أعطيت في هذه الوثيقة — والتي أضيفت الى الامتيازات الواردة في الوثائق السابقة — أن تسلم زكاة جيران آل الوادعي إليهم « من غير واسطة » ، فكأن امتيازاتهم الأولى قد امتدت الى هؤلاء الجيران . وأيضا يفهم من النص أنه ليس على آل الوادعي : « طيافة ولا تحذير ولا تقدير » ، كذلك في الاسواق والطرق وأن المسؤولين لا يتعرضون لهم في شيء بل أمرهم إلى الإمام مباشرة .

و يرجع السبب في أن الوثيقة لا تحمل سوى الامتيازات المادية — وليس تلك التوجيهات والإرشادات الدينية التي برزت في السابقات ، يرجع السبب فيما نعتقد الى طبيعة الظروف التاريخية التي أحاطت بصدورها . فقد عارض الإمام — الناصر الهادي المهدي — عدد من المنافسين عندما ادعى الإمامه ، واستمرت معارضة طوال حكمه حتى توفي محاصرا في حصن ذي المواهب الذي ضيق عليه فيه بعض أقرابه من آل القاسم . وقد اعتمد في حكمه — الذي امتد حوالي ثلاثين عاما — على القوة والبطش والتنكيل بأعدائه ، واضطره هذا الى جمع الأموال بشتى الطرق ، فقد قيل عنه : « .. كان يأخذ المال من الرعايا بلا تقدير وينفقه بلا تقدير .. ومن حله وغير حله .. » ، وساعدته هذه الأموال على أن : « جلت هيئته ، وتمكنت سطوته ، وتكاثرت أجناده ، وصار بالملوك أشبه منه بالخلفاء » . ورغم ذلك فيبدو أنه كان صاحب طموح الى السلطة وحرصا عليها أكثر مما

## الوثيقة رقم ٧

كان طامعا في المال ، فقد جاء في ترجمته الطويلة : « ومع ذلك فهو يتزهد في ملبوسه ، فانه كان لا يلبس الحرير ولا رفيع الثياب ، وكان يسمى صاحب السجدة لأنه كان إذا خرج من موكبه ورأى ما بين يديه من الأجناد المألوفة للفضاء ترجل عن جواده وسجد شكرا لله وتواضعا مَرَّغ وجهه بالأرض ، وكان سفاكا للدماء بمجرد الظنون والشكوك » . ( الشوكاني : البدر الطالع ، ح ٢ ، ص ٩٧ - ١٠١ ) .

ولا شك أن مثل تلك الشخصية التي طال حكمها وعظم نفوذها حتى شمل جميع أنحاء اليمن حتى صعدته شمالا رغم كثرة معارضيهِ ومنافسيهِ منذ أن ادعى الإمامه في « المنصورية » إلى أن توفاه الله في حصن « ذى المواهب » ، لا شك أن هذا الإمام كان يحتاج الى جمع أكبر عدد ممكن من الأنصار إليه ومنح الإمتيازات العديدة إلى هؤلاء ، وخاصة أولئك الذين لهم علاقة سابقة بالإمامة ، حي يتحقق له النصر والاحتفاظ بالسلطة التي كان يعرض عليها بالنواجذ طوال حياته حتى قبل ادعائه الإمامة .





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في ظلمات الجهل والignorance  
والمعرفة من أشد ما يشاهد من نعم الله تعالى على عباده  
يا نافعاً زاهياً من علمه الغنيها الطلعة للمعلم الربيع في الجامع المطهر  
وجعلنا له من الكتب ما يتنعم به حاله في طرقات مياه تدح والطعام  
وهمسجون ودحار العاصمات بغير الشبه وفي المدينة مفرق ونال عيشه  
وولس بحري له ذلك الأوقاف العثمانية العريقة المباركة وفيها فلك  
فهو الحقيق غايات العلم وعلمه بدر النصح وعلم العلوم الشريفة  
والفرائض والحدود والحق رباب العلوم والدعوات بعد الصلوات  
الحلوات وتعلم ما ذكره في هذا المسطور والعهد على ذلك  
مقرر ما ذكره وغير ما ذكره والبركة على الصديقين في العلم والعمل  
وحكام الشريعة فليست بذلك والله الشهم جاسس لغيره في العلم والعمل



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
عبد الله<sup>(١)</sup> المنصور بالله وفقه الله<sup>(٢)</sup>  
(والتوقيع الآخر) الحمد لله

عبد الله المهدي لدين الله<sup>(٣)</sup> وفقه الله  
يعتمد بتاريخه شهر ربيع الأول سنة ١١٦ هـ<sup>(٤)</sup>  
والعهدة<sup>(٥)</sup> على الصنوسيف الخلافة<sup>(٦)</sup> احمد ابن أمير المؤمنين حماء الله<sup>(٧)</sup> .  
الخط الكريم ، والرسم العالى الفخيم ، الامامى المولوى المنصورى أعزه الله  
تعالى وأفضاه ، وأقر عين من تمسك به وأرضاه ، شاهدا بيد الشيخ زين .  
العابدين بن على بن أحمد القصار ، بأنا قررناه من جملة الفقهاء (الفقهاء) الطلبة  
للعلم الشريف فى الجامع المظفرى<sup>(٨)</sup> ، وجعلنا له من الكيلة<sup>(٩)</sup> ما يستقيم  
به حاله فى عام ماه (مائة) قدح من الطعامات<sup>(١٠)</sup> ، وخمسون قدحا من  
القياضات<sup>(١١)</sup> بعرض السنة ، ومن المدنرات<sup>(١٢)</sup> مصروف بالسنة عشرة  
قروش<sup>(١٣)</sup> ، تجرى له ذلك من الأوقاف الغسانية<sup>(١٤)</sup> التعزية المباركة ،  
وهنا ذلك<sup>(١٥)</sup> ، فهو الحقيق بما صار الية ، وعليه بذل النصيحة ، ويُعلم  
العلوم الشرعية من الفقه والفرائض والتجويد<sup>(١٦)</sup> والنحو وسائر (سائر)  
العلوم ، والذى لنا بعد الصلوات ، وفى جميع الخلوات ، ويعطى ما ذكر له فى  
هذا المسطور ، والعهدة على كُتاب الوقف بتقرير ما ذكر له من غير مراجعة ،  
والدرك على الصنوسيف<sup>(١٧)</sup> صفى الاسلام تنفيذ ما ذكر<sup>(١٨)</sup> ، وحكام الشريعة<sup>(١٩)</sup>  
فليثق بذلك وبالله الثقة ، وحسبى الله وكفى ونعم الوكيل .

الهوامش :

(١) عبد الله إضافة قبل التوقيع للتعبير عن التواضع ، وقد سادت هذه الإضافة بعض الوقت فى الوثائق  
التالية :

## وثائق يمنية

(٢) المنصور بالله ، هو الإمام المنصور الحسين بن المتوكل القاسم بن الحسين ابن الإمام المهدي أحمد ابن الامام القاسم بن محمد بويج بالخلافة (الامامة) عند موت والده المتوكل القاسم في رمضان ١١٣٩ هـ ، غير أنه قوبل بمساكل عديدة عند بداية إمامته رغم ما إشتهر به من علم وتفقه وشجاعة وإقدام . وكانت أولى المشاكل هي أن السيد محمد ابن اسحاق ابن احمد ابن الحسن (أى ابن عمه) كان قد إدعى الإمامة وتلقب بالناصر حتى أن الإمام المنصور كان قد بايعه أيضا ، ولكن على شروط ، ولما لم يتم الاتفاق بينهما ثارت الحرب ، وإنهت بمبايعة الناصر له بالإمامة ، أى بإمامة المنصور . والمشكلة الثانية التي واجهت المنصور هي مخالفة أخيه أحمد له ، وكان الأخير أميرا للواء «تعز» «والحجرية» ، ويبدو أنه كان يطمع في الإمامة ، وأنه ليس على وفاء مع أخيه ، لذلك ظل يتصرف في هذه المناطق وكأنه حاكم مستقل وظلت الخلافات والمؤامرات بين الامام وأخيه حتى وفاة الأول ، وإن ظل الأخير طوال هذه المدة لا يدعولنفسه بالإمامة . (الشوكانى : البدر الطالع ، ح ١ ص ٢٢٥-٢٢٦ ، زبارة : نشر العرف ، مجلد ١ ، ص ٥٩٥-٦٠١) .

(٣) المهدي هو الإمام المهدي لدين الله العباس ابن الإمام المنصور الحسين بن الإمام المتوكل القاسم ابن الحسين ابن الإمام المهدي أحمد ابن الحسن ابن الإمام المنصور القاسم ابن محمد . ويعد من أشهر أبناء الإمام القاسم الذين حكموا اليمن ، ويبدو أنه كان رجل دولة ، فعندما إشتد مرض والده الإمام المنصور نراه فد : «حزم الأمور وبث الخيول والجنود بمدينة صنعاء» ، وعقب الوفاة في سابع ربيع الأول سنة ١١٦١ هـ ، سارع الكثير بمبايعة بالامامة ، وبعد ذلك بايعه عمه أحمد ابن الإمام المتوكل حاكم «تعز» «والحجرية» . (محمد ابن محمد زبارة : نشر العرف لنبلأء اليمن بعد الألف ، مجلد ٢ ، ص ٥-١٥)

(٤) ناقشنا صحة هذا التاريخ في التعليق ، وصحته شهر ربيع الأول سنة ١٦٦١ هـ . (مارس ١٧٤٨ م) .

(٥) العهدة ، أى الالتزام بالتنفيذ ، و يلاحظ ان العبارة بأكملها من وضع الامام المنصور .

(٦) الخلافة ، أى الإمامة ، وانتشر هذا اللقب في الوثائق والمخطوطات المعاصرة .

(٧) أحمد ابن أمير المؤمنين هو الأمير أحمد بن الامام المتوكل القاسم أخو الامام المنصور الذى أشرنا إليه في (هـ ٢) . وكان يلى الإمام المنصور مباشرة من حيث ترتيب الأبناء ، كما كان موضع حب والده الشديد ، وأخذ يترقى المناصب حيث عينه أبوه ١١٣٠ هـ (١٧١٧ م) أمر وولاية «مدينة تعزو وبلاده من اليمن الأسفل» وإستمر هناك حتى وفاته . وقد بدا للأمير أحمد أن المنصور يريد أن يتخلص منه ، كما بدا للمنصور أن أخاه يريد التمرد عليه — ذلك منذ ١١٥٣ هـ (١٧٤١/٤٠ م) نتيجة بعض المواقف من الطرفين ، وقد قيل أن «صاحب الترجمة قد دعا إلى نفسه وتكنى بالهادى لدين الله ،



## الوثيقة رقم ٨

وبث رسائله إلى أغوار البلاد وأنجادها ولم يترفتة ..» «غير أن الطرفين مالا إلى التصالح بعد ذلك ، بعد تدخل بعض المصلحين من أسرة القاسم . وانتهى هذا الأمر ، لا إلى التصالح فحسب ، بل وإلى الاعتراف بإمامة الإبن أيضا — أى الإمام المهدي عباس — طالما أن الأمور مستمرة بالنسبة للمترجم له في «تعز» وبلادها ، وقد توفي هذا عام ١١٦٢ هـ (١٧٥٠/٤٩ م) بعد أن قضى فترة طويلة في حكم جنوب اليمن . (محمد بن زبارة : نشر العرف لنبله اليمن بعد الألف ، المجلد ٢ ، ص ٢١٠ — ٢٢١) .

(٨) الجامع المظفرى ، أحد المساجد الأثرية الهامة في مدينة «تعز» ، وينسب إلى السلطان المظفر الرسولى ثانى ملوك الدولة الرسولية في اليمن وأطولهم عهدا ، إذ حكم من عام ٦٤٧ هـ إلى عام ٦٩٤ هـ (١٢٩٤/٤٩ م) ، وقيل : «ومن مآثره جامع المظفر بمدينة «تعز» ، (الجرفي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٧٨ — ٧٩) . وقد كتب على عتب الباب العلوى للمسجد كتابة أثرية جاء فيها : «... أمر بعمارة هذه المدرسة المباركة مولانا السلطان الملك المظفر ابن على .. مما يدل على أنه أنشئ ليكون مدرسة . (من ملاحظات د . حسن الباشا عند زيارته للمسجد خلال العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ م) .

(٩) الكيلة ، نظرا لقلّة النقط على حروف هذه الوثيقة ، فيمكن أن تقرأ «الكيلة» ، أى ما يكفل حياة الشخص ، وتقرأ أيضا «الكيلة» كما رسمناها لإتساقها مع ما جاء بباقي الجملة ، وكل من القراءتين توصلان إلى المعنى أو الغرض المقصود .

(١٠) الطعامات ، المقصود بها الحبوب بصفة خاصة .

(١١) القياضات ، ومفردتها : قياض ، ومحليا هو موسم الحصاد باليمن ، إذ يحصدون فيه الشعير والبلسن (العدس) والفول ، وهولا يعد الموسم الرئيسى ، لذلك أوردته الكاتب بعبارة : «بعرض السنة» أى خلالها ، كما أن القياض — وذو القياض — أحد شهور السنة اليمنية القديمة التى مازالت مستعملة عند الزراع في الريف اليمنى إلى الآن . وقد نشر الدكتور بيستون المتخصص في الدراسات اليمنية القديمة ، مقالا قيّما عن التقويم الحميرى ، ذكر فيه أن السنة اليمنية كانت تبدأ بشهر : «ذو الصراب» (أى الذى يوافق أكتوبر في التقويم الأوروبى المعروف باليولياني وتنتهى بشهر «ذو علان» (سبتمبر) ، وأن القياض — وهو شهر ذو القياض — يوافق شهر يونية الميلادى ، كما أنه الشهر التاسع في ذلك التقويم القديم .

(A.F.L. Beaston: New Light on

The Himyaritic calendar, Arabian Studies Vo 1.1, pp.2)

والاشهر اليمنية المعروفة — كما ذكرها — هى : ذو الصراب ، ذو المهلة ، ذو الآل ، ذو الدثاء ، ذو الحله ، ذو معون ، ذو المثابه ، ذو المبكر ، ذو القياض ، ذو ندران ، ذو الخراف ، ذو علان .

(١٢) المدنرات ، لفظ عامى شائع إلى الآن ويعنى الدنانير ، ويشير هنا إلى الأموال عموما ، أى الأموال السائلة ، ولا شك أن هذا التعبير ينتسب إلى «الدنانير» بصلة .

## وثائق يمنية

(١٣) «القرش»، يجرى هذا اللفظ الى الآن على لسان اليمنيين للتعبير عن الريال اليمنى، وكان لفظ «قرش» هو الأشهر استعمالاً في تلك الفترة. غير أننا لانستطيع أن نحدد هل يُشار هنا إلى بقايا العملة العثمانية في اليمن، أم أن المقصود هو ريال «ماريا تريزا» الذي ظل سائداً في اليمن فترة طويلة من الزمن.

(١٤) الغسانية، نسبة الى الغسانة المعروفة تاريخياً، وهم الذين تنسب اليهم الدولة الرسولية في اليمن — أو الذين نسبوا اليهم دولتهم الرسولية — ويرجع هذا الوقف الى أحد ملوك بني رسول الذين تعد دولتهم من أزهى الدول اليمنية أو آخر العصور الوسطى.

(١٥) «يهناً ذلك»، تعبير شاع في الوثائق اليمنية المعاصرة والمشابهة، وتعنى العبارة: بارك الله للشخص المدعوله في الشيء المذكور في الوثيقة، وستتكرر هذه العبارة في الوثائق التالية، واستخدام هذا التعبير دليل على إنتشار العامة خلال الكتابات.

(١٦) التجويد، صعب علينا في البداية قراءة هذا اللفظ وخاصة لغياب النقط على الحروف، ولتشابهه في الرسم مع اللفظ الذى يليه، وقد انتهينا الى أنه «التجويد»، أى تجويد القرآن.

(١٧) تعنى العبارة الدعاء للإمام القائم بعد الصلوات كما كانت العادة المتبعة حينذاك.

(١٨) تؤكد هذه العبارة أن الإمام يعترف بأن أخاه الأمير أحمد هو صاحب النفوذ الأعلى في تعز وما حوله.

(١٩) حكام الشريعة، أى القضاة، وما زال التعبير شائعاً إلى الآن.

## التعليق:

من الناحية الشكلية، تحمل هذه الوثيقة طبيعة عصرها، فحروفها نادرة النقط — أى غير معجمة — وخطها وأسلوبها مما يشابه مع الوثائق السابقة، لذلك حرصنا عند النشر على وضع النقاط اللازمة لتسهيل القراءة وتوضيح المعنى. وتحمل الوثيقة أيضاً توقيعين لإمامين متتالين، وهى ظاهرة تكررت في عدد من الوثائق المعاصرة، وقد سبق أن فسرنا هذا إما بحرص أصحاب الوثائق أو حرص الأئمة أنفسهم على تأكيد ما جاء بتلك الوثائق رغم توالى العهود والحكام.

ولم تنته الوثيقة بتاريخ محدد كالعادة، ولكن تلى التوقيع الثانى — وهو للإمام المهدي — عبارة: «يعتمد بتاريخه شهر ربيع الأول هـ ١١٦» ومنذ الوهلة الأولى، شعرت بخطأ هذا التاريخ واعتقدت أن صحته هو: ١١١٦، وأن رقم الألف قد أهمل للسرعة وللتعود على التاريخ الهجرى. وهنا بدأت البحث عن ترجمة للإمامين المذكورين — بألقابها فقط — بين تراجم أئمة ذلك القرن، فوجدت أن هناك إمامين تكتياً بلقب المنصور، وآخران تكتياً بلقب المهدي، فلت الى من هو أقرب إلى هذا التاريخ.

## الوثيقة رقم ٨

غير أن ما ذهبت إليه انقلب رأساً على عقب عند ترجمة حياة : « الصنوسيف الخلافة احمد ابن أمير المؤمنين حماد الله » الذى جاء ذكره عقب التوقيع مباشرة ( هامش — ٧ ) . وساعدنا على تحديد شخصية أحمد هذا لفظ الصنوا الذى يعنى الأخ ، أى أنه كان أخاً للإمام المنصور ، كذلك تكرر اللقاء المسئولية عليه فى تنفيذ ما جاء بالوثيقة ، وظهر هذا فى بدايتها وفى نهايتها . ولا شك أن التدقيق فى تحقيق شخصية الأمير هو الذى قادنا إلى تحديد شخصية كل من الإمامين : المنصور ثم المهدي ( هامش : ٢ ، ٣ ) .

وقد رأيت عند نهاية المطاف أن صحة التاريخ المذكور هو ١١٦١ هـ وليس ١١١٦ هـ . كما ذهبت سابقاً ، وليس ١١٦ هـ فقط كما جاء بالوثيقة — وتأكد هذا من خلال الترجمات الثلاث ، كما ذهبت سابقاً ، كذلك من خلال أن الامام المهدي عباس الذى وضع التاريخ قد ادعى الامامة فى أوائل الشهر المذكور بالوثيقة . وقد روى ان ما يشبه حرف الهاء ( هـ ) التى تلت كلمة سنة وسبقت الرقم نفسه وهو ( ١١٦ ) — الذى نناقش صحته — ليس هو حرف ( هـ ) الذى يوضع للإشارة الى التاريخ الهجرى بل هو رقم ( ٥ ) و يقطعه خط مائل فيصبح أشبه بالهاء ، وأنه هكذا كان الرقم خمسة يكتب قديماً : ( ٥ ) ، ويصبح عندئذ الرقم الكلى بالوثيقة هو : سنة ١١٦٥ هـ ( ١٧٥٢ / ١ م ) وسواء صح الاستنتاج الذى خرجنا به من خلال التراجع ، أو صح القول فى رسم الرقم خمسة ، فيلاحظ أن كلا التاريخين اللذين توصلنا اليهما انما ينتميان إلى عهد الإمام المهدي عباس .

و يدور موضوع الوثيقة حول الحاق أحد أفراد أسرة القصار ضمن طلبة الجامع المظفرى بتعز ، وتحديد حقوقه وواجباته . وكما كانت العادة حتى وقت قريب فى جميع البلاد العربية ، فقد كان جزء من المرتبات — سواء لطلاب العلم أو غيرهم — يصرف عينا من حبوب وطعام . وتبين الوثيقة أيضاً قدر هذا المرتب بالتحديد ، ومصادر صرفه مما يشير إلى أن الامام كان يتصرف فى كل كبيرة وصغيرة . أما الواجبات فكانت محددة أيضاً ، وهى الإخلاص للإمام والدعاء له : « بعد الصلوات وفى جميع الخلوات » .

وترجع أهمية هذه الوثيقة الى أنها توضح وضع طالب العلم فى ذلك الوقت وكيف كان يعامل مادياً ، والعلوم التى يتلقاها ، وجهة الصرف على التعليم وهى الأوقاف ، ولا شك أن هذه الصورة تفيد الباحث فى تاريخ التعليم فى البلاد .



[illegible]



## نص الوثيقة

الحمد لله وحده وصل الله على سيدنا محمد وسلم (وعلى يساره عبارة)

(الختم) (١) وقع ما ذكر حسبما سطر احمد بن عبد الله الخطيب غفر الله عنها هذه حجة صحيحة شرعية ، وبصيرة (٣) محررة مرعية ، مضمونها أنه إشتري الفقيه الفاضل محمد عبد الواحد الترجمان بماله لنفسه بلسان وكيله الفقيه حسن محيي الدين الذماري ، من محمد بن محمد عنتر ، البايغ عن نفسه وذلك ماهو له وفي ملكه ، وتحت حوزة وتصرفه ، وقادر على تسليمه حسا وشرعا ، وذلك جميع حَوَّل (٤) السندعى (٥) المعروفة بجبل (٦) أعلا من محارث (٧) بلاد «تعز» ، يحده قبليا (٨) الطريق ، ويمانيا (٩) ملك المشتري ، وشرقا الأكمة ، وغربيا اكمة المسجد ، يحق ذلك وحقوقه وأحجاره وأشجاره ومساقية وملاقيه (١٠) ، وما يعرف له ، وينسب اليه بوجه من الوجوه ، وسبب من الأسباب ، بثمن قدره ومبلغه سبعة قروش حجر (١١) ، النصف من ذلك تحقيقا لأصله ثلاثة قروش ونصف (١٢) ، اقر البايغ المذكور بقبض الثمن وإستيفائه ، شراء صحيحا شرعيا وبيعا نافذا محررا مرعيا ، بإيجاب وقبول ، وقبض وتخلية ، (١٣) فصار ما ذكر ملكا للمشتري المذكور ، يتصرف به كيف شاء وأنا شاء ، تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، بحكم الشرا (الشراء) الواقع في شهر شعبان سنة ثلاثة وأربعين ومائة والـ ١١٤٣ سنة (١٤) .

القاضي على	حاييل بن محمد	عوبل بن	الفقيه	الفقيه
بن احمد المفتي	الجند	محمد الشهيرى	محمد عياد	عبدالوهاب
			الموزعى	بن محمد حسين

الفقيه  
يحيى عبد الله يحيى

والله خير الشاهدين

## الهوامش :

- (١) الختم غير واضح ، وصغير الحجم ، ووضع باللون الأزرق ، ولم نتمكن في الواقع من قراءة ماخط فيه من كلمات سوى : محمد بن عبدالله ، ولفظ الجلالة بأعلا الختم . وفي نفس الوقت لم نتمكن من التعرف على صاحبه من خلال كتب التراجم أو غيرها ، لذلك رجحنا أنه ربما كان الختم لحاكم المنطقة ( أى قاضيا ) ، أو لصاحب الحق في التوثيق بالمنطقة وهو يمثل الحكومة أو القضاء بها .
- (٢) ظهر في هذه العبارة اسم صاحبها أكثر مما ظهر في الختم ، وهوليس لكاتب الوثيقة كما يبدو من الوهلة الأولى ، بل هو لأحد الثقة بالمنطقة الذي اعتمد ما كتبه الكاتب ، والذي جرت العادة أن يضع توقيعه لتوثيق النص . أما الدعاء المذكور بآخر الاسم فيرجع إلى التقاليد السائدة حينذاك ، وهي إشراك الشخص وأبيه في الدعاء . وربما كان المثنى القائم في التوقيع لا يرجع إلى ما قصدنا إليه ، بل إلى عدم قدرتنا على قراءة النص ذاته . والدعاء ذاته يقرأ « عفى الله » وأيضا « غفر الله » كما ذهبنا إليه .
- (٣) البصيره ، هى وثيقة أو حجة البيع والشراء ، وما زال اللفظ مستعملا الى الآن ، فيقال : بصيرة المنزل .
- (٤) الحول ، هو الأرض الزراعية ذات الحدود المعينة ، ويقابله في الريف المصرى لفظ الحقل ، أو الحوض ، وان كان الحوض يضم عدة ملكيات .
- (٥) السندعى ، لم نتوصل لتعريف محدد لهذا اللفظ ، هل هو اسم لشخص أو لمنطقة ؟ وان كنا نرجح الأخيرة .
- (٦) هذا اللفظ يقرأ : «بجل» «أو» «بجل» فهي غير واضحة في الأصل ، وتتفق كل منها مع سياق المعنى ، وان كنا نرجح الأولى لاتفاقها مع طبيعة المنطقة .
- (٧) المحارث ، أى الأرض المحروثة المزروعة حول منطقة معينة ، وما زال اللفظ مستعملا الى الآن ، وأحيانا يطلق لفظ «المحارث» للإشارة إلى مناطق بذاتها ، فيقال «محارث» «كذا» بمعنى الأراضي المزروعة .
- (٨) قبلينا ، تستعمل في اليمن للتعبير عن الجهات الشمالية نظرا لموقع اليمن من مكة المكرمة ، ذلك على عكس المعنى في مصر .
- (٩) يمانيا ويمانى ويمنى ، جميعها ترمز الى الجنوب ، أو كل ماهو يمين — جنوب — الكعبة المكرمة .



## الوثيقة رقم ٩

- (١٠) الملاقي ، هى ما يصرف اليه المياه الزائدة عن حاجة البرى ، و يقابله فى مصر كلمة : المصارف ومفردوها مصرف . وتعنى العبارة كلها أن الشارى قد أصبحت له الأرض وما عليها — « وأحجاره وأشجاره » — ومصادر مياهها ووسائل صرفها .
- (١١) قروش حجر ، تعبیر إشتهر فى اليمن الى وقت قريب للتعبير عن العملة المعدنية ، والمرجح أن المقصود بها هنا هى العملة المتبقية من العهد العثمانى ، إذ أنه بالرجوع الى دوائر المعارف المختلفة اتضح أن الريال « ماريا تريزا » المعروف — والذي مازال يشتهر أنه قرش حجر — لم يكن قد انتشر فى اليمن حتى تاريخ هذه الوثيقة .
- (١٢) جرت العادة فى اليمن حتى الآن أن ينص فى وثائق البيع والشراء المشابهة ، على أن يذكر المبلغ بكامله ، ثم يليه مباشرة ذكر نصف المبلغ لتأكيد قيمته وتحديد ، وليس لأى غرض آخر مثل النص على دفع نصف المبلغ مقدما عند كتابة العقد الابتدائى .
- (١٣) تخلية ، أى إخلاء الأرض وتسليمها للمشتري .
- (١٤) فبراير ١٧٣١ م . ، و يلاحظ تكرار كلمة سنة بعد ذكر عدد السنوات بالأرقام للتأكيد بعد كتابتها بالحروف .

## التعليق :

تتميز هذه الوثيقة من الناحية الشكلية عن سابقتها بحسن خطها ، وبكثرة النقاط على حروفها نسبيا ، كما أن ألفاظها محدودة ، وسطورها معتدلة وليست دائرية كغيرها ، وربما يرجع هذا الاهتمام الى أنها وثيقة بيع وشراء . ولفت نظرنا وجود الختم بأعلى الوثيقة ، وربما يرجع ذلك الى التأثير العثمانى السابق أثناء وجود العثمانيين فى اليمن . وبما لفت النظر أيضا كثرة التوقيعات عند نهاية الوثيقة ، وهى غير واضحة ، ولم نتمكن من قراءتها كما يجب فى حقيقة الأمر ، شأنها فى ذلك شأن طبيعة التوقيعات سابقا ولاحقا . ونرجح أن جميعهم شهود على الوثيقة بحكم العبارة الأخيرة الواردة بها وهى : « والله خير الشاهدين » . كما نميل إلى أن التوقيعات الثلاثة الأخيرة إنما هى لفقهاء القرية أو الناحية التى وقع بها إجراء البيع والشراء ، أما التوقيعات الثلاثة الأولى فهى لأصحاب الأراضى المحيطة بقطعة الأرض المباعة حتى لا يدعى أحدهم فيما بعد أحقيته فى شرائها بحكم : « الشفعة » أى الجوار كما هو الحال فى المعاملات الاسلامية . وأخيرا فإننا لم نلاحظ وجود أية إشارة الى توقيعى البائع والشارى بين هذه التوقيعات ، و يرجع هذا إلى العادة قديما وهى ألا يوقع البائع أو المشتري على « البصيرة » بل يكتفى بتوقيع كاتبها وهو « الأمين » بالجهة وتوقيع الشهود ، أما اسمى البائع والمشتري فيذكران بالبصيرة فقط .

## وثائق يمنية

وترجع أهمية هذه الوثيقة من الناحية الموضوعية الى أنها نموذج واضح لوثائق البيع والشراء في تلك الفترة البعيدة ، والتي تسحب نفسها على البصائر الحالية . وقد تحدد في الوثيقة بشكل واضح حدود الأرض المباعة من جميع الجهات ، كما تعين ثمنها ، وذكر نصف المبلغ لتأكيد القيمة الفعلية للثمن ، كما نص على كافة حقوق الشارى في الأرض ... ، لهذا كله وقفنا عند هذه الوثيقة لأنها تحمل مدلولاً اجتماعياً واقتصادياً لما يجرى في اليمن خلال القرن الثاني عشر الهجرى الموافق الثامن عشر الميلادى ، بخصوص الملكية الخاصة للأراضى الزراعية ، فقد يفكر البعض أن وجود الأوضاع القبلية في اليمن تعنى أن هذه القبائل إنما هى قبائل رُحَّل تعيش على الإنتقال من مكان الى آخر بحثاً عن المرعى ، وأنه بالتالى تكون ملكية الأرض مشاعية بين أفراد القبيلة ، غير أن هذه الوثيقة تؤكد أمامنا أن قبائل اليمن إنما هى قبائل مستقرة مرتبطة بالأرض ، وأنها تعترف بالملكية الخاصة فيما بينها على عكس ماقد يشاع .



(صورة الوثيقة رقم ١٠)



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم  
عبد الله أمير المؤمنين الهادي لدين الله وفقه الله (١)

يجرون بحسب العادة بموجب الشواهد الكريمة (٢)  
الحمد لله الذي جعل متابعة أهل بيت نبيه الأمين واجبة على المسلمين ، ومحبتهم فرض ودين ، كما هو في نص الكتاب مبين ، وبعد ، فهذا خطنا الكريم ، والرسم العالي الفخيم ، الفاطمي النبوي الاحمدى الصفوى (٣) الامامى الهدوى ، شاهدا بيد القاضى العلامة « زين العابدين بن على بن أحمد القصار » ، أنه من المحبين الناصحين المجاهدين ، يقضى له بالإجلال والإحترام ، وعلو الدرجة والمقام ، لا يُغير عليه حال ، ولا يُكدر له بال ، مستمرا على حاله بأحكام الشريعة الغراء ، موافقا إن شاء الله لإصلاح الدنيا والأخرى ، وأذنّا له بعقد نكاح من لاولى لها بالنيابة عنا ، وعقد نكاح من غاب عنها وليّها ولم يؤكل من يعقد بها محتاطا إن شاء الله (٤) . ويُجرى له ما لئنظرائه من الحكم من القوت والمصروف والكيله من بيت المال (٥) ، وكذلك ما يعتاده من الكيلة والمصرفات (المصروفات) من الوقف الغسانى (٦) ، وهنأ ذلك . وهو ومن اليه وولد أخيه وعيال عمه بالجلالة خارجون عما عليه الأجبار (٧) والرعية ، وليس على أراضيهم « طيافة » فى بلاد « تعز » ، ولا على بيوتهم صرف (٨) ، ولا يُغَيّر عليهم حال جر يا لهم على عوائدهم القديمة ، وشواهدهم النافذة المستقيمة ، من الأئمة السابقين رضوان الله عليهم أجمعين ، وعليهم الدعاء لنا فى صحابتنا (٩) المبرورة ، وبعد الصلوات ، وفى الأوقات المستحابة ، والمحلات المأثورة . وموالاة (موالاة) من والانا ، ومعادات

(معادة) من عادانا ، فليثقوا بمرسومنا هذا ، وبالله الثقة وعليه البلاغ . يعلم ذلك كل واقف عليه ويعتمده ، والعهدة على حكام الشريعة فى « تعز » ، وكل عامل من قبلنا ، بتنفيذ مرسومناه وامضايه (امضائه) . وزكوة (زكاة) أراضيهم حسب الأمانة يصرف

بنظر القاضي «الزين» (١٠) على مستحقها حسب العادة، متحريراً في ذلك، موقفاً أن شاء الله (١١)، وحسبنا الله وكفى ونعم الوكيل، شهر ربيع الآخر سنة ١١٦١. (١٢)

## الهوامش :

(١) توقفنا كثيراً أمام التعرف على هذا الإمام وتلقبه بالهادي، إذ لا يوجد ضمن قوائم الأئمة المعروفين من تلقب بالهادي حول التاريخ المذكور بالوثيقة. وخلال تبحرنا في قراءة الترجمات العامة القريبة من ذلك التاريخ، تبين أن الشخص المقصود صاحب التوقيع واللقب هو الأمير أحمد بن الإمام المتوكل القاسم بن الحسن (سبق ترجمة حياته بالهامش رقم: ٧، للوثيقة رقم: ٨)، الذي كان أميراً «لتعز» في ذلك التاريخ. والذي أوقفنا عند ترجمة هذا الأمير عبارة قصيرة جاءت خلال ترجمته هي: «... قد دعا إلى نفسه، وتكتى بالهادي لدين الله. وبث رسائله إلى أغوار البلاد وأنجاده...». ورغم ادعائه الإمامة، فهو لم يحرص عليها ويبدو أنها كانت مجرد تهديد ضد أخيه الإمام المنصور القائم في صنعاء (انظر ترجمته بالهامش رقم ٢، بالوثيقة رقم: ٨) لذلك فقد ورد بترجمة الأمير الآتي: «... ولم يثرفتنه بل بقي في «تعز» ورد من وصل إليه من قبائل القبلة (أي شمال اليمن) ومنعه كما له عن أذية الأنام والتجهيز إلى البلاد، فصان العباد عن الفساد...» (زبارة: نشر العرف، قسم: ٢، ص ٢١٦). ونخلص من هذا أن صاحب التوقيع هو الأمير أحمد — المشار إليه — وأنه كان لا يريد أن يوسع الخلاف — بادعائه الإمامة — بينه وبين أخيه الإمام المنصور، أو بينه وبين أبين أخيه الإمام المهدي عباس اللذين عاصرها، بل أراد أن يستعمل أدعاء الإمامة وسيلة للضغط عليها، وللإعتراف بمركزه الخاص في «تعز»، إذ كان يشبه الحاكم المستقل في تلك المناطق. وهذا ما حدث تماماً، فقد تم الصلح بين الطرفين على إبقاء صاحب الترجمة في مكانه مقابل أن يعترف هو بالإمام القائم في صنعاء.

(٢). يلاحظ أن هذه العبارة — والتوقيع الذي سبقها — قد كتبا بخط يختلف عن خط باقي الوثيقة، مما يرجح أنها كانا للإمام نفسه — أي للأمير تعز — المشار إليه — أما باقي الوثيقة فقد كانت بخط كاتب الديوان. كما يلاحظ أن العبارة تؤكد موافقة الإمام على جميع الإمتيازات السابقة لتلك الأسرة التي منحت من قبل الأئمة السابقين، فجاء بها: «يجرون بحسب العادة بموجب الشواهد الكريمة».

(٣) استغربنا في البداية استعمال لفظ: «الصفوي» ضمن ألقاب هذا الإمام، فهو يوحى بأنه مفرد الصفويين، نسبة إلى اسماعيل الصفوي، مؤسس الأسرة الصفوية في فارس (أوائل القرن ١٦ م: ١٠ هـ) لكن تأكد لنا أن «الصفوي» ترجع إلى «الصفى» وليس إلى «الصفويين»، وهو لقب

## الوثيقة رقم ١٠

شائع في اليمن إلى الآن لكل من يدعى «أحمد»، وهو اختصار: «لصفي الدين» و«صفي الاسلام». وقد يؤكد هذا ارتباط لفظ «الصفوى» بلفظ «الأحمدى» الذي سبقه في الوثيقة، وباسم الإمام نفسه — أي أحمد — الذي أصدر الوثيقة.

(٤) من المعروف شرعاً أن ولي أمر المسلمين هو المسؤول عن «عقد نكاح من لا ولي لها»، لذلك أناب الإمام هنا صاحب الوثيقة في أمر من حددهن بها، فقال: «بالتبابة عتاً، وعقد نكاح من غاب عنها ولها ولم يوكل من يعقد بها محتاطاً إن شاء الله».

(٥) جرت العادة في كثير من الدول العربية إلى عهد قريب أن تجمع مراتب موظفي الدولة بين الجانبين النقدي والعيني، وهذا مارمت إليه هذه العبارة، فقد جاء بها: «.. من القوت والمصروف والكيالة من بيت المال»، إذ كان بيت المال حينذاك يجمع الزكاة، وما يفرض إلى جانبه من ضرائب أحياناً بالتنوع نفسها، أي نقداً وعينا، وربما كان هذا يرجع إلى نقص السيولة النقدية نظراً لأن العملة كانت تسك من الذهب والفضة.

(٦) الوقف الغساني، سبق التعريف به (هامش: ١٤، وثيقة ٨)، والمقصود بالعبارة جميعها أن تظل له مخصصاته بإعتباره طالباً للعلم بالجامع المظفر «بتعز» (هامش: ٨، وثيقة ٨).

(٧) الأجبار، صعب علينا كثيراً قراءة هذا اللفظ وخاصة أنه غير منقوط، لذلك فهو يقرأ بأكثر من صورة مثل: الأخبار، الأجبار، الأجبار، وبالتالي يحمل أكثر من معنى. وبعد مناقشات طويلة اتفق الرأي على أن يكون: «الأجبار» — كما كتبناه — وهم: «المجبرون» حسب تعبير ذلك العصر، أي الذين يعفيهم الإمام القائم من بعض الإلتزامات المادية المفروضة على الأهالي مقابل تقديم خدمات معينة لموظفي الحكومة عند المرور عليهم في قراهم، أو لأنهم كانوا مناصرين للأئمة أثناء الحرب مع العثمانيين.

(٨) «ولا على بيتهم صرف ..» توحى هذه العبارة أن المقصود هو الضيافة التي جاء ذكرها في الوثائق السابقة، أي ضيافة موظفي الدولة عند وصولهم إلى القرى والعزل المختلفة، ولم تكن هذه الضيافة أمراً مقنناً، بل أصبح التعود عليها هو القانون، وأصبحت تمثل عبئاً على كاهل الأهالي.

(٩) يُقرأ هذا اللفظ: «جايعنا» أو «صحائفنا»، وربما غير ذلك مثل: «صحابتنا»، فهو غير منقوط —

معجم — وغير واضح. وقد رجحنا ما ذهبنا إليه في المتن نظراً لاتفاهة مع ما جاء في باقي سياق الجملة، والمقصود هو: الجماعات والأتباع.

(١٠) «الزين» هكذا رجحنا أن تكون في الأصل، فهي غير منقوطة، حيث أنها وردت بعد لقب القاضي، وأن الاسم الذي ورد بأول الوثيقة هو زين العابدين.

## وثائق مبنية

- (١١) يلاحظ أن جعل « الزكاة أمانة » في عنق صاحبها ، كذلك قيامه بتوزيعها على مستحقيها كما يرى ، من أهم الإمتيازات التي كانت تمنح لأحد الأهالي في ذلك الوقت ، إذ كانت العادة أن يتدخل موظفو الحكومة لتقديرها وجمعها ، وغالبا ما كان يقع الظلم والغبن خلال ذلك لصالح الحكومات .
- (١٢) أبريل ١٧٤٨ م .

## التعليق :

تتشابه هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — مع سابقتها ، فهم جميعا نتاج عصر واحد ، غير أننا نلاحظ أن كاتب الديوان هنا يحاول أن يحسن صناعته بحكم وظيفته كما نشاهد في الأسلوب والإعتناء به ، رغم رداءة الخط ، وقلة وضع النقط على الحروف .

و يعد هذا النص — من الناحية الموضوعية — ضمن النصوص التي كان يصدرها الأئمة لصالح بعض الأهالي ، ويمنحونهم بها بعض الامتيازات الخاصة ، من أجل ضمان ربط هؤلاء الأهالي بالسلطة ، أو ليتمكنوا من إستخدامهم في مصالح معينة .

غير أنه تجدر هنا الإشارة إلى عدة أمور هامة هي :

١ — زيادة قدر الإمتيازات الممنوحة في هذه الوثيقة ، والنص عليها صراحة كل منها على حدة ، وربما كان سبب هذا هو الرغبة في التأكيد عليها وإبرازها .

٢ — ان هذه الوثيقة تكمل الوثيقة رقم : ٨ من الناحية الموضوعية ، فالأولى تنص على تعيين الشيخ زين العابدين ضمن طلبية الجامع المظفرى ، والثانية تقضى بتعيينه قاضيا في « تعز » وتحديد إختصاصاته ، مع إستمراره في الدراسة وتمتعه بدخلها ، ربما لزيادة دخله ، ولأن الوظيفة بسيطة ومحددة .

٣ — يلاحظ أنه قد جاء في الوثيقة رقم : ٨ عبارة تدل على أن تنفيذ ما جاء بها سيكون من مسؤولية أمير « تعز » أما الوثيقة هذه فهي بتوقيع الأمير نفسه بعد أن ادعى الإمامة ، أى بعد أن أصبح الحاكم المطلق في المناطق الجنوبية من اليمن ، وليس مجرد أمير متمرّد ، أو حتى شبه مستقل . ( يرجع إلى الهامش : ١ لهذه الوثيقة ) .

٤ — كما سبق أن أشرنا ، يلاحظ أن الوثيقة رقم : ٨ غير مؤرخة ، وأن التاريخ الوحيد الذى ظهر عليها هو عندما اعتمدها الإمام الجديد — المهدي عباس — في ربيع الأول ١١٦١ هـ ، أما الوثيقة الثانية فهي مؤرخة في الشهر التالي مباشرة أى ربيع الآخر .



## الوثيقة رقم ١٠

نخرج من هذا كله بنتيجة هامة ، وهى أن السلطتين فى صنعاء وتعز — رغم تقاربهما أحيانا وتباعدهما أحيانا أخرى — فقد كانتا حرىصتين على تقريب الشيخ زين العابدين إليها ، إما معا باعتبارهما بيتا حاكما واحدا ، وإما كل منهما على حده للتنافس القائم بينهما .

أما نوع الإمتيازات الممنوحة هنا فهى إمتيازات مادية واضحة ، كما ظهر خلال الوثيقة وهوامشها . وتغلب الجانب المادى على الجانب المعنوى فى الوثائق المتأخرة تدل على تغلب الجانب السياسى والصراعات الشخصية على تصرفات أسرة بيت القاسم بعد أن كانت وثائقهم الأولى تحمل شعارات ومبادئ أكثر مما تحمل إمتيازات ومنحا مادية .







( صورة الوثيقة رقم ١١ )



## نص الوثيقة

الحمد لله سبحانه (سبحانه)

عبد الله المهدي لدين الله وفقه الله (١)

..... (٢) طاعة في الخدمة في كل ما يؤمروا به ، مستمرين بحسب عاداتهم المستمرة (٣)

يستمر (يستمر) خدماتنا المشايخ المجاهدين (المجاهدون) ، الشيخ عبد الله بن يحيى والشيخ محمد الوداعي (٤) ، على جاري عاداتهم المستمرة ، وقواعدهم المستقرة ، وشركائهم ومن يلوذ بهم ، والشيخ احمد بن عبد الله بن عبود (٥) في بلاد « المخادر » (٦) وغيرها في الجهة اليمنى (٧) ، وهم في الجلالة والاحترام ، والإعزاز والإكرام ، لا يدخلون (لا يدخلون) فيما دخل فيه أهل البلاد ، وسائر الأجبار (٨) ، وليس على أموالهم طيافة ولا طيافة (ضيافة) (٩) ولا أغرام (١٠) ولا معونة (١١) ، ولا على جمالهم سخرى (سخرة) (١٢) ولا خطاط (١٣) ، وذلك حسبما قضت به الشواهد الإمامية من آبائنا الأئمة السابقين ومنا ، مجرون على ذلك ، مستقرين (مستقرون) على ما هنالك ، فليعلم ذلك كل واقف من كل عامل وشيخ ومثمر (١٤) وقابض (١٥) ويعتمده من غير مخالفة ، فهم خدماتنا وخلائصنا المجاهدين (المجاهدون) سابق ولا حق ، الملحوظين بعين العناية والرعاية والإكرام والإنعام ، فليعتمد ذلك ، وليثقوا به وبالله الثقة ، وبيده الحول والقوة ، وحسبى الله وكفى ونعم الوكيل . والعهد على كل حاكم شريعة في تلك الجهات فليعلن ذلك . حرر بمحروس مدينة صنعاء بتاريخ شهر شعبان الكريم سنة ١١٧٤ سنة . (١٦) .

الهوامش :

(١) التوقيع للإمام المهدي لدين الله العباس بن الامام المنصور الحسين . . وينتهي نسبه الى الامام القاسم مؤسس الأسرة القاسمية باليمن . ويعد المهدي عباس من أشهر أئمة تلك الفترة ، وقيل عنه أنه كان : « فطنا ذكيا عادلا قوى التدبير عالى الهمة منقادا الى الخير . . . وبه إندفعت مفسد كثيرة

## ونائق يمنية

كانت موجودة قبل خلافته». إذعى الامامة في ربيع الأول ١١٦١ هـ (مارس ١٧٤٨ م)، وتوفى في شهر رجب ١١٨٩ هـ (سبتمبر ١٧٧٥ م)، ودفن في صنعاء بالمسجد الذى بناه لذلك، والذي مازال مشهورا باسم: «قبة المهدي». (الشوكاني: البدر الطالع، ح ١، ص: ٣١٠—٣١٣، زبارة: نشر العرف، ق ٢، ص: ٥—١٦).

(٢) الفراغ الذى تركناه هو عبارة غير واضحة في الأصل لم نتمكن من قراءتها بسبب التلف والتمزق لقدم الوثيقة وكثرة انعطافاتها وسوء طريقة المحافظة عليها. والعبارة بأكملها تلى توقيع الإمام مباشرة مما يرجع أنها بخطة لتأكيد — وتلخيص — الهدف من الوثيقة، وأنها كتبت بسرعة مما زاد من صعوبة قراءتها.

(٣) هنا تنتهى العبارة الملحقة بتوقيع الإمام، والتي رجحنا أنها بخط الإمام (هـ: ٢)، وقد قرأ البعض الكلمتين الأخيرتين من العبارة كالاتى: «قواعدهم المستقرة»، ولكننا نميل إلى ما أثبتناه في المتن، والمعنى ليس بعيدا بين القراءتين، أما كلمة «مستمرون» التى جاءت بالعبارة، فنحن غير متأكدين تماما من قراءتها الصحيحة، غير أنها تتفق مع السياق.

(٤) صعب علينا تماما قراءة هذين الإسمين لولا مساعدة بعض العارفين من اليمنيين بقراءة هذه الخطوط. وربما يرجح ما وصلنا إليه أنه جاء ذكر: «الوادعى» بالوثيقتين: الثانية والسابعة.

(٥) تقرأ الكلمة: عبود وعبد، ويشيع استعمال الاسمين في تلك الجهات.

(٦) المخادر، هى احدى النواحي الهامة بقضاء «إب» التابع للواء (محافظة) «إب»، وهى تقع إلى الجنوب من صنعاء وإلى الشمال قليلا من «إب»، إذ أنها تلى جنوبا جبل سمارة الشهير في اتجاه مدينة «إب» (الويسى: اليمن الكبرى، ص: ٤١).

(٧) الجهة اليمنية سبق أن ذكرنا أن اليمن فى اليمن يعنى الجنوب، والمقصود هنا هى الجهات الجنوبية من صنعاء.

(٨) الأجبار سبق أن شرحنا المعنى المفصود (بالهامش: ٧ للوثيقة: ١٠).

(٩) ضيافة، صعب التفريق بين هذا اللفظ والذي سبقه، اذا أنها متشابهان رسما، وترجع الصعوبة الى خلط اليمنيين بين «الضاد» و«الطاء»، وهو خلط سائد فى أنحاء الجزيرة العربية. وتوصلنا أخيرا الى أن الأول هو: «ضيافة» وسبق أن شرحنا معناه، أما الثانى فهو: «ضيافة» وسبق أن شرحناه أيضا، ويعنى أن الأهالى كان عليهم أن يضيفوا موظفى الدولة وجنودها فى بيوتهم عند مرور هؤلاء على قراهم وعزلهم أثناء تأديتهم الواجبات الحكومية.

(١٠) «الأغرام»، هى تلك المبالغ التى تفرض على القبيلة بشكل جماعى فتقسم على جميع أفرادها البالغين الراشدين، و يسمى كل منهم «غرام»، والمجموع هم «الغرامة» أى الذين يتحملون —

## الوثيقة رقم ١١

بشكل جماعى — ما يفع على الضبييلة من غرامات ، سواء كان لصالح احد أفراد القبيلة — أى داخليا — مثل رغبته فى الزواج أو بناء منزل على سبيل المثال ، أو ما يقع عليها من الخارج نتيجة وقوع أحد افراد القبيلة فى خطأ ما مثل القتل ، وعندئذ توزع دية القتيل على « الغرامة » من أبناء القبيلة . والأصل الشرعى هو أن تقسم الدية على أهل القرية أو القبيلة التابعين المكلفين شرعا بعد ان يحلف خمسين شخصا أنهم لا يعرفون القاتل ثم يُلزم الدية الحالفين لليمين . وما زالت هذه الأعراف والتقاليد سائدة إلى الآن بن أبناء القبائل اليمنية ، ورغم انفصال بعض هؤلاء الابناء عن قبائلهم من الناحيتين المكانية والوظيفية وإقامتهم فى المدن ، فاهم مازالوا يعتبرون من « الغرامة » طبقا للتقاليد القبلية ، وهذا موضوع طويل يحتاج الى دراسة خاصة .

(١١) « المعونة » هى الضريبة التى كانت تفرضها الحكومات حينذاك خارج إطار الزكاة لحاجتها الى المال ، وكانت تحصر على تسميتها « المعونة » حتى تخفف من وقعها على الأهالى ، وحتى لا يتعارض ذلك مع شعاراتها بأنها تلتزم حدود الشريعة الاسلامية .

(١٢) سخرة عرف نظام السخرة فى العالم العربى طوال القرون السابقة ، وهو يقضى بأن تستخدم الحكومات القوى البشرية والحيوانية للأهالى بلا مقابل تقريرا ، أو بما يقيم أودهم اذا اضطرات الى ذلك . والمقصود هنا هو إعفاء جمال تلك الأسرة من نظام السخرة الذى كان يخضع له باقى أهالى اليمن ، اذ كانت الجمال وأصحابها تسخر — على سبيل المثال — لنقل الحبوب والخطب إلى مخازن الحكومة .

(١٣) الخطاط ، هو تعبير محلى يعنى أن يدفع الإمام قبيلة ما للهجوم على أخرى ، لا لتقضى على شوكتها فحسب ، بل ولتقيم لديها إقامة كاملة ، حتى تعلن الأخيرة طاعتها للإمام ، أو حتى تدفع مالديها من متاعرات مالية . وكان المقصود من وراء : « الخطاط » هو إخضاع الأهالى « المخط » عليهم ، اذ كان من واجبهم أن يفسحوا فى منازلهم ليقم هؤلاء الجنود أو الأتباع . وأيضاً كان على الأهالى — المخط عليهم — أن يقدموا « هؤلاء الضيوف » مالديهم من الغذاء والشراب كذلك القات طوال مدة إقامتهم ، وكان هذا كله يؤدى الى افقار « المخطط » عليهم ، وبالتالي الى إذعانهم الى ماير يده الامام .

(١٤) ومشممر رجحنا أن يقرأ هذا اللفظ هكذا : « ومشممر » وليس « مشمن » أو « قيم » كما قرأناها أولاً ، وذلك لاتفاق معناها مع السياق ، ولأن رسم حروفها يتفق مع رسم باقى حروف الوثيقة ، وخاصة رسم حرف « الراء » . والمشممر — محليا — هو موظف الدولة الذى يطوف على الأراضى المزروعة للاطلاع على ثمرتها وتقدير قيمة زكاتها ، و يقال له أحيانا المثنى أو المثنى أو الخراض حسب اختلاف المناطق .

## وثائق مبنية

(١٥) القابض أو القباض هو الموظف الذى يمر على المزارعين فى مواسم الحصاد لقبض ما عليهم من أموال مطلوبة ، ويسمى أحيانا الجابى .

(١٦) أبريل ١٧٦١ م . و يلاحظ تكرار كلمة سنة لما شرحناه من قبل .

## التعليق :

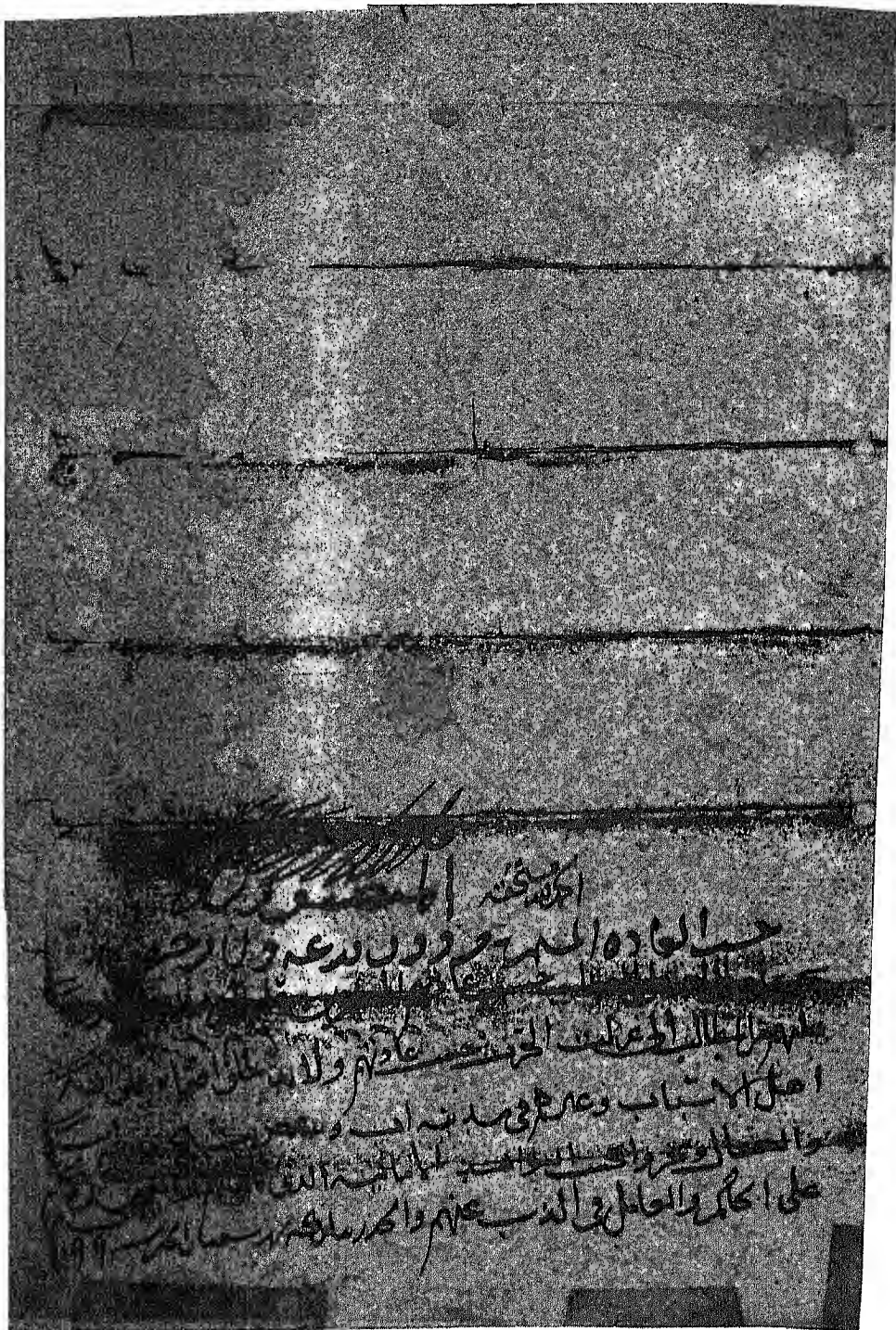
صعب علينا قراءة هذه الوثيقة الى حد كبير ، نظرا لسوء خطها ولعدم تنقيط حروفها تماما . وتؤكد ناحيتها الشكلية أنها تمت الى القرن ١٢ هـ (١٨ م) من كل صفاتها .

أما من الناحية الموضوعية ، فتعد هذه الوثيقة امتدادا للوثيقتين السابقتين : الثانية والسابعة ، الخاصتين بمنح آل الوادعى بعض الامتيازات المادية للإحتفاظ بهم الى جانب سلطة الأئمة . وكان كل إمام يحرص على أن تبقى مثل هذه الأسر الى جانبه ، فيسارع إلى منح مثل تلك الامتيازات ، أو تجديدها — على الأقل — كما جاء فى مثل هذه الوثيقة ، حتى يستمر الارتباط بين القمة وبين مثل هذه الأسر . وقد عرفت تلك الأسر فى تاريخ اليمن باسم : « النقائق » ، و « النقايل » أى التى نقلها الأئمة من المناطق الشمالية إلى المناطق المختلفة أثناء حروبهم ضد الأتراك ، وأبقوهم فى تلك المناطق ليكونوا دعائم لهم ، ومنحهم الامتيازات المادية والوظائف العالية ليظلوا موالين لهم ومرتبطين بهم .

و يتضح بالوثيقة إلى حد كبير نوع الامتيازات التى يمنحها الأئمة فى ذلك الوقت ، فهى تدور حول الإعفاء من : الطيافة والضريبة والأغرام والمعونة وسخرة الجمال والخطاط ، وغير ذلك مما جاء بالوثيقة . كذلك وضح فى الوثيقة فئات الموظفين المحليين ، أو بالأحرى أدوات الإمام التنفيذية خارج المدن ، وهم : العامل والشيخ والمشم والقابض ، وقد عرفنا بوظيفة كل منهم خلال الهوامش .

وتؤكد هذه الوثيقة حقيقة هامة ، وهى أن الأئمة — مهما عظم أمرهم وقوى شأنهم — كانوا يلجأون الى أسلوب منح الامتيازات لتقريب تلك الدعائم إليهم والإحتفاظ بها . فمن المعروف أن الامام المهدي عباس كان من أشهر وأقوى أئمة الأسرة القاسمية ، وأن حكمه إستمر مدة طويلة ، وأنه مد حكمه على كافة أنحاء اليمن دون منازع أو معارض كما يتضح من ترجماته (هامش : ١٠) ، ورغم ذلك فهو يمنح مثل تلك الامتيازات ، أو يجدد منحها على الأقل ، ليربط هذه الدعائم به ، مما يرجح أن هذا الإجراء إنما كان أمرا تقليديا — حينذاك — من أمور بناء الدولة والحفاظة على بقائها .





(صورة الوثيقة رقم ١٢)



## نص الوثيقة

الحمد لله مستحقه

المنصور بالله على بن أمير المؤمنين وفقه الله (١)  
حسب العادة المستمرة ودون بدعة ولا دحض (٢)

يجروا (يُجْرَوْنَ) (٣) عيال احمد على العطاء حسب عاداتهم المستمرين عليها في تسليم جميع ما (٤) ورد عليهم من المطالب الى عزلت (عزلة) الحرث (٥) حسب عاداتهم ، ولا يدخلوا فيما دخلوا به أهل الأسباب (٦) وغيرهم في مدينة «إب» (٧) ، وَ يَتَقَصَّر شيخ (٨) مدينة «إب» «والعقال» (٩) ، ويجروا بحسب الشواهد الامامية الذي (التي) بأيديهم ، والعهد على «الحاكم» و«العامل» في الذب (١٠) عنهم ، والحد (١١) ، بتاريخه شهر شعبان الخير سنة ١١٩٩ سنة (١٢) .

## الهوامش :

(١) المنصور بالله هو الإمام المنصور بالله على ابن الإمام المهدي لدين الله العباس ، و ينتهى نسبه إلى الإمام المنصور القاسم بن محمد . بويح بالامامة عند وفاة والده عام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥ م) ، وكان أبوه قد «فرض اليه ولاية صنعاء وجعله أمير الأجناد وأمره بسكن قصر صنعاء» . وكان الامام المنصور فارسا شجاعا ، وطالت مدة إمامته حتى توفي في شهر رمضان سنة ١٢٢٤ هـ (أكتوبر ١٨٠٩ م) غير أنه قبل ذلك بعام تمرد عليه ابنه الأكبر احمد بسبب انفراد وزير المنصور بالسلطة وتسلمته على الامام — ربما لكبر سنه — فقبض على الوزير ، وأجبر والده على أن : «يكون له بمنزلة» الوزير ، وظل الأمر هكذا حتى توفي الإمام بعد قليل . ولالإمام المنصور على سيرة طوييلة — في مجلد ضخيم مازال مخطوطا — للمؤرخ اليمنى لطف الله أحمد حجاج بعنوان : «درر نحرور الحور العين في سيرة الامام المنصور على وأعلام دولته الميامين» . (وهو المخطوط الذي اعتمدت عليه عند وضع كتاب : «نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر» الذي نشر عام ١٩٧٥ م) (الشوكاني : البدر الطالع ، ح ١ ، ص : ٤٥٩ — ٤٦٧) .

## وثائق مبنية

(٢) ترددنا كثيرا عند قراءة هذا اللفظ ، فلأول وهلة يقرأ : « رخيص » وهذا لا يعنى شيئا ، ويقرأ أيضا « دحض » ، رغم أن هناك نبرة خفيفة بعد الحاء تدعوا إلى قراءتها « دحيض » . وقد ملنا إلى أن تكون « الرأ » في « رحيض » « دالا » وذلك لتشابهها مع رسم كلمة « دون » . وربما تكون كلمة « دحض » هي القرية من المعنى المقصود ، اذ وجدنا أن أمام كلمة « دحض » أن : « الدحض هو الزلق ، والإدحاض : الإزلاق ، ... ودحضت حجته دحوضا : كذلك على المثل اذا بطلت ... وأدحض حجته اذا أبطلها .. والدحض : الدفع ... » ( ابن منظور : لسان العرب ، ج ١ ، ص : ٩٥٢ ) . ونخرج من هذا إلى أن المقصود هنا هو : دون بدعة ولا دفع أو معارضة لهذا الأمر الصادر من الامام لصالح أصحاب الوثيقة .

(٣) يُجْرَوْنَ ، صُعِبَ قراءة هذا اللفظ لما أصابه من طمس نتيجة قدم الوثيقة ، ولأنها جاءت محل ثنى الورقة ، ولأن حروفها غير معجمة مثل أغلب كلمات الوثيقة . فهي تقرأ : « يجرو » ، ورأينا أنها : « يجروا » وصحتها : « يجرون » لا تساقها مع المعنى ، ولأنها تكررت في كثير من الوثائق السابقة ، كذلك جاء في الوثيقة نفسها كما سنرى بعد قليل .

(٤) نلاحظ أن هذه الكلمة قد دغمت تماما في الأصل بالمداد بحيث كان لا يمكن قراءتها ، لذلك كان من الممكن أن تقرأ : « حسبا » ، وهي صحيحة حيث أنها تكررت في الوثائق السابقة ، ورأينا أنها : جميع ماورد حيث أنها تتمشى مع السياق ، و يلاحظ أن القراءتين لا تبتعدان كثيرا عن بعضهما البعض .

(٥) عزلة الحرث ، هي احدى عزل قضاء « إب » ، والعزلة هي مجموعة من القرى ، وكانت تتبع من الناحية الادارية : « الناحية » وهي احدى اقاليم « القضاء » — أى المركز — والقضوات هي الأقسام الادارية لكل لواء ، أى المحافظة حاليا .

(٦) هم التجار وأصحاب الحرف .

(٧) « إب » : اسم لمحافظة (لواء) ، وقضاء ، ومدينة ، وهي التي تعتبر عاصمة المحافظة . ويعتبر هذا اللواء أخصب ألوية الين ، لذلك سمي : اللواء الأخضر ، نظرا لكثرة أمطاره ومزروعاته ، وهو يقع إلى الجنوب من « صنعاء » ، وإلى الشمال من « تعز » ، وإلى الغرب من لواء « البيضاء » ، أى أنه يتوسط ألوية الين . ويعتبر مدينة « إب » هي عاصمة اللواء ، كما أنها عاصمة لقضاء — مركز — « إب » وتقع المدينة « في السفح الغربى لجبل بعدان » ... وهي ترتفع قليلا بالنسبة للطريق الرئيسى بين « صنعاء » « وتعز » ... وتعد من أجمل المدن اليمنية من حيث الموقع والعمارة ( الويسى : الين الكبرى ، ص ٤٠ — ٤٦ ) ( وأيضا شهدتها بنفسى ) .

(٨) لم نتمكن من قراءة هذا اللفظ بسهولة لأنه غير معجم ، فهو يقرأ : « يتقصر » أو « تنقصر » أو « ينقضى » وهكذا . واذا رجعنا الى مادة : قصر بالمعجم نجد أن القَصْرُ والقَصَرُ في كل شيء خلاف

## الوثيقة رقم ١٢

الطول ، ... وتقاصر أظهر القصر .. ، وقصر أى حيس .. ، والقصر كمك نفسك عن أمر ، وأقصر  
ويُقصر اقصارا اذا كف عنه وانتهى .. والتقصير في الأمر : التواني عنه ، والاقتصار على الشيء :  
الاكتفاء ، .. واقتصر على الأمر : لم يجاوزه .. » ( ابن منظور : لسان العرب ، ح ٣ ، ص : ٩٧ —  
(١٠٠) .

ونتهى من هذا إلى أن القراءة الصحيحة لهذا اللفظ هي : يَتَقَصَّرُ ، وأن المقصود بها هو ألا يتواني ولا  
يتجاوز — شيخ مدينة إب وعقالها — في تنفيذ الأمر الإمامي هذا ، كذلك الأمر الامامية السابقة  
الخاصة بتلك الأسرة ، وبالأحرى ، الزام المسؤولين بمدينة إب بالتمسك بحرفية ماجاء في هذه الوثيقة و  
وبما جاء في مثيلاتها الصادرة في عهد الأئمة السابقين .

(٩) العقال ومفردها عاقل أى شيخ حارة أوحى .

(١٠) الذب أى الدفاع عنهم و يكونوا تحت حمايته .

(١١) « الحذر » ، المقصود هو أن الامام يحذر مسؤولي «إب» من عدم الإلتزام بأمره .

(١٢) يونية ١٧٨٥ م .

### التعليق :

تنسب هذه الوثيقة إلى عهد سابقاتها من الناحية الشكلية ، فهي تتشابه معهن في الخط والاسلوب  
وقلة تنقيط الحروف والأخطاء الإملائية الشائعة في تلك الفترة ، وأخيرا في حرص الإمام على أن يضع  
توقيعه وليس ختمه . و يلاحظ هنا أيضا ، صورة الانعطافات التي كان عليها الأصل — وهي تلك  
الخطوط الأفقية التي وضحت عند التصوير — وهذا مما يشير إلى طريقة حفظ الوثائق حينذاك ، فلم  
تكن طريقة الحفظ في الملفات قد عرفت بعد ، كما أن أصحابها لا يريدون — كما هي العادة الآن — أن  
تحتل مثل تلك الاوراق مساحة أو حجما بين محتوياتهم أوفى خزائهم .

وتتشابه هذه الوثيقة ايضا مع سابقاتها من الناحية الموضوعية ، فهي تعنى ان الإمام قد أكد في هذه  
الوثيقة إستمرار الإمتيازات التي منحت قبل ذلك من الأئمة السابقين لآل العطاب . واستعمل الإمام  
المنصور أسلوب التأكيد والتحذير بشكل واضح في الوثيقة للحفاظ على حقوق وواجبات هؤلاء كما  
أوضحنا خلال الهوامش . أما وجه الاختلاف بين هذه الوثيقة وبين معاصراتها ، فهي أنها خاصة  
بسكان المدن ، أى أهل الأسباب وغيرهم في مدينة .. » ، أما الوثائق الأخرى فكانت تخص أهل  
الريف ، وكان ينص بها على نوع الإمتيازات التي تمنح لأصحابها ، كما شاهدنا في الوثيقة السابقة  
مباشرة . ولم يتضح هنا تفاصيل الإمتيازات التي منحتها الوثيقة سوى أن أصحابها لا يعملون بما  
يعامل به باقى أهالى مدينة «إب» من أصحاب الحرف والتجار ، بل يقدمون فقط الحد الأدنى من  
« المطالب » ، التي نصت عليها : « الشواهد الإمامية » السابقة ، والتي نعتقد أنها كانت مجرد  
« الزكاة » الواجبة شرعا .



[illegible]





## الوثيقة رقم ١٣

### نص الوثيقة

الحمد لله وحده

المنصور بالله على بن أمير المؤمنين وفقه الله (١)

تعتمد عادته التي استمر عليها ومتى دعت الحاجة إلى جهاد أو ترتيب فعلية ذلك من جملة الأجبار (٢) بتاريخه .

حيث خدامنا (٣) الشيخ عبد الله بن يحيى الوادعي (٤) (تحت) قدم طاعتنا ، وبأذل نفسه في خدمتنا ، ومنفعة عمالنا ، ومجاهد ، فلا يناظر به وتجري عادته ، وحسب الشواهد الكريمة الذبي ( التي ) بيده (٥) .

وإذا حصل عليه أو من هو إليه (٦) تعنيت (تعنت) أو تسبب (٧) بغير وجه (٨) ، من عامل أو غيره فل عهده (فالعهد) على كل حاكم (حاكم) في الجهة ولمراجعة (والمراجعة) عنه لمن أراد واليه ، أو يرفع الحقيقة ال (الى) شريف مقامنا ، يعلم ذلك ، وكذلك المعونات وحق الرتب (٩) ، لا خطاب عليه ، بل يجرا (يجري) بحسب عادته ، شهر محرم الحرام سنة ١٢١١ سنة (١٠) .

### الهوامش :

(١) المنصور بالله ، انتوقع للإمام المنصور على الذي سبق تقديم ترجمة له خلال هوامش الوثيقة السابقة (هـ : ١) .

(٢) من جملة الأجبار ، للعبارة السابقة دلالة هامة ، وهي أن الامام أراد أن يربط استمرار منح الامتيازات بتكليف هذا الشيخ بواجبات عملية وهي : «ومتى دعت الحاجة ...» .

(٣) خدامنا ، اتفق الرأي أخيرا على أن القراءة الصحيحة لهذا اللفظ هو ما ذهبنا اليه وليس : «احترامنا» .

(٤) الوادعي ، سبق ذكر آل الوادعي في الوثائق السابقة رقم : ٢ ، ٧ ، ١١ .

## وثائق مبنية

- (٥) بيده ، نلاحظ في هذه الوثيقة وفي بعض سابقاتها ، التأكيد على الإشارة إلى : «الشواهد» السابقة التي منحت هذه الامتيازات ، وربما يرجع هذا الى أن كل قديم له قداسته ، أو لرغبة الأئمة المحدثين في تبرير تجديد أو منح مثل تلك الامتيازات ، أو رغبة أصحابها في تجديد امتيازاتهم كلها تغير الامام .
- (٦) أى كل من يتبعه ، ومازال يطلق على هؤلاء لفظ : «وخبرته» ، أى كل أقاربة «ومعارفة» وأصدقائه وأتباعه من الحرس والخدم .
- (٧) تسبب ، هكذا استطعنا أن نقرأ هذا اللفظ لاتفاقا مع السياق .
- (٨) بغير وجه ، أى وجه «حق» ، وربما كانت السرعة أو السهول هما السبب في سقوط لفظ : «حق» .
- (٩) المقصود «بالمعونات وحق الرتب» هى الأموال التى تجمع من الأهالى من حين الى آخر باسم «معونة» أو «معونة جهاد» ، للصرف منها على الفرق العسكرية أى «حق الرتب» . وهنا يبدو أن صاحب الوثيقة «وخبرته» قد أعفاهم الامام من دفع هذه المعونات .
- (١٠) يولية ١٧٩٥ م .

## التعليق :

تتعد هذه الوثيقة من الناحية الشكلية من أصعب الوثائق التى قرأت علينا ، لسوء خطها وضعف إملائها ، كما أن حروفها غير منقوطة . ويدعو هذا إلى التساؤل ، فهل يرجع هذا إلى إهمال كاتب الديوان وأن الإمام لم يهتم بمراجعة الوثيقة رغم أنه وضع توقيع عليه ؟ أم أن الامام قد بلغ من السن عتياً عند توقيع هذه الوثيقة ، إذ لم يحدث هذا إلا بعد حوالى عشرين عاما من تولى الامام المنصور الامامه ؟ أم أن هذا كله يرجع إلى ضعف اللغة بوجه عام ؟

والأمر الآخر الذى يلفت النظر أيضا أن تجديد امتيازات آل الوداعى فى عهد المنصور على لم يحدث إلا متأخرا ، ولا ندرى تماما سبب هذا ، فهل يرجع الى التباعد والنفور بين الطرفين ؟ أم أن أسرة الوداعى إكتفت بما لديها من أوامر إمامية سابقة ؟ أم أن الإمام لم يلتفت إلى مثل هذه الأمور إلا متأخرا عندما شعر أن الأرض تميد من تحت قدميه فى أواخر عهده ؟

وربما يرجح رأى الأخير أن الإمام المنصور على يعد آخر أئمة آل قاسم الأقوياء ، ففى عهده بدأت مظاهر ضعف الدولة تطفو على السطح ، اذ حدث خلال عهده أن إشتد ساعد «الشرىف حمود» فى

## الوثيقة رقم ١٣

تهامة ، فقد قيل : « فخرجت تهامة من تحت يد الخلافة ( أى الإمامة ) وتعذر استنقاذها لضعف الرجال وبعد المسافة » .. ( زبارة : نيل الوطر ، ح ٢ ، ص ١٤٠ - ١٤٢ ) .

ونعتقد أن هذا الضعف هو الذى دفع الإمام المنصور على إلى اصدار مثل هذه الأوامر ، لتقريب الأهالى اليه وتقوية عضد السلطة عندما بدأت الشيوخ تصيب جدرانها .

وكيفما كان الأمر ، فتعد هذه الوثيقة تأكيداً للشواهد - الأوامر - السابقة التى أصدرها الأئمة السابقين لصالح هذه الأسرة ، غير أن ما يلفت النظر هنا أمران هامين - :

أولاهما : هى تلك العبارة التى وردت فى بداية الوثيقة - والتى علقنا عليها فى الهامش رقم : ٢ - اذ من المرجح أن الأمام أراد أن يربط الإمتيازات الممنوحة بواجبات عملية - كما ذكرنا - فقال : « تعتمد عادته التى استمر عليها ومتى دعت الحاجة إلى جهاد أو ترتيب فعلية ذلك من جملة الأجبار » . وقد وضعت هذه العبارة أول الوثيقة كما راينا ، كما اشرنا من قبل إلى الزعزعة التى أصابت كيان الدولة ، وهذا وذاك يؤكدان حرص الإمام على أن يكون أصحاب الوثيقة فى وضع استعداد مستمر لمساندة الدولة ، ذلك حتى يتمتعون بما جاء بالوثيقة - أو بما بأيديهم من شواهد - من إمتيازات .

ثانيها : أن الوثيقة لم تأت بمجديد من الإمتيازات فى واقع الأمر ، بل هى تجديد « للشواهد » السابقة ، وفى نفس الوقت ، ففيها الكثير من التقريب - أو بالأحرى الترغيب - لأصحابها ، فقد جاء بها : « بحيث قدم طاعتنا ، وباذل نفسه فى خدمتنا » ... الى آخر العبارة . كما أن فيها الكثير من التهديد - وذلك للتظاهر بالقوة لتغطية الضعف ، واطهار سيطرة الحكومة المركزية على الحكام المحليين - التهديد لحاكم المنطقة وغيره من المسؤولين ، وأنه يحق لصاحب الوثيقة أن يلجأ الى الأمام مباشرة ، فجاء بها : « ... أو يرفع الحقيقة الى شريف مقامنا ، يعلم ذلك » .

وسواء كان إصدار هذه الوثيقة متأخرا ، أو للترغيب والتهديد معا ، أو أنها كانت مجرد اظهار قوة الدولة رغم ما أصابها من زعزعة ، فهذه الوثيقة أهمية خاصة تدور حول : كيف كانت الدولة القاسمية تسوس الأمور عندما بدأت الأرض تهتز من تحتها . كذلك لا تتمثل أهمية الوثيقة فى موضوعها ، بل أيضا فى تاريخها ، فحوالى ذلك التاريخ - أو بالأحرى عهد المنصور على - بدأت الدولة القاسمية تميل الى الضعف ، وضاعت مركزيتها ، وأصاب البلاد التفتت والانقسام ، فاحتلت انجلترا عدن عام ١٨٣٩ م ، وعاد الأتراك إلى اليمن مرة أخرى بعد ذلك بسنوات قليلة .







(صورة الوثيقة رقم ١٤)



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
(الختم : عبد الله المنصور بالله) (١)

الشيخ الأجل الأرشد، والمحِب الناصح الأوحد، عبد الله بن يحيى الوادعى (٢)، أصلح الله له الشأن، وجعله من أتباع العاملين بالسنة والقرآن، وصرف عنه نواثب الزمان، والسلام عليه ورحمة الرحمان (الرحمن)، وصل الله وسلم على محمد الذى أضاءت (أضواء) بالهدى (بألهدى) أنواره (أنواره)، وطلعت فى أفق الايمان أقماره، وعل (على) آله حماة الدين مدا (مدى) الأزمان، الذين خيمت محبتهم فى صدور من انتا (انتمى) الى أبيهم سيد ولد عدنان، وبعد.

فانا نحمد اليكم الله الذى لا يربجا ويخشى (يخشى) (٣) سواء، ونعلمكم أنا ندعوا (ندعو) الناس الى العز الدائم، ونجذبهم الى الدين القائم، ونخرجهم من ظلمات لا تخرج من أبوابها، وننقذهم من تحت أنياب قد نجستهم بلعابها، فن اتبع سبيلنا فقد سلك المحجة البيضاء، ومن ندعنا فقد خالف ما أمر الله به وقضى (قضى)، وما دعونا الناس الى منكر ليشاد، ولا غنا (غنى) يستزاد، بل لما رأينا ظلام المنكرات، وقد تلهجم (٤) فى الين وزقز (٥)، والباطل قد أغبر واعتكر، ورأينا الشريعة وقد إهد ركنها، وإنهدم بمعاول العجم (٦) حصنها، من حيث أبدلتها العجم بالقوانين (٧)، وغيروا منهجها الذى شرعه رب العالمين، وفتحوا للعرب أبواب المكارة، ورتجوا عنهم أبواب الخير بصخرات الظلمة وأحجاره. لذلك نصبنا عليهم راية الحق المقدمة، وركزنا قناة الإسلام المدممة (٨)، فكان بيننا وبينهم ما علمت به البقاع، وإشتهر صرخه فى آذان أهل الأسماع، إمتثالا لقول الله تعالى: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» وقوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» (٩) وغير ذلك من آيات القرآن، وتخوفا من الوعيد الوارد فى كلام

الرسول الأمين نحو قوله: « لتأمرن بالمعروف ولتنهن عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لكم » (١١) ، وغير ذلك من الآثار.

وأنت أيها الرئيس منمن (من) نشيم (١٢) تحت برقه الماء ، ونتوقع تحت إسمه أسماء ، ونظن بك ظنون الأحباب ، ونراعى لك الحق الذي لا يعاب ، فإن انجبت ركائبك ، ركبت جواد التقوى (١٣) (و) (١٤) طلعت طلايتك .... (١٥) وذلك الأقوا (الأقوى) ، فإن العبد مخاطب ، والوديع مطالب وقد فتحنا على أعداء الله أعمال الجهاد ، ووفق الله أنصار الحق بالفنائم والامداد ، وسوف يبلغكم الفتكات في شهرنا جمادا (جمادى) شهر البركات ، فلا تعينوهم بالأموال ، وجعلوا (وإجعلوا) اعانتكم للمجاهدين الأبطال ، وأنفقوا بقية أعماركم في رضاء دين الجلال ، وحال تحريره والسرايا عليهم الى باب صنعاء » (١٦) ، والسلام ، ٢٠ جمادى الأولى ١٢ (١٧) .

#### الهوامش :

- (١) الختم دائري الشكل ، ومابداخله من كتابة غير واضحة تماما ، وبوسطه عبارة : عبد الله المنصور بالله ، ولم يتضح لنا من العبارات الجانبية عبارة كاملة سوى : وماتوفيقى الا بالله . وقد وضع الختم على الأصل بالخبر الأزرق ، أما خبر الوثيقة نفسها فهو من النوع الأسود اللون .
- وصاحب الختم هو الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين الذي ينتهى نسبه الى الامام القاسم ابن محمد . وكانت بيعته بالإمامة بصعدة في ذى الحجة ٣٠٧ هـ (أكتوبر ١٨٩٠) بعد أن تجاوز الخمسين من عمره ، وبعد أن سجنه الأتراك في « الحديدية » بعض الوقت ، وقد اختير للإمامة عقب وفاة الامام الهادى شرف الدين مباشرة ، واستمرت إمامته حتى وفاته في ربيع أول عام ١٣٢٢ هـ (مايو ١٩٠٤ م) . ويمكن الرجوع إلى الترجمة الخاصة التي أفرد لها المؤرخ اليمنى محمد محمد زبارة ، (زبارة : أئمة اليمن ، مجلد : ٢ ، قسم : ٢ ، ٤١٥ صفحة) .
- (٢) عبد الله بن يحيى الوادعى ، هو أحد أفراد آل الوادعى المشار اليهم (بالوثائق رقم ٢ ، ٧ ، ١١ ، ١٣) ، كذلك تأكدنا أنه ليس هو الشخص الذي ورد إسمه في الوثيقة رقم : ١٣ ، فالإسمان متشابهان تماما ، ورغم ذلك فاننا نرى أن الاسم الأخير هو ابن أو حفيد الشخص الذي ورد في الوثيقة السابقة ، ويرجع اعتقادنا هذا إلى الفارق الزمنى بين الوثيقتين فهو يقارب المائة عام .
- (٣) يخشا (يخشى) ، يلاحظ هنا الحرص على السجع وان كان على حساب اللغة وصحتها ، مما يدل على طبيعة الكتابة في ذلك العصر .



## الوثيقة رقم ١٤

(٤) لهجم: طريق لهجم ولهجم: موطوئين مذلل منقاد واسع قد أثر فيه السابلة حتى استتب .. وكان الميم فيه زائدة، والأصل فيه لهج وقد تلهجم، ويكون تلهجم الطريق سعته، واعتياد المارة إياه ... (ابن منظور: لسان العرب، ٣، ص ٤٠٢)، ونعتقد أن المعنى المقصود هنا هو أن: «ظلام المنكرات» قد وجد طرقاً ممهدة في اليمن .. نتيجة أفعال الأتراك بالبلاد.

(٥) زَفَرِيْزَفَرٍ زَفَرًا أو زَفِيرًا أخرج نفسه بعد مدة .. وَالزُّفْرَ الحَمْلُ ... والرجل الشجاع زُفْرٌ .. وزَافِرَةُ الفوم أنصارهم .. وزفرت الأرض ظهر نباتها .. (ابن منظور: لسان العرب، ٢، ص ٣١). وربما يستفاد من هذا أن زفر تعني أبعد وخرج وانتشر، وهذا ما عرفته من أصحاب لهجة المنطقة الوسطى باليمن وخاصة أهالي الحجرية، اذ يقولون زُفْرُ فلان أى أبعد ونفى، وربما يراد أيضا أن «ظلام المنكرات» قد انتشر وطفح في اليمن.

(٦) العجم المقصود «بالعجم» هم الأتراك العثمانيين، وهو تعبير أطلقت عليه العرب على كل من لا يتكلم اللغة العربية خلال تلك القرون، وما زال التعبير مستعملاً بين عامة العرب، فيقال فلان أعجمي — أى لا ينطق العربية ولا يتكلمها — ويقال أيضاً: أنه أعجم، أى لا أستطيع التفاهم معه لأنه لا يتحدث العربية ولا يفهمها.

(٧) القوانين، والمقصود بها هنا هو: «القوانين الوضعية» التي أصدرتها الحكومة العثمانية، اقتباساً من الغرب، وكان الإمام قد اتهم الأتراك بالخروج على أحكام الشريعة، واللجوء إلى النظم والقوانين الغربية. وكانت الدولة العثمانية قد بدأت مع أوائل القرن التاسع عشر الميلادي تقتبس الكثير من أنظمة الغرب، وأصدرت الكثير من الفرائض — أى القرارات — على نسق الأوضاع الغربية، ظناً منها أن هذه الفرائض قد تنقذ الامبراطورية من الهلاك والضياع، لذلك فقد أطلق الكثير من المؤرخين على القرن التاسع عشر الميلادي (الثاني عشر/ الثالث عشر الهجري) بالنسبة للدولة العثمانية، بأنه قرن «التنظيمات»، أو «عصر التنظيمات».

(٨) الدَّمْدَمَةُ: الغضب، ودَمَدَمَ عليه: كَلَّمَهُ مُغْضَباً ... ودَمَدَمَ عليهم أى أرجف الأرض بهم .. وأطبق عليهم العذاب .. ويقال للشئ يُدْفَقُ: قد دَمَدَمَت عليه أى سويت عليه، (ابن منظور: لسان العرب، ١، ص ١٠١٥)، والمُدْمِمة هنا بمعنى الغاضبة الكاسحة.

(٩) سورة آل عمران آية رقم: ١٠٤.

(١٠) سورة آل عمران آية رقم: ١١٠.

(١١) الحديث: ورد في مجاميع: أبا داود/ ملاحم ١٦، الترمذي/ متن ٩، ابن حنبل/ ٥/ ٣٨٨/ ٣٩٠/ ٣٩١. (أ. ي. ونيسنك: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ١، ص: ٩٩) وقد ورد الحديث في ابن حنبل الجزء الخامس (ص: ٣٨٨) برواية

مختلفة: «... المنكر أوليوسكن الله ان يبعث عليكم عقابا من عنده ثم لتدعنه فلا يستجاب لكم» وفي (ص: ٣٩٠) ورد الحديث ببعض الاختلاف أيضا: «المنكر ولتخاضن على الخير أو لستحنتنكم الله جميعا بعذاب أوليؤمن شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لكم»، وفي (ص: ٣٦١) ورد بروايه بالثله وهى: والدى نفسى بيده لتامرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليعثن عليكم قوما ثم تدعونه فلا يستجاب لكم».

(١٢) شيم: الشَّيْمَةُ الخُلُقُ. والشَّيْمَةُ الطَّيْبَةُ، وَشَيْمٌ أَبَاهُ أَشْبَهُهُ فِي شَيْمَتِهِ. والشَّامَةُ علامة مخالفة لسائر اللون، والجمع شامات.... رجل أَشْيَمٌ: بَيِّنُ الشَّيْمِ الذى به شامة أى علامة.. (ابن منظور: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٩٥). وننهي من هذا الى أن الامام قد قصد من وراء: نشيم: أى فميز أو نعلم، كذلك يبدو أن: «نشيم تحت برقه الماء»، انما هو مثل قديم يشير إلى أن البرق علامة سقوط الماء من السحب السائرة، فكأن الامام يتوقع من وراء صاحب الوثيقة الخير الكثير.

(١٣) وضعنا الياء فى آخر الكلمة حتى يصح رسمها و يفهم معناها.

(١٤) غير موجودة فى الأصل، ووجدنا أنه يلزم وضعها.

(١٥) وضعنا هذه النقاط مكان لفظ لم نتمكن من قراءته، فهو غير واضح فى الأصل.

(١٦) باب صنعاء، أى بالقرب من صنعاء ومحاصرها.

(١٧) وذكر السنة بالكامل هو: ١٣١٢ هـ و يوافق نوفمبر ١٨٩٤ م.

### التعليق:

تمثل هذه الوثيقة الشكل التقليدى للوثائق اليمنية التى شاهدناها، وهى التى تبدأ قرب منتصف الصفحة تقريبا، حتى تتاح الفرصة للامام ليضع ختمه وتعليقه، ثم يكمل الحديث فى الهوامش فى شكل دائرى كما نرى، حتى يختتم بوضع التاريخ. وهذا الشكل التقليدى لا يتعارض مع ما قيل لى بأن هذه الوثيقة — كما يرجح — كتبت بخط الإمام نفسه.

غير أن الجديد هنا هو وضع ختم الإمام بدلا من توقيعه بأعلى الوثيقة، ويرجع هذا إلى تأثير الأتراك — وخاصة عند عودتهم الى اليمن للمرة الثانية — إذ سنلاحظ فى تلك الفترة كثرة إستعمال الأختام، وستختفى التوقيعات تماما.

كذلك نلاحظ أن أغلب كلمات الوثيقة غير منقوطة، وذلك امتدادا لما شاهدناه من قبل، ورغم ذلك فيجب أن نلاحظ هنا أمرين: —

أولهما: كثرة التنقيط بالنسبة للوثائق السابقة.

## الوثيقة رقم ١٤

ثانيهما : الاهتمام الشديد بالمحسنات اللفظية ، مثل الإسراف في استعمال السجع ، وفي استعمال الألفاظ الغريبة — المنحوتة أحيانا ، أى التى لا تتفق مع قواعد اللغة — للتدليل على تقدم اللغة وتفوقها .

وإتماما للناحية الشكلية نستطيع أن نقول أن الفارق الزمنى بين هذه الوثيقة وسابقتها هو حوالى قرن من الزمان ، وأنه بناء على ذلك ، فقد تقدمت اللغة والخط والأسلوب إلى حد كبير باستثناء تلك الهنات التى أشرنا إليها من قبل ، فهذه الوثيقة تعتبر قطعة أدبية أو نصّا أدبيّا بالنسبة لسابقتها .

ويختلف موضوع الوثيقة أيضا عن موضوع الوثائق السابقة رغم وحدة الأطراف فى الجميع ، فهناك إمام من ناحية وهناك إحدى أسر النقاثل من ناحية أخرى . غير أن الاختلاف يتضح فى أمرين : —

أولهما : تغير الظروف التاريخية التى أحاطت صدور هذه الوثيقة عن الظروف السابقة .

ثانيهما : طبيعة العلاقة بين الامام وتلك الأسر ، فقد تبدلت صورتها ، ولم يعد الامام مانحا بل أصبح مطالبا .

ومن ناحية الأمر الأول ، فقد سبق أن ذكرنا أن الإمام المنصور على ( ١١٨٩ — ١٢٢٤ هـ ) = ( ١٧٧٥ — ١٨٠٩ م ) كان آخر أئمة آل القاسم الأقوياء ، وأنه فى عهده بدأ ضعف الدولة ، وخروج بعض المناطق على حكومتها المركزية غير أنه فى عهد ذلك الإمام كانت الدولة قادرة على منح الامتيازات ، وعلى إصدار الأوامر والقرارات — لصالح من تريد — إلى عمالها وحكامها فى كافة أنحاء اليمن . أما فى عهد المنصور محمد ( ١٣٠٧ — ١٣٢٢ هـ ) = ( ١٨٨٩ — ١٩٠٤ م ) فقد كانت الظروف التاريخية قد تغيرت الى حد كبير ، وفى خلال قرن من الزمان كانت دولة الامامة قد ضعفت إلى حد كبير وانقسمت البلاد الى اجزاء صغيرة تحت حكم زعمائها المحليين ، وانقسم آل القاسم على أنفسهم ، فظهر منهم أكثر من إمام فى وقت واحد ، كل منهم يعارض الآخر . وزاد الطين بلة ، أن زحفت قوات محمد على باشا إلى «تهامة» اليمن بحجة مطاردة فلول الوهابيين ، ثم انسحبت منها لتحل محلها قوات العثمانيين التى عادت الى الحديدة وتهامة عام ١٨٤٩ م ( ١٢٦٦ هـ ) ، ثم مكنتها الظروف الداخلية من الزحف الى داخل البلاد والصعود إلى «صنعاء» وما حولها عام ١٨٧٢ م ( ١٢٨٩ هـ ) ، ونتيجة لهذه الظروف جميعا ، إستطاعت إنجلترا أن تحتل عدن عام ١٨٣٩ م ( ١٢٥٥ هـ ) فى غيبة كل السلطات العربية والإسلامية داخل البلاد وخارجها ، مثل الحكومة المركزية الممثلة فى الإمامة حينذاك ، وقوات محمد على التى انسحبت من اليمن بحجة والقوات العثمانية فى «تهامة» ثم فى «صنعاء» ، وهى قوات تمثل دولة فى حالة ضعف شديد ، وزعامات محلية ضعيفة متنافرة لا تقوى على الدفاع عن نفسها ضد بعضها البعض ، فضلا عن أى اعتداء خارجى ، وعدو أجنبى قوى صاحب امبراطورية واسعة ، رأى أن «عدن» تمثل مطعما استراتيجيا

## وثائق يمنية

لابد من الحصول عليه ، ثم بدأ يسيطر على السلطنات والمشيخات المجاورة لها ، إستغلالا لما بينها من تنافر وتخاصم ، وإعتماذا على ماله من قوة عالمية .

وسط هذه الظروف جميعها ظهر الامام المنصور محمد .. بعد أن كان العثمانيون قد عادوا إلى حكم اليمن للمرة الثانية ، وبعد أن تمكنوا من بسط نفوذهم على أنحاء البلاد المختلفة ، مع وجود بعض مظاهر المقاومة ضدهم هنا وهناك .

أما من ناحية الأمر الثاني ، فيلاحظ أن عودة العثمانيين إلى اليمن قد أدى إلى ازدهار الإمامة مرة أخرى ، إذا أنها وجدت حينذاك مبررا للاتصال بالقبائل والقوى الاجتماعية المختلفة في اليمن لإثارتهم ضد العنصر الخارجي وفساد حكمه . لذلك تحول الأمر من مجرد المنافسة على السلطة بين إمام وآخر ، إلى وجود قضية عامة كبيرة تدعو إلى الالتفاف حولها ، وتطرح نفسها بقوة على الساحة اليمنية ، وتفرز في نفس الوقت زعامات محلية متعددة ، تستطيع أن تخوض خضم الأحداث . في هذا الإطار العام نستطيع أن نفهم لماذا قلت أن « الإمام لم يعد مانحا ، بل أصبح مطالبا » ، إذ كان عليه أن يبدل حينذاك الكثير من الجهد والمال والوعود من أجل حشد القوى المحلية حوله ، كما عليه أن يرفع الشعارات اللازمة التي تناسب المرحلة التاريخية لكسب الأنصار ، ولدعم موقفه ضد العثمانيين ، بل ولا مانع من استخدام أسلوب التودد والتقرب إلى الأهالي لتغطية عجزه المالي ونقص إمكانياته المادية .

وأخيرا ، فيمكن أن نقول أن أهمية الوثيقة ترجع إلى أنها تعبر بارز لما ذهبنا إليه ، فالإمام المنصور محمد يرسل خطابه إلى إحدى الأسر المعروفة للإمامة من قبل ، بهدف تجميع العناصر المناوئة للعثمانيين ، حتى يمكن الإعتماد عليها في حربه ضدهم . وإلى جانب ذلك فالإمام قد استخدم أسلوبا مغايرا لما كان سائدا في الوثائق السابقة ، فهو لا يستطيع أن يمنح شيئا — ففاقد الشيء لا يعطيه — إذ كان حينذاك يعتبر نائرا على السلطة القائمة في البلاد ، وهم العثمانيين ، وكان في حاجة إلى تجميع الأنصار والأعوان حوله حتى تنجح ثورته .

لهذا كله ، نرى أن الإمام — أو كاتب ديوانه — قد إعتنى بأسلوب الوثيقة وخطها كما ذكرنا عند الحديث عن الجانب الشكلي بها ، أما عن الجانب الموضوعي ، فيجب أن نلاحظ عدة أمور :

فن ناحية ، يبدو — مع بداية الوثيقة — أن الإمام يقبل على صاحب الوثيقة ، فيكثر من استخدام الإقبا ، ثم يحاول أن يثير لديه المحبة لرسول الله (ص) وآله . ومن ناحية ثانية نرى أن الإمام قد بدأ بشرح سبب ثورته ، وأن هناك فسادا إداريا وخروجا على الشريعة الإسلامية ، وأن خروجه هذا ليس لطلب مغاير دنيوية ، بل لأن العثمانيين خرقوا الشريعة ، وطبقوا « القوانين الوضعية » التي يستهيا الدولة العثمانية من العالم المسيحي المعادي للعالم الإسلامي ( انظر هامش — ٧ ) . ومن

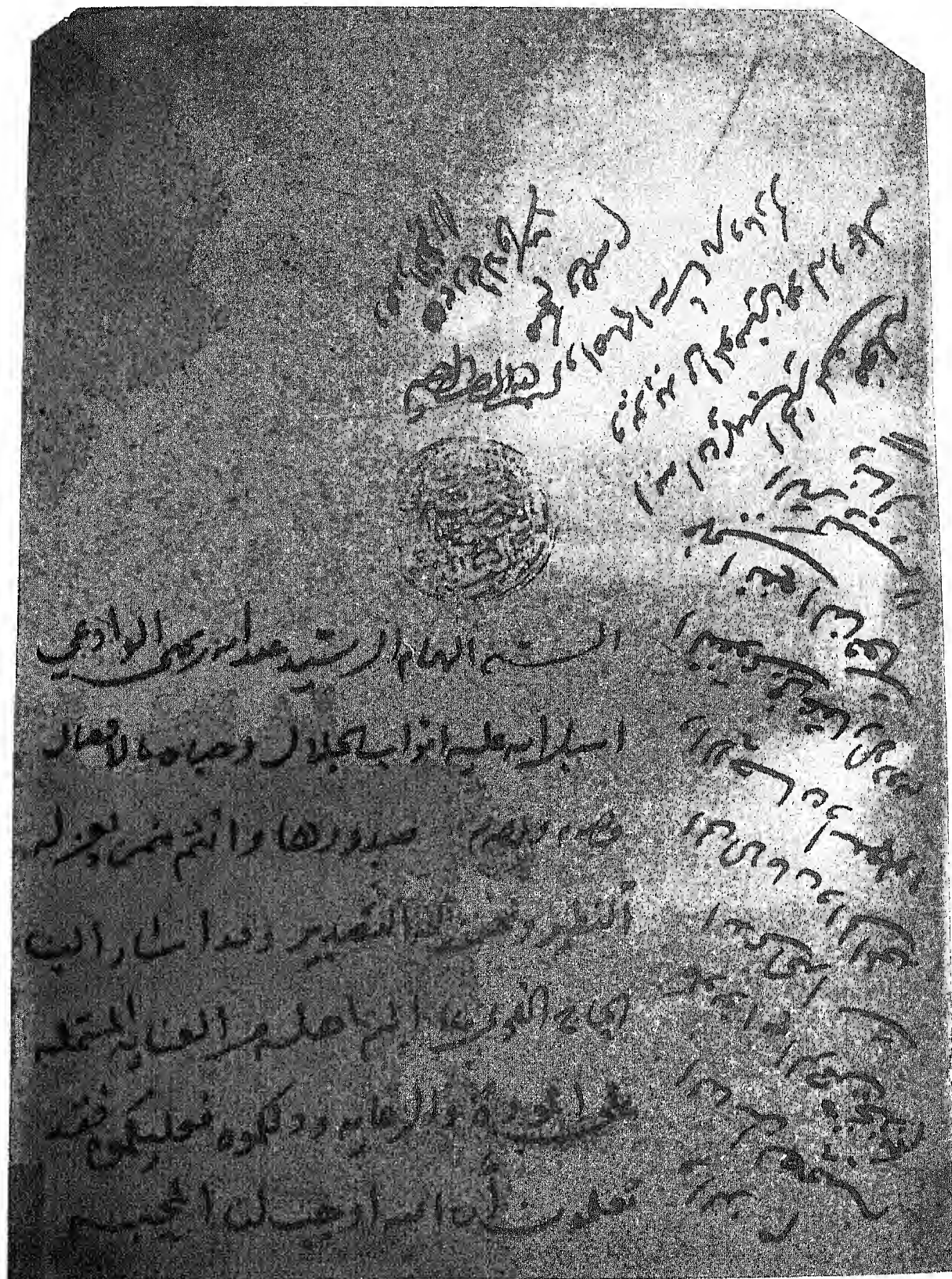
## الوثيقة رقم ١٤

ناحية ثانية ، يدعم الإمام موقفه بسرد الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة ، لتبرير الحروب التي يشنها على العثمانيين ، وليحث «آل الوادعي» على الوقوف الى جانبه . ومن ناحية رابعة ، يمين الإمام في إظهار الود والتقريب ، فيدعو الوادعي بلقب «الرئيس» وأنه صاحب مكانة رفيعة بين قومه ، ثم يناشده الوقوف الى جانب الحق بكل ماله من مال ورجال ، وعدم التعاون مع العثمانيين بأي شكل من الأشكال . ومن ناحية خامسة وأخيرة ، أراد الامام تشجيع صاحبه على الانضمام اليه ، فاخبره أن كفته الحربية راجحة ، وأن جيوشه تقترب من صنعاء لمحاصرتها ، وكان هذا يخالف الواقع التاريخي ، فقد كان أحمد فيضى باشا قد وصل الى اليمن قبل ذلك — بالنسبة لتاريخ الوثيقة — بثلاث سنوات ، واستطاع أن يزيح الأمام وقواته الى القمم الشمالية . ( زبارة : أئمة اليمن ، ح ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٨ — ٤٩ ) .

هكذا يتضح أمامنا الخلاف بين هذه الوثيقة وسابقتها ، كذلك أسباب هذا الخلاف ، وما ترتب عليه من تغير أسلوب التخاطب ولهجة الحديث بين أحد الأئمة وأحد المواطنين .











## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
(الختم : المنصور بالله) (١)

الشيخ الممام الرشيد عبد الله بن يحيى الوادعى (٢)، أسبل الله عليه أثواب الجلال، وحباه بالأفضال، والسلام عليكم ورحمة الله. صدورها وأنتم منمن (ممن) يعزله النظر، ويحق له التصدير (٣)، وقد أشار الينا الحاج الفخرى (٤) بما أنتم أهله من العناية المشتملة على المودة والرعاية، «وذلكموه فعليكموه» (٥)، فقد تعلمون أن الله أوجب لنا المحبة (٦)، وألزم الناس الصحبة، فكونوا مع الرحمن، تجذبكم أيدي الخيرات إلى الأمان، وإلى المجد والإحسان، واستعملوا التقوى في عقار الأدوية، فهي أنفع النافعات التركيبية. ونسأل الله أن يهب الخير لمن فعله، ويريد من المؤمنين قوله وعمله، وأصلح الله شأنكم وبارك فيكم، والسلام، ٢٥ ربيع الأول ١٤ (٧).

وصدر النظر (٨)

## الهوامش :

(١) الختم للممام المنصور محمد حميد الدين، الذى سبق أن سبق أن قدمنا ترجمة له (هـ - ١) بالوثيقة السابقة. غير أن الختم يختلف عن سابقه من ناحية الشكل، فهو أقل حجماً، واختفت منه العبارات التى تحيط باسم المنصور ولقبه فى ختم الوثيقة السابقة. أما العبارة التى بداخل الختم فهي : «أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين».

(٢) عبد الله الوادعى، هونفس الشخص المذكور بالوثيقة السابقة.

(٣) التصدير، أى ارسال خطاب الى صاحب الوثيقة.

(٤) الحاج الفخرى، لم نتعرف على صاحب هذه الشخصية، ويبدو أن هناك تعمداً فى اخفاء باقى الاسم نظراً لظروف الحرب الدائرة بين الامام والأتراك، كما نرجح أنه يسمى : عبد الله، اذ

## وثائق يمنية

- كانت العادة في اليمن — وما زالت — أن يلقب كل من يسمى عبدالله ، بفخر الدين ، وفخر الاسلام ، ويختصر اللقب الى الفخرى .
- (٥) « وذلکموه فعلیکموه » ، عبارة أخيرة من حديث شريف طويل أصبحت متداولة كالأمثال السائرة ، المقصود بها أن على المخاطب أو المخاطبين أن يستمروا على عاداتهم وعلى ما يقومون به من أفعال .
- (٦) لنا المحبة ، أى محبة آل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستخدمت الامامة — حينذاك — هذا السلاح لضم الأهالى اليهم ضد العثمانيين .
- (٧) سنة ١٤ ، وصحة التاريخ هو ١٣١٤ هـ ، وهو يوافق أغسطس ١٨٩٦ م . ويلاحظ أن الامام تعود وضع التاريخ مختصرا ، فيذكر السنوات دون القرون ، ويرجع ذلك الى التعود على التاريخ الهجرى ، وأنه التاريخ الوحيد المستعمل حينذاك .
- (٨) النظر ، استعمل لفظ : « النظر » — وما زال — بمعنى الايصال أو الوثيقة التى تدل على إستلام شىء معين أو مبلغ من المال . وقد تعود الأئمة حينذاك — وكما سنرى فيما بعد — أن يكتبوا « نظائر » خاصة — أى وثائق وإيصالات — مقابل ما يتسلموه من هدايا ونذور وزكاة من الأهالى . ويلاحظ أن عبارة : « صدر النظر » قد وضعت بعد انتهاء الخطاب وتأريخه ، مما يدل على أنها كانت مقصودة فى حد ذاتها — أى بغرض التذكير ولفت النظر — الامام قد أرسل ما ثبت استلامه ما أرسله اليه الوادعى . وهى تشبه ما نكتبه حاليا فى آخر خطاباتنا تحت كلمة « ملحوظة » على سبيل المثال .

## التعليق :

تعد هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — من النوع التقليدى — الذى يبدأ قرب منتصف الورقة ، ثم تدور الكتابة على شكل دائرى ، مع وضع البسملة والختم بأعلى الوثيقة . ومن ناحية التنقيط ، فيلاحظ أن تنقيط هذه الوثيقة أقل بكثير من تنقيط الوثيقة السابقة ، كما نعتقد أن هذه الوثيقة كتبت بقلم الامام نفسه ، اذ أنها كانت تحمل موضوعا خاصا كما سنرى بعد قليل ، كما أن الأسلوب والخط يختلفان عما بالوثيقة السابقة ، ويمكن أن يتضح ذلك من خلال النظر الى الوثيقتين .

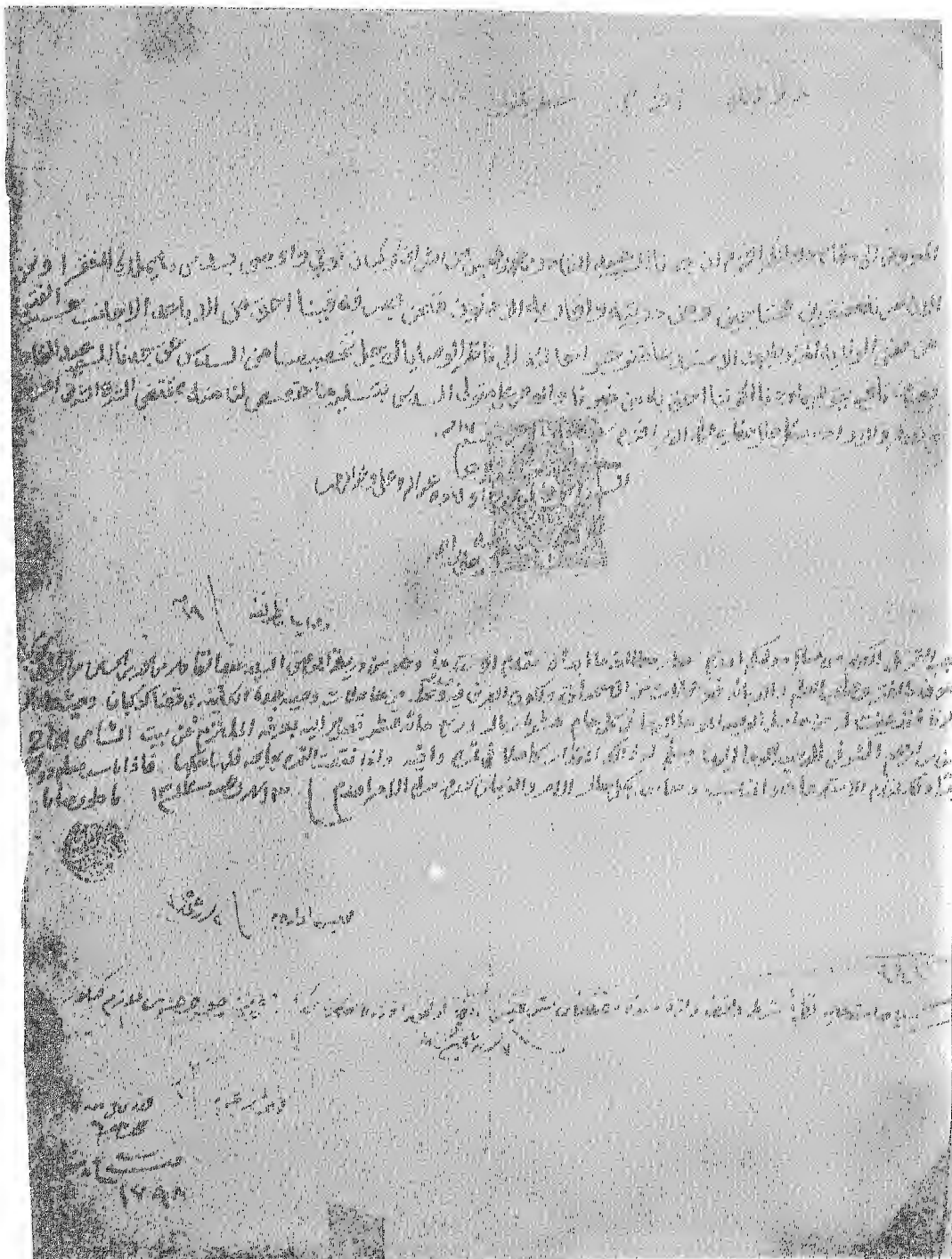
ومن الناحية الموضوعية ، فيمكن — فى البداية — أن نربط بين هذه الوثيقة وبين سابقتها ( رقم : ١٤ ) ، اذ أن كلا منها تعتبر مكملة للأخرى ، فالأولى تعتبر النداء « المجدد » لأحد المواطنين للانضمام الى الامام ، وتعتبر الثانية ردا — أو صدی — لما جاء بالوثيقة السابقة . وقد جاء بهذا النداء دعوة صريحة الى أحد أعيان « تعز » ، وهو الوادعى ، لكى ينضم إلى الإمام — ومن معه — ضد

## الوثيقة رقم ١٥

الأتراك ، أما في هذه الوثيقة ، ففيها اعتراف صريح — أيضا — بأن الامام قد رضى بما قدمه صاحب الوثيقة تجاه الامامة من مواقف مختلفة تثبت صدق نيته تجاه الحرب مع العثمانيين ، حيث أنه قد طلب منه أن يستمر على ما كان عليه ، فقال له : « وذلکوه فعلیکموه » وأن أحد الأتباع — وهو الحاج الفخرى — قد شهد — وأكد — للأمام باخلاص الوادعى ، وأنه لا يتعاون مع الأتراك . واستخدم الإمام بعد ذلك سلاح قرابته الى الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يزد الضغط النفسى على الوادعى بضرورة الانضمام الى صفوف الامام ، والإبتعاد عن العثمانيين . أما السلاح الثانى ، فكان التأكيد على العقيدة الدينية ، وأن خروج الأمام على الأتراك إنما هو للدفاع عن الشريعة التى خرج عليها العثمانيون ، فقال : « فكونوا مع الرحمن ... » الى آخر العبارة .

أما محور هذه الوثيقة المقتضبة الموجزة التى تعتبر ردا على وثيقة أخرى نجهلها ، فهو أن الإمام يقدم الشكر الى الوادعى لأمرين : أولهما ، الاخلاص فى مواقف العدائية للعثمانيين وعدم التعاون معهم . وثانيهما ، لما قدمه من هدايا أو نذور أو زكاة تعبيرا عن موقفه هذا الى جانب الامام . ولا ندرى فى الحقيقة طبيعة ما قدمه الوادعى الى الامام ، غير أن العبارة الأخيرة فى الوثيقة — وهى « صدر النظر » — تؤكد أنه قد أرسل الى الامام شيئا ماديا ، وأن الأخير قد ردّ عليه « بالنظر » ( انظر هامش — ٨ ) . وكانت هذه المعونات تمثل فى وقتنا الحالى ما يشبه الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء الى أحزابهم السياسية ، اذ يلاحظ أنه لم يكن للإمام فى تلك الفترة أية موارد سوى ما يرسله اليه الأتباع من أشياء عينية أو مبالغ نقدية .





(صورة الوثيقة رقم ١٦)



## نص الوثيقة

دولتوا افندم حطر تلرى (١) (حضر تلرى)

المعروض الى مقام دولتكم افندم أن جدنا السيد عبد القادر بن محمد بن الحسين (٢) من أشراف «كوكبان» توفى وأوصى بسدس ما يملك للفقراء ، ونحن الآن صرنا مفتقرين محتاجين ، ومن ذريته وأقاربه الأذنون ، فنحن بصرفه فينا أحق من الأبعاد الأجانب حسب الفتوى من مفتى الولاية المربوط بهذا الإستدعاء ، فنجوا حالته الى ناظر الوصايا (٣) لأجل تخصيصنا من السدس حق جدنا السيد عبد القادر بصرف نافع يقوم بأودنا لكوننا أحق به من غيرنا ، والأمر على متولى السدس بتسليمه ما خصص لنا منه بمقتضى الشرع الشريف أعزه الله ، والأمر والإرادة بكل حال حظرة (حضرة) من له الأمر افندم ، شهر جماد آخر سنة ١٣١٧ هـ (٤) التمغة (٥)

مقدم الاستدعا

السيد احمد بن محمد وأولاده

عبد الله وعلى وعبد الرحمن

مقدمة

السيد على بن أحمد (٦)

وصايا ناظر نفسه ، (٧) ١٩ منه

بموجب التحويل الكرم من مقام دولتكم افندم صار مطالعة ما أبداه مقدم الإستدعا ، وهو من ذرية الموصى السيد عبد القادر بن محمد بن الحسين من أشراف «كوكبان» ، موصوف بالفقر وطلب العلم والديانة ، فهو بمحلات من الإستحقاق ويكون الصرف فيه صدقة ، وجعله من حاصلات وصية جده الكاينة في قضاء «كوكبان» . وحيث والحال كما ذكرنا ، فقد عينت له من حاصل الوصية الموما اليها في كل عام عشرة ريال وربع مائة قشر (٨) تصير اليه بمعرفة الملتزم (٩) عن بيت الشامي الحاج محسن بن ابراهيم الشرفي (١٠) للوصية الموما اليها يسلم له وذلك

(ذلك) المقدار كاملا في ثمرة وافية، وإذا نقضت الثمرة بجائحة (١١) فلها حكمها، فاذا ناسب مقام دولتكم اجراء ذلك لمقدم الاستدعاء فهو المناسب، وفيما بعد بكل حال الأمر والفرمان (١٢) بحضور من له الأمر افندم، ١٣ شهر رجب ١٣١٧ هـ (١٣)

ناظر وصايا

ختم

محمد بن يحيى المنصور (١٤)

مجلس ادارته ٢ تشرين ثانى ١٥١٥

سياق استدعائية نظراً لشرط واقف واثرة سنده مقتضى شرعى ايضا او لحق اوزره بمحكمة شرعية حصّة من لازم حكومه

٧ تشرين ثانى ١٣١٥

محكمة شرعية (١٥)

الهوامش :

(١) عبارة تركية للتخاطب مع كبار المسؤولين مثل والى أو من ينوب عنه، وتقابل بالعربية : حضرة صاحب الدولة . ويلاحظ أن لقب أفندى وأفندم ليس لقباً عسكرياً كما شاع في العالم العربى أوائل هذا القرن، بل كان لقباً مدنياً يعنى الأستاذ وصاحب الفضيلة، أما الألقاب : بك، وباشا، فقد كانت عسكرية الأصل، ثم أصبحت مدنية عسكرية . وتغيرت معانى هذه الألقاب تدريجياً مع التطور التاريخى، فأصبح لقب الافندى هو بداية الألقاب وهى : افندى، بك، باشا، التى ظلت معروفة في مصر مدة طويلة حتى تم الغاء الألقاب بعد قيام ثورة يولية ١٩٥٢ .

(٢) هو الأمير عبد القادر بن محمد بن الحسين بن عبد القادر الذى ينتهى نسبه إلى الإمام المتوكل على الله يحيى شرف الدين، الذى عاصر الحكم العثمانى الأول لليمن . وهو من مواليد ربيع الأول سنة ١١٢٥ هـ (مارس ١٧١٣ م) . « وكان وقوراً حليماً خييراً صادقاً للهجة براً رءوفاً محباً للفقراء والمساكين معتنياً بالأرامل والأيتام . له معرفة تامة في العلوم والحساب والفرائض ومطالعات في الطب .. » وقد أطلنا في الاقتباسات للتدليل على طبيعة ذلك العصر وثقافته . قام الأمير عبد القادر بإمارة منطقة « كوكبان » بعد موت أخيه أحمد في شعبان ١١٨١ هـ (يناير ١٧٦٨ م)، وفي أواخر شعبان عام ١١٩٢ هـ (سبتمبر ١٧٧٨ م) انقلب عليه أخوه ابراهيم وقبض



## الوثيقة رقم ١٦

عليه ، وتولى حكم الإمارة بدلا منه ، كانت وفاة السيد عبدالقادر في رابع عشر رجب ١١٩٨ هـ (مايو ١٨٨٤ م) عن أربع وسبعين سنة . ( زبارة : نشر العرف ، ح ٢ ، ص ٧١ — ٧٣ ) .

(٣) ناظر الوصايا ، هو الشخص المسئول عن تنفيذ وصايا الأهالي بعد وفاتهم والاشراف عليها ، وهو يختلف عن ناظر — أو وزير — الأوقاف ، فالأول مسئول عن الجزء الذي يوصى به المتوفى فقط ، أما الأخير فمسئول عن جميع أنواع الأوقاف . ومازال التعبير — ناظر الوصايا — قائما بالين ، ومازالت مسؤوليات الوظيفة كما كانت من قبل .

(٤) نوفمبر ١٨٩٩ م .

(٥) صورة التمغة وضع التمغة على هذه الوثيقة أعطى لها أهمية خاصة ، فهي الوحيدة مما لدينا التي عليها طابع تمغة ، ويرجع هذا الى أنها تنتمي الى العهد التركي بالين ، الذي أدخل بعض النظم البيروقراطية في النواحي الادارية والمالية ، وهذا مما يحتاج الى بحث خاص .

(٦) على بن احمد ، هو « على بن أحمد بن محمد حسين شرف الدين الكوكباني بلدة ، الحسنى نسبا الزيدى العدلى مذهباً ومستنداً ، المعتزلى معتقداً » ، ولد بمدينة كوكبان « في اليوم الثامن من شهر محرم عام ١٢٨٢ هـ ( ١٨٦٥ م ) ، ويتصل نسبة الى الامام المتوكل يحيى شرف الدين » . .  
نشأ بمدينة « كوكبان » حيث تربى في حجر والده الذي كان نائباً لأمير البلاد الكوكبانية محمد ابن شرف الدين ابن احمد قبل دخول هذه البلاد تحت حكم الإمام يحيى حميد الدين ، وبدأ دراسته فيها — أى في « كوكبان » — وتعلم بها القرآن والخط والحساب ومبادئ علوم الدين والنحو وعلوم الحديث والفقه وأصوله وعلوم العربية ، وفي حوالي العشرين من عمره إنتقل إلى صنعاء لإستكمال دراسته ، وبعد حوالي خمسة عشر عاما عاد الى « كوكبان » ليقوم بالتدريس بجامع مدرسة « كوكبان » . . « ولقد كان لعمقه وحسن أسلوبه في التدريس » أن إندفع الكثير إلى حلقات دراسة وزادت ساعات تدريسه فتخرج على يده العديد من العلماء المحققين ، وإستمر مشغولاً بالدراسة والتدريس حتى وفاته . وقد عرض عليه منصب القضاء في « كوكبان » أكثر من مرة ، في عهدي الحاكمين التركيين « حسين حلمى باشا » « وأحمد فيضى باشا » ، كذلك في عهد الإمام يحيى غير أنه كان يعتذر دائماً ، ورغم ذلك كان الأخير يحيل عليه بعض القضايا للبت فيها ، لثقته بعلمه وفطنته . وفي نفس الوقت ، قام أحيانا بوظيفة « حاكم تراضى » ( وهو القاضى الذى يلجأ اليه الأهالي للتقاضى أمامه طواعية وبناء على رغبتهم الخاصة ، لشهرته العلمية وذكائه وسرعة بته في القضايا ، نظير أجر — غير محدد — يدفعونه اليه ، وكانت الحكومات في اليمن — ومازالت — تعترف بهذا النظام وتقوم بتنفيذ أحكامه إذ لزم الأمر للتدخل ، طالما أن الطرفين المتخاصمين قد إرتضيا الحكم ، ويعتمد هذا النظام أساسا على سمعة القاضى في منطقته وعلى إعتقاد الحكومة له ) إذ كان يأتى اليه المتخاصمون « من مناطق نائية لغرض حل

## وثائق مبنية

قضاياهم» ... «والى جانب هذا فانه كان مستنير البصيرة صريحا في كلامه آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر لا يخاف في الله لومه لائم ولا صوله حاكم مقدما النصيحة للجميع مسديا بها لولاة الأمر» .. وتوفى المترجم غرة شهر الحجة عام ١٣٥٩ هـ (يناير ١٩٤١ م) عن ثمان وسبعين عاما . ( ترجمة مقدمة من أحد أحفاد المترجم له بناء على طلبى ، وهو محمد حسن شرف الدين بوزارة الاشغال حاليا ) .

(٧) وصايا ناظر نفسه ، عبارة الوالى التركى التى حوّل بها الشكوى الى ناظر الوصايا لابداء الرأى .

(٨) ربع مائة ؛ أى خمسة وعشرون ، ومازال التعبير مستعملا إلى الآن ، والمقصود خمسة وعشرون رطلا . أما القشر فهو قشر حبات البن ، فبعد حصاد الثمرة تعرض للشمس لتجفيفها ثم تبعد القشرة عن الحبوب . ويفضل اليمنيون استعمال قشر البن ، أما الحبوب فتعرف «بالصافى» وهى التى يصدرونها الى الخارج . ويغلى القشر فى الماء مثل الشاى لشربه ، والنوع الجيد من القشر لا يحتاج الى سكر لتحليته .

(٩) الملتمزم ، هو الشخص الذى يلتزم بجمع إيرادات جهة معينة أمام الحكومة ، فيدفع مقدما المبالغ المقررة على الجهة ثم يجمع مادفعة من الأهالى ، وكان هذا النظام يرمى الى تأمين أموال الدولة ، غير أنه فى نفس الوقت كان يسبب ظلما للأهالى نتيجة وجود هذا الوسيط ، وهى وظيفة تاريخية قديمة عرفت فى العالم العربى أجمع . أما الملتمزم فى هذه العبارة فهو الشخص المشرف أو المسئول عن وقف معين لجمع إيراداته وتوزيعة على مستحقيه .

(١٠) الشرفى ، لم نعتزله على ترجمة فى كتب التراجم المعاصرة ، كذلك لم ندرك كنه عبارة : «عن بيت الشامى» حيث أن المتوفى وأصحاب الشكوى من بيت شرف الدين ، ولعل الشخص المذكور يشرف على أوقاف البيتين .

(١١) جائحة أى مصيبة ، والمقصود هنا هو أنه اذا نقص المحصول لسبب من الأسباب الطبيعية مثل كثرة الأمطار أو ندرتها ، فانه ينقص بالتالى نصيب المستحقين فى السدس المذكور بالوثيقة .

(١٢) الفرمان ، تعبير تركى بمعنى القرار ، وقد شاع فترة من الوقت بالوطن العربى نتيجة تأثير الحكم العثمانى فى المنطقة .

(١٣) ديسمبر ١٨٩٩ م .

(١٤) محمد بن يحيى المنصور ، هو محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن المنصور بالله الحسين بن المتوكل على الله القاسم بن الحسين الذى ينتهى نسبه الى الامام القاسم بن محمد ، ولد عام ١٢٦٢ هـ تقريبا (١٨٤٦ م) ، ونشأ بصنعاء وأخذ العلم عن علمائها ... وتولى نظارة الوقف الداخلى بصنعاء ، وكان من جملة العلماء الأعيان الذين سافروا عام ١٣٢٥ هـ (١٩٠٨ م) الى السلطان

## الوثيقة رقم ١٦

عبد الحميد (الثاني)، وفي عام ١٣٣٠ هـ (١٩١٢/١١ م) نصبه الامام يحيى عضواً في محكمة الإستئناف الشرعية بصنعاء التي تأسست عقب صلح دعان الشهرين الامام يحيى وأحمد عزت باشا عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م)، ثم توفي ١٣٣٢ هـ (١٩١٤/١٣ م). (زبارة: نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر، ج ٢، ص ٥٩٠ — ٥٩١).

(١٥) عبارة طويلة باللغة التركية لم نتمكن من قراءتها وفهمها كما يجب تماماً، لاختلاف اللغة، ولعدم وضوح رسمها، غير أنه قد فهمنا من بعض ألفاظها، ومن شرح أصحابها، أن: «صاحب الأمر» التركي قد وافق على رأى ناظر الوصايا، طالما أن هذا الرأى يتفق مع «شروط الواقف»، ونصوص الشرع، وأحقية أصحاب الاستدعاء في الوصية، مع إحالة الموضوع الى المحكمة الشرعية للتنفيذ». كذلك يلاحظ استخدام التأريخ الجريجوريانى *Gregorian System* عند نهاية العبارة، وهو التاريخ الذى كان سائداً في الامبراطورية العثمانية — وخاصة في مناطقها الشمالية — كما كان مستخدماً في الشؤون المالية — ومعتمداً عليه في اليمن — كما سنرى في بعض الوثائق التالية. ولم يستخدم أى من التاريخين: الهجرى الذى كان شائعاً في اليمن، أو التاريخ الميلادى الذى شاع استخدامه الآن وخاصة في الدوائر الحكومية. ومن المعروف ان هذا التقويم الجريجوريانى قد بدأ عام ١٥٨٢ م بالنسبة للتقويم الجولياني المعروف في اوربا و يقال أن كانون الثانى يبدأ يوم: ١٤ يناير في التقويم اليمنى الحالى (Note: 3,P.5) من مقالة الاستاذ بيستون المشار اليه بالهامش: ١١، للوثيقة ٨.

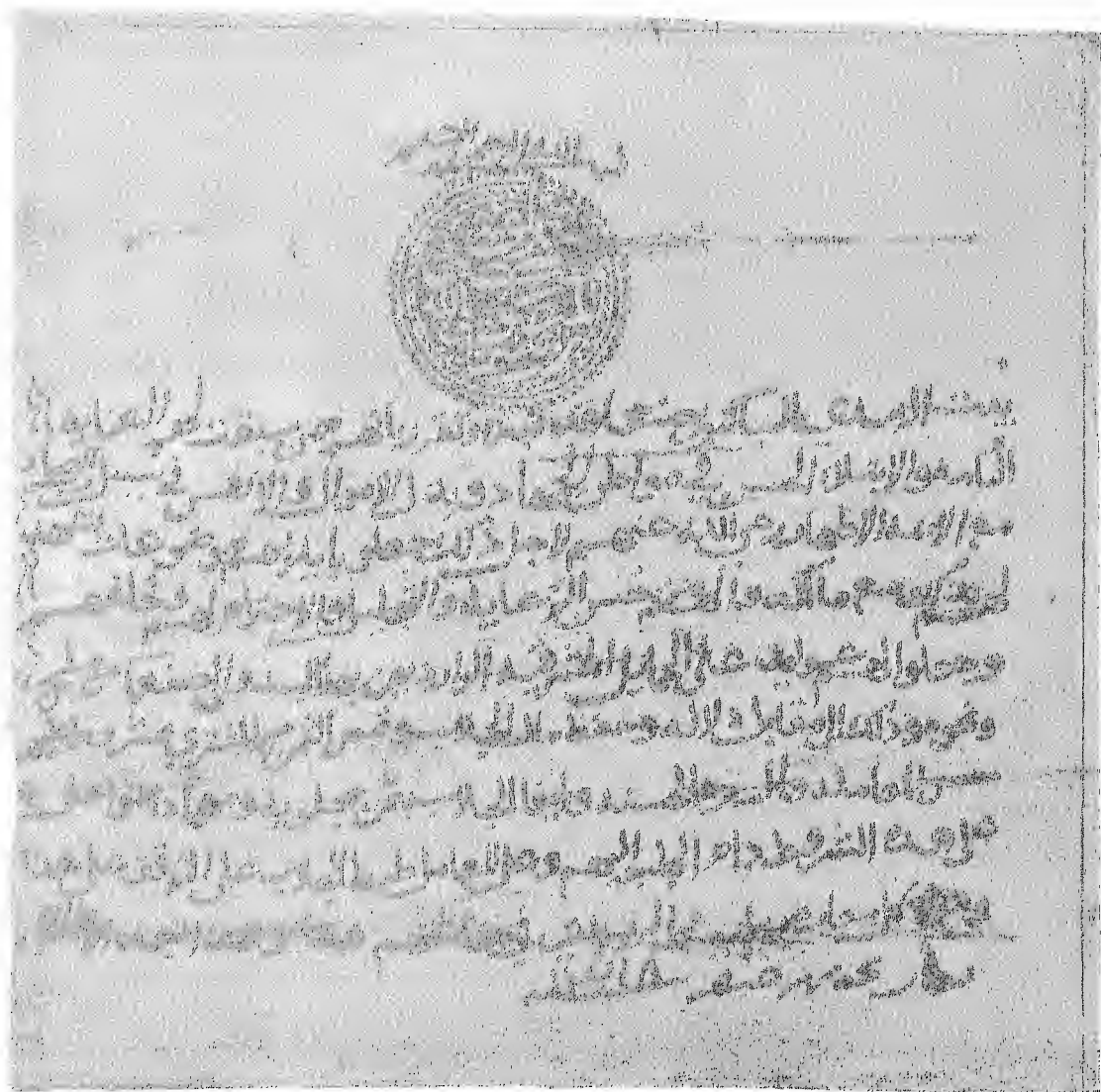
### التعليق:

تنفرد هذه الوثيقة عن سابقتها من الناحية الشكلية، فقد بدأت الكتابة عند أوائل الصفحة ثم سارت الكتابات والتأشيرات حسب المراحل التي مرت بها الوثيقة، فعقب كتابة الشكوى حوّلها المسؤل التركي الى ناظر الوصايا لإبداء الرأى، وتلى رأى الناظر أن وضع المسؤل قراره، وحوله الى المحكمة الشرعية للتنفيذ. وقد وضعت هذه الكتابات جميعها في سطورها مستقيمة، وتلت كل مرحلة الأخرى في ترتيب يشبه مانتعوده حالياً في المذكرات الحكومية، ولا شك أن هذه الصورة بالإضافة الى وضع طابع التمتع على الشكوى يدل على شكل النظام البيروقراطى الذى حاول الأتراك إدخاله في اليمن، غير أن ذلك النظام لم يستمر طويلاً، اذ عاد الأئمة بعد خروج الأتراك من اليمن الى عاداتهم وتعد هذه الوثيقة أيضاً من الناحية الموضوعية من أهم الوثائق التي حصلنا عليها، لالجاء الشكلى الذى أشرنا اليه، بل لأنها تصور العلاقة بين مواطن يمنى ومسؤل تركى في مسألة شرعية، وتوضح الأجراء الذى اتخذه الأخير، فأحال الشكوى الى ناظر الوصايا قبل أن يبت فيها، وهذا مما يعبر عن طبيعة الأسلوب الإدارى الذى إتبعه الأتراك في حكم اليمن حينذاك — وقد حقق الوالى طلب الشاكين طالما أنهم أصحاب حق كما ذكرنا في الهامش (٧)، وبعد أن استوفت الشكوى إجراءاتها

الإدارية ، وبعد أن وضح رأى الشرع ممثلاً فيما كتبه ناظر الوصايا . أما الاجراءات فتمثلت في التحويلات من مرحلة الى أخرى حتى تم البت في الموضوع ، وهى : ناظر وصايا نفسه ، مجلس ادارة به ، ومحكمة شرعية . أما الجانب الشرعى فقد تولاه الرجل المختص بتنفيذ الوصايا ، فأبدى رأيه فى وضوح وتفصيل . اذ حدد المبلغ المستحق ، وعين جهة الصرف ، ولم ينس الإشارة الى أثر الظروف الطبيعية على محصول هذا الوقف من عام الى آخر فقال : « واذا نقصت الثمرة بجائحه فلها حكمها » ، ثم وضع الأمر فى النهاية بين يدى المسئول الادارى ليتخذ مايراه .

والجدير بالذكر أن الوالى التركى الذى صدرت فى عهده هذه الوثيقة هو حسين حلمى باشا الذى شهد له المؤرخون اليمينيون بأنه كان عادلاً محبوباً بين الأهالى والعلماء . ( الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ١٧٥ ، ١٧٨ ) . وبالإضافة الى هذه الشهادة التاريخية ، فإن هذه الوثيقة تدل من ناحية أخرى على سرعة البت فى القضايا لدى هذا الوالى ، إذ بمقارنة سريعة بين التواريخ المذكورة بالوثيقة يتضح أن جميع خطواتها قد تمت فى أقل من شهرين منذ أن قدمها أصحابها إلى الوالى ، إلى أن أمر هو بتحويلها الى المحكمة الشرعية بعد أخذ رأى ناظر الوصايا .





( صورة الوثيقة رقم ١٧ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
(الختم : أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين) (١)

«بيت الرُبَيْدَى» الساكنين بصنعاء قد نبه وتقرر بأنهم ممن سبقت لهم العناية التامة، والإبتلاء الحسن، في مواطن الجهاد، وبذل الأموال والأنفس في سبيل رب العباد، مع الأئمة الأطهار، رضى الله عنهم (٣)، لأجل ذلك جعلوا (جعلوا) بأيديهم موضوعات (٤) تشهد لهم بذلك مع ما أكدوا لهم من حسن الرعاية والتجليل والاحترام لهم وخلفهم، وجعلوا لهم عوايد على الحمايل (٥) (المشرقية) (٦) الواردين بها البندو الى صنعاء من ملح (٧) ونحوه، وذلك الى مقابل دلالة (٨)، وحفظ مال الجلاب (٩)، وقبض الثمن من المشتري بمشروط عليهم حسن المعاملة والسيرة الحسنة وايفاء (ايفاء) الجلاب بثمان مجلوبة. ومهما داموا على هذه الشروط دام الجلب اليهم. وعلى العامل (١٠) ضبط الجلاب على التوقف على هذا، ومنع كل معارض لبيت «الرُبَيْدَى» في معاشهم هذى (هذا)، وهذا بعد الإطلاع، بتاريخه شهر صفر ١٣١٨ (١١)

## الهوامش:

(١) الختم خاص بالامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين، وسبق تقديم ترجمة له بالهامش الأول للوثيقة رقم (١٤). ويختلف هذا الختم عن ختم تلك الوثيقة وإن كان يتفق مع ختم الوثيقة رقم (١٥)، فهو أقل حجماً وأكثر بساطة في عبارته، مع وجود خطوط زخرفية حول العبارة التي بداخله وهى: «أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين».

(٢) بيت الرُبَيْدَى، هو أحد البيوت الصنعانية المعروفة إلى الآن، وعرف عن أفرادها إشتغالهم بالتجارة، وهذا هو الذى دعا الإمام إلى منحهم الإمتيازات التى وردت بالوثيقة. وفى النصف الثانى من القرن العشرين (الميلادى) برز أحد أفراد هذا البيت وهو المقدم «على الرُبَيْدَى»، اذ كان أحد ضباط ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م، وتولى عدة مناصب هامة منها: محافظ لواء الحديدة خلال سبعينات هذا القرن.

- (٣) تشير هذه العبارة الى أن بيت الريبدي كان على اتصال بالأئمة السابقين ، وأنه بذل الكثير من أجل الوقوف الى جانبهم ضد العثمانيين .
- (٤) «موضوعات» هنا تعادل ما رأيناه من قبل في الوثائق السابقة مثل كلمة : «شواهد» ، أى القرارات التى كان يصدرها الأئمة السابقون لبيت الريبدي ، وهذا يعنى بالتالى أن هذه الوثيقة لها جذورها أو خلفيتها التاريخية ، ولم تكن الأولى من نوعها التى يصدرها الأئمة لصالح بيت الريبدي .
- (٥) «الحمايل» ، أى الأشياء المحمولة وهى البضائع .
- (٦) المشرقية ، أى الواردة من جهات شرق اليمن مثل جهتي مأرب والجوف .
- (٧) يرجع النص هنا على «الملح» ، بصفة خاصة الى شهرة ملح الجهات المشرقية شهرة عالمية لجودته ، وهو من النوع الصخرى الذى يستخرج من الجبال ، غير أنه لم يستخرج الى الآن بشكل تجارى للتصدير .
- (٨) الدلالة ، هى الأجرة التى يتقاضاها الدلال من البائع والمشتري ، والدلال هو الذى يتوسط بين الطرفين لإتمام الصفقة . (قانون صنعاء ، نشر وتحقيق القاضى حسين السياغى ، ص ٢٨٤) والدلالة — كما نعتقد — تساوى العمولة كما هو شائع الآن .
- (٩) الجلاب ، وهم التجار الذين يجلبون البضائع الى صنعاء ، وهم الذين أشارت اليهم الوثيقة من قبل «بالبدو»
- (١٠) العامل ، هو الحاكم المدنى الادارى لمدينة أو قضاء أو ناحية أو عزلة ، وهى التقسيمات الادارية التى كانت سائدة حينذاك ، لذلك لفت نظرنا أن يوجه الامام أمره الى العامل دون أن يكون له نفوذ فى صنعاء ، وسناقش هذا عند التعليق .
- (١١) يوافق يونية ١٩٠٠ م .

### التعليق

تعيدنا هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — الى صورة الوثائق الإمامية التى تبدأ عند منتصف الصفحة و يعلوها الختم بعد البسملة ، والتى تختلف عن الشكل التركى الذى رأيناه فى الوثيقة رقم : ١٦ . غير أن هذه الوثيقة تتميز عن شبيهاتها بكثرة النقط على الحروف ، وباعتدال سطورها ، وبمحاوله العناية بالأسلوب على قدر ما يستطيعه كتاب الديوان فى ذلك العصر وفى تلك الظروف ، فقد تخلل الوثيقة بعض الكلمات الدارجة . ورغم ذلك فتنسب هذه الوثيقة — فى واقع الأمر — إلى عهد الإمام المنصور محمد ، الذى ظهر فيه بوضوح العناية بالخط وبوضع النقط على الحروف وبالأسلوب وباستعمال المحسنات اللفظية مثل السجع ، وذلك بالنسبة لوثائق العهود السابقة .



## الوثيقة رقم ١٧

ومن الناحية الموضوعية تقف هذه الوثيقة في مصاف الوثائق الهامة مما بين أيدينا ، فهي خاصة بقطاع معين من سكان المدن وليست مثل سابقتها التي خصت سكان الريف ، لذلك أعطتنا بعدا جديدا في تصوير العلاقة بين الأئمة والأهالي ، وظهرت نوع الامتيازات التي يمكن أن يمنحها الإمام لشريحة اجتماعية محددة ، هي : التجار .

وقد أصدر هذه الوثيقة الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين (١٣٢٢/٧ هـ = ١٨٩٠/١٩٠٤ م) الى «بيت الريدى» بصنعاء ، الذى يعمل أفرادها بالتجارة ، ليعلم أنهم من المشهود لهم بالبلاء الحسن : « فى مواطن الجهاد وبذل الأموال والأففس فى سبيل رب العباد » ، لذلك حصلوا من الأئمة السابقين على : «موضوعات» «أو شواهد وقرارات» «تشهد لهم بذلك» . ورمى الإمام بذلك الى إثارة الحمية لدى بيت الريدى وتذكيرهم بأجدادهم السالفة فى «نصرة الحق» ، وفى نفس الوقت رغب فى أن يشير الى ما كانوا يتمتعون به من امتيازات خاصة نتيجة وقوفهم الى جانب الأئمة .

وأوضح الإمام طبيعة هذه الامتيازات بالتفصيل وكأنه أراد النص عليها صراحة ليعلم تجديدها ، وهى تتمثل فى إعتقاد بيت الريدى وكلاء (قومسيونجية) بصنعاء ، لمصدرى بضائع مشرق اليمن ، فيقومون بإستلامها من «البدو.. الجلاب» أى الموردين ، ثم يوزعونها على تجار التجزئة بداخل صنعاء أو المستهلكين مباشرة ، وذلك مقابل عمولة أو «دلالة» متفق عليها .

وقد وضع الإمام لبيت الريدى شروطا محددة يلتزم بها حتى يستمرتمتع بهذه الامتيازات ، فطلب منهم أن يشتهروا «بحسن المعاملة والسيرة الحسنة» ، وأن يقدموا الحق لأصحابه ، فيعطوا الموردين أثمان بضائعهم ، وأنهم إذا إستمروا على هذا التعامل الطيب فإنهم يظلون محتكرين لتجارة المشرق فى صنعاء دون أية معارضة من جانب التجار الآخرين .

و يلاحظ أنه فى مدن العصور الوسطى — والتى ظلت كما كانت عليه فى بعضها الى عهد قريب ومنها صنعاء — كانت التجارة تقوم على نظام التخصيص ، لامن ناحية المكان فحسب مثل وجود سوق لكل سلعة : سوق الملح ، سوق البز ، سوق السلاح وغيرها ، بل وأيضا من ناحية تحديد الأشخاص الذين يقومون بالتجارة فى كل سوق وبكل سلعة حتى يطمئن التجار على أرزاقهم فى مجال تخصصهم ، وحتى لا يحتكر كبار تجار المدينة داخل مدينتهم ، فيتحكمون فى إحتياجاتها من السلع المختلفة ، ويضمن نظام التخصيص هذا من ناحية أخرى ، حقوق جميع الأطراف المشتغلة بالتجارة والمستفيدة من ورائها ، فقد كان القبيلى والرعى والبدوى — وهى تسميات أطلقت فى اليمن على غير سكان المدن — أى الذين يجلبون البضائع الى صنعاء — لا يقومون ببيع بضائعهم مباشرة الى الأهالى ، بل عليهم أن يسلموها الى «الدلال» المختص ، وكان على هذا الأخير — وهو معتمد من قبل الحكومة — أن يسلمهم أثمانها فورا ، أو يتعهد لهم بتسديدها بعد توزيع بضائعهم . ومن

## وثائق مبنية

ناحية ثانية، فهناك الدلال — أى المستلم للبضائع الواردة الى صنعاء — وهو يحقق لنفسه فائدة أيضاً، اذ يقوم بهذا العمل «مقابل دلالة» أى عمولة محددة يحتفظ بها لنفسه. ومن ناحية ثالثة، هناك السلطة التنفيذية — ممثلة فى الامام أو غيره — فهى تضمن إيراداتها كاملة محددة — سواء كانت زكاة أو ضرائب — اذ أن كميات البضائع الواردة وأسعارها محددة أيضاً، وكان هذا يسجل عند الأبواب المختلفة للمدينة، كذلك عمولة الدلال كما ذكرنا، لذلك كان يسهل عليها تحصيل حقوقها. ومن ناحية رابعة، هناك المستهلك الذى يشعر الى حد كبير بالأطمئنان إلى الأسعار المعروضة أمامه، فبعد هذه التحديدات المتوالية، وتحت اشراف الحكومة المستمر، كان يصعب على تاجر الجملة أو تاجر التجزئة التلاعب بالأسعار. (للتوسع فى هذا الموضوع يرجع الى كتيب: «قانون صنعاء»، نشر وتحقيق القاضى حسين السياغى).

ولاشك أن الإمام كان يرمى من وراء اصدار هذه الوثيقة إلى أهداف سياسية، فبعد فترة طويلة من فترات ضعف الحكم الأمامى، وأثناء الصراع مع العثمانيين بعد عودتهم الى اليمن، كان لزاماً على الإمام أن يبحث عن شتات القوى المختلفة ليجمعها حوله فى معركته ضد العثمانيين. ولكى يصل الإمام الى أهدافه، حرص على أن يُذكر بيت الربيدى بأجسادهم السابقة الى جانب الأئمة، وبما فى أيديهم من قرارات إمامية من قبل، وبما تمتعوا به من إمتيازات فى عهد أولئك السابقين مقابل ما قدموه من خدمات، وبأنه — أخيراً — يجد ما كان لهم من وضع خاص، وهذا كله ليضمن إنضمامهم اليه، أو على الأقل حتى لا يتعاونوا مع العثمانيين. وبتعبيراتنا السياسية الحديثة يمكن أن نشبه موقف الامام هذا بأنه محاولة من جانب قيادة سياسية معارضة للحكومة المركزية — ويمثلها هنا العثمانيون — لإحتواء العناصر المتمردة الساخطة على الحكومة، أو العناصر المعتدلة المسالمة التى تخشى المغامرة وتخاف الانحياز إلى جانب ضد الآخر.

غير أن ما يلفت النظر فى هذه الوثيقة هو أن يوجه الإمام أمراً إلى «العامل» فىقول: «وعلى العامل ضبط الجلاب على التوقف على هذا»، كأنه يلزمه بتنفيذ ما جاء بالوثيقة لصالح بيت الربيدى. ووجه الغرابة هو أن الامام المنصور لم تكن له حينذاك سلطة فعلية على صنعاء تمكنه من إصدار الأوامر الى «العامل» كما ذكرنا، وخاصة أن والى العثمانى حينذاك هو حسين حلمى باشا (١٣١٨/١٥ هـ = ١٨٩٧/١٩٠٠ م) الذى حسنت سيرته فى اليمن الى الحد الذى نستطيع أن نقول معه أنه قد سحب البساط من تحت أرجل الامام المنصور فى تلك الفترة القصيرة، وسيوضح هذا بشكل كبير عند التعليق على الوثيقة التالية.

وهذا كله يشير أمامنا عدة تساؤلات:

فهل كان الإمام يريد أن يظهر سطوته أمام أهالى صنعاء، رغم أن هذا قد يؤدي الى الإضرار ببيت الربيدى اذا عُلم عنه الإتصال بالامام؟

## الوثيقة رقم ١٧

وهل كان الامام يريد أن يثبت وجوده — من خلال مثل تلك المكاتبات — وكأنه يقول لأهالي صنعاء أنه صاحب النفوذ في كافة أنحاء اليمن — حتى لا يتخلوا عن مناصرتهم ولوسرا — رغم أن هذا يخالف الحقيقة التاريخية، أو بالأحرى الواقع حينذاك؟

وهل كان الامام يريد أن يهيمس بيث الربيدى بأخبار هذه الوثيقة إلى زملائهم في السوق، أو إلى أقربائهم وأصدقائهم داخل صنعاء، فيستيع حينذاك — هنا وهناك — أن الإمام هو صاحب السيطرة الحقيقية في البلاد، فتتزعزع بذلك ثقتهم بالعثمانيين، رغم نجاح والى اليمن العثماني حينذاك في حكمه وأسلوبه؟

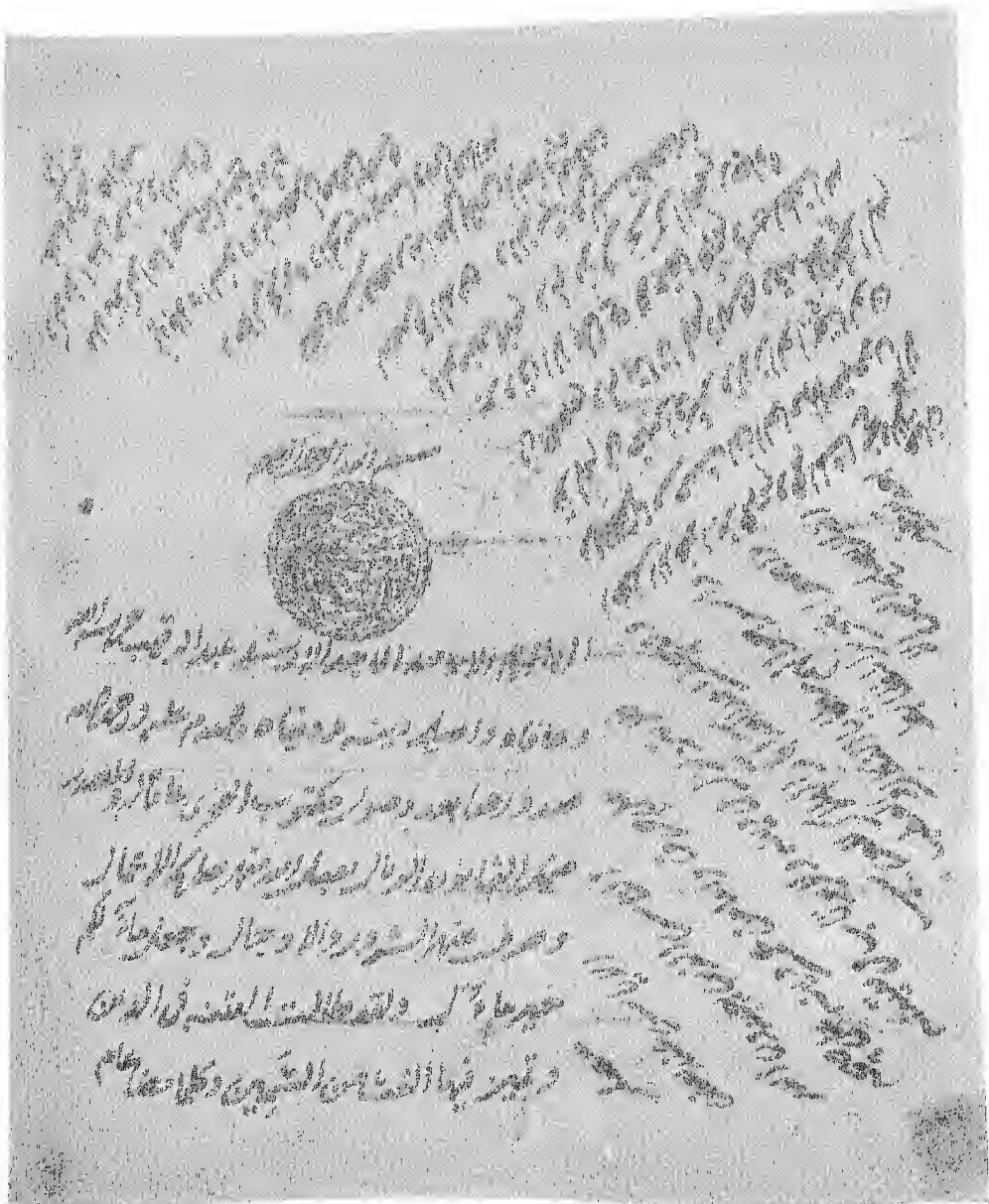
وهل كان الامام يريد من وراء هذه الوثيقة — حتى ولو أخفاها بيت الربيدى في ذلك الوقت — أن يشد اليه هذا البيت — في حد ذاته — الذى يقيم داخل صنعاء، والذى كان يمثل ثقلًا تجاريًا حينذاك، فيقوم هذا البيت بالدعاية السياسية المطلوبة، وحتى يركز عليه الإمام — اذا دعا الأمر — فيصبح من الدعائم التى يعتمد عليها عند حصار المدينة على سبيل المثال؟

مثل هذه الأسئلة وغيرها تتبادر الى الذهن عند قراءة العبارة سالفة الذكر، غير أن إجاباتها قد لا تشفى الغليل تماما في تفسير أن يوجه الإمام حديثه الى «العامل»، إلا إذا كان الإمام شديد الثقة بنفسه — أو أراد أن يتظاهر بذلك على الأقل — ليقنع الجميع بأن حكمه سوف يغطى اليمن دون ريب، وأنه لذلك وزع أوامره الى هنا وهناك.

وأخيرا، فلا شك في أن هذه الوثيقة، الى جانب الوثيقة رقم: ١٢ و «قانون صنعاء» الخاص بتنظيم العمل في الأسواق — والذى نشره القاضى حسين السياغى عام ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م، لا شك في أنها جميعا تفتح أمام الباحثين بابا عريضا لبحث الجانبين الاجتماعي والاقتصادى بالمدن اليمنية قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م.







( صورة الوثيقة رقم ١٨ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
( الختم : أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين ) (١)  
الى الهمام الأوحد الماجد الأرشد عبد الرقيب (٢) حرسه الله وعافاه وأصلح دينه  
ودنياه والسلام عليه ورحمة الله .

صدورها بعد وصول مكتوب الفخرى (٣) عافاه الله ، والمصدر منكم الثمانون الريال  
(٤) ، تقبل الله منكم صالح الأعمال ، وصرف عنكم الشرور والأوجال ، وجعل  
ماء لكم (مآلكم) خير ماء ال (مآل) . ولقد طالت الفتنة في الدين ، وتميز فيها الغث  
من السمين ، وكلما مضى (مضى) عام حصل الایاس (الأس) عند بعض الناس ،  
الذين يعبدون الله على حرف ، وأما من عمر دينه على صحة فلا يتزلزل في دينه ، ولا  
يرتاب في يقينه . وقد حفر أعداء الله آبار الهلاك للعرب ، وأسرجوا لهم مطايا النكال  
والعطب ، وأجمعوا بتحرير المضابط (المضابط) أنه لا يصلح الیمن الا بعد تزيير (٥) أهل  
الاغواء بزعمهم ، وهم المشايخ والأعيان والفقهاء من حيث أن العامة لا يتبعون الا قولهم  
في خير أو شر ، ولا زالوا يحتالون في جمعهم ولم يتأتا (يتأت) لهم ذلك ، وقد لوحوا لهم  
بروق الأطماع لا اجتماعهم ، وسيلطف الله بالمؤمنين منهم . ولم نزل نحرك الهمم رجاء  
لنصرة الدين ، والذب عن المتسطفين (المتضعفين) ، ونحن من وعد ربنا على يقين ،  
والعاقبة للمتقين .

وحال تحريره والحرب بيننا وبين أعداء الله في بلاد السود (٦) ، ولينصرون الله من  
ينصره ، ولا تتركوا ما يجب منا (مما) ينفع ويدفع ، وكونوا على حذر ، والسلام ختام ،  
بتاريخه ١٩ رجب ١٨ (٧)

الهوامش :

هو نفس الختم للإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين ، الذي ظهر على الوثائق السابقة

## وثائق مبنية

(رقم : ١٥ ، ١٧) ، ويبدو أنه الحتم الذي ظل يستعمله حتى نهاية حياته ، والذي يختلف عن الحتم الذي طبع على الوثيقة رقم : ١٤ .

(٢) عبد الرقيب ، يلاحظ أن الإمام لم يكمل إسم هذا الشيخ حتى نتعرف عليه ، غير أنه كما يتضح من سياق النص ، كان الشيخ عبد الرقيب من آل الوادعي الذين تعرفنا عليهم خلال بعض الوثائق السابقة . وربما لم يذكر الإمام الإسم الكامل لهذا الشيخ لعاملين : أولهما : الناحية الأمنية ، أي حتي لا يصيبه مكروه اذا وقعت هذه الوثيقة في يد العثمانيين ، أعداء الإمام حينذاك . وثانيها : أنه كانت هناك علاقة ودية عميقة بين الإمام والشيخ الى الدرجة التي لا يحتاج فيها الإمام إلى ذكر الإسم كاملا .

(٣) الفخري ، . سبق أن تحدثنا عن هذه الشخصية في الهامش رقم : ٤ للوثيقة رقم ١٥ ، يبدو أن الجانب الأمني هو الذي دفع الى الاصرار على اخفاء اسم هذا الشخص ، إذ لم يشر اليه في الوثيقتين الالقبه .

(٤) الثمانون الريال ، هذا المبلغ هو قدر الزكاة الذي أرسله الشيخ عبد الرقيب الى الامام ، وإن كنا لاندرى أي نوع من الزكاة كانت ، هل هي زكاة فطر ، أم باطن ، أم مال ، وهكذا ...

(٥) تزفير ، من زفر ويرجع الى الهامش رقم : ٥ للوثيقة رقم ١٤ ، لفهم المعنى اللغوي لهذا اللفظ ، وهو يعني هنا الإبعاد والنفى .

(٦) السود : جبل ، وهو سير «السودة» ، اذ أنه يقع الى الجنوب منها ، ويحده غربا جزء من « كحلان» ، وجنوبا « كحلان عفار» ، «والسود» يتبع إداريا قضاء «عمران» التابع لمحافظة صنعاء ، كما أن الجبل يقع غربي جبل «عيال يزيد» المعروف .

(٧) التاريخ بالكامل هو : ١٣١٨ هـ ، ووافق نوفمبر ١٩٠٠ م .

## التعليق :

تمثل هذه الوثيقة الشكل التقليدي الذي ساد الوثائق التي ترجع الى عهد الأئمة ، فهي كما نرى تبدأ عند الثلث الأخير من الورقة ، ليعلوها ختم الامام بعد البسملة ، وفي نفس الوقت لا مانع من أن تدور الكتابة على هوامش الصفحة لاستكمال الموضوع ، طالما أن هذا الشكل كان مسموحا به ومتعارفا عليه ، وطالما أنه كان يسمح بأن تتم كتابة الموضوع بأكمله في صفحة واحدة . غير أنه يجب أن نلاحظ أن هذه الوثيقة تنتسب الى عهد المنصور محمد ، وهو العهد الذي بدأ فيه الإهتمام باللغة ، والأسلوب ، والخط ، ووضع النقاط على الحروف ، والعناية بالمحسنات اللفظية مثل السجع وغير ذلك . وهذا جميعه ما نلاحظه هنا ، فقد كان هناك من جانب كاتب الديوان في ذلك العصر — عناية



## الوثيقة رقم ١٨

بالخط والأسلوب ، ووضع النقاط في أماكنها . ولا يعنى هذا إلا أن الأمر كان نسبياً ، أى بالنسبة لما رأيناه في الوثائق السابقة ، فهناك نقص في النقاط الواجب رصدها ، وكذلك هناك الاختلاف في رسم الكلمات بين ما كان شائعاً حينذاك ، وبين ما تعودناه الآن ، وهذا ما حاولنا معالجته بقدر المستطاع أثناء نسخ الوثيقة ، وما نحاول أن نشير إليه في نفس الوقت . أما الخطوط الأفقية الواضحة بصورة الوثيقة فهي نتيجة طى الوثيقة حتى يسهل حفظها .

وتعد الوثيقة — من الناحية الموضوعية — مليئة بالموضوعات المختلفة ، أو بالأحرى بصور وأوضاع العصر ، وتعكس كل ما كان يجري به من أحداث :

فن ناحية : نرى أن الوثيقة قد أحيطت بروح من السرية ، نظراً لظروف الحرب الدائرة بين الامام المنصور والعثمانيين ، إذ لم يشر الإمام إلى أحد من الشخصين المذكورين في الوثيقة إشارة صريحة ، بل أشار إلى أولها بالاسم الأول فقط ، وأشار إلى ثانيها باللقب فقط ، وهو الفخرى .

ومن ناحية ثانية ، توضح الوثيقة طبيعة العلاقة التي كانت توجد بين الإمام والأهالي أثناء وجود الحكم التركي بالبلاد ، فحينذاك يقوم بين الطرفين نوع من الثقة والتعاون ، وخاصة لدى أبناء المذهب الزيدى الذين كانوا يعدون الإمام زعيمهم الروحى والدينوى معاً ، وأنه لابد من الوقوف إلى جانبه خلال صراعه مع العثمانيين . وهنا تتأكد هذه الصورة ، فالشيخ يرسل زكاته إلى الإمام وقدرها ثمانون ريالاً ، وهو مبلغ يساوى الكثير حينذاك . ولا شك أن الشيخ كان يشعر أن بذل المال جزء من الجهاد ، إذ أنه بهذا يقوى الجبهة الداخلية ضد الحكم العثمانى ، طالما أنه لم يشارك جسدياً في المعارك الدائرة . ومن ناحية الإمام نرى أنه يقدم الشكر للشيخ على ما بذله ، ثم يُبَيِّنُ إليه بأخبار الحرب الدائرة ، وأخيراً يطالبه بالالتزام بموقفه من العثمانيين وعدم التعاون معهم .

ومن ناحية ثالثة ، نرى أن الإمام قد شكى إلى الشيخ فتور موقف الأتباع والمناصرين نتيجة لطول فترة الحرب ، « وتميز فيها الغث والسمين » ، ولكنه سرعان ما يشير إلى الصامدين الذين عمرت قلوبهم بالإيمان حتى يقوى بذلك — وبطريق غير مباشر — عزيمة صديقه الشيخ .

ومن ناحية رابعة ، لجأ الامام إلى أسلوب سياسى ذكى يعتمد على إخافة النصير من العدو حتى يزداد الأول ارتباطاً به ، فقد ذكر الإمام أن العثمانيين قد أجمعت تقاريرهم وإستقر رأيهم على أنه لا هدوء في اليمن إلا بعد نفي وإستبعاد — أو إعتقال — الذين يثيرون الشغب والأفوايل بين الأهالي : « أهل الأغواء بزعمهم وهم المشايخ والأعيان والفقهاء من حيث أن العامة لا يتبعون إلا قولهم في خير أو شر » . وكأن الامام أراد أن يقول للشيخ أن العثمانيين يترصون به الدوائر ، ليأخذ حذره ، وأنه لا نجاة إلا بالوقوف مع القوات المعارضة للحكم العثمانى . وفى نفس الوقت ، عمل الإمام على تهدئة نفسية صديقه الشيخ ، فأخبره أن العثمانيين لم ينجحوا في تحقيق مكيدتهم هذه — وهى نفي أعيان البلاد — رغم أنهم قد بذلوا كل ما فى وسعهم من اغراءات لجمعهم حتى يقبضوا

## وثائق يمنية

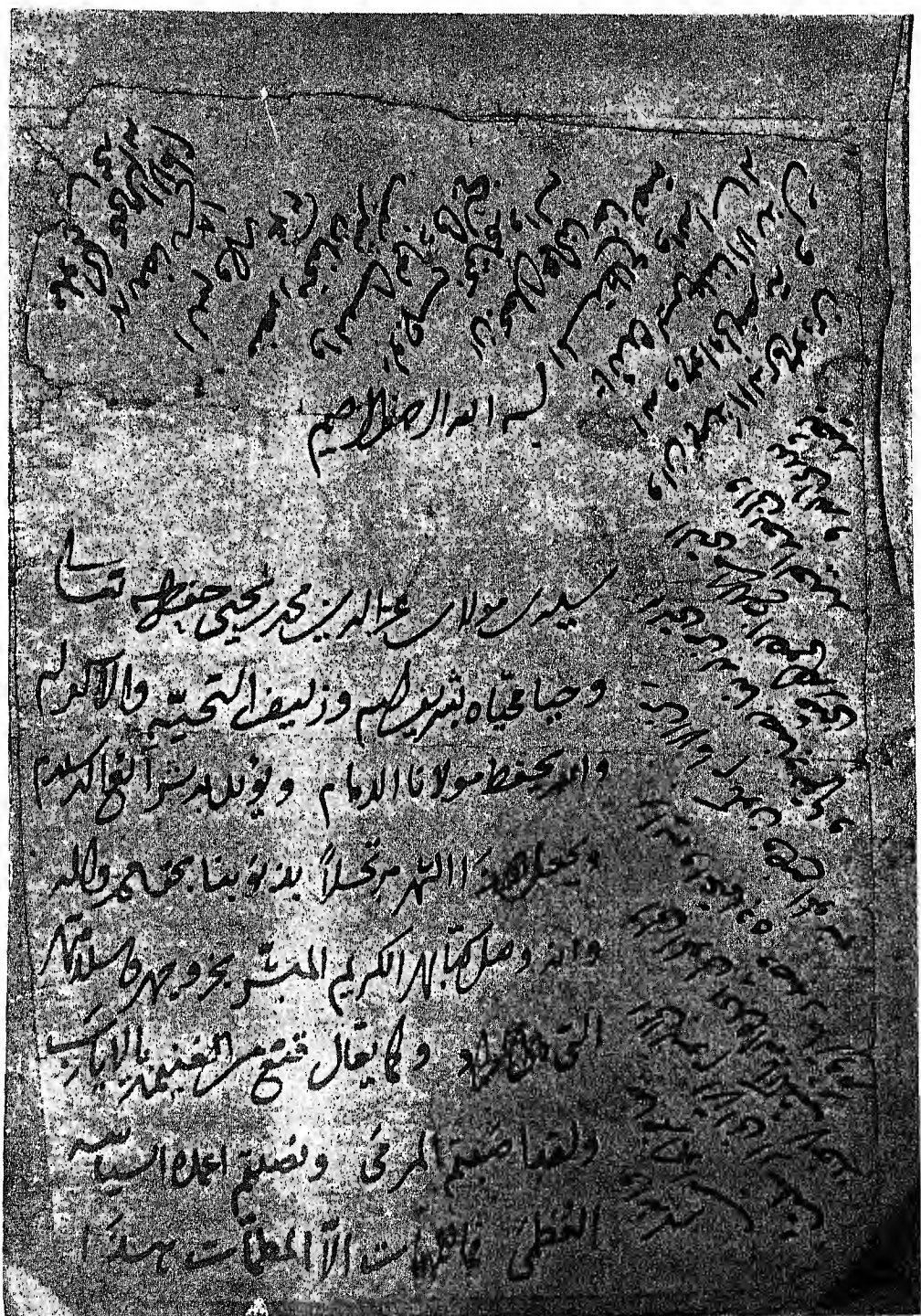
عليهم . وبعد هذا كله يسعى الإمام إلى بث الاطمئنان تماما لدى صديقه ، فأكد له أنه مستمر في إيقاظ الناس نحو قضيتهم ، وأن الحرب دائمة في مناطق اليمن المختلفة .

ومن ناحية خامسة ، تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الرسالة تمثل وسيلة اعلامية هامة من وسائل الأئمة في ذلك الوقت نظرا لعدم توفر وسائل الإتصال الحديثة ، ويؤكد هذا أن الكتب اليمنية التي عاصرت الإمام المنصور وترجمت له قد امتلأت بعبارات مثل : « وبث رسائله إلى مختلف الأمصار والجهات » ، أو « بث رسائله إلى المشايخ والأعيان » وهكذا ، هذا إلى جانب ارسال الرسل والدعاة الذين كانوا ينبثون بين الأهالي لا تارثهم ضد العثمانيين .

وقد يشرح هذه النقاط جميعها الإشارة إلى الظروف التاريخية التي أحاطت صدور الوثيقة ، فقد أشرنا في تعليق الوثيقة السابقة إلى أن الوالي حينذاك هو حسين حلمى باشا الذى اشتهر بالعدل وحسن السياسة فقد نجح في فترة قصيرة في « قلع شجرة الرشوة » وعاقب عليها ، ولم يحاب أحدا ، وشرّد أهل الظلم ، وقدم الناس شكايًا من المأمورين بالظلمة . . . وأسّس الوالى إدارة المعارف والمكاتب ودار المعلمين ومكتب الصنائع والاعدادية ، ورتب الولاية بترتيب تأباه العسكرية ، وكان يقرب أهل العلم والفضل ، وأجر الناس على التعليم ، وحمد الناس أخيرا عاقبة ذلك . . . » ( الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ١٧٥ ) . وبقدر ما أدت هذه السياسة إلى كسب حب وتقدير الأهالي ، بقدر ما كثفت حوله بغض وكره كبار المسؤولين بالولاية وعلى رأسهم المشير عبد الله باشا القائد العسكرى ، فمن المعروف أن حسين حلمى باشا قد قام بحولة تفتيشية لتفقد أحوال المناطق الجنوبية ، وعزل بعض المسؤولين الذين اشتهروا بالفساد والظلم ، فزاد هذا من القاعدة المعارضة له ، وكاد أن يفقد حياته نتيجة تلك السياسة التى انتهجها . وفى العام الذى صدرت فيه الوثيقة ( ١٣١٨ هـ = ١٩٠٠ م ) تعرض الوالى لمحاولة إغتيال من قبل أحد المسؤولين من الأتراك ، « بتشجيع بعض أمراء الأتراك المعزولين والمنبوذين بصنعاء مثله ، ومع ما كان بين الوالى وبين المشير عبد الله باشا الشر كسى من التنافس » . ( زبارة : أئمة اليمن ، ق ٢ ، ص ٣٢٣ ) .

وقد هدفنا من وراء التعرف على هذا الوالى وشرح سياسته إلى تأكيد مذهبنا إليه في التعليق السابق ، وهو : « أنه قد سحب البساط من تحت أرجل الامام المنصور في تلك الفترة القصيرة » ، أى أنه حارب الملم والفساد اللذين تفتشا في اليمن ، واللذين أعطيا الامام المناخ الملائم لنشر دعايته ضدهم ، لذلك شكّا الامام في هذه الوثيقة من فتور الهمم .







## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي مولاي عز الدين محمد بن يحيى (١) حفظه الله تعالى ، وحيا محياه بشريف السلام ، وزليف التحية والإكرام والله يحفظ مولانا الإمام ، . يؤيد به شرائع الإسلام ، ويجعل هذا الشهر مرتحلا بدنوبنا بحق محمد وآله .

وأنه وصل كتابكم الكريم المبشر بخروجكم وسلامتكم التي هي المراد ، وكما يقال : « قنع من الغنمة بالإياب » ، ولقد أصبتم المرقى ، ونصتم أعمدة السياسة العظمى ، فما للمهمات الآ المظلمات (٢) . هذا وانه لم يتأخر الجواب الى اليوم ، الا أنى أرسلت الى المولى أيده الله بالكتب لأخذ رأيه وإعتماده ، فصدر ما تروونه من الإمام . يكون وضع المونة (٣) التي من لدينا بصناديقها ، والتي من الأخ الصفي احمد بن مثنى (٤) ، « والى بعد العيد يبدى الله ويعيد » (٥) ، وأن هذا الدين هو ديس الله وهوأولى بنصرته وتأييده ، ليس علينا الا بذل المستطاع ، والله أساله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه بحق محمد وآله . والنقيب العماد والشيخ مصور متحفان شريف السلام ورحمة الله ، ٢٤ شهر رمضان ١٨ (٦) .

مملوككم يحيى بن الامام سامحه الله (٧)

## الهوامش :

- (١) محمد بن يحيى ، هو السيد محمد بن يحيى بن الحسن محمد بن الامام الهادي الحسن بن القاسم بن المؤيد بالله محمد ... مولده سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٧ م) ... وكان عالما كاملا ذكيا ألعيا أديبا . أريباً ، وصل الى الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين الى « السنارة » حصن مدينة « صعدة » ولازمة وأرسله الإمام الى « حجة » ثم أرسله الى بلاد « يريم » في سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢/٩١ م) ثم عينه ناظرة في مدينة « ساقين » ، وسار في أيام الإمام يحيى سنة ١٣٢٣ هـ (١٩٠٦/٥ م) الى بلاد « خولان الطيال » ، وفي سنة ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) صحب الأتراك

## وثائق مبنية

الذين كانوا في أسر الامام يحيى إلى عزت باشا بعد الصلح ، وكانت وفاته في « الشرف » في ربيع الأول سنة ١٣٣٨ هـ (١٩/١٩٢٠ م) . ( زبارة : نزهة النظر ، حد ٢ ، ص ٥٩٢ ) .

(٢) « فما للمهمات الا المطمات » : قول عربي سائر ، يعنى أن الرجال العظام هم الذين يتغلبون على المهام الصعبة . وبالرجوع الى المعاجم يتضح أن : « المطمات » تعود الى المصدر : طَمَمَ : طَمَمَ : طَمَّ الماء ، يَطْمِمُ طَمْماً وَطْمُوماً : غَلَا وَغَمَر ، وكل ما كَثُرَ وعلا حتى غَلَبَ فقد طَمَّ يَطْمِمُ ... ( ابن منظور : لسان العرب المحيط ، حد ٢ ، ص ٦١٥ ، ع ٢ ، ٣ ، ص ٦١٦ ، ع ١ ) .

(٣) المونة ، هي الأسلحة والذخيرة .

(٤) احمد بن مشنى ، هو احمد بن مشنى عنتر عامل حجور من قبل الامام المنصور ، نشأ بوطنه بمخلاف « العود » وناحية « النادرة » من بلاد « قعطبة » جنوباً من صنعاء ، وهاجر الى مدينة « ذمار » ثم الى صنعاء ... ثم هاجر الى جبل « الالهونم » ... وأرسله الامام المنصور محمد فاستفتح له بلاد « أفلس » من بلاد « الشرف » في ربيع الأول سنة ١٣١٣ هـ ، وفي صفر ١٣١٤ هـ أرسله عاملاً على بلاد « الشرف » فضبط أمورها وأخذ الرهائن من أهلها . وفي سنة ١٣١٧ هـ أرسله الى بلاد « حجور » « والشرف » فدوخ البلاد .. وموته على الصحيح غرة المحرم ١٣٢٠ هـ ( ابريل ١٩٠٢ م ) ( زبارة : أئمة اليمن ، مجلد ٢ ، ص ٣٧٧ — ٣٧٨ ) .

(٥) مثل عربي معروف يعنى تأجيل أمر ما الى أمد محدود ، وأن الله في خلال فترة التأجيل هذه سيغير من الأحوال ما يشاء ، والتأجيل هنا خاص بمحاربة الأتراك — كما نعتقد — الى ما بعد شهر رمضان .

(٦) والتاريخ بالكامل هو ؛ ١٣١٨ هـ ووافق : يناير ١٩٠١ م .

(٧) هو سيف الاسلام يحيى ابن الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين ، وهو الذى بويع بالامامه فيما بعد ، وحكم اليمن عند استقلاله حتى قتل عام ١٣٦٧ هـ ( ١٩٤٨ م ) .

## التعليق :

تبدو في هذه الوثيقة الصورة التقليدية — للناحية الشككية — التى شاعت حتى وقت قريب في اليمن ، فرغم أن الوثيقة عبارة عن خطاب شخصى ، ولا يعلوها أختام ، فقد بدأت عند حوالى منتصف الصفحة ثم دارت الكتابة على الهامش وبأعلى الصفحة كالمعتاد . والوثيقة بخط الامام يحيى نفسه عندما كان سيفاً للاسلام ، لذلك نلاحظ فيها حسن الخط والعناية باللغة والاسلوب — بالنسبة لكتابات عصره — الابتعاد عن التكلف والصنعة التى كان يلجأ اليها ككتاب الديوان كما

## الوثيقة رقم ١٩

رأينا في بعض الوثائق السابقة ، بل على عكس ذلك مال أسلوب الكاتب الى البساطة باعتباره ابن الامام ، وهذا الأمر نفسه هو الذى يفسر لنا « الثقة بالنفس » التى ظهرت بالوثيقة رغم أنها موجهة الى شخصية هامة .

ومن الملاحظ أيضا ، أن الوثيقة لا تحمل ختما ، وهذا يرجع الى أن كاتبها انما هو سيف اسلام وليس امام ، ويبدو أن وضع الختم على الوثائق كان من حق الأئمة فقط دون غيرهم .

ومن الناحية الموضوعية ، فقد عبرت الوثيقة عن أمور شتى :

فن ناحية ، نرى هنا قدر الإحترام الزائد الذى أبرزه ابن إمام ذلك العصر لمن وجه إليه خطابه ، فقد خاطبه : « سيدى مولاي عز الدين . . » أى بجميع الألقاب المتداولة حينذاك ، ثم أحاط توقيعه أيضا بكل صور التواضع التى تناسب طبيعة ذلك العصر ، والتى تتمشى مع الظروف التاريخية التى أحاطت صدور الوثيقة ، فقد أطلق على نفسه لقب : « مملوككم » ، ثم دعا لنفسه بأحد الأدعية حينذاك ، فقال : « ساعه الله » . وربما يرجع ذلك الى الأهمية الشخصية للمخاطب ، فهو سليل أحد الأئمة السابقين ، لذلك أبدى سيف الاسلام يحى كل إهتمام وإحترام لمن أرسل اليه خطابه ، وربما أيضا يرجع ذلك الى أن الامام وإبنه فى حاجة الى جهود ذلك المخاطب وخاصة فى تلك الظروف الصعبة التى كانا يمران بها ، وهى التى تمكن خلالها حسين حلمى باشا من أن يسحب « البساطة من تحت أقدام الامام » ، كما سبق أن ذكرنا خلال التعليق على النص السابق .

ومن ناحية ثانية ، تؤكد هذه الوثيقة — وهذا سبب إهتمامنا بها — مآذنها اليه قديما فى كتابنا : ( تكوين اليمن الحديث ، ط ١ ، ص ٥٨ — ٥٩ ) وهو أن الامام يحى كان يشارك أباه الامام المنصور حياته السياسية مشاركة تامة ، فكان يتصل بالقائل ، ويقابل شيوخها ، ويحضر الرسائل ، ويعمل على جمع الجيوش ، وينتقل الى المناطق المختلفة إذا لزم الأمر ، وهذا جميعه ساعده على فهم مجريات الأمور عندما انفرد بالسلطة وبويع بالامامة عقب وفاة والده ، فنجح فى محاصرة صنعاء فى العالم التالى مباشرة من مبايعته .

ومن ناحية ثالثة ، قضت ظروف الحرب الدائرة حينذاك الى اخفاء حقيقة الأساء الواردة بالوثيقة ، فالى جانب اقتضاب اسم محمد يحى كما أشرنا من قبل ، فلم يذكر الباقي الآ بلبقه فقط ، طالما أن الشخصيات المذكورة معروفة بين الطرفين ، فلم يكمل اسم أحمد مثنى ، كما ذكر الباقي بالإشارة فقط ، مثل « والنقيب العماد والشيخ منصور متحفان شريف السلام . . » .

والواقع أن الحرب — وظروفها — هى الموضوع الأساسى للوثيقة ، فرغم غموض ماجاء بها لأسباب أمنية كما سبق أن أشرنا ، فيبدو أن محمد يحى بن الامام كان قد شارك فى إحدى المعارك ضد العثمانيين ، ولكنه لم يلحق بهم الهزيمة بل ، « قنع مع الغنيمة بالإياب » . كذلك يبدو أن

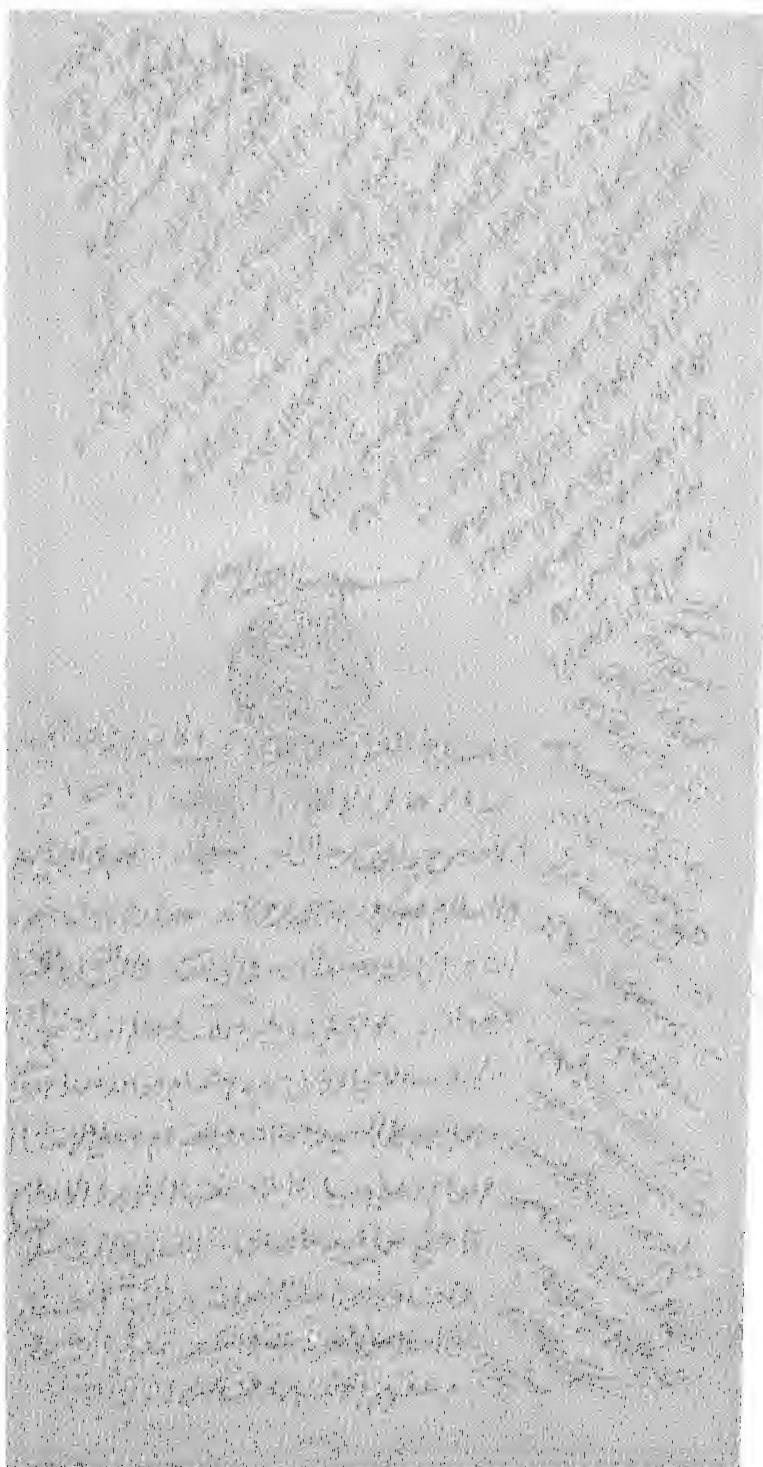
الشخص المذكور قد طلب أشياء ثم إستعجل وصولها مع بعض عتاب ، غير أن الامام المنصور كان يرى تهدئة الأحوال بعض الوقت لظروف نجهلها ، فأمر بوضع : « المونة التي من لدينا بصناديقها ... » الى آخر العبارة .

غير أن سيف الاسلام يحىيى تعتمد أن يدافع عن أبيه الإمام ، فردّ بأنه : « لم يتأخر الجواب الى اليوم ، الا أنى أرسلت الى المولى أيده الله بالكتب لأخذ رأيه واعتماده ... » . كذلك تعتمد سيف الاسلام أن يرفع من شأن أبيه الامام لتحقيق هدف سياسى هام ، وهو احاطة الامام بهالة من العظمة والإحترام بين معاصريه ، كبيرا كان أو صغيرا ، فدعا للامام فى خطاب شخصى وقال : « والله يحفظ مولانا الامام ، ويؤيد به شرائع الاسلام » ، ومن المعروف أن هذه الظاهرة — وهى الدعاء للامام القائم فى الخطابات الشخصية — سنة جديدة استتها سيف الاسلام يحىيى ، فاستمرت قائمة معمولا بها منذ ذلك الوقت حتى قيام ثورة عام ١٩٦٢ .

وأخيرا ، فتجدر الإشارة الى أنه رغم الاحترام الزائد الذى أبداه سيف الاسلام يحىيى للمخاطب بالوثيقة ، ورغم الأهمية الكبيرة التى للمخاطب فى تلك الفترة وفى هذه الظروف ، فان السيف يحىيى لم يترك الفرصة تمر دون أن يغمر ويلمز لذلك المخاطب ، فيذكر له فى نهاية الوثيقة بأن « هذا الدين هو دين الله وهو أولى بنصرته وتأييده ... » الى آخر العبارة ، وكأنه بذلك أراد أن يقول له أنه لا يصح لأحد أن يُمْنَّ على الله بما يقوم به من جهود فى سبيل نصرة دينه ، وأنه يجب أن تكون الأعمال خالصة لوجه الله . ويبدو أن هذا الغمز انما كان ردا على رسالة شديدة اللهجة ، قاسية العتاب ، فأراد السيف يحىيى أن يصد هذا الهجوم بمثله ولكن فى دبلوماسية ذكية ، أى دون اللجوء الى العنف ، لكى لا يفقد إحدى الدعائم الهامة للامامة حينذاك ، فى وقت قلّ فيه الأنصار ، وانحسر المد الأمامى الى حد كبير نظرا لوجود وال سياسى حكيم هو حسين حلمى باشا ، كما أشرنا فى التعليقين السابقين . ( انظر الوثيقتين رقم ١٧ ، ورقم ١٨ ) .







( صورة الوثيقة رقم ٢٠ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
( الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ) ( ١ )

المشايخ الكرام بنو الوادعي ( ٢ ) ، وكافة من حولهم من الرجال الأجداد الرؤساء الأجواد ، وكافة من حولهم من رجال العرب ، وأصلح الله شأنهم ، وبارك فيهم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

صدورها وأنا دعونا الناس الى دين رضىة الرب ، الى الكتاب والسنة ، الذين ( اللذين ) هما خير مكتسب ، والحكم بها خير مطلب وحاكم ، أنه إجتمع الينا من الرؤساء الأجداد ، وكل سَمِيْدَغ ( ٣ ) همام ، وقائد مقدم ، ووضعوا رهاثهم على السمع والطاعة والقيام ، وعلى الإمتثال العام ، وعلى صيانة كل بلاد بَلَّغَتْهَا الألوية والأعلام ، فاجتمع من الجند ماضاق به الفضى ( الفضاء ) ، وأبرق سلاحه وأضا ( وأضاء ) ، ورجونا معه النصر المقرون بالنيات ، المشتملة على اخلاص الطويات ، وانتم ممن شملتهم الدعوة وبلغتهم الأندية ، وممن تحمل المروءة ، وتربا ( تربى ) بالحمية ، ومن رجال العرب الذين ما ضيموا الا ونهتهم همهم عن تأتية ، ولا احموا أنفسهم الا أوزعتهم إلى نقضة سامية . وليس للإمام فى الاسلام الا ما كان لغيره من الأقوام ، ويجب لمن يخجل برقه غير ذلك ألا يضعه السكوت عن شئ يجب ، فعليه وعلى من بلغته كتبنا أن يكشفوا قناع التستر الى الظهور ، ويرفعوا حجاب الغفلة عن الأفئدة التى فى الصدور ، فانه آن لمن خاف ربه وعرف مآله أن يكون هاربا من النار ، سالكا مسالك الأبرار ، وأى عمل هو أفضل من الجهاد ، الذى هو سنام الدين ، وذروة الحق المبين ، به يعبد الله ، وتعلو كلمة الله ، فنأمركم بقطع طرق العجم ، وقطع مددهم ، وأخذ ما أجبوا ، وأن لا تعينوهم بواجب ولا التزام ، ولا تدانوهم بتقرب ولا إنضمام ، ونحن من وراء من قام نتابع اليه الرجال ، ونزيده مما زادنا ربنا ذوا ( ذو ) الأفضال . فاعرفوا ولا تبخلوا على

## وثائق مبنية

الله بالواجبات والإعانات ، فإنكم من ذوى الهمم وأصحاب الشريعة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَقْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَ يَثْبُتْ أَقْدَامُكُمْ » (٤) ، وعن قريب وقد وجهنا الى تلك الجهات عرمرما من العساكر تبلغ به قلوب الأعداء الى الحناجر ، ويكون به الانتقام من كل عدو لله فاجر ، مستمعين بالله ، متوكلين على الله ، وما النصر إلا من عند الله ، فكونوا كما نحب ، كما هو المؤمل ، والسلام ، ٧ شعبان ١٣٢٢ هـ . (٥)

اهوامس :

(١) هذه هي صورة أول ختم للامام يحيى بعد مبايعته بالامامة ، ويتضح به أنه لم يذكر أو يشر إلا الى لقبه فقط ، هذا وسيظهر له عدة صور من الأختام فيما بعد كما سنرى .

ولاندرى هل اختفاء اسمه من الختم يرجع الى ناحية أمنية فحسب — نظرا لوجود الحكم العثماني باليمن حينذاك — أم أنه نوع من التفاخر المتزايد الذى يؤدي الى عدم ذكر الأسماء والاكتفاء بالألقاب ، وخاصة أن صاحب الختم هو ابن إمام سابق ، وربما يرجع ذلك الى أن هذا الختم هو المحاولة الأولى التى اكتملت فيما بعد .

(٢) بنو الوادعى ، هم امتداد أسرة الوادعى المشار اليها فى بعض الوثائق السابقة ابتداء من الوثيقة الثانية بالمجموعة .

(٣) سمدع : السَمَيْدَع بالفتح : الكريم ، السيد ، الجميل ، الجسم الموطأ الأكتاف ، والأكتاف النواحي ، وقيل هو الشجاع ، ولانقل السَمَيْدَع بضم السين ، والذنب يقال له سَمَيْدَع لسرعته ، والرجل السريع فى حوائجه سَمَيْدَع . ( ابن منظور : لسان العرب المجلد الثانى ، ص ١٩٩ ، ع — ٢ ) .

(٤) سورة محمد آية رقم : ٧

(٥) ٩ أكتوبر ١٩٠٤ .

## التعليق :

يرجع شكل هذه الوثيقة الى النوع التقليدى الذى ساد فى تلك الفترة ، وهو الذى يبدأ عند حوالى منتصف الصفحة ، ثم تلف الكتابة دائريا فى باقى فراغات الصفحة كما نرى . ويلاحظ أن هذا الختم هو أول أختام الإمام يحيى (هـ — ١) بعد مبايعته بالإمامة فى ربيع الأول ١٣٢٢ هـ (مابو ١٩٠٤ م) ( زبارة : أئمة اليمن ، قسم ٢ ، ص ٤٠٣ ) . أى قبل صدور هذه الوثيقة بأربعة أشهر فقط ، كما نلاحظ أن الختم قد طبع بالحبر الأحمر ، وهى عادة إلترم بها الإمام يحيى بالنسبة لأختامه

## الوثيقة رقم ٢٠

طوال مدة إمامته ، و يقال أنه التزم باللون الأحمر تشبها بملوك حير ، ولا ندرى صحة هذه الأسطورة . و يلاحظ أن خط هذه الوثيقة يختلف عن خط الوثيقة السابقة ، مما يؤكد أنها ليست بخط الامام . و يعتمد أسلوب الوثيقة على السجع بإعتباره من المحسنات اللفظية المتبعة في ذلك الوقت ، وان أدى هذا الى الاختلاف مع رسم الكلمات الذى نتبعه الآن كما لاحظنا خلال نسخ الوثيقة . وقد تأكدنا أن هذه الوثيقة بخط أحد كتاب الديوان وليست بخط الامام كما يظهر عند المقارنة بينها وبين الوثيقة رقم ١٩ .

ومن الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تزخر بالكثير ، اذ يحاول الامام عند بدايتها أن يرفع من شأن آل الوادعى ، فيناشدهم بعبارات التفضيم والتعظيم ، من أجل تحقيق الأهداف السياسية التى يرمى إليها من وراء إصدار هذه الوثيقة .

وتبرز أهمية هذه الوثيقة فى أنها الأولى — مما لدينا من وثائق — التى يصدرها الإمام يحى بعد مبايعته بالإمامة بقليل ، فهى بذلك تشبه الكثير مما أصدره الامام من رسائل فى تلك الفترة ، فقد كان عليه عند بداية دعوته الإمامة ، وفى الظروف التى إدعى فيها ، وهى وجود حكم تركى بالبلاد كان عليه أن يسارع بالإتصال بكل من يأمل فيهم المساعدة ، وخاصة ممن سبق لهم الوقوف ضد العثمانيين منذ أن جاءوا إلى اليمن لأول مرة .

وهذه الوثيقة مثل شبيهاها — مما لم يقع فى أيدينا — تصور لنا الأسلوب السياسى الذى لجأ إليه الامام يحى عقب مبايعته بالإمامة ، فهو يرفع الشعار المناسب لتلك الفترة التاريخية ، وهو أنه ماقام إلا ليدعو الناس إلى الدين الحق . . « والى الكتاب والسنة » . وفى نفس الوقت يريد الإمام أن يظهر بمظهر القوة لإغراء أصحاب الرسالة بالانضمام إلى صفوفه ، فيفخر أمامهم بوفرة من تجمع حوله من رجالات اليمن وشجعانها . وبعد ذلك يدعو الإمام آل الوادعى صراحة إلى الوقوف بجانبه ، فيقول : « وأنتم ممن شملتهم الدعوة . . » ، ثم يواصل إثارة الهمم و يناشد الضمائر وأنها لا تقبل الظلم . غير أنه يميل فى دبلوماسيته الى التواضع حتى يحقق لنفسه المزيد من الشعبية وحب الجماهير ، فقال : « وليس للإمام فى الإسلام إلا ما كان لغيره من الأقوام . . . » و يريد بهذه العبارة أيضا أن يقفز الى ما يريد أن يصارح به آل الوادعى ، وهو الخروج من السرى الى العلانية ، وأن عليهم أن يجاهروا بعدائهم للعثمانيين ، وأن يعلنوا الجهاد ضدهم : « وأى عمل هو أفضل من الجهاد ، كما جاء بالوثيقة . لذلك رسم الإمام — بعد ذلك مباشرة — لآل الوادعى خطه الحرب مع العثمانيين ،

وهى : « فنأمركم بقطع طرقات العجم . . » وهى خطة تتناول الناحيتين ، الحربية والمالية وتؤدى الى توجيه الضربات الى جسم الكيان العثمانى فى اليمن ، حتى يتمكن الإمام من توجيه الضربة الرئيسية إلى العثمانيين فى العاصمة صنعاء فيحاصر واليهم بها ، كما حدث فعلا بعد تاريخ هذه الوثيقة بقليل . كذلك تدعو الخطة نفسها إلى دفع آل الوادعى إلى بذل الاموال إلى الإمام بإعتبار أن

هذا هو التجويع السليم لها : « ولا تبخلوا على الله بالواجبات والإعانات » .. وأخيرا عمد الإمام الى تشجيع آل الوادعى على مادعاهم اليه وهو الحرب ، فأخبرهم أنه قد أعد العدة وجهز جيشا كبيرا لمهاجمة العثمانيين في مكان ما باليمن ، وربما كانت صنعاء نفسها ، كما أشرنا من قبل ، فهو لم يشر إلى مكان الموقعة التي يزعم خوضها الابعبارة غامضة هي : « وعن قريب وقد وجهنا إلى تلك الجهات عرمرما من العساكر ... »

والجدير بالذكر أن هذه الوثيقة — وبناء على كل ما أشرنا اليه — أنما تبرز أمرا ملفتا للنظر ، وهو أن الإمام يحىيى قد مال إلى العلانية عند مخاطبته الأنصار ، وإلى اللهجة القوية ضد العثمانيين ، عكس ما قد لاحظناه في الوثائق التي لدينا مما يرجع إلى عهد الإمام المنصور . وربما يفسر هذا الموقف أن الإمام يحىيى كان يريد أن يتظاهر بالقوة والسطوة عند بداية مبايعته بالإمامة ، حتى يشحن الجميع بأحاسيس القوة هذه ، وحتى يحقق بذلك الأهداف السياسية التي تناسب ظروف دعوته .

وهذه الأهداف تتمثل فيما يلي : —

فن ناحية نرى أن الامام يحىيى يعمل عند بداية دعوته على تكتيل الأهالي حوله حتى يستطيع أن يواجه العثمانيين ، وحتى يظهر أمام الجميع بأنه يحمل لواء المعارضة للحكم العثماني .

وتعد هذه القضية أعم وأشمل من قضية إحلال إمام بدلا من إمام ، لذلك تمسك بالقضية العامة ولجأ إليها من أجل تثبيت قضيته الخاصة ، وهي تدعيم نفوذه بين الأهالي .

ومن ناحية ثانية ، فن المعروف أن حصول الإمام يحىيى على الإمامة لم يكن أمرا سهلا ، بل ظهر له عدة منافسين ، إذ لم يكن يكفى لترشيحه للإمامة أن يكون ابن إمام سابق ، بل كان من الضروري أن يكون مستوفيا للشروط الأربعة عشر الواجب توفرها لمن يرشح نفسه للإمامة حسب المذهب الزيدى الهادوى ( انظر كتابنا : تكوين اليمن الحديث ، ص ١٩ — ٢٠ ، ٥٩ — ٦٤ ، وكتاب عبد الله الشماحي : اليمن ، الانسان والحضارة ، ص ٩٧ — ١٠٩ ) لذلك كان على الإمام يحىيى أن يشد الأهالي إلى القضية العامة — وهي محاربة العثمانيين — لشغلهم عن التفكير في القضية الخاصة ، وهي المفاضلة بينه وبين منافسيه على الإمامة .

ومن ناحية ثالثة ، استغل الإمام يحىيى إمكانياته المعنوية والمادية التي كونها لنفسه أثناء امامة أبيه المنصور ، كذلك العلاقات السياسية والاجتماعية بالأهالي التي كان قد وظيفها في نفس الفترة ، استغل هذا كله ليدعى الإمامة من ناحية ، ويسارع إلى كسب الأنصار من ناحية أخرى ، وهنا جند نفسه وأعوانه لإعداد الرسائل والمكاتبات ، كما أخذ يعد بالمساعدات المادية في نفس الوقت ، فيذكر : « ونحن من وراء من قام نتابع إليه الرجال ، ونزيده ما زادنا ربنا ذو الأفضال » ، وهذا كله حتى يثبت امامته وخاصة وهي في شهورها الأولى .

## الوثيقة رقم ٢٠

---

وهكذا تتضح أماننا أهمية هذه الوثيقة ، وأنها أبرزت أماننا الأسلوب.السياسى الذى لجأ إليه الإمام يحيى عقب إدعائه الامامة ، كما حددت الأهداف التى كان يرمى اليها من وراء مثل هذه الرسالة .











## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الشيخ الهمام الماجد مرشد بن عبد الله الوداعي حرسه الله تعالى ، وشريف السلام  
ورحة الله .

صدورها وأن مكتوبكم وصل ، وبمثله أخبرنا كتاب « المقدمى » (٢) عن شأن  
« الصبرى » (٣) وما توخاه من الفتنة في « المخادر » (٤) وساق إليها أمراء العجم (٥)  
وضبطيتهم (٦) وهى داخلة تحت صلحنا (٧) وقد كتبنا الى « المقدمى » بجميع ما يحسن  
في هذا وغيره ، فاعتمدوا تدبيره ودمتم محروسين ، وشريف السلام ، سلخ ربيع الأول  
سنة ٢٣ . (٨)

وقد ورد الينا من غير جهتكم إهتمامكم بهذا الأمر وقيامكم به أحسن القيام  
وأحسنتم ، فذلك دأب أهل الشيم ، وأصحاب الجعد والكرم ، وبذلك تعلو درجتكم ،  
وتمتاز على غيرها مزيتكم .  
وقد كتبنا حالا الى المشير والوالى (٩) وأعلمناهما بما أحدثه « على رضا » (١٠) وتطلبه ،  
فَنَقَضَ الصلح ، وإنا أجبناهم إليه وهم في أضيق من حلقة مُلَأَتْ ، وأنه أُشْكَلَ علينا  
أمرهم ، ولا نحب أن يقال عنا شيا (شيئا) ، فان وفوا برفع الرتبة (١١) وتخلية  
« المخادر » فذاك ، والا دبرنا ما يصلح من الأمور ، وما يردنا منهم خيفة قتال ولا انفثال  
(١٢) ، بل الوفاء بالعهود التى كان الله علينا معها كفيلا ، وشريف السلام ، سلخ  
ربيع الأول سنة ٢٣ (١٣) .

## الهوامش :

هذه هى الصورة الثانية من صور أختام الامام يحيى ، وهى الصورة — كذلك — التى ساد  
ظهورها فى عهده . وقد تشابه هذا الختم مع سابقه (الوثيقة رقم ٢٠) فى الشكل ، فهى دائريان ،

## وثائق مبنية

غير أنها اختلفا في طريقة رسم الكتابة بداخلهما ، وقد سبق أن تكلمنا عن صورة الختم الأول ، أما صورة الختم الثاني ، فهي أكثر تطورا ، إذ قسم سطح الختم الدائري الى مجموعة أهلة ، كل هلال داخل الآخر ، واحتوى كل منهم كلمات تكمل الأخرى ، لذلك قلنا أنه أكثر تطورا من السابق ، إذ برز فيه جانبا الفن والصنعة ، كما حمل كل ما يفي به الامام من ألقاب وأسما ودعاء . وقد جاء في الهلال الأول والأكبر من الختم عبارة : « أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ، ١٣٢٢ » ، ووضع في الهلال الثاني - الأوسط - « الطغراء » الخاصة باسم الامام ، وهي : « يحيى محمد حميد الدين » ، وفي الهلال الأخير - الأصغر - عبارة : « نصره الله » .

(٢) المقديمي نسبة إلى المقدم ، أى الذى يتقدم الجنود ، سواء كانوا سرية أو كتيبة أو فرقة .. الخ ، ومرار الوقت أصبحت الصفة أسما ، فالى الآن يوجد في اليمن من يسمى « بالمقدمى » . وهذه الصيغة - أى المقدم - وردت على الآثار العربية كاسم وظيفة وكلقب فخرى ، بمعنى الرئيس أو القائد أو كبير القوم أو الطائفة .. ( د . حسن الباشا : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ح ٣ ، ص : ٢٠ - ١١٢٧ ) .

(٣) الصبرى ، لم يفصح الامام عن من هو الشيخ الصبرى ، ويبدو أنه أحد أفراد أسرة « الصبرى » المعروفة الى الآن ، والتي تنسب الى جبل « صَبْر » الذى يطل على مدينة تعز الشهيرة ، وهي أسرة : « مشيخة » ، أى يصبح أفرادها - أو من يبرز منهم - شيخا في منطقته . والشيخ هو رئيس القبيلة أو أحد أقسامها .

(٤) « المحادر » ، هى ناحية من فواحي قضاء « إب » التابع للواء ( محافظة ) إب ، ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٤١ ) .

(٥) « العجم » ، ويقصد به الأتراك .

(٦) الضبطية نسبة إلى فرق « الضبطية » التى كونها العثمانيون من أبناء البلاد ، وتشبه مهمتها مهام الشرطة حاليا .

(٧) صلحنا ، سنشير الى هذا الصلح خلال التعليق .

(٨) التاريخ بالكامل هو : ١٣٢٣ هـ ووافق مايو ١٩٠٥ م .

(٩) المشير هو القائد العام للجيش بولاية اليمن ، أما الوالى فهو الحاكم المبنى لها ، وكانت النظم العثمانية الاولى تعد الوظائف وظيفتين واحدة ، إذ كان الوالى يجمع بين يديه الناحيتين العسكرية والمدنية معا ، أما في عصر التنظيمات العثمانية ، أى في القرن التاسع عشر وبداية العشرين الميلاديين ، فقد مالت الدولة الى توزيع الاختصاصات ، فبرزت الوظيفتان المشار اليهما .

## الوثيقة رقم ٢١

(١٠) على رضا ، هو المشير على رضا باشا — المعروف بالقرشي — الذى وصل الى «الحديده» فى الحرم عام ١٣٢٣ هـ (مارس ١٩٠٥ م) على رأس عشرة آلاف مقاتل نجدة للعثمانيين باليمن ، وخاصة بعد أن ذاع خبر حصار صنعاء خلال هذا العام .. وقد تردد على اليمن قبل ذلك ، وكانت له معارك بها ، غير أنه قتل بعد أشهر فقط من وصوله إليها فى المرة الأخيرة هذه ، اذ قتل فى إحدى المعارك بالقرب من مدينه «خر» التى تقع الى الشمال من صنعاء ( زبارة : أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر ، المجلد الثالث ، ص : ١٧ ، ٣٢ — ٣٣ ) .

(١١) «الرتبة» ، جماعة من الجند يختلف تقديرها من جماعة الى أخرى ، ومن ظروف الى أخرى دون تقدير محدد .

(١٢) انفثال : أى ولا انصراف ، ومصدرها : قَتَلَ ، وَالْفَتْلُ هُوَ لَيْ الشَّيْءِ ، يقال انفثال فلان عن صلاته أى انصرف ، وفثال فلان عن رأيه وقتله أى صرفه ولواه ، وقتله عن وجهه فانفثال أى صرفه فانصرف ( ابن منظور : لسان العرب ، ج ٢ ، ص ١٠٤٨ ، ع ٢ ) .

(١٣) يلاحظ أنه نفس التاريخ السابق (هامش : ٨) ، إذ يعدّ هذا الجزء تكملة للخطاب نفسه .

## التعليق :

تشابه هذه الوثيقة مع سابقتها من ناحية الشكل ، فهى من النوع التقليدى الذى سبق الإشارة اليه . كذلك يتشابه الختم هنا مع الختم السابق حتى من ناحية حبره الأحمر . وينقسم هذا الخطاب فى الواقع الى خطابين ، اذ كان من المعروف أن وثائق تلك الفترة تنتهى بوضع التاريخ . ويبدو أن الإمام أراد — بعد وضع التاريخ الأول — أن يضيف موضوعات جديدة ، وبعد الإنتهاء وضع نفس التاريخ دليلاً على انتهاء الخطاب . ويلاحظ أنه وضع بالختم تاريخ صنعاء وهو عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م) — وهو العام الذى بويع فيه الإمام يحيى بالإمامة — ووضع التاريخ عند نهاية الهلال الأكبر بعد انتهاء لقب الامام ، أما اسمه ، فقد رسم فى «طغرا» دقيقة الصنع ، وكأنها توقيع خاص . وتمد الطغرا جذورها فى التاريخ الاسلامى ، وهى خاصة بالخلفاء والسلطين ، ونرجح أن العثمانيين هم الذين أتوا بها الى اليمن ، فتأثر الامام يحيى بهم . كذلك وضع اسمه ولقبه بالختم اعلاناً عن قيامه بالامامة ، وتحدياً للعثمانيين ومنافسيه من الأئمة ، وذلك لمواجهة الظروف التاريخية التى أحاطت ببعته .

ومن الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تعبر عما كان يحدث فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ اليمن ، وهى الفترة التى تلت وفاة الإمام المنصور ، فقد كان النفوذ العثمانى مبسوطاً على البلاد — بما فى ذلك الشطر الشمالى من اليمن — وهناك القوى المعارضة لذلك النفوذ والتى تزعمها حينذاك الإمام المنصور ، ثم هناك ابن الامام الذى تمكن من أن يستفيد من كل امكانيات أبيه ، ومن كل ما يحيطه

## وتألق بمجنية

من ظروف تاريخية حتى يعلن إمامته . غير أن هذا الخلف لم يمثل تماماً ذلك السلف ، فقد ظهر للخلف بعض المعارضين عند مبايعته بالإمامة ، بل ظهر له من نافسه وأدعى لنفسه الإمامة . وإزاء هذا كله ، نستطيع أن نقول أنه لم يكن أمام الإمام الابن إلا أن يجمع كل قوته حتى يضرب الأتراك والمنافسين له على الإمامة في وقت واحد ، لذلك عمل على جمع كافة القوى الوطنية حوله — وبأساليب مختلفة — حتى يتمكن من توجيه السخط الشعبي العام ضد الحكم العثماني ، وحتى يغطي — بذلك — على كافة الادعاءات المنافسة .

وقد نجح الإمام يحيى في تحقيق جميع أهدافه حينذاك ، فبعد مبايعته بالإمامة بقليل ، استطاع أن يوجه أغلب القوى اليمنية إلى محاربة العثمانيين ، حتى توصل إلى محاصرة صنعاء نفسها ، فطرد واليها العثماني ، ثم دخلها واستقر بها بعض الوقت حتى إستعاد العثمانيون قوتهم فإستردوها من بين يديه . وكانت شروط الصلح محدودة بسيطة تنص على : « تسليمهم صنعاء وانتقال العثمانيين » إلى مدينة « مناخة » مركز قضاء « حراز » ، وأن يكون رفع أصحاب الإمام عن محاصرة من في مدينة « اب » وبلاد تعز باليمن الأسفل من الأتراك وأعوانهم ، وعقدت هدنة لمدة سنة كاملة . . ( زبارة : أئمة اليمن ح ٣ ، ص ١٩ ) . وكان دخول الإمام يحيى إلى صنعاء في صبح يوم السبت ٢٣ ربيع الأول عام ١٣٢٣ هـ ، وكان دخوله من « باب ستران » بأعلا « قصر » صنعاء وإستقر في دارين ببئر العزب إلى سلخ جمادى الآخرة ( من نفس العام ) ( نفس المرجع : ص ٢٢ ) .

و يتضح مما سبق أن الإمام يحيى قد نجح في خلال عام واحد فقط — منذ مبايعته بالإمامة إلى دخوله صنعاء — من أن يكتل القوى الشمالية حوله ، وأن يوجهها إلى محاربة الأتراك فحقق بذلك نجاحاً سريعاً ، لالتقليص النفوذ التركي في شمال اليمن فحسب ، بل ولاحد صوت منافسيه أيضاً في ذلك الوقت المبكر بعد مبايعته .

وإذا أردنا أن نحدد مكان هذه الوثيقة في خضم الاحداث الدائرة حينذاك ، فنستطيع أن نقول أنها صدرت من مركز القوة ، أي-عندما كان الإمام في صنعاء عقب دخولها لأول مرة بعد مبايعته بالإمامة ، وبعد أن أزاح الأتراك عن المناطق الشمالية . غير أنه حدث عكس ذلك في نفس الوقت ، فقد كانت هناك دماء تركية جديدة تدخل اليمن ، وأصبحت تهدد النجاح الإمامي بها ، وهى القوة التى وصلت إلى الحديدة تحت قيادة على رضا باشا ( انظر هامش : ١٠ ) . ولحقبت بتلك القوة تركية أخرى ، على رأسها أحمد فيضى باشا ، الذى تولى أمر اليمن حينذاك للمرة الثالثة : « وصل في جمادى الأولى إلى « مناخة » المشير أحمد فيضى باشا في جيوش تملأ الفضاء من الأتراك وشرع في نقض الصلح المعقود » . ( زبارة : أئمة اليمن ، مجلد ٣ ، ص ٢٦ ) .

في هذا الإطار نستطيع أن نفهم إشارة الإمام إلى الصلح المعقود بينه وبين الأتراك ( هـ - ٧ ) ، وأنهم قد خرقوا الهدنة المعقودة بين الطرفين أولاً على يد رضا باشا ، وذلك قبل وصول فيضى باشا ،

## الويجه رقم ٢١

لذلك كتب « الى المشير والوالى » — كما جاء بالوثيقة — ليلفت نظرهما الى ما حدث . ولم يكن الإمام حينذاك قد أدرك تماما ما يدور حوله ، فالواقع أن الأتراك لم يعقدوا تلك الهدنة لمدة سنة إلا لأخذ الأهبة والاستعداد مرة ثانية للقضاء على قوة الإمام ونفوذه ، فوصل رضا باشا أولا إلى اليمن ، تمهيدا لوصول والى أحمد فيضى باشا ، الذى كان خبيرا بأحوال البلاد وأوضاعها كما أشرنا .

واذا أمعنا النظر فى محتوى الوثيقة ، نجد أنه لم يكن من الضرورى أو المحتم أن تقف كافة القوى اليمنية الى جانب الإمام ، بل كانت بعض هذه القوى تقف الى جانب الأتراك . وتشريح العلاقات حينذاك يبرز لنا الآتى :

أولا : تحمل هذه الوثيقة شكر الامام للشيخ مرشد الوداعى على موقفه منه ومن الأتراك ، ويطمئنه بأنه قد وصل من « المقدمى » ما يؤكد صدق حديثه ، ومن هذا يتضح لنا أن هناك من كان يقف مع الامام ضد الأتراك .

ثانيا : هناك من انضم الى جانب الأتراك مثل الشيخ « الصبرى » ومن التف حوله من « الضبطية » اليمنيين ، وأن هؤلاء قد شجعوا الأتراك على مهاجمة « المخادر » رغم أنها : « داخلية تحت صلحنا » كما جاء بالوثيقة .

ثالثا : رغم وجود الصلح بين الإمام والأتراك لمدة سنة ، فقد شكك الإمام من أن الأتراك قد نقضوا الصلح ( الهدنة ) ، وأنه قد كتب إلى « المشير والوالى وأعلمناهما بما أحدثه على رضا » .

وهكذا تتضح لنا المواقف المتناقضة التى عبرت عنها هذه الوثيقة ، والتى دفعت الإمام إلى الرد على أحد المعارضين للحكم التركى ليشرح له الأمور الدائرة حينذاك ، وأنه قد تأكد من صدق موقفه وحسن تصرفه ، وأنه قد كتب الى « المقدمى ما يحسن فى هذا وغيره » أى بالنسبة للموقف المثار ، وأن على « الوداعى » أن يلتزم بما رسمه الامام فى كتابه الى المقدمى ، ولا شك أن الإمام وهويسوق التفصيلات التى ذكرها فى خطابه الى « الوداعى » ، إنما يرمى الى تحقيق أكثر من غرض سياسى ، فهو حريص على أن يحتفظ بأنصاره ، وفى نفس الوقت يريد أن يرتبط هؤلاء الأنصار ببعضهم ببعض ، لذلك أمر الوداعى بالرجوع الى المقدمى باعتبار ذلك تنسيق تنظيمى لقوى المقاومة حينذاك ، إذ قال له : « فاعتمدوا تدبيره ودمتم محروسين » . ومن ناحية أخرى ، ذكر للوداعى أنه كتب إلى قيادة الأتراك بوجود نقض للصلح المعقود بينها ، وأن عليهم التراجع ، « وإلا دبرنا ما يصلح من الأمور » كما قال . غير أننا نرى أن الإمام كان يرمى من وراء ذلك إلى الإيحاء بقوة مركزه وسلامة موقفه أكثر مما كان يعنى بحقيقة وضعه ازاء قوة الأتراك ، فلقد كان الإمام يعلم جيدا بمبدى قوة هؤلاء ، وأنه لم يدخل صنعاء — لأول مرة — الا لتحقيق أغراض داخلية خاصة ، وليس لأنه أقوى من القوى التركية التى اضطرها الى الانسحاب من صنعاء مؤقتا عام ١٣٢٣ هـ ( ١٩٠٥ م ) ، وكأنه بذلك أراد أن يتظاهربه انه مال إلى السلم من موقع القوة ، وليس لأنه يخشى قوة الأتراك كما كان يدرك تماما حينذاك .







(صورة الوثيقة رقم ٢٢)



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 (الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين )  
 الركن الاشم والبدر العليم ، سقى الله سوحه بهنى الديم ، وحياه بالسلام  
 الأتم ، والاكرام الأعم ، ورحمة الله وبركاته ماذر شارق ونجم (١) .  
 صدورها بعد وصول الاشارة ، وأن الأخبار بحمد الله سارة ، وعن قريب وقد تجدد  
 ان شاء ما يثلج الصدور ، و يرضى الرب الشكور بحول الله سبحانه .. (٢)  
 ما طلبتم فهو أزكى ما يطلب ، وأولى ما يقدم ويحب ، ولدينا ذلك معمور غير مهمل ،  
 الا أنه بقصور واقتصاد على بعض المستعمل ، وانا نرجو حسن إهتمامكم نشر تلك  
 المؤلفات لديكم ، فقد كادت أن تنكر ، ولدينا لا بد أن نحث عليها ونرغب فيها ان شاء  
 الله ، والمصدر الطيب من الطيب وصل (٣) ، طيب الله أوقاتكم ، ودفع عنكم الشرور ،  
 وأصلح لكم الأمور ، والدعاء مستمد منكم ومن كافة المؤمنين ، ولا برحتم في حماية الله  
 سبحانه ، وشر يف السلام عليكم ورحمة الله ، ٢٢ محرم سنة ٢٥ . (٤)

## الهوامش :

- (١) قول مأثور يعبر عن الإمتداد والإستمرار .
- (٢) وضعت هاتان النقطتان هكذا في الأصل ، وهذه هي المرة الأولى التي نرى فيها مثل هذه  
 الظاهرة ، فان النقطتين المتاليتين في الكتابات الحديثة تعبر عن استمرار الحديث وأن على  
 القارئ أن يفهم ما تركه الكاتب ولم يعبر عنه فوضع هاتين النقطتين ، وسنوضح تفسيرنا لهذه  
 الظاهرة بتوسع خلال التعليق .
- (٣) المقصود من هذه العبارة أن الإمام تغبل هدية عبد الله بن الوزير ، وأن هذه الهدية كانت عينية ،  
 وأنها كانت من الطيب أو البخور أو العود ، و يؤكد هذا عبارة الامام التالية وهي : « طيب الله

## وثائق بمنية

أوقاتكم ، فهي متداولة الى الآن خلال الأحاديث اليمنية في الإجتماعات والمناسبات المختلفة ، إذ قد يقوم صاحب المنزل بتقديم العطر لضيفه ، أو يضع هو أو غيره قطعة من «العود» فوق نار «المداعة» (الترجييلة) فيقول له بعض الحاضرين هذه العبارة وهي : « طيب الله أوقاتكم . »

( ٤ ) التاريخ بالكامل هو : ١٣٢٥ هـ ، و يوافق : مارس ١٩٠٧ م .

## التعليق :

تعتبر هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — ذات طابع تقليدى ، إذ أنها تخضع لتقاليد ذلك العصر ، فهي تبدأ عند الثلث الثانى من الصفحة ، ثم تدور الكتابة على هامش الورقة ، و يعلوها الختم ثم البسملة . غير أن ما يلفت النظر هو وجود هذه الوثيقة داخل مظروف على حوافه زخرفة بداخلها بعض الكلمات لم تتمكن من قراءتها سوى عبارة : « من الخيم المنصور » . ولا شك أن وجود مثل هذا المظروف وما عليه من زخرفة فنية جميلة ، إنما يرجع الى التأثير العثمانى حينذاك .

أما من الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تحمل الكثير وتعبر عن الظروف التاريخية التى صدرت خلالها . فنظرا لظروف الحرب الدائرة بين الإمام والعثمانيين ، ولأن المرسل إليه الخطاب كان قاطنا صنعاء — كما سنذكر فيما بعد — وهى تحت الحكم العثمانى حينذاك ، فلم يذكر الإمام إسم صاحبها كما هى العادة بل اكتفى بإطلاق الألقاب فقط .

ومن ناحية أخرى ، فقد اختلفت الآراء حول تحديد شخصية صاحب الوثيقة الذى وجّه إليه الإمام الخطاب ، فالبعض رأى أنه موجه الى قاسم بن حسين بن محمد أبوطالب ، الذى اشتهر باسم قاسم العزى ، والذى كان يقيم بين صنعاء والروضة ، وكان مشهورا بالعلم وبالصرامة فى الحق ، وظل كذلك فى عهدهى الامامين يحيى وأحمد ، إذ كان مهاب الجانب حتى وفاته . وكان وقت اصدار الوثيقة هذه موضع ثقة الامام يحيى والعثمانيين فى وقت واحد ، فقد إعتد عليه أحمد عزت باشا الى جانب القاضى الحسين بن على العمرى فى الإتصال بالإمام يحيى وفتح باب المفاوضات التى إنتهت بعقد صلح «دعان» الشهير (زيارة : نزهة النظر فى رجال القرن الرابع عشر ، ح ٢ ، ص ٤٧٦ — ٤٧٧ ) .

أما البعض الآخر فقد رأى أن الوثيقة موجهة الى عبدالله الوزير بدليل وجود إسمه على المظروف ، وأن هذا هو الذى دفع الإمام الى عدم ذكر اسمه فى مقدمة الوثيقة وأكد هؤلاء رأيهم بأن عبدالله الوزير كان مقيا فى صنعاء حينذاك « طلبا للعلم » . ( زيارة : نزهة النظر ، ح ٢ ، ص ٣٦٨ — ٣٦٩ ) . و يضيف أصحاب هذا رأى بأن ما عرف عن شخصية قاسم العزى من مهابة وقوة ، لا يسمح بالقول أنه قدم هدية الى الامام ، بل على العكس فان هذا يليق بشخصية عبدالله الوزير « طالب العلم » حينذاك .

## الوثيقة رقم ٢٢

وكيفما كان الأمر فيبدو في الوثيقة أن الامام قد ردّ الكرة الى قاذفها كما يقال ، فصاحب الوثيقة طلب من الإمام الاهتمام بنشر كتب التراث ، غير أن الإمام اعتذر في دبلوماسية واضحة بأنه لا يستطيع أن يقوم بهذا العمل رغم أهميته نظرا لضعف امكانياته ، وأن على الراسل أن يفعل ذلك ، أو كما قال الامام : — « وأنا نرجو من حسن اهتمامكم نشر تلك المؤلفات لديكم ، فقد كادت أن تنكر ، ولدينا لا بد أن نحث عليها ونرغب فيها ان شاء الله . »

غير أن ما يلفت النظر في هذه الوثيقة هو تلك العبارة السابقة التي تبدأ بـ : « صدورها بعد وصول الإشارة .. » الخ ، فهي عبارة عامة غامضة تعبر عن أن الراسل قد أسرّ الى الامام بأخبار خاصة ، وأن الأخير ردّ عليه — بأسلوب خفي أيضا بما يطمئن ، فقال : « وقد تجد إن شاء الله ما يثلج الصدور . » ، وربما كان الامام يريد أن يبقى على الخط الحاصل الممتد بينه وبين المرسل اليه الخطاب ، فتعمد أن يبلغه بأن أخبار « الأحوال الجارية » انما هي أخبار سارة ، ولا شك أن الشمولية والغموض ، وهما الصفتان اللتان غلفتا هذه الرسالة ، قد أدتا الى وضع النقطتين في النص ، واللتي أشرنا إليهما في الهامش رقم ٢ — وذكرنا أن وضعها كان أمرا جديدا بالنسبة للوثائق حينذاك . ومادفعنا الى هذا القول هو أن الامام حينذاك — أى في عام توقيع الوثيقة — كان في وضع لا يحسد عليه ، فقد كان الوالى حينذاك هو أحمد فيضى باشا الذى عرف بالبطش والقسوة ، وبالدراية بأحوال اليمن — اذ كان حضوره في هذا الوقت هو للمرة الثالثة التى يتولى فيها أمر البلاد . وكان فيضى باشا قد نجح حينذاك في فك حصار صنعاء الذى فرضه عليها الإمام يحيى ، وطارده الى قم الجبال الشمالية ، غير أنه لم يقض على سطوته تماما ، اذ ظل الإمام يظهر مقاومته من حين إلى آخر كما يتضح من تاريخ تلك الفترة . ( زبارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص ٩٢ — ١٠٩ ) .

وأخيرا ، فانه تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة محملة بالروح الودية ، كذلك بالأسلوب السرى الغامض ، وهذان الشكلا هما اللذان صبغا أغلب وثائق تلك الفترة ، نظرا لظروف الحرب الدائرة مع العثمانيين .















## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

( الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ) ( ١ )

نأمر كافة اخواننا وأنصارنا عقال ( ٢ ) رجال حاشد : عِذْرَى وَعِصْمَى ، وَخَارْفَى ، وَصَرْمَى ، وَهَمْدَانَى ، وَسُحَّانَى ( ٣ ) ، وَعَقَالَ رِجَال بَكِيل : ( ٤ ) أَرْحَب ، وَشَفِيَّان ، وَذُو مُحَمَّد ، وَذُو حَسِين ، وَبَنِي نُوف ، وَمَرْهَبَه ، وَنَهْم ، وَسَرِيحَى ، وَجَبَلَى ( ٥ ) ، أَصْلَحَ اللَّهُ شَأْنَهُمْ ، وَرَفَعَ بِنُصْرَةِ الشَّرِيعَةِ وَالْعَمَلِ بِهَا قَدْرَهُمْ وَمَكَانَهُمْ ، بِتَجْدِيدِ تَهْجِيرِ « الْهَجْرَةِ » ( ٦ ) الْمَنْصُورِيَّة ( ٧ ) : مَحْرُوسَ مَدِينَةِ « ظَفَّار » ( ٨ ) ، وَقَرَاهَا ، وَمَنْ حَلَّ فِيهَا أَصْلَى أَوْ مُنْتَقِلٌ — مِنْ بَعْدِ تَارِيخِ هَذَا ، وَطَرَقَاتِهَا وَسُوقِهَا ، وَالتَّجَارِ وَالْحَمَائِلِ ( ٩ ) ، وَجَمَالَهَا وَجَمَالَتِهَا ( ١٠ ) ، وَالْأَمْوَالِ ( ١١ ) الْمَنْصُورِيَّةِ وَشَقَاتِهَا ( ١٢ ) وَقَرَّاشِهَا ( ١٣ ) ، وَعَلَى الْخُصُوصِ تَهْجِيرِ الْأَشْرَافِ الْأَمْثَالِ بَنِي الضُّمَيْنِ ( ١٤ ) ، تَهْجِيرِ مُسْتَمَرِّ كَامِلٍ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ . وَكَانَ هَذَا التَّهْجِيرُ حَسَبَ التَّهْجِيرِ الْأَوَّلِ ( ١٥ ) فِي لَوَازِمِهِ لَمَنْ ذَكَرْنَاهُ ، وَأَيُّ حَادِثٍ يَحْدُثُ مِنْ أَحَدِ فُجُوهِ ( ١٦ ) أَهْلِ كُلِّ قَبِيلَةٍ عَلَى قَبِيلَتِهَا « حَوَّارِهِ » ( ١٧ ) وَمُلْتَزِمِيهِ بِمَا حَدَّثَ مِنْ عَرَفٍ وَأَدَابِهِ ، لَا يَخْرِجُهَا مِنَ الْعَيْبِ وَالْعَارِ إِلَّا قِيَامُهَا بِذَلِكَ ، بَلَا تَقْوِمُ ( ١٨ ) وَلَا تَغْرِمُ ( ١٩ ) عَلَى « الْمَلْزَمِ » وَلَا بِنَادِقِ ( ٢٠ ) . وَإِذَا حَدَّثَ أَى حَادِثٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ التَّهْجِيرِ ، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْوَجْهِ وَالْمَحْدَثِ ( ٢١ ) لَهُمْ جَمِيعًا « وَالْهَجْرَةِ » عِنْدَ الْأَبْيَضِ ( ٢٢ ) ، وَمَا كَانَ فَيَمْنِ اعْتَدَى فَهُوَ هَدَرٌ ( ٢٣ ) ، إِلَّا أَنْ يَنْصَفَ بِالشَّرِيعَةِ إِلَى وَجْهِهِ الْمَهْجَرِينَ . وَلَيْسَ عَلَى الْهَجْرَةِ غَيْرِ الشَّرِيعَةِ ( ٢٤ ) فِي كُلِّ أَمْرٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ عِنْدَ عَالِمٍ مُعَيَّنٍ ، سِوَاكَ الشُّجَارِ فَيَا بَيْنَ « الْهَجْرَةِ » أَوْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمَهْجَرِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ إِلَى وَجْهِهِ أَهْلِ الْوَجْهِ ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَرْضُ طَاغُوتِ ( ٢٥ ) أَوْ قَبِيلَةِ ( ٢٦ ) عَلَى « الْهَجْرَةِ » ، وَلَا قَبُولُ لَا بَثِ ( ٢٧ ) وَلَا عَقِيرِ ( ٢٨ ) وَلَا جَوَّارِ ( ٢٩ ) وَلَا رَفَقِ ( ٣٠ ) سِوَاكَ كَانَ الْمُلْتَبَثِ ( ٣١ ) مِنَ الْهَجْرَةِ أَوْ غَيْرِهَا . وَعَلَى الْهَجْرَةِ انْصَافُ كُلِّ مُطَالِبٍ بِشَرِيعَةِ اللَّهِ

من أهل الهجرة أو غيرهم . وكانت الهجرة آمنة مؤمنة لكل من ورد إليها فى كليل أو نهار لخائف ومخيف ، فليضع اخواننا ختومهم وعلاماتهم فى هذا المرقوم (٣٢) ، فانا عازمون ان شاء الله على احياء الهجرة المذكورة « والحوطة الشريفة » (٣٣) والجامع المقدس بحول الله وطوله ، وحرر لتاريخه ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٨ . (٣٤)

[ يلى النص مباشرة — كما يتضح فى الصورة — مجموعة ضخمة من الأختام والتوقيعات لأعيان المناطق والقبائل المشار إليها فى النص من مشايخ ونقباء وعقال وغيرهم . و يلاحظ أن مجموعة هذه التوقيعات قد قسمت الى مجموعات حسب القبلى والمناطق ، فعند بداية المجموعة توجد عبارة : « هذه وجوه رجال بكيل عقال ومشايخ » ، وبجانبها فوق مجموعة الأختام اسم قبيلة أرحب ، و بعد عدة أسطر من التوقيعات يوجد اسم قبيلة نهم ، وقد كتبت بشكل ممدود لكى تفصل مجموعة من الأختام والتوقيعات عن الأخرى ، كذلك يوجد عند نهاية الصفحة اسم قبيلة « مرهبة » . وفى منتصف القسم الثانى من صورة الوثيقة يوجد اسم قبيلة حاشد ، وهى أيضا قد كُتبت ممتدة لتقسم الصفحة ، ولتفرق بين أختام وتوقيعات مجموعة بكيل ، ومجموعة حاشد ، وتحت كلمة حاشد نجد اسم « خارف » ورسمت بنفس الصورة الممتدة ، وخارف هى إحدى بطون حاشد . و يلاحظ أيضا أنه يوجد تحت بعض التوقيعات عبارة : « عن أمره » ، وتعنى — كما يقال حاليا — « بالأصالة عن نفسه » ، « وليس بالنيابة عن فلان » أو « مفوضا » عن كما يفهم عند توقيعات أخرى . وأخيرا فيجب الإشارة إلى ظاهرة وجود كثير من الأختام بين مجموعة التوقيعات ، فهى ظاهرة ذات دلالة ، إذ يجب أن نوضح أن استعمال الختم فى تلك الفترة البعيدة لا يدل على أمة صاحبه وأنه لا يعرف الكتابة أو القراءة كما هو شائع وسائد الآن ، بل الحقيقة هى العكس تماما ، إذ كان استخدام الأختام فى تلك الفترة من ضمن المظاهر الجديدة التى دخلت المجتمع اليمنى مع دخول الأتراك إليه ، لذلك كان علية القوم وأكابرهم الذين يستخدمون الأختام التى تحمل أسماءهم وليس التوقيعات .

### الهوامش :

(١) الختم الدائرى الكبير الذى ينقسم الى أهلة داخل بعضها البعض ، وهو باللون الأحمر كالمعتاد .

## الوثيقة رقم ٢٣

(٢) عُقَّال ، ومفردها عاقل ، وهو رئيس جماعة أو منطقة أو قرية أو جزء من قبيلة ، والعاقل أقل من الشيخ في الدرجة ، إذ أن الشيخ قبلها يرأس عددا من العقال .

(٣) هذه هى بعض أسماء وبطون قبيلة حاشد الشهيرة في اليمن ، ومن المعروف أن حاشد تنقسم إلى عدة أقسام ، ويلاحظ أن حاشد كانت قسما من همدان القديمة ، وهى تختلف عن همدان التى جاء ذكرها بالنص ضمن المجموعة .

(٤) بكييل ، إسم القسم الثانى من قبيلة همدان القديمة ، أى أنها القبيلة — إلى جانب قبيلة حاشد — التى تتكون المجموعة البشرية في شمال اليمن ، ومن الشائع القول بأن حاشد وبكييل كانتا جناحي الإمامة ، أى أن الامام القائم كان من المحتم أن يعتمد على هاتين القبيلتين حتى يستقيم حكمه .

(٥) جبلى ، نسبة إلى جبل « عيال يزيد » ومجموعة هذه الأسماء تتكون بعض أسماء بطون وأقسام قبيلة بكييل .

(٦) تهجير الهجرة ، من تهجر ضد الوصل ، والاسم الهجرة .. والهجرة والهجرة : الخروج من أرض إلى أرض ، والمهاجرون هم الذين ذهبوا مع النبی صلى الله عليه وسلم ، وَتَهَجَّرُ فُلَانٌ أى تشبه بالمهاجرين ... وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوى من باديته الى المدن ... وكل من فارق بلده من بدوى أو حضرى أو سكن بلدا آخر فهو مهاجر ، والاسم منه الهجرة والمهاجر بفتح الجيم موضع المهاجرة ، الهجرة في الاصل من الهجر .. والتهاجر التقاطع ... وتهجر الشيء وأهجرة أى تركه ... والمهجر النجيب الحسن ، وَتَهَجَّرُونَ بذكره أى يتناعتونه .. وهذا أهجر من هذا أى أكرم ... والهجر القبيح من الكلام ، أو الهذيان ... والمهجر منتصف النهار .. ( ابن منظور: لسان العرب ، حـ ٣ ، ص : ٧٧١ — ٧٧٤ ) . ونرى هنا أن « تهجير الهجرة » — الواردة بالنص — تعنى : تجل المكان الفلانى أشبه بالمكان الذى هاجر اليه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهويشرب ( المدينة المنورة ) ، وستناقش هذا الموضوع بصورة أوسع عند التعليق على النص .

(٧) المنصورية ، نسبة إلى الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، « وهو عبد الله بن حمزة بن سليمان ابن علي حمزة ابن أبى هاشم الحسنى القاسمى .. ) مولده « بعيشان » في ربيع الأول سنة ٥٦١ هـ ( ١١٦٦/٦٥ م ) ، ونشأته ما سمع بمثلها ، وله زهد وورع عظيم ، أما مصنفاته .. فهى كثيرة تنيف على الأربعين .. بويح بالإمامة في ربيع الأول سنة ٥٩٤ هـ ( ١١٩٨/٩٧ م ) وقيل غير ذلك .. وتوفى محصورا بكوكبان سنة ٦١٤ هـ ( ١٢١٨/١٧ م ) ودفن بها ثم نقل إلى « بكر » ثم إلى « ظفار » .. وقيل لم تشتهر دعوة إمام قبله حتى وصلت الجبل والديلم . ( الإمام أحمد بن يحيى المرتضى : شرح الازهار ، حـ ١ ، ص : ٢٠ — ٢١ ، وتراجم الكتاب من وضع العلامة أحمد بن عبد الله الجندارى ) ، ( زيارة : أئمة اليمن ، حـ ١ ، ص ١٤٢ ) .

## وثائق مبنية

(٨) ظفار، وهو حصن ظفار ويقع الى الشرق الشمالى من مدينة «ذيبين» المعروفة، وهو حصن أثيرى به مشهد الإمام عبد الله بن حمزة الذى عاش فى القرن السادس الهجرى (١٢ الميلادى)، ويتبع ظفار ذيبين اداريا قضاء «عمران» التابع للواء صنعاء (الويسى: اليمن الكبرى، ص: ٨١-٨٢).

(٩) الحمائل، ويقصد بها الأشياء المحمولة على الدواب، وهى البضائع، ومازال اللفظ مستعملا فى اليمن لنفس المعنى.

(١٠) جمالاتها، أى الرجال الذين يقودون الجمال.

(١١) الأموال، مازال هذا اللفظ شائعا فى اليمن للتعبير عن الأراضى الخاصة المملوكة لشخص أو أسرة معينة، فيقال: تقع «أموال» فلان فى منطقة كذا، أى أراضيه، وبدأ لفظ: «الأموال» حاليا يشير إلى جميع ممتلكات الشخص.

(١٢) شقائها، أى الشقاة وهم العمال اليدويون الذين يشقون من أجل الحصول على أرزاقهم ومفردها الشاقى، ومازال التعبير مستعملا للتعبير عن العمال اليدويين غير الفنيين مثل عمال البناء.

(١٣) قُراشها، القُراش، وهو تعبير شائع فى اليمن للتعبير عن الحيوانات الأليفة التى تعيش فى منزل القروى ماعدا الكلاب والقطط، وقد اختلف المقصود من وراء «القُراش» من منطقة إلى أخرى، فالبعض يرى أنها جميع الحيوانات التى تعيش داخل المنزل مما يؤكل، أما البعض الآخر فيرى أن «القُراش» هى الحيوانات التى تستخدم للركوب فقط وهى: الحمار والبغل الحصان.

(١٤) بنى الضمين، أسرة من الأشراف تعيش فى الجوف، وكان على رأسها حينذاك محمد بن ناجى بن حسن وولده عبد الله وحسين، اللذان ورد أسماهما فى بعض الوثائق التى عثرنا عليها. وينتهى نسبهم الى الإمام عبد الله بن حمزة، لذلك عُرفوا باسم الأشراف «الحمزات» حتى اشتهر أحد أجدادهم - وهو الشريف عبد الوهاب بن محمد - بلقب «الضمين»، لأنه كان يضمن بين الناس، فعرفوا بآل الضمين. (نقلا عن رواية الشريف محمد بن حسين الضمين، وكان من كبار القادة العسكريين السابقين).

(١٥) التهجير الأول، أى الذى كان فى عهد الإمام المنصور عبد الله بن حمزة، اذ كانت «ظفار ذيبين» فى أيامه تعد «هجرة»، ولكننا لم نعر على هذا التهجير.

(١٦) وجوه، أى وجهاء القوم من عقال ومشايخ ونقباء.

(١٧) حَوَّارَه، أى الذين يردون الحق إلى نصابه ويتصدون للظالمين المعتدين، وهى من «حور»، والحوُّ: الرجوع عن الشيء، حار الى الشيء وعنه حورا ومحارا ومحارة وحوُّورا: رجع عنه واليه..

(ابن منظور: لسان العرب، ج ١، ص ٧٥١)

## الوثيقة رقم ٢٣

(١٨) بلا تقويم، أى لا يقيّم المَلَزَم وهو المَهْجَر، وكانت العادة أن تفرض الغرائم على أبناء القبيلة بالتساوى، أى على عدد الرؤوس، وهذا هو الحد الأدنى الذى يدفعه كل فرد (أى على عدد الغرامة، هـ: ١٩) ثم تفرض على أصحاب «الأموال» مبالغ إضافية على حسب ثروة كل منهم، وهذا هو «التقويم» المقصود هنا، وهو أن كل فرد يقيم حسب ثروته ودخله.

(١٩) بلا تغريم، أى لا يُغَرَم المَهْجَر، ومن المعروف قبلياً أن كل ذكر بالغ من أفراد القبيلة يتحمل جزءاً متساوياً من الغرامات التى تفرض على القبيلة من داخلها أو من خارجها، ويسمى هؤلاء جميعاً الغرامة (المغرمين) أى الذين يتحملون الأعباء التى تقع على القبيلة (بشكل جماعى).

(٢٠) ولا بنادق تشير هذه العبارة الى عادة قبلية معروفة، وهى أن كلا من الغريمين المتخاصمين يقدم بندقيته إلى المَحْكَم، أى إلى الشخص الثالث الذى سيقوم بالتحكيم بينها، وذلك للتعبير عن التزام كل منهما بتنفيذ الحكم عند صدوره. وعند الانتهاء من النظر فى القضية لا تعود البندقية إلى المحكوم عليه إلا بعد تأدية ما عليه من عقوبة، ودفع ما فرض عليه من مبالغ مالية. والمقصود هنا أن المهجر لا يقدم بندقية عند نظر القضايا. وتعد البندقية رمزا لأعلى ما يمتلكه الرجل القبلى، وهو سلاحه، وفى المدينة — حالياً — بقيت البندقية هى الأصل، وإن حل محلها الجنبية (الخنجر) أوساعة اليد فى الجلسات العادية كرمز فقط، ولكن هذا يعد امتداد للعادة نفسها، وتسمى هذه العادة: «الطرح» أى طرح الشيء الثمين مقابل انتظار نتيجة التحكيم، والتزاما بما سيصدر من حكم.

(٢١) المٌخْدِث، أى الذى أحدث الاعتداء.

(٢٢) الأبيض، أى صاحب الوجه الأبيض — ليس من ناحية اللون — ولكن الذى لا يعبه شىء، وهو الشخص ذو السمعة الحسنة الذى اشتهر بحسن الأخلاق. والمقصود هنا هو أن الجميع — من معتدٍ ومعتدى عليه — عليهم الاحتكام الى شخص شريف معروف ذى أخلاق حسنة.

(٢٣) هَدَر، أى يُهدِر دمه وماله، والمقصود أن المعتدى على الهجرة — من غير أهلها — يتعرض لأقصى العقوبات ويصبح دمه وماله مَهْدُوراً من جانب الملتزمين بالحفاظ على «الهجرة» الا اذا طلب هذا المعتدى اللجوء الى أحكام الشريعة، فيحاكم بقواعدها.

(٢٤) الهِجْرَة، يشير هذا اللفظ الى المكان والبشر معا، فكل من يقطن بقعة «الهجرة» أو من يلجأ إليها، فلا يطبق عليهم — ولا يخضعون — الا لأحكام الشريعة، أمام أحد العلماء المشهود لهم بالعلم والخلق.

(٢٥) عرض طاعُوت، أى الاجتكام الى «الطاغوت»، وقد عرف «الطاغوت» فى الدين بأنه مجموعة الأعراف والتقاليد القبلية التى تتعارض مع أحكام الشريعة، ومن المعروف أن الأحكام القبلية.

## وثائق مبنية

قد تبالغ في أحكامها بناء على طبيعة الحياة القاسية التي يعيشها هؤلاء فوق قم الجبال أو في القفار الممتدة .

(٢٦) الْقَبِيلَةُ ، تعبير شائع الى الآن ، وهو من التعبيرات الجامعة الشاملة ذات الدلالة العميقة ، ويعنى : التخلص عن كافة القوانين الشرعية والوضعية واللجوء الى الأحكام القبلية فقط ، والاعتماد عليها وحدها .

(٢٧) لَابَث ، وقفنا هنيهة أمام المقصود من هذا اللفظ ، كذلك إشتقاقه الذى ورد بعد قليل خلال النص نفسه : وهو « الْمُتَبَثُّ » . ومن المعروف أن لبث : اللَّبْثُ وَاللَّبَّاثُ : الْمُكُتُّ ... وقيل : اللَّبْثُ البَطْءُ ، كما يقال : طامعٌ وطَمِعَ ... وقيل تَلَبَّثَ تَلَبُّثًا فهو مُتَلَبِّثٌ .. وهو لَابَثٌ ولَبِثَ .. وَتَلَبَّثَ : أقام .. وشىء لَبِثَ : لَابَثَ .. وقيل : اللَّبْثُ الاسم ، واللَّبْثُ بالضم ، المصدر .. ( ابن منظور : لسان العرب ، ح ٣ ص : ٣٣٢ ) . نخرج من هذا الى أن لفظ : لَابَثَ يعنى مقيم ودائم .

(٢٨) ولا عفر ، أى ليس على المُهَجَّر أن يعقر أو يذبح ، وكانت العادات القبلية فى اليمن تقتضى « العقر والذبح » ، فقد كان كل من أراد أن يتقدم الى شيخ أو رئيس أو شخصية كبيرة أو قبيلة أخرى يطلب شيئاً أو متظلماً من شىء ، فعليه أن يعقر بقرة أو ثور و يذبحها أمام منزل أو مكان ذلك الشخص وذلك تعبيراً عن شدة الرغبة فى الطلب ، وعندئذ يكون على ذلك الشخص أن يستمع الى شكايه « العاقر » أو الى ما يريد عرضه و يبت فيها . ومن الطريف أن نذكر أن العقر من عقر ، أى عقر قدم البقرة قبل ذبحها .

(٢٩) الجوار ، هو الاستجارة ، أى أن يجبر شخص آخر ، أى يجمعه ، وهى عادة قبلية .

(٣٠) ولا رفيق ، من يُرافق ، فمن المعروف أن من العادات القبلية أن يرافق الشخص ضيفه أو من استجاره فى الطريق لتأمين حياته حتى يصل الى البقعة التى يصبح فيها آمناً .

(٣١) الْمُتَبَثُّ ، بناء على الشرح المقدم فى الهامش ٢٧ يتضح أن المتبث هو المقيم ، أى فى الهجرة .

(٣٢) المرقوم ، من رقم يرقم ، أى المكتوب ، وسبق شرحه .

(٣٣) الحوطة ، أى ساحة قبر الامام المنصور عبد الله بن حمزة ، والحوطة فى اليمن أيضاً — وخاصة فى المناطق الجنوبية — تعنى القرية أو المدينة المسورة .

(٣٤) يوافق : يونية ١٩١٠ م .

## التعليق :

تشابه هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — مع مثيلاتها من وثائق العصر ، من حيث الخط



### الوثيقة رقم ٢٣

والأسلوب ، ووضع خاتم الامام الأحمر بأعلى الكتابة ، غير أنها تختلف عن تلك المثلثات من ناحية أن سطورها مستقيمة ، وانها مذيّلة بعدد كبير من الأختام والتوقيعات ، ولعل هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة موضوع الوثيقة .

أما من الناحية الموضوعية ، فتتفرد هذه الوثيقة عن غيرها بما تقدمه من موضوع جديد يدور حوله طبيعة «الهجرة» و«الهجرة» في اليمن ، وما هي حقوق هذه الهجرة وواجباتها ؟ وكيف كانت نشأتها ؟ وغير ذلك من الأسئلة التي تثيرها هذه الوثيقة .

والواقع أن الموضوع «الهجرة» يحتاج إلى بحث خاص لأهميته الاجتماعية والتاريخية في أوضاع اليمن ، ولكن ربما تلقى بعض الأضواء هنا التي قد تفيد أحد الباحثين فيما بعد .

وربما ترجع تسمية : «الهجرة» — للتدليل على المكان أو على البشر ، أى قاطناتها — الى التشبه بهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم الى «يثرب» ( المدينة المنورة ) أى يُعَد أصحاب هذه «الهجرة» من «التهجرين» ، الذين يتشبهون بأصحاب الهجرة الأولى . واذا صح هذا بالنسبة للتسمية ، فانا لاندرى مدى صحة هذا على طبيعة «الهجرة» اليمنية وتطابقها مع «الهجرة» النبوية .

وربما يرجع وجود «الهجرات» في اليمن إلى ما قبل ظهور الاسلام ، واتخذت تسميات مختلفة لانعرفها ، إذ لا شك أن البيئات الصعبة مثل الجبلية والصحراوية انما تحتاج إلى بقع آمنة تتناثر في أرجائها ، يلجأ اليها أبناء هذه البيئات هرباً من ظروفهم المعيشية القاسية ، وليشعروا بالأمان والطمأنينة وسط هذه القسوة ، أو لتكون مواضع للتحكيم وفض المنازعات ، أو لتلقى مبادئ علوم وعقائد تلك العصور السحيقة .

غير أن هذه التساؤلات والافتراضات التي وضعناها ، انما هي مستمدة من قراءة الوثيقة هذه ، وقد لا يكون هذا كافياً لمعرفة عمق هذه «الهجرة» في التاريخ اليمني ، فهي — كما يبدو — تعطى «للهجرة» طابعا اسلامياً . غير أن هناك ما يؤكد أن لفظة «هجرة» قد عرفت قبل انتشار الاسلام في اللغة اليمنية القديمة ، فقد ذكرها الهمداني في كتابه المعروف : «صفة جزيرة العرب» ، فقال : «والهجرة» وهي القرية الحديثة ... (ص : ٣١٨) ، وكان قد سبق أن ذكر (ص : ٣١٧) فقال : «... واذا أجملنا أرض البحرين ، وهي أرض المشقر فهي : «هجرة» مدينتها العظمى والعقير والقطيف والاحساء وحلم نهرهم» (الحسن بن أحمد الهمداني : صفة جزيرة العرب ، تحقيق القاضى محمد بن على الأكوع ، ص : ٣١٧ ، ٣١٨) . وأيدت النقوش ماسجله الهمداني ، فقد نشر الدكتور يوسف عبد الله — منذ وقت قريب — نقشا يمينيا جاء به : «هجرة هو» وترجمها بأن «هجرة» : المدينة ، وأن «هو» : الضمير ، فيصبح المعنى هو : «مدينته» . أما الكلمة التالية فكانت : جنات ، وجناً ، هي لفظة شائعة في النقوش اليمنية القديمة ، وتعنى سور ، وجعها : «جنات» . وانتهى بذلك الى أن : «هجرة هو جنات» تعنى : مدينته ذات الأسوار ، أى المدينة

## وثائق يمنية

المسورة . (د. يوسف عبد الله : مجلة الدراسات اليمنية ، مدونة النقوش القديمة ، ص : ٤٧ — ٧٥) . وكان الدكتور محمود الغول قد أكد هذا المعنى في مقالة بعنوان «مكانة نقوش اليمن في تراث اللغة العربية الفصحى» ، فقال : «أما الهجرة ، وهي قضية كبرى في الاسلام ، فقد اشتقها الناس من هجر المكان بمعنى تركه ، وأن هجرة النبي (صلعم) ومن معه كان تركه «مكة» الى «المدينة» ، وهذا ليس صحيحا على علاته ، فالهجرة في حقيقتها مأخوذة من «الهِجْر» ، وهي بلغة النقوش ولغة حمير : القرية أو المدينة التي فيها سلطان أو من ينوب نيابة ، ومعنى هاجر لذلك هو اتخذ الهجر دار للإقامة والتقيّد بطاعة صاحب الأمر فيها» . (د. محمود الغول : مجلة الحكمة ، العدد ٣٨ ، السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٥ ، ص ٣٤ — ٤٩)

وسواء كانت هذه «الهجرة» — بجميع الأبعاد المعروفة عنها حاليا — ، قد وُجدت في اليمن قبل الإسلام أو انها انتشرت به بانتشار الإسلام ، وبالتالي اكتسبت هذه التسمية — أى الهجرة — فإن أهمية هذه الوثيقة تتركز في أنها توضح أمامنا الى حد ما طبيعة «الهجرة» اليمنية .

ومن الواضح هنا أن «الهجرة» تعنى «المكان والانسان» في آن واحد ، فقد حددت الوثيقة «مكان» الهجرة بأنه : «محروس مدينة ظفار ذيبين» وقرأها ، أى وما حولها ، أما «انسانها» فهم جميع المقيمين فيها ، وكل من يرد اليها ، ولا فرق في هذا بين سادتها ، مثل الذين أشارت اليهم الوثيقة وهم «آل الضمين» وبين شقاتها أى عمالها غير الحرفيين وبالإضافة الى ذلك ، فكل ما ينتمى اليها من أماكن مثل الطرقات والأسواق ، أو من حيوانات مثل «الفراش» . وإزاء هذا ، نستطيع القول بأن «الهجرة» إنما هى مكان معين تتفق الأطراف المختلفة على حدودها ، وأن هذه البقعة «المهجرة» تتضمن مايقع فيها من أسواق وطرقات ، وأن الهجرة أيضا تضم شتات الناس ، ولا يقتصر سكانها على طبقات أو فئات اجتماعية معينة ، فكل من يعيش داخل حدود الهجرة من سادة وقضاة وتجار ومزارعين وعمال حرفيين وغير حرفيين ، كذلك جميع من يصل إليها إما للإقامة بها أو مجرد عابر سبيل ، فيتمتع هؤلاء جميعا بمزايا المهجّرين ، و يعد كل منهم «هجرة» .

ويبدو أن الأصل في ظهور «الهجرة» هو أن تكون مكانا آمنا بعيدا عن المنازعات القبلية ، وحرما يلجأ اليه أبناء القبائل : لفض منازعاتهم ، ولتلقى العلم ، ولتبادل التجارة ، وبعض «الهجر» تقوم بهذه الواجبات والأخرى تقوم ببعضها فقط . وما يذكر في هذا الصدد ، أن جميع الأسواق والطرقات في اليمن كانت تعد «هجرة» أى مهجرة ، وأن هناك أحكاما قبلية بالغة القسوة عند بعض القبائل لكل من ينتهك حرمتها . ومع انتشار الإسلام في اليمن ، وازدياد الحاجة إلى تلقى تعاليم الشريعة الإسلامية — بل وتطبيق أحكامها — في جويسوده الأمان والاستقرار ، عظم شأن علماء الشريعة ، وأصبحوا محورا أساسيا لظهور «الهجر» ، كما أصبحت «الهجر» — أيضا — مركز جذب للعلماء ، يتجهون اليها ويستقرون بها ، حيث يلتف حولهم طلاب العلم ، فتحوّلت بعض

## الوثيقة رقم ٢٣

«الهجرة» إلى مراكز علمية تمتعت بشهرة عالية في تاريخ اليمن هذا بالإضافة إلى قيام «الهجرة» بمهامها الأخرى التي أشرنا إليها .

وتوضح هذه الوثيقة مذهبنا إليه من ناحية نشأة الهجرة وحقوقها واجباتها . ويلاحظ في البداية أن هذا «التهجير» الذي بين أيدينا — إنما هو تجديد «لتهجير» سابق عليه — ولكننا لم نعثر على نسخة منه — وهو الذي صدر في عهد الامام المنصور عبد الله بن حمزة — الذي عاش في ظفار ذيبين خلال القرن السادس الهجري (= ١١/١٢ م) ، والذي اشتهر بأنه كان أكثر من أكثر الأئمة علما ، كما خلف تراثا علميا كما هو واضح في ترجمة حياته . ويبدو أن إقامة إمام عالم — في ظفار ذيبين — والتفاف العلماء حوله من سادة وقضاة ، كان السبب في «تهجير» هذا المكان ، واستمر الأمر هكذا حتى حدث هذا «التجديد» الحالي (الوارد بالوثيقة) .

وهنا يجب الإشارة إلى أن «تهجير هجرة» — أو تجديدها — كان لا يتم من قبل السلطة القائمة فقط ، إذ كان لابد أن تقوم القبائل المحيطة بمكان «الهجرة» ببذل الاحترام والحماية للهجرة وأهلها . ويتأكد هذا إذا لاحظنا أنه رغم أن الوثيقة قد بدأت بلفظ : (نأمر) فإن باقى عبارات الوثيقة تحمل روح التودد والتقرب إلى أبناء القبائل ، إذ خاطبهم الإمام بعبارة : «إخواننا وأنصارنا» ، ثم عدّد تلك القبائل بأسمائها سواء كانت من بطون «حاشد» أو «بكيل» ، ثم دعا لهم بقوله : أصلح الله شأنهم ... ، وذلك قبل أن يطلب تجديد تهجير الهجرة المنصورية ... ، وقبل أن يلقي عليهم بالواجبات التي عليهم ان يلتزموا بها تجاه الهجرة وأهلها . ولاشك أن التعاون بين صاحب النفوذ في المنطقة — من إمام أو غيره — وبين رجالات القبائل أصحاب الثقل الحقيقي بها ، إنما كان أمرا واقعا لحماية الهجرة وتحقيق أهدافها ، ولهذا كله وضع هذا العدد الكبير من الأختام والتوقيعات للتأكيد والتوثيق معا .

وقد حددت الوثيقة بشكل كبير الحقوق التي تتمتع بها «الهجرة» — المكان والإنسان — إذ طالبت وجوه القبائل — أى زعمائها — بأن يصدوا قبائلهم عن الاعتداء على «الهجرة» ، وأن يكونوا ملتزمين بحقوقها ، وأن قيامهم بهذا التصدى هو الذى يخرجهم من : «العيب والعار» ، وأنه عند قيامهم بهذا الواجب فلا تلتزم «الهجرة» بالعادات القبلية (هامش : ١٨ — ٢٠) حتى ترد إليها حقوقها ، أى على القبائل أن تقوم بالحماية من جانبها لأن ذلك من واجباتها . أما إذا حدث الاعتداء «من غير أهل التهجير» — أى من غير القبائل التى التزمت بالحماية والتصدى — فيجب أن يلجأ الجميع : أعيان القبائل ، والمعتدى ، والمعتدى عليه أو عليهم من أهل الهجرة إلى رجل شريف عادل لا يعيبه شيء ، وهو : «الأبيض» الوجه (هامش : ٢٢) . وفي هذه الحالة ، فإن المعتدى وماله يكون «مهذرا» إلا إذا طلب من المهجرين أن يحاكم طبقا لأحكام الشريعة . أما أهل «الهجرة» نفسها فلا يتعرضون إلا لأحكام الشريعة فى كل صغيرة أو كبيرة من حياتهم ، سواء

وقع النزاع بين أهل «الهجرة» بعضهم البعض ، أو بينهم وبين المهجرين — أى القبائل ، أو بينهم وبين من هو خارج هؤلاء جميعا . ولتأكيد أن أهالي «الهجرة» لا يخضعون إلا لأحكام الشريعة ، عادت الوثيقة لتنص على أنه : « ليس لأحد عرض طاغوت أو قبيلة على الهجرة » . . ( هوامش : ٢٥ — ٣٠ ) ولا يقومون بتلك الاجراءات التي يلتزم بها أبناء القبائل . وأخيرا عادت الوثيقة الى النص على أن : « الهجرة آمنة مؤمنة لكل من ورد اليها في ليل أو نهار لحائث أو غثيف » — وذلك ليتأكد من أن «الهجرة» ليست «حرما» لأهلها فقط ، بل هي «مؤمنة» لجميع من وصل اليها ، سواء كان ظالما أو مظلوما حتى يؤخذ الحق منه أوله .

وعلى «الهجرة» — المكان والإنسان — أيضا واجبات كما كان لها حقوق ، إذ يجب عليها دائما أن تكون حرما آمنا لأهلها ولن يصل إليها كما ذكرنا . ولا تنبع هذه «الظاهرة» من فراغ ، بل هي تحقق هذا الكيان بناء على طلب صاحب النفوذ في فترة من فترات التاريخ ، وبناء على موافقة أهالي البلاد من أبناء القبائل ، وبذلك يتحقق الضمان الكافي لقيام «الهجرة» . وعند توفر هذه الضمانات ، وباعتبار أن «الهجرة حرم آمن بذاتها ، فعليا أن تبتعد عن المنازعات القبلية ، وألا تخضع لتقاليد «القبيلة» ، بل عليها دائما أن تتمسك بأحكام الشريعة الاسلامية وتعمل على تطبيقها ، سواء كان ذلك على من كان بها أو من لجأ اليها . وطالما كانت «الهجرة» هي موطن تطبيق الشريعة فيها مكانها أن تنزحزح بالعلماء — سواء للقضاء ، أو للتعليم — وأن تضمن هدوء الأسواق والوصول إليها ، وبذلك تحقق سلامة التبادل التجاري للمحيطين بها . وإلى جانب هذا وذاك ، فعلى الهجرة أن تكون السبيل لتحقيق العدل للإطار المحيط بها ، أى : «إنصاف كل مطالب بشريعة الله من أهل الهجرة أو غيرهم» .

وأخيرا ، فلا شك أنه كان «للحجرة» بُعدا سياسيا إلى جانب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي سبق الإشارة اليها . فالأهالي — وخاصة في حالة الفوضى والاضطراب — كانوا في حاجة إلى أماكن لتعليم أبنائهم ، وأسواق لتوزيع تجارتهم ، وقضاة لفض منازعاتهم الشخصية أو القبلية ، لهذا كله كانوا يُقبلون «بضماناتهم» على قيام هذه «الهجرة» ، لأن الفوضى السياسية المستمرة قد تنهك قواهم وكيانهم ، وقد تضطهد القبيلة أخواتها الصغار ، وتطحنها . أما أصحاب السلطة في ذلك الوقت أو ذاك ، فكانوا في حاجة سياسية أيضا إلى وجود «الهجرة» ، فهي بالنسبة لهم تمثل بقعا هادئة مستقرة في محيط يهيج بالمنازعات والاضطرابات ، و يأملون أن تنشر هي — أى الهجرة — فيما يحيطها هذا الهدوء وهذا الاستقرار ، فتعفيهم بذلك من الجهود السياسية والحربية التي قد تتطلبها ظروف الحكم . وربما يأملون أكثر وأكثر في ازدياد عدد هذه الهجرة ، وفي توسيع رقعاتها ، حتى تعم أغلب جهات البلاد ، وبذلك يضمنون انتشار الهدوء والاستقرار في أكبر رقعة ممكنة مما كان تحت سيطرتهم .

## الوثيقة رقم ٢٣

ويقودنا هذا البعد السياسى إلى بُعد آخر، وهو أن أى سلطة سياسية — فى أى زمان ومكان — كانت تعمل على أن تقضى على الأفكار والأوضاع السائدة، وتحاول أن تفرض — أو على الأقل تنشر — أفكارها هى، من أجل سحب البساط من تحت أقدام الزعامات المحلية، لتخلق وتنمى سلطتها هى، ولتقيم — على المدى البعيد — السلطة المركزية. وبناء على هذا، يتضح أمامنا أن محاربة الأوضاع القبلية فى كياسة ودبلوماسية — ومن خلال خلق كيانات «الهجرة» — إنما كان من أجل بسط النفوذ السياسى، أو التمهيد لذلك.

وملاحظات أخيرة يجب أن نشير إليها، وهى أن هذه «الهجرة» نفسها، كانت تحتاج الى وجود سلطة مركزية حتى تزدهر وتحقق أهدافها. ومن ناحية ثانية، فقد اشتهرت كثير من «الهجرة» بأنها مراكز «علم وتعليم»، أكثر مما اشتهرت بأنها لخدمة أغراض أخرى كالتى أوضحناها. ومن ناحية ثالثة، يجب أن نعرف أن هذه «الهجرة» لم تظهر وتنتشر فى جهة من اليمن دون أخرى، بل كانت توجد فى أماكن متعددة من بقاع اليمن ومختلف جهاتها، وإن اختلفت فيما بينها من حيث الشهرة، أو الرقعة والاتساع، أو الأهمية السياسية، أو المركز التعليمى.

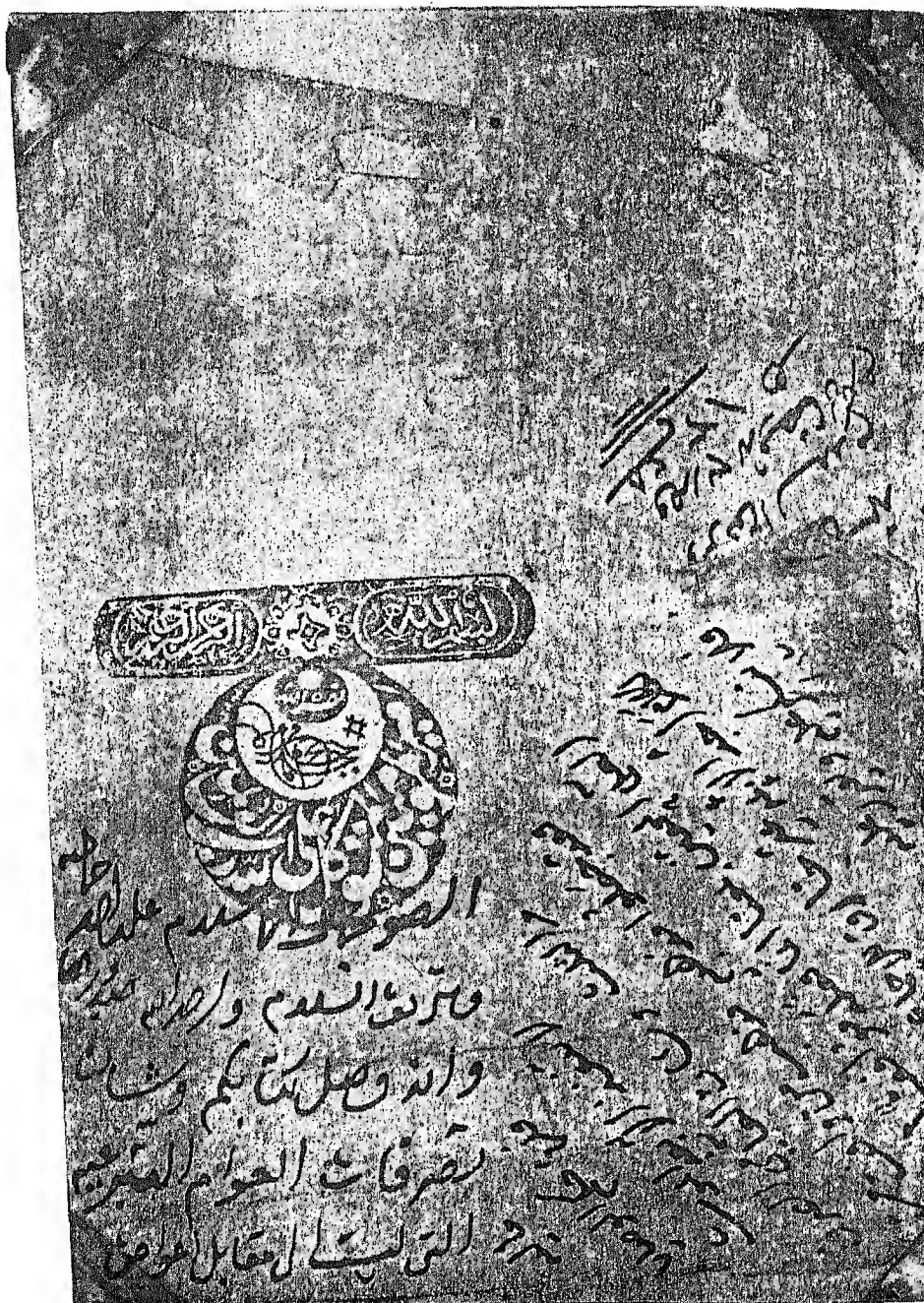
أما من الناحية الرابعة، فيلاحظ أن «الهجرة» — بأوضاعها وتقاليدها وتعبيراتها — مازالت تفرض نفسها على الأوضاع الإجتماعية، ومازال تعبير: «هجرة» فلان، أو «تهجير» أو اشتقاقاتها مستعملة إلى الآن. «وهجرة» فلان يعنى أن الشخص الذى أخطأ وأذنب يقوم بذبح شاة أو بفرة أمام منزل صاحب الحق، فيكون ذلك إعلاناً بأن المخطئ معترف بذنبه، وأنه يطلب التحكيم، وعدئذ يصبح على صاحب الحق أن يقبل اعتذار المذنب ويوافق على التحكيم، «فالتهجير» يعنى الموافقة على التوجه إلى «السلم» والصلح من أجل حل المشاكل الشخصية والقبلية.

ومن ناحية خامسة، يلاحظ أن «تهجير هجرة» يمكن أن يكون من ناحية القبائل — أو القبيلة — دون تدخل السلطة القائمة، فساحة القرية أو الطريق الذى يمر بها أو بجوارها — على سبيل المثال — تعتبر من الأماكن «المُهَجَّرَة»، كذلك يمكن للقرية — أو القبيلة — أن تهجر شخصاً — أو أشخاصاً — يعيش بين أبنائها مثل «الفقيه» الذى يؤمهم فى الصلاة ويعلم أطفالهم ويفض منازلهم.

ولا شك فى أن هذه النقاط وغيرها مما خفى عنا، تؤكد مذهبنا إليه فى بداية التعليق، وهو أن موضوع «الهجرة والتهجير» إنما يحتاج الى بحث اجتماعى طويل خاص.







(صورة الوثيقة رقم ٢٤)





## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 (الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين )  
 (وهو الختم الكبير الذى بأعلاه البسملة) (١)  
 الصنوجمال الاسلام على بن أحمد (٢) حرسه الله ، وشريف السلام ورحمه الله .  
 صدورها وأنه وصل كتابكم ، وشأن تصرفات العوام التبرعية التى ليست إلى مقابل  
 أعواض مالية فلها حكم الوصايا لا تنفذ إلا بعد الموت من الثلث . وشأن العامى  
 الصرف ، فقد جعلوا مذهب من وافق من العلماء المحققين ، بمعنا (بمعنى) انما (أن ما)  
 فعل موافقا لكلام أحد الأئمة غير خارق للإجماع فلا ينكر عليه ، وصدر لكم ، والدعاء  
 مستمد ، وشريف السلام ، وحرر ٣ شهر رمضان الكريم ١٣٢٨ هـ . (٣)

## الهوامش :

(١) يلاحظ أن هذه هى الصورة الجديدة من صور أختام الإمام التى ظهرت فى تلك الفترة ، إذ يعلو  
 هذا الختم الهلالى — الذى وصفناه قبل ذلك — برواز شبه مستطيل ، وبداخله البسملة كما هو  
 بالصورة . وربما كان إستخدامه هذا الختم الذى يجمع بين البسملة — التى كانت تكتب باليد —  
 وبين ختم الامام الهلالى — انما كان لرغبته فى التظاهر وحب التفاخر أمام كل من منافسيه  
 والعثمانيين والأهالى على السواء .

(٢) على بن أحمد ، سبق ترجمة حياته ( بالهامش رقم ٦ : للوثيقة رقم : ١٦ ) .

(٣) سبتمبر ١٩١٠ م .

## التعليق :

يرجع شكل هذه الوثيقة إلى الصورة السائدة حينذاك ، وهى أن الكتابة لا تبدأ ببداية الصفحة ثم  
 تكمل فى الهوامش ، أما الجديد هنا فهو ظهور الختم ذى الأهلة الذى تعلوه البسملة .

## وثائق يمنية

أما موضوع الوثيقة فهو عبارة عن فتوى من الامام ردا على سؤال من أحد حكام الشريعة حول بعض تصرفات «العوام» في أموالهم . ويتضح من الرد أن الامام أجاز تلك «التصرفات» ، وأنها لا تنفذ إلا بعد الموت ، شأنها شأن «الوصايا» ، أى لا تكون الا في حدود ثلث الميراث كما قضت الشريعة . وقد ذكر الإمام كذلك أن «العامى الصرف» عادة يتبع ما يسمعه من آراء أحد العلماء أو الأئمة نظرا لقلّة تفقّهم في المسائل الشرعية ، فاذا كانت هذه الآراء غير خارقة للاجماع «فلينكر عليه» التصرف الذى أقدم عليه .

و يظهر من هذا كله أن الإمام أجاز تصرف العامة في أموالهم طالما أن هذا لا يتعارض مع قواعد الشريعة .

و يلاحظ أن الإمام كان مطالبا بالاجتهاد والإفتاء طبقا لشروط المذهب الزيدى الذى يقضى بأن يكون الإمام «مجتهدا» الى جانب أن يكون «علما» . وكانت اجتهادات بعض الأئمة — أو «الاختيارات» كما كان يطلق عليها — تبلغ إلى حكام الشريعة للأخذ بها عند نظر القضايا المختلفة ، إلى جانب مصادر الشرع الأخرى . وقد وجدنا الفتوى الواردة في هذه الوثيقة ضمن مجموعة أحد العلماء الذى صاغها في أرجوزة ، ثم شرحها ، ونشرت في تلك الفترة في كتيب صغير لتوزع على المحاكم المختلفة . (عبدالله الشماحي : صراط العارفين الى ادراك اختيارات أمير المؤمنين ، ص ٤٤ — ٤٥) .

و يلاحظ هنا أيضا حرص الإمام على الرد على حكام المناطق المختلفة ، رغم الظروف الحربية الصعبة التى تحيط به من ناحية ضغط العثمانيين عليه . وكان الإمام يحرص على إصدار مثل هذه الفتاوى ، وعلى الرد على كل من كتب إليه ، لتحقيق غرض سياسى ، وهو الإبقاء على الرباط الذى يربط بينه وبين هؤلاء الأتباع ، ليعلن أمام الجميع — وخاصة المنافسين والعثمانيين — أنه مازال قائما يرجع إليهم رغم قوة العثمانيين وبطشهم .





الحمد لله الذي جعل  
الملك الهام من عباده الواجب  
عليه الصلاة والسلام  
وربنا وصلى الله على محمد وآله  
والآل خلد ساره والآن سلام  
على من لا ينال من مراتب  
السلام مراتب بلاد الراس  
ومراتب بيت عذرة والحصار  
على مركز العجم ومرام  
ومراتب بيت عذرة والحصار  
على مركز العجم ومرام  
ومراتب بيت عذرة والحصار  
على مركز العجم ومرام

الحمد لله الذي جعل  
الملك الهام من عباده الواجب  
عليه الصلاة والسلام  
وربنا وصلى الله على محمد وآله  
والآل خلد ساره والآن سلام  
على من لا ينال من مراتب  
السلام مراتب بلاد الراس  
ومراتب بيت عذرة والحصار  
على مركز العجم ومرام  
ومراتب بيت عذرة والحصار  
على مركز العجم ومرام  
ومراتب بيت عذرة والحصار  
على مركز العجم ومرام



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين)  
(وهو الختم الكبير الذى بأعلاه البسملة) (١)

الشيخ الهمام مرشد بن عبد الله الوادعى (٢)، أصلح الله شأنه، والسلام التام ورحمة الله وبركاته، وصلى الله وسلم على محمد وآله.

صدورها والأخبار سارة، والإستلام للعجم كائن من المراتب (٣) قد استلم مراتب في «بلاد الروس» (٤)، ومراتب بين «صنعاء» و«مناخه» (٥)، ومراتب «بيت عذاقة» (٦)، والحصار على مراكز العجم ومراتبهم فى بلاد «حراز» (٧) وبلاد صنعاء و«الحيمة» (٨) وبلاد «سنحان» (٩) (وبنى هلول) (١٠)، وبلاد «ثلا» (١١) «وشبام» (١٢) و«كوكبان»، وبلاد «عمران» (١٣)، وبلاد «مسور» (١٤)، وبلاد «حجة» (١٥)، والعون بالله.

كتابكم وصل وصدر ما ترونه، والمراد المعاونة على الخير والجهاد والخدمة لله سبحانه، وبذل النفس والنفيس لله عز وجل، والجد والاجتهاد، وحسن الأعمال وصلاح النية، وهذا وقت غرس العز، وأساس بناء المجد، ومن جد وجد، وعلى قدر الأعمال يكون الجزاء والمكافأة، والعون بالله، وشرىف السلام، ١٤ صفر ١٣٢٩ هـ (١٦).

## الهوامش :

(١) هو الختم الدائرى ذو الأهلّة والذى تعلوه البسملة مما يدل على أن استعماله قد استمر بعض الوقت.

(٢) هو صاحب الوثيقة رقم : (٢١)، كما أنه امتداد لمشايخ آل الوادعى سالفى الذكر فى بعض الوثائق السابقة.

## وثائق يمنية

- (٣) المرتبة وجمعها مراتب هي فرقة عسكرية أو، جماعة من الجند اختلف عددهم من فترة الى أخرى ، وقد كانت عبارة «مرتب الجيش» من ألقاب ناظر الجيش . ( القلقشندى صبح الأعشى في صناعة الانشاء ، ج ٦ ، ص ٧٠ ) . أما هنا ، فالمقصود بها الحماية العثمانية التي تقيم في جهة ما من الجهات اليمنية المذكورة بعد ذلك .
- (٤) «بلاد الروس» ، هي ناحية إدارية من نواحي قضاء صنعاء — وهي إلى الجنوب من العاصمة — وقد اشتهرت بهذا الاسم لأن جبالها تعتبر رؤوسا لجبال خولان ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٧٨ ) .
- (٥) «مناخة» ، مدينة تاريخية هامة تعتلى جبال حراز ، وكثيرا ماتتغلف بالضباب لارتفاعها ، إذ أنها على إرتفاع ٢٣٠٠ مترا من سطح البحر ، وتعتبر مركز قضاء حراز التابع للواء صنعاء . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٥٨ ) .
- (٦) بيت عذاقة تقع الى الجنوب من «حجة» ، وهي منطقة جبلية . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٠١ ) .
- (٧) بلاد حراز ، هي قضاء من أفضية لواء صنعاء ، ويتكون من مناطق جبلية إلى الغرب من صنعاء ، وكانت مراكز للدولة الصليحية المعروفة في اليمن ، وتعتبر «مناخة» من أشهر مدنه .
- (٨) الحيمة ، تنقسم الحيمة الى حيمتين ، الحيمة الداخلية والحيمة الخارجية — وهما ناحيتان من نواحي قضاء صنعاء — كما أنها بالغرب منها على بعد أربعين كيلومترا ، ويكثر بها زراعة البن ، وهما من المناطق الجبلية المعروفة في اليمن ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٧٩ — ٨٠ ) .
- (٩) سنحان ، ناحية من نواحي قضاء صنعاء ، وتقع إلى الجنوب منها مباشرة ، وهي مناطق سهلية في معظمها ، تحيط بها الجبال ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٧٧ ) .
- (١٠) بنى بهلول ، وهي جهة تتبع اداريا ناحية «بلاد الروس» التي تعتبر إحدى نواحي قضاء صنعاء وتقع إلى الشمال الشرقي منها ، ومركزها الرئيسي «وعلان» . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٧٨ ) .
- (١١) ثلا ، اسم لقضاء من أفضية لواء صنعاء ، كما أنه اسم لمدينة تاريخية شهيرة هي عاصمة للقضاء ، وهي تقع بالسفح الشرقي للجبل الذي يعلوه حصنها ، وتعتبر المدينة والحصن من الأماكن الأثرية ، وهما يقعان إلى الشمال الغربي من صنعاء . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٦٥ ) .
- (١٢) شبام ، هي مدينة تاريخية هامة تقع عند سفح جبل كوكبان الشهير ، ويقال إنها سميت باسم أحد ملوك حمير ، كما كانت مقرا للدولة اليعفرية في القرن الثالث الهجري . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٦٤ ) .

## الوثيقة رقم ٢٥

(١٣) بلاد عمران ، قضاء من قضاوات لواء صنعاء ، وهى تقع إلى الشمال الغربى من صنعاء ، وعمران اسم لقضاء ، وكذلك لمدينه أثرية هامة يحيطها سور حجرى ، وتشرف على واد زراعى خصب ذى مياة جوفية وافرة . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٨١ ) .

(١٤) بلاد مسور، هى سلسلة جبلية تقع الى الجنوب من مدينة «حجة» . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٠٠ ) .

(١٥) بلاد حجة ، تقع إلى الشمال الغربى من صنعاء ، وحجة اسم للواء — أى محافظة — واسم لمدينة تاريخية شهيرة هى عاصمة اللواء ، وعاصمة قضاء حجة . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٠٠ — ١٠٢ ) .

(١٦) فبراير ١٩١١ م .

### التعليق :

يتشابه شكل هذه الوثيقة مع سابقتها من ناحية الختم ، وبأن الكتابة تبدأ عند حوالى منتصف الصفحة ثم تلف حول نفسها .

أما من الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تعبر عن الكثير فى واقع الأمر : —

فمن ناحية ، نلاحظ أن الوثيقة موجهة إلى أحد أبناء الأسر الهامة فى عزالتى تشارك الامام — كذلك الأئمة السابقين — فى معارضة العثمانيين ، والتى أبلت فى هذا المجال بلاء حسنا باعتراف الإمام .

ومن ناحية ثانية ، نلاحظ أن الإمام قد أكثر من ذكر البلاد التى إستسلمت فيها الحاميات العثمانية ، وأستولى عليها أتباع الإمام ، وهذا يفسر لنا سبب الإشارة إلى هذا العدد من البلدان فى وثيقة واحدة .

ومن ناحية ثالثة ، نرى أن الإمام قد ساق هذه الأخبار الى «الوادعى» حتى يشجعه على مواصلة الجهاد والمعارضة ضد العثمانيين .

ومن ناحية رابعة ، ظل الامام يرفع شعارات دينية للحث على الجهاد ، « و بذل النفس والنفس لله عزوجل » .

ومن ناحية خامسة ، نلاحظ أن الامام يتحدث بصوت عال فى هذه الوثيقة ، فهو لا يكتفى برفع الشعارات الدينية لجذب صاحبه الى صفة ، بل انه يلوح بالجزاءات المادية أيضا فيقول : « وهذا وقت غرس العز ، وأساس بناء المجد ... وعلى قدر الأعمال يكون الجزاء والمكافأة » .

## وثائق يمنية

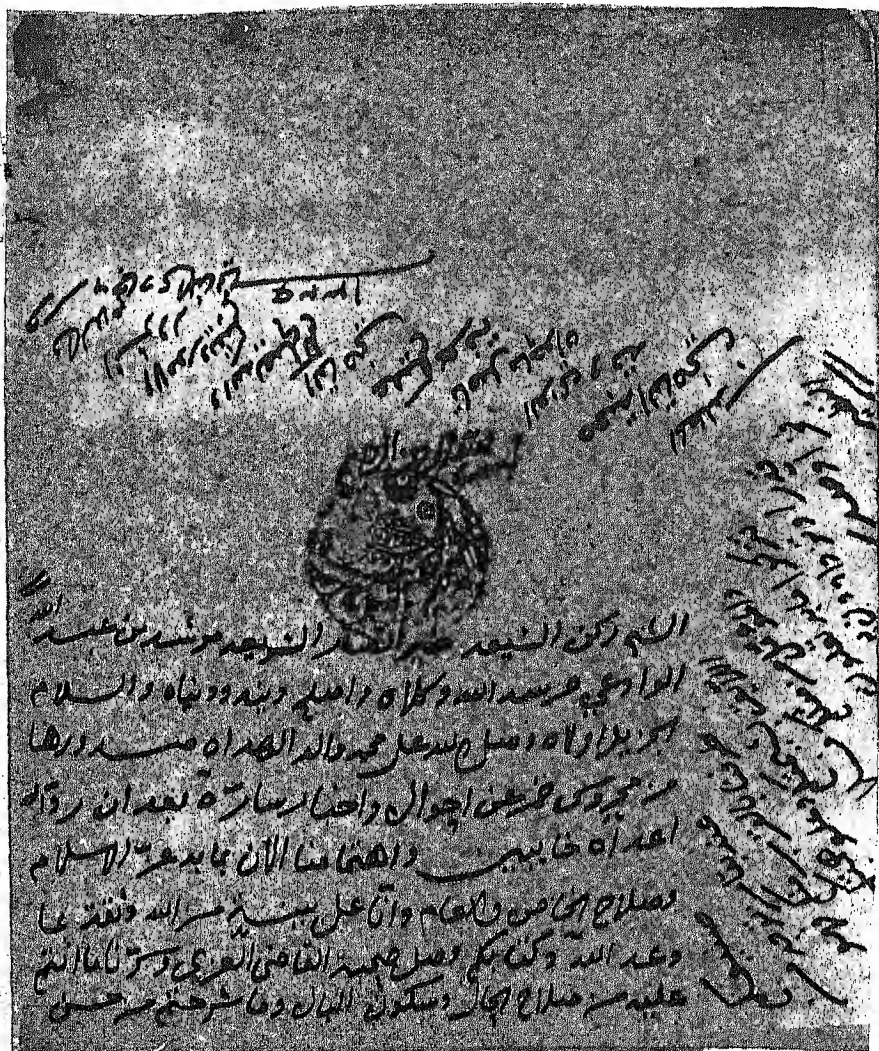
ولاشك أن دراسة أبعاد الظروف التاريخية التي صدرت خلالها هذه الوثيقة ، إنما تفسر لنا الكثير مما ذهبنا إليه . ففي ذلك العام ، كان الإمام قد نجح في الاستيلاء على كثير من المناطق الشمالية حتى وصل الى صنعاء فحاصرها ، وهذا نتيجة سوء سياسة محمد علي باشا ، وإلى اليمن حينذاك ، والذي كان ينتمي إلى حزب « الإنقاذ والترقي » الذي رفع شعار « المركزية والتركيز » في حكم الامبراطورية العثمانية عقب نجاحه في الانقلاب ( الدستورى ) على السلطان عبدالحميد الثانى عام ١٩٠٨ م . وفي عام إصدار هذه الوثيقة أيضا ، وصل أحمد عزت باشا الى اليمن على رأس حملة عسكرية كبيرة لفك حصار صنعاء حينذاك ، ولتأكيد السيادة العثمانية في اليمن ، وحاملا لصلاحيات ضخمة من قبل حكومته لحل المشكلة اليمنية . ( سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، ص ١١٠ ، زبارة : أئمة اليمن ، ج ٣ ، ص ١٧٧ — ٢١٣ ، الواسع : تاريخ اليمن ، ص ٢٢٦ — ٢٤٢ ) .

وسط هذا الخضم من الأحداث ، أرسل الإمام خطابه هذا ليعبر عن امرين هامين : أولهما : أنه حاول بها أن يبرز إنتصاره على العثمانيين على اعتبار أن ذلك وسيلة ضغط نفسى على باقى الانصار حتى يحرصوا على موقفهم ضد هؤلاء العثمانيين .

وثانيهما : أنه كان حريصا على الإحتفاظ بمن حوله من الأتباع ، فأخذ يسوق الحكم والمواعظ لصاحبه ، حتى يقوى عزيمته ويثبت فؤاده ، وبذلك يصل الإمام إلى ما يبتغيه إزاء العثمانيين ، وهو عقد الصلح مع عزت باشا — الذى كان قد وصل إلى اليمن قبل ذلك بقليل — وهو ما توصل إليه الإمام حينذاك بعد عدة أشهر فقط .







(صورة الوثيقة رقم ٢٦)



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الشيخ ركن الشيعة (٢) ، خير أنصار الشريعة ، مرشدين عبد الله الوداعي (٣) حرسه الله وكلاه وأصلح دينه ودنياه والسلام الجزيل أولاه ، صلى الله على محمد وآله الهده .

صدورها من محروس « خمر » (٤) عن أحوال وأخبار سارة ، بعد أن ردّ الله أعداءه (أعداءه) خائبين . وإهتمامنا الآن بما به عز الإسلام ، وصلاح الخاص والعام ، وإنا على بينه من الله . وثقته بما وعد الله ، وكتابكم وصل صحبه القاضي العزى (٥) وسرنا ما أئتم عليه من صلاح ، وسكون البال ، وما شرحت من حسن صنيعكم عند بقاء من توجه من طرفنا بالقرب منكم ، فهو اللائق بشيتمكم ، وعلوهمتكم ، والمؤمل من مثلكم . فلا تتركوا ما به تعلون قدرا ، وتزدادون به فخرا وصدور النظير (٦) المطلوب صحبه القاضي العزى . وقد تأصل ما حواه عليكم (٧) بمعرفة القاضي ، والله يصلح لكم الأمور ، ويقيكم الشرور ، والسلام ، حرر ٦ جمادى الثاني ١٣٢٩ هـ (٨) .

## الهوامش :

(١) هو الختم الدائري ذو الأهلة الثلاثة بداخله ، وظهوره على هذه الوثيقة يدل على أن الإمام استعمله هو والختم ذا البسمة معا جنبا الى جنب بعض الوقت . (قارن بين ختم الوثيقتين رقم ٢٣ ، ٢٤ ، وهذا الختم) . .

(٢) الشيعة ، هم أنصار آل الرسول الذين عرفوا بهذا الاسم منذ أيام الامام على بن أبى طالب ، كما هو معروف ، وقد استعمل الإمام لقب « ركن الشيعة » « بالوثيقة » كنوع من تفخيم المرسل إليه ورفع شأنه .

## وثائق يمنية

(٣) مرشد بن عبد الله الوداعي ، هو صاحب الوثيقتين رقم ٢١ ، ٢٥ كما يلاحظ أن الوثيقة رقم ٢٥ ، والوثيقة هذه رقم ٢٦ قد أرسلتا إليه في عام واحد .

(٤) خمير هي مدينة هامة تقع الى الشمال من صنعاء ، وهي مركز لناحية من نواحي قضاء عمران التابع لمحافظة صنعاء ، كما أنها مركز بنى صريم من قبيلة حاشد ، وهي مدينة أثرية ، اذ يقال أنها محل ولادة أسعد الكامل ، أحد ملوك اليمن في العصر القديم . ( الويسى : اليمن الكبرى : ص ٨١ — ٨٢ ) .

(٥) القاضي العزى ، اكتفى الإمام باستعمال اللقب فقط دون الاسم الصريح عند الإشارة الى أحد أتباعه ، وهو « القاضي العزى » نظرا لظروف الحرب الدائرة ، فلجأ إلى ذلك للامن والسرية .

(٦) « صدر النظر » ، تعبير شائع الى الآن في اليمن ، أى أرسل الإيصال أو السند مقابل مال مدفوع ، وهذا يعنى أن الامام قد أرسل الى الوداعي الإيصال المطلوب الذى يثبت مادفعه اليه من مال مفروض مثل الزكاة أو غير ذلك .

(٧) يشير الإمام بهذه العبارة إلى أنه قد ثبت بالإيصال المذكور ما قد دفعه الوداعي من « أموال » بمعرفه « القاضي العزى » ، اذ كانت زكاة الوداعي « أمانة » كما جاء بالوثائق السابقة .

(٨) يونية ١٩١١ م .

## التعليق :

تنتمى هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — إلى الشكل الذى ساد حينذاك ، وهو أن تبدأ الكتابة عند حوالى منتصف الورقة ، ثم تلف الكتابة بالهوامش ، لكى يوضع الختم والبسمة بأعلى الكتابة ، وكذلك تنتهى الوثيقة بوضع التاريخ .

أما من الناحية الموضوعية ، فنلاحظ أن الإمام قد بالغ في تمجيد المرسل اليه ، فوصفه بأنه : « ركن الشيعة ، وخير أنصار الشريعة .. » الى غير ذلك مما أطلقه عليه ..

والى جانب ذلك ، فقد أراد الإمام أن يثبت أنه مازال في مركز القوة ، رغم وصول أحمد عزت باشا الى اليمن ، واسترداده لأجزاء من البلاد التى كانت تحت سيطرة الامام حتى تمكن من فك الحصار الثانى عن صنعاء ، لذلك فقد ساق عبارة تؤكد هذا فقال : « بعد أن رآه الله أعداءه خائنين » ، مشيرا بذلك الى عدم تقدم عزت باشا بقواته إلى المناطق الجبلية الشمالية ، أو بالأحرى إلى « خمير » التى كتب الامام فيها وثيقته .

## الوثيقة رقم ٢٦

و يواصل الامام تشجيعه للمرسل اليه الخطاب ، فيطمئنه بأنه سعيد بموقفه ضد الأتراك ، وبما إتخذه أتباعه فيقول : « وسرنا ما أنتم عليه من صلاح الحال . . » الخ ، كما يشكره على ما أرسله اليه من مال .

ولقد كان الإمام — حقا — في حاجة الى أن يجمع حوله كل من يستطيع من الأتباع والأنصار، فتاريخ هذه الوثيقة يدل على أنه كان في وقت حرج ، ويريد أن يثبت وجوده أمام الجيوش التركية ، ففي « ٦ شهر ربيع الآخر » من العام نفسه الذي صدرت خلاله الوثيقة — دخل عزت باشا صنعاء بعد أن فك حصارها ( زبارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص ١٨٥ ) ، ولم يعد من المستبعد أن يتقدم عزت باشا بجيوشه إلى باقى المناطق الشمالية ، لذلك لمسنا هذا التقرب الذى أبداه الإمام إلى صاحب الوثيقة وإسباغ الألقاب عليه حتى يضمن بقاءه — هو وغيره — حوله ، وبذلك يحمى نفسه أمام هذا الخطر الداهم الذى يمثله عزت باشا .

وقد يزداد الأمر وضوحا اذا ربطنا بين بعض التواريخ التى أحاطت بتاريخ كتابة هذه الوثيقة : —

فى السادس من ربيع الآخر عام ١٣٢٩ هـ ، دخل عزت باشا صنعاء بعد فك حصارها كما ذكرنا .

وفى جمادى الأولى من نفس العام أرسل الحسين بن على العمري أول رسالة إلى الإمام يحيى بتكليف من عزت باشا لفتح باب المفاوضات ، وللوصول إلى عقد صلح بين الطرفين . وفى السادس من جمادى الآخرة أرسل الإمام هذه الوثيقة الى الوادعى .

وفى الثامن والعشرين من نفس الشهر، ذهب القاضى حسين العمري والسيد قاسم العزى إلى «خمر» لمقابلة الإمام من أجل عقد الصلح بينه وبين عزت باشا ، أو كما قيل : « فتراجعوا مع الإمام وأعيان رجاله » . ( زبارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص ١٨٧ — ١٨٩ ) .

من هذا الربط الزمنى بين هذه التواريخ ، يتضح أن باب المفاوضات قد فتح بين الإمام والعثمانيين فى نفس الوقت الذى كان الإمام يدفع أحد أتباعه على الصمود فى موقفه ضد هؤلاء ، ويمدح علاقته بباقي الأتباع ، وذلك كله — كما نعتقد — حتى يقوى مركزه أثناء مفاوضاته مع عزت باشا ، وحتى لا يكون فى المركز الضعيف ، مما قد يشجع العثمانيين على أن يفرضوا عليه مايكره .





مولاي سيدي العالم الهدى زين العابدين المطهرين القاسم حسبه الوطاب العربي في الملوك  
 وشرك الاسلام لعلكم وارثه وصلى الله على علي بن ابي طالب وصحبه وسلم  
 صدر الرسالة ناصر منجوت الامر وترجع ارسال بقية الملائكة الذين باخروا للقارص  
 صحبة و ٣٤ فترد عليهم صدر واليك صهي المولى وبه كذا في امسالم لا غير  
 الحضر الباشا احمد عزت دام مجده ويكون من مولايتك بدل المهد والعتاب  
 في تيجز ما قدرتم عليه وخر وجهكم مبادون الخشية التخراب والتم بحمد الحق  
 فلا يحصل منكم البوراد والتوفيق لوصولهم لكم ونحن معينون بالبرهان  
 ودمهم والدماء عليهم فدهرته وتعللوا بالباغ الولد العربي عاتق حريته من الامم  
 ولو تطلقا على هذا وترسلن اليه وكذلك كل سالسنا ودمهم محرر من الدين  
 كما هذه (عليه السلام) حريته من الامم





## نص الوثيقة

### الحمد لله

مولاي سيدى العلامة العلم البدرزينة الآل المطهرين القاسم بن حسين أبوطالب العزى (١) حاكم الله وتولاكم ، وشريف السلام يغشاكم ورحمة الله وبركاته ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله .

صدرت للسلام ، وأنه صُدِّرَ الشيخ ناصر مبخوت الأحمر (٢) ، وترجع إرسال بقية الملازم (٣) الذين تأخروا للعارض (٤) صحبتته وهم ٢٣ ، فتروهم صدورهم (صدروا) اليكم صحه (صحبة) المومى اليه ، وبيده كتاب فى إرسالهم لاغير إلى حضرة الباشا أحمد عزت (٥) دام مجده ، ويكون من مولاي بذل الهمة والعناية فى تنجيز ما قدرتم عليه ، وخروجكم مبادرة خشية التخريب . وأنتم بمحمد الله أكمل وأعرف فلا يحصل منكم البوراد (٦) ، والتوفيق توفيق الله تعالى ، ونحن مُعِينُونَ بالدعاء ، ودمتم ، والسلام ورحمة الله وبركاته .

وتفضلاً (٧) إبلاغ الولد العزى (٨) عافاه الله جزيل السلام إذا إتفقوا به ، ولو تطلعوه على هذا أو ترسلوه اليه ، وكذلك كل سائل عنا ، ودمتم محروسين والسلام . كاتب هذا (٩) يسلم عليكم جزيل السلام ، حرر من شهر رجب ٢٩ . (١٠) مستمد الدعاء باذله الحقير حسين بن على العمري . (١١)

### الهوامش :

(١) هو : « السيد العلامة القاسم بن حسين بن محمد .. ابن أبى طالب احمد ابن الامام القاسم بن محمد ، مولده بالروضة قى شهر رمضان سنة ١٢٩١ هـ (أكتوبر ١٨٧٤ م) ، حفظ القرآن وأتقنه ، وأخذ عن علماء صنعاء والروضة ، ومن مشايخه . . . وفى سنة ١٣٢٩ هـ طلبه الباشا عزت من الروضة وجمع بينه وبين المولى الحسين بن على العمري

وطلب منها فتح الكلام فى الصلح بينه وبين الإمام يحيى ، وتم سفرهما اليه فى جمادى الآخرة سنة ١٣٢٩ هـ (يونية ١٩١١ م) .. ، ( زبارة : نزهة النظر، ح ٢ ، ص ٤٧٦ — ٤٧٧ ) ، و يلاحظ أن هذا العام هو العام الذى كتبت فيه هذه الوثيقة .

(٢) الشيخ ناصر مبخوت الأحمر، كان شيخ مشايخ قبيلة حاشد فى ذلك الوقت ، وقد قيل لى إنه لعب دورا عند مبايعة الامام يحيى بالامامة عام ١٣٠٤ هـ (١٩٢٢ هـ : ) ( سيد مصطفى سالم .. تكوين اليمن الحديث ط ١ ص ٦٤ هـ : ١ ) . وكانت قبيلتا حاشد وبكيل تعتبران جناحا الحكم فى زمن الأئمة ، إذ لم يكن يستتب حكم أحدهم إلا بموافقاتهما .

(٣) ملازم ، ومفردها ملازم ، ولا ندرى هل تجمع جمع تكسير كما فعلا الكاتب أم أن جمعها «ملازمون» أى جمع مذكر سالم . ويلاحظ أن مصدرها «لَزَمَ» ، «يَلْزَمُ» والفاعل «لازم» والمفعول به «ملزوم» .. ورجل «لُزِمَ» أى يلزم الشيء فلا يفارقه ... والالتزام الإعتناق .. ( ابن منظور: لسان العرب ، ح ٣ ، ص ٣٦٢ — ٣٦٣ ) . وقد عرف الملازم فى الأزمنة الحديثة بأنه القائد الصغير الذى يرتبط بجماعة من الجند ، وأصبح الملازم رتبة من رتب الضباط بالجيش العربية الحديثة .

(٤) العارض ، أى الأمر العارض المفاجيء الذى يعطل المرء عن القيام بعمل ما ، ومازال اللفظ مستعملا فى اللهجة الصناعية الدارجة .

(٥) أحمد عزت باشا ، هو الذى سبق الإشارة إليه خلال هوامش وتعليقات الوثيقتين رقم ٢٤ ، ورقم ٢٥ . وللتوسع فى التعرف عليه ودوره فى عقد صلح «دعان» ١٣٢٩ هـ = ١٩١١ م يرجع الى كتابنا (تكوين اليمن الحديث : الفصل الأول والثانى من الباب الثانى . )

(٦) البوراد ، تعبير عامى دارج يعنى التكاسل والتراخى وفتور الهمة ، و يقال أثناء الحديث : بورد يافلان ، أى اهدأ أو دَعَكَ من هذا الأمر .

(٧) تفضلا ، تدل على المخاطب المثنى ولا ندرى من هما ، وكان من الممكن أن تستعمل صيغة المخاطب الجمع التى تستعمل للتعظيم والتفخيم عند التحدث إلى شخصية هامة ، ولكن وضعنا اللفظ كما جاء بالوثيقة ، ومن المرجح أن المقصود هو : «التفضل» عليه بالقيام بكذا ، وهذا هو الأقرب إلى الصحة ، ومازال اللفظ سائدا إلى الآن .

(٨) المقصود بالعزى هو محمد ابن القاضى حسين العمرى وكان أكبر أبنائه ، ولد عام ١٣٠٠ هـ ، ونشأ تحت رعاية والده فى بيئة علمية ، فتفوق على أقرانه فى العلم والأدب والشعر ، غير أنه توفى عن عمر قصير فى عام ١٣٣٠ هـ ، أى وهو فى الثلاثين من عمره ..

## الوثيقة رقم ٢٧

وأمر عزت باشا بتشيع جنازته . ( الجرافى : تحفة الاخوان ، ص ١١١ - ١١٥ ) ، وكان والده عند سفره الى « خر » للتفاوض مع الامام قد تركه مريضاً بصنعاء لذلك خصه بالسلام والدعاء له بقوله : « عافاه الله » ، بعد أن أنهى خطابه الرئيسى .

(٩) يلاحظ أن كاتب هذه الرسالة هو عبدالله ابن القاضى حسين العمرى ، وليس القاضى نفسه الذى وقع الرسالة فقط ، وكان والده قد اصطحبه معه في رحلته الى « خر » للاعتماد عليه في بعض المهام مثل كتابته الرسائل هذه . وللتعرف على عبدالله يمكن أن نقول أنه : « ولد في جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ هـ (فبراير ١٨٨٧ م) ، ونشأ في حجر والده ، وأخذ عنه العلم .... وتناول معالى الأمور فأدركها ... وسعى في سنة ١٣٢٩ هـ (١١١١ م) في عقد الصلح .. مشاركا لوالده .... وكان مستشار الحكومة العثمانية باليمن ... وبعد جلائهم عن البلاد .. عهد إليه الإمام بالقيام بكثير من الأعمال الهامة ، فادارها بهمة عالية ... وله معرفة باحوال الناس والتاريخ والأدب ... » ( الجرافى : تحفة الاخوان ، ص ٧٨ - ٧٩ ) . ويلاحظ أنه تقلد المناصب المختلفة في عهد الإمام حتى أصبح بمثابة رئيس وزرائه ، رغم أنه لم يكن يوجد مثل هذا المنصب ... وقد قتل مع الإمام يحيى عند قيام ثورة ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) في « سواد حزيز » كما سنذكر فيما بعد .

(١٠) يولية ١٩١١ م .

(١١) هو القاضى حسين بن على بن محمد بن على بن عبدالله العمرى ..... مولده في سنة ١٢٦٥ هـ تقديرا .. ( ١٨٤٩ / ٤٨ م ) كما قال تلميذه القاضى عبدالله ابن عبد الكريم الجرافى في كتيب وضعه لترجمة حياة أستاذه ترجمة وافية - كذلك ترجمات لبعض من أخذ عنه العلم - وسماه « تحفة الاخوان ، بحلية علامة الزمان ، حليف السنة والقرآن ، المولى شيخ الاسلام المعمر الحسين بن على العمرى » . وهو ممن اشتهروا بالعلم والتفقه ، وأخذ عنه الكثير ، إذ كانت أولى وظائفه وإهتماماته هى التدريس ، وعرف عنه تنظيم أوقاته وحسن إستغلالها . وقد كان يعهد اليه ببعض الأعمال الحكومية مثل « نظارة الأوقاف ورئاسة الأستئناف ونحوها من الاعمال الهامة » . ( ص ١٣٦ ) ولأهميته الشخصية ومكانته العلمية لدى العثمانيين والإمام في آن واحد ، فقد وسّطه العثمانيون أثناء إشتداد الحصار الأول على صنعاء عام ١٣٢٣ هـ ( ١٩٠٥ ) لعقد هدنة مع الإمام وانسحابهم الى مناخه ومايلها جنوبا ، فدخل الإمام صنعاء لبعض الوقت حتى وصل أحمد فيضى باشا إلى اليمن واخرج الإمام من صنعاء . ( ص ١٣٩ ) . وقد لعب دورا هاما أيضا أثناء عقد الصلح « دعان » المشهور عام ١٣٢٩ هـ ( ١٩١١ ) ، فقد ندب هو وقاسم العزى لمراجعة الإمام في الصلح ، وكانت هذه المساعي من أهم اللبانات الأساسية التى

## وثائق مبنية

تم على أساسها هذا الصلح» . (ص ١٤٠ - ١٤٢) . ويلاحظ أن هذه الوثيقة نابعة من ثنيات هذه المساعي كما سنرى في التعليق .

### التعليق :

تتميز هذه الوثيقة من الناحية الشكلية عن أغلب الوثائق السابقة ، ويرجع هذا التميز والإختلاف الى أنها عبارة عن خطاب شخصي بين إثنين من أعيان البلاد حينذاك ، لذلك لم تحمل أختاماً بأعلاها ، بل بدأت بعبارة « الحمد لله » ثم بألقاب كانت منتشرة معروفة في اليمن ، وخاصة لأصحاب المناصب الدينية ، ثم إسم المرسل اليه مباشرة ، وبناء على هذا نرى أن الخطاب انقسم الى خطابين ، فالقسم الأول من الخطاب — وهو الجزء الأساسى منه — يدور حول أمور عملية سياسية ، أما القسم الثانى — وهو بمثابة ملحق — أو ملحوظة لتنبيه القارئ إلى أمر ما ذى أهمية — فهو يتناول جانباً شخصياً بحثاً للسؤال عن ولده المريض — أى ولد المرسل — الذى يريد أن يبلغه سلامه ، أو يقوم المرسل إليه بإطلاعه على الخطاب نفسه لرفع معنوياته ، وأن والده بخير ويسأل عن صحته .

أما من الناحية الموضوعية ، فنرى أن للوثيقة أهمية تاريخية ، فهي تلقى ضوءاً على ما كان يدور بين الأطراف المختلفة المهمة بعقد صلح «دعان» ، أذ أن الخطاب مرسل بين شخصين هامين من شخصيات ذلك العصر ، و يعدان قطباً للمسعى التى تم على أساسها إبرام ذلك الصلح ، فقد وضع عزت باشا ثقته بهما فأرسلهما إلى الإمام ، كما أن الأخير كان يقدرهما خير تقدير ، فتقبل وساطتهما .

ويرجع أن الوساطة قد أخذت وقتاً غير قليل حتى تم الاتفاق على مواد الصلح ، إذ يلاحظ أن أولهما ، وهو القاضى حسين العمرى ، كان فى «خر» مع الإمام ، وكان ثانيهما ، وهو السيد قاسم العزى ، قد رجع إلى صنعاء فى مهمة خاصة — كما نعتقد — مثل إبلاغ عزت باشا بالتفاصيل التى وصل إليها الوفد أثناء مفاوضاته مع الإمام . ويؤكد هذا القول إرسال هذا الخطاب من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، ما ذكره أحد المؤرخين المعاصرين عند حديثه عن مقدمات الصلح ، فقال : « ثم ترددت الهيئة ( أى هيئة المفاوضات ) إلى الإمام وإلى صنعاء حتى إنتهى الكلام فى المواد التى تم الصلح عليها . . » ( زبارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص : ١٨٩ ) . ولاشك فى أن العوامل الطبيعية كانت سبباً هاماً من أسباب طول المفاوضات حينذاك ، إذ أن وعورة الطرق ، وصعوبة المواصلات فى ذلك الوقت ، كانا يؤديان إلى تأخر الاتصال وبطء اللقاءات .

ويتضح الجانب العملى السياسى فى هذه الوثيقة ، والذى يمس الخطوات التى تتعلق بعقد الصلح ، فى أن «العمرى» يبلغ «العزى» بأنه قد أرسل الشيخ ناصر مبخوت الأحمر

## الوثيقة رقم ٢٧

على رأس ثلاث وعشرين «ملازما» إلى عزت باشا، على أن يكون على العزى : « بذل المهمة والعناية في تنجيز ما قدرتم عليه » . وفي نفس الوقت طالب « العمري » زميله العزى بألا يتأخر في تنفيذ ما اتفق عليه وطالبه بألا : « يحصل منكم البوراد » ( هـ : ٦ ) كما ألح عليه بسرعة الحضور إلى « خمر » ، فقال له : « وخروجكم مبادرة خشية التخريب ... » ، أى أنه يخاف أن تضع أو تفسد المجهودات التي بذلت من قبل لإتمام الصلح .

ولا ندرى — في الواقع — الكثير من خفايا الجانب السياسى الذى ورد فى الوثيقة ، بل ثارت أماننا التساؤلات الكثيرة التى تدور حول ما جاء بها .

فن ناحية ، نحن لاندري تماما لماذا : « صُدر الشيخ ناصر .. وبقية الملازم .. وبيده كتاب فى إرسالهم لا غير .. » إلى عزت باشا ؟ هل هم مجرد « رهائن » ليثبت الإمام حسن نيته تجاه العثمانيين ، وخاصة أن هذا الشيخ كان معروفاً — حينذاك — بولائه للإمام يحيى ؟ أم أن عزت باشا كان يريد أن يقلّم أظافر يحيى قبل أن يذهب إلى مقابلته لإبرام الصلح ، فاشترط أن يرسل إليه — فى صنعاء — تلك العناصر المحاربة التى يعتمد عليها ؟

ومن ناحية أخرى ، لماذا شك « العمري » فى نشاط العزى وإخلاصه فى إتمام الصلح ، فطالبه بسرعة الحضور إلى « خمر » ، كما حثه على إكمال الخطوات المتفق عليها ؟

وهذه جميعها أمور لم تتضح فى الوثيقة ، كما لم تسعنا المراجع المعاصرة بتوضيحها ، مما يشير إلى أننا مازلنا فى حاجة إلى مزيد من الوثائق لتوضيح أبعاد تلك الفترة .







( صورة الوثيقة رقم ٢٨ )





بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قد وقع الاطلاع على هذا الرضا من يد المولى الميرزا  
 اطلع له غيره وعازاه وبيده ونظرة ونظم  
 به الذكر المبين ونامر التولى على هذه الوصية  
 بوجبه ويرسل اليها بوجبه سيدي المرحوم  
 بن محمد ليكون العمل بوجبه او صورته مصدقة  
 وادراكا كانت الوصية صرف للفقراء  
 على احد سمي الصرف منها ويوزله  
 حيث وهو من اقرار الموصي وصاحب علمه وان  
 على الوصية من اهل المعرفة الى اهل علمه معلوم  
 فامر به بالعرف طبق لما هو المراد منه وادان  
 المتولى من الصرف راجع سيدي الميرزا  
 الموفق بآركه



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

القاضي العلامة العزى محمد بن يحيى اليماني (٢) حماه الله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أوجب هذى ( هذا ) اليكم أنه كتب الينا الصنو الجمالى على بن احمد بن محمد (٣) من أجل وصية الوالد عبد القادر بن محمد (٤) بالسدس ، وذكر أنه من فقراء الهاشميين أو غيرهم ، والمعرف وأقاربه محرومون من تلك الوصية مع أنه من الذرية . هذى ( هذا ) ما كان من حكاية الكاتب ، وانا لا ندرى بالوصية ما تضمنت قدرًا ومضرفا وصفة المضرف (٥) ، فنأمركم أن تبحثوا عن الوصية وما تضمنت ، وتعملوا بما يطابق مقصد الموصى ، واذا كان الصنو الجمالى (٦) ممن شملته عموم الوصية حولتم له ما يقتضيه حالته وحاجته ، فقرابته من الموصى مع تناول الوصية له تزيد قربا لا بعدا ، والسلام عليكم ورحمة الله ، ٨ رجب ٣٠ (٧) .

(ثم يأتى الرد فى ظهر الوثيقة نفسها)

بسم الله الرحمن الرحيم

(التوقيع : ناظر الوصايا)

محمد يحيى (٨)

قد وقع الاطلاع على ماتحرر باطنا (٩) من سيدى المولى أمير المؤمنين أطال الله عمره وعافاه وأيده ونصره وحفظه بما حفظ به الذكر المبين . ونأمر المتولى على هذه الوصية أن يعمل بموجبه ، ويرسل الينا بوصية سيدى المرحوم عبد القادر بن محمد ليكون العمل بموجبها أو صورتها مصدقة . واذا كانت الوصية مصرف للفقراء فسيدي الجمالى على بن احمد يستحق الصرف منها ، ويوفر له النصيب منها حيث وهو من

أقارب الموصى وصاحب عائلة ، والقائم على الوصية من أهل المعرفة الكاملة معلوم لدينا (١٠) ، فنأمره بالصرف طبق مراد الموصى ومراد الله ، وإذا تمنع المتولى من الصرف ، راجع سيدى الجمالى الينا ، والله الموفق ، بتاريخه ٢٤ رجب ٣٠ . (١١) الهوامش :

(١) الختم ، هو الختم الكبير ذو البسمة الذى للإمام يحيى ، وهو يختلف عن ختم الوثيقة السابقة مما يدل على أنه كان يستخدم الختمين معا فى وقت واحد .

(٢) هو القاضى محمد بن يحيى اليمانى اليدومى ناظر الوصايا حينذاك .. وكان حاكما لدى الإمام عندما كان الاخير فى مدينة «السودة» ، كما ظل يعد الحاكم الثانى بصنعاء مدة طويلة ، كذلك «ناظر وصايا» كما جاء بالوثيقة .

(٣) على بن أحمد ، سبق ترجمة حياته بالهامش : ٦ بالوثيقة : ١٦ .

(٤) عبد القادر بن محمد ، سبق ترجمة حياته بالهامش : ٢ ، بالوثيقة : ١٦ .

(٥) صفة المصرف ، أى الجهة التى ستقوم بالصرف ، وكيف سيكون الصرف ، ووضع الامام هذه التساؤلات وغيرها لفهم أبعاد القضية كما سنرى .

(٦) الجمالى ، هو على بن أحمد صاحب الهامش الثالث ، اذ أن هذا هو لقب كل من يسمى «عليا» فى اليمن الى الآن ، اذ يطلق عليه الجمالى .

(٧) التاريخ بالكامل هو ١٣٣٠ هـ ، و يوافق : يولية ١٩١٢ م .

(٨) سبق ترجمة حياته بالهامش رقم : ٢ .

(٩) باطنا ، أى بباطن الوثيقة ، أو ما جاء بأولها ، أما ظاهرها ، أى ما خلف الوثيقة — كما نقول حاليا — فهو الذى جاء به رد ناظر الوصايا .

(١٠) أشرنا اليه فى الهامش رقم : ١٠ ، بالوثيقة رقم : ١٦ .

(١١) التاريخ بالكامل هو سنة ١٣٣٠ هـ ، و يوافق يولية ١٩١٢ م .

### التعليق :

تتفقد هذه الوثيقة من الناحية الشكلية مع أغلب وثائق العصر ، فهى لا تبدأ عند أول الورقة ، ثم تلف الكتابة حول نفسها . أما الختم فهو الكبير ذو الأهلة التى تعلوه البسمة . أما ما يلفت النظر هنا ، فهو أن ناظر الوصايا قد وضع رده فى ظهر الورقة وليس فى ورقة مستقلة كما يجرى حاليا ، ولاندرى هل يرجع ذلك إلى نقص الورق حينذاك بالمؤسسات الحكومية ، أم لأن العثمانيين كانوا هم المصدر الوحيد للأوراق فى اليمن ، لذلك الأوراق شحيحة الوجود ، وانعكس هذا على استعمالها .

## الوثيقة رقم ٢٨

أما من الناحية الموضوعية، فربما كان أهم مايلفت النظر الى هذه الوثيقة هي أنها الأولى — مما لدينا — التي كُتبت بعد عقد صلح «دعان» الشهير بقليل (انظر كتابنا: تكوين اليمن الحديث، ملحق — ٢، ص ٤٩٥ — ٤٩٧) بين الامام يحيى وأحمد عزت باشا، والذي جاء فيه: (المادة — ١) «أن ينتخب الإمام حكاما لمذهب الزيدية، وتبلغ الولاية ذلك، وهذه تخبير الآستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب». وجاء في المادة الثانية: «تشكل محكمة استئنافية للنظر في الشكوى التي يعرضها الإمام». كما جاء في المادة التاسعة: «تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام».

وازاء هذا الصلح، وما جاء به من المواد التي أشرنا اليها، فيمكن القول بأنه يتضح في هذه الوثيقة أن الإمام قد بدأ يمارس الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى هذا الصلح، فقد اعترف به زعيما للطائفة الزيدية باليمن، وحق له تعيين القضاة (الحكام) في المناطق التي يقطعها الزيديون، كما عين أعضاء المحكمة الاستئنافية عند تشكيلها طبقا لمواد الصلح، لهذا فهو يرفع هنا إحدى شكايا أبناء الطائفة إلى «ناظر الوصايا» حينذاك للنظر في قضية من قضايا الوصايا، ويطلب منه أن يرفع ما يتوصل اليه من رأى، وهذا ما نلمسه بوضوح من خلال الوثيقة.

والقضية المثارة في هذه الوثيقة قضية قديمة أثبتت من قبل في عهد الحكم التركي (تراجع الوثيقة رقم: ١٦)، وبت فيها ناظر الوصايا حينذاك بمنح الشاكي جزءا من السدس المنصوص عليه في الوصية، عن طريق ملتزم تنفيذ الوصية. ويبدو أن الجزء الذي تقرر سابقا كان قليلا، أو أن ملتزم تنفيذ الوصية لم يقيم بدوره كما يجب نظرا لغياب السلطة المهيمنة، لذا تجددت الشكوى مرة أخرى أمام الإمام يحيى بعد عقد صلح «دعان».

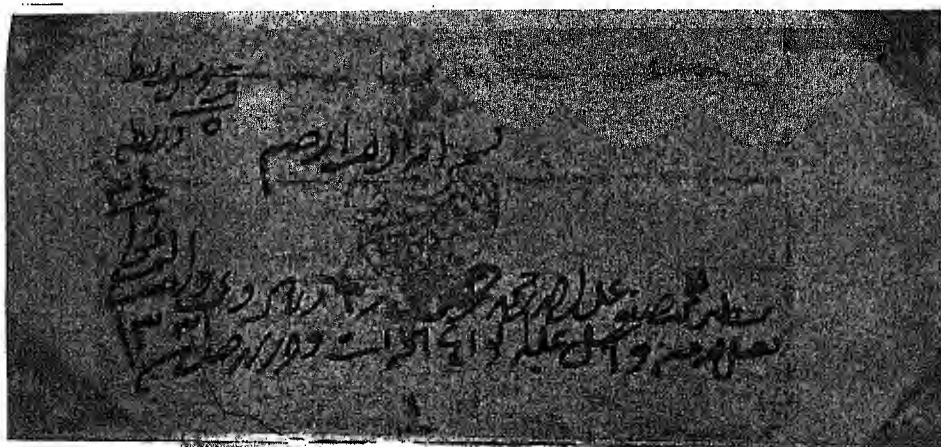
ويلاحظ أن الإمام كان متعاطفا مع صاحب الحق مما يدل على حرصه على جمع الأنصار حوله لتدعيم نفوذه بين الأهالي، وفي نفس الوقت على أن يعمل على تأكيد صلاحياته الجديدة — بعد عقد صلح دعان — بأنه المشرف على القضاء — وخاصة بالنسبة للطائفة الزيدية — وأنه صاحب سلطة في تنفيذ الوصايا والوقف.

وقد حرص ناظر الوصايا محمد يحيى اليدومي على طلب عدة أمور هامة:

أولا: الاطلاع على نص الوصية من ناحية، وعلى استحقاق السيد على بن أحمد وأولاده في الوصية من ناحية ثانية، وعلى دفع ملتزم تنفيذ الوصية الى صرف المستحقات من ناحية ثالثة. ويبدو أنه شك في هذا الملتزم فكتب: «واذا تمنع المتولى من الصرف، راجع سيدى الجمالى الينا»، أى رجع السيد على بن أحمد صاحب الحق الى ناظر الوصايا، وهذا ما سنلمسه في بعض الوثائق التالية.

وسنلاحظ أيضا أن هذه القضية ستمتد طويلا بعد ذلك، وستظهر من حين إلى آخر.





(صورة ابوييد رقم ٢٩)





## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الختم : ( المتوكل على الله أمير المؤمنين يحيى بن محمد حميد الدين ) (١)  
 نظير (٢) للصنوعلى بن احمد بن محمد بن الحسين (٣) فى ربع ريال وثمان  
 ونصف ثمن (٤) عن واجب لله (٥) ، تقبل الله منه ، وأسبل عليه أنواع الخيرات ،  
 وحرر شهر صفر ١٣٣١ . (٦)

## الهوامش :

- (١) يعتبر هذا الختم هو الأول من نوعه الذى ظهر على الوثائق التى لدينا ، والذى يتميز عن باقى الأختام التى إستعملها الإمام يحيى قبل الإستقلال أو بعده . فهو مطبوع بالخبر الأزرق ، بينما جميع الأختام التى لدينا كانت تطبع باللون الأحمر . ومن ناحية أخرى فهو صغير الحجم بالنسبة للأحجام الأخرى التى إستعملها الإمام . وقد قيل لى أن هذا الختم المميز كان مخصصا ليضعه لإمام على الأوراق الخاصة بإستلام قيمة الزكاة أو الهدايا التى تقدم اليه مباشرة .
- (٢) النظير ، وتعنى الايصال أو السند أو الوثيقة التى تقدم عند استلام مبلغ معين .
- (٣) سبق تقديم ترجمة له بالهامش رقم : ٦ ، للوثيقة رقم : ١٦ .
- (٤) كان الريال اليمنى حتى سنوات قليلة يساوى أربعين بقشة ( وهو لفظ تركى قديم ) ، ومنذ عام ١٩٧٦ ، ولظروف اقتصادية بحتة ، أصدرت الحكومة قرارا بتقسيم الريال الى مائة فلس . وإذا حاولنا أن نعرف المبلغ المشار إليه ، فيمكن القول بأنه يساوى :  $١٠ + ٥ + ٥ = ٢٠$  ،  $١٧,٥$  بقشة ، أى أقل من نصف ريال ، غير أن العملة حينذاك كانت مرتفعة القيمة الشرائية .
- (٥) واجب لله ، أى الزكاة المستحقة عليه .

(٦) يوافق فبراير ١٩١٣ م .

## التعليق :

تعتبر هذه الوثيقة جد يدة — بالنسبة لما لدينا من وثائق — فى جميع النواحي . فن الناحية الشكلية ، نلمس الى جانب صغر الوثيقة وقصرها ، أنها تحمل ختما صغيرا وباللون الأزرق ، يختلف

في شكله ولونه عن باقى أختام تلك الفترة ، وكما ذكرت في الهامش رقم : ١ ، فقد قيل لى أنه خاص باستلام الزكاة ، أى أنه يستعمل في المعاملات الذاتية الخاصة بالإمام .  
أما من الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تلفت الأنظار إليها أيضا ، فهي عبارة عن إيصال لتوثيق أن الإمام قد تسلم قيمة الزكاة التى قدرها السيد على بن أحمد على نفسه . وقدمها هدية للإمام باعتباره رئيس أبناء المذهب الزيدى .

ومما يزيد الأمر غرابة هو صغر المبلغ المدفوع ، فالسيد على بن أحمد يحاسب نفسه بكشل دقيق — وهو معروف بفقره كما اتضح من الوثائق السابقة الخاصة به — ليحدد هذا المبلغ القليل ثم يقدمه إلى الإمام ، وفي نفس الوقت ، يحرص الإمام على إصدار هذا الإيصال ليؤكد وصول المبلغ إليه .

وأخيرا ، فيجب أن نشير إلى أن هذه الوثيقة قد كتبت عام ١٣٣١ هـ أى بعد حوالى عامين من عقد صلح «دعان» عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) ، وهى الفترة التى كان الإمام يعمل فيها على تدعيم نفوذه سياسيا ومذهبيا كما سمحت بذلك شروط الصلح . ولا شك في أن المصاعب التى واجهته بعد الصلح كانت لاتقل أهمية عن تلك التى كانت تواجهه قبل الصلح ، رغم اختلاف طبيعة كل منهما ، إذ كانت الظروف الأولى ذات طابع حربى ، أما الصلح وشروطه ، فقد أدى أن تكون الظروف المحيطة به ذات طابع سلمى ، وهذا ما كان يسعى إليه . ففي هذه الظروف السلمية ، سيعمل الإمام على مد أصابعه إلى أنحاء المنطقة الشمالية ، ليؤكد هناك أنه الإمام الوحيد الذى اعترف به العثمانيون (طبقا للصلح) ، وفي هذا قضاء على منافسيه . وفي نفس الوقت أصبح الوحيد الذى له الحق في «انتخاب الحكام» (أى القضاة) في هذه المنطقة ، وهذا يستطيع أن يثبت وجوده بتلك المناطق ، بل وسوف يتضخم هذا الوجود بين رجال القبائل الشمالية — رويدا رويدا — لأنه هو ورجاله أصبحوا يمثلون الشريعة الاسلامية هناك ، وهم الذين سيقومون بتطبيقها باعتبار الحكم القائم في البلاد حينذاك ، وهو الحكم العثمانى . وضمن هذا الإطار الذى رسمناه ، نستطيع أن نفهم الدافع الذى أدى إلى إرسال هذا المبلغ إلى الإمام ، كذلك الظروف السياسية والاجتماعية والمذهبية التى نبعت منها هذه الوثيقة ، أى أحاطت صدورها .

ويمجدربنا في النهاية أن نربط بين ما جاء في هذه الوثيقة وبين المادتين الخامسة عشر والسادسة عشر من مواد صلح «دعان» ، فهما معا يدلان على ذكاء المفاوض العثمانى ومعاونيه ، إذ قضت المادة الأولى منها بالسماح للإمام بأن يتلقى الهدايا من أتباعه ، إما مباشرة أو : «بواسطة مشايخ الدولة أو الحكام» ، وهى مادة تعبر عن فهم هؤلاء العثمانيين لواقع المنطقة الزيدية ، واحتمال أن يقدم بعض أبنائها الأموال إلى الإمام ، وأنهم لا يستطيعون عمليا منع الإمام من استقبال هذه الأموال . أما المادة الأخرى فتقضى بأن : «على الإمام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة» ، حتى يتمكن العثمانيون من تحديد حجم ما يتلقاه الإمام من زكاة وهدايا عن طريق تسليم هذا العشر ، مع افتراض أن الإمام سيكون أميناً في تحديد هذا العشر ، طالما أنه يرفع الشعارات الدينية التى حاربهم بها ، والتى عقد على أساسها هذا الصلح .



( صورة الوثيقة رقم ٣٠ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 (الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)  
 الولد العلامة جمال الاسلام على بن احمد بن محمد (٢) حفظه الله تعالى ،  
 وشريف السلام ورحمة الله وبركاته .  
 صدورها وأنه وصل كتابكم وما طيه ، قد صدر وشأن وقف الوالد عبد القادر بن  
 محمد (٣) رحمه الله ، فلتكن منكم المراجعة الى ناظر الوصايا ، وأعرضوا هذا عليه ،  
 ليكون منه الإنتباه والحزم ، والدعاء مستمد . ونحن يا جمالي في أهوال وأشغال جزيلة  
 قد عرفتم ما علينا من التكاليف العظيمة في الجهاد لحماية العباد ، والبلاد ليس لها  
 غير الله ، والناس معرضون عن الإعانة بالنفس والأموال حتا (حتى) كان البخل  
 بالواجبات ، فلم يكن في اليد إلا ما سلمه بعض المؤمنين ، وشريف السلام ، لتاريخه  
 ٢٤ شهر صفر ١٣٣١ هـ (٤) .

## الهوامش :

- (١) الختم الهلالي الكبير الذي تعلقه البسمة .
- (٢) سبق تقديم ترجمة حياته بالهامش رقم : ٦ ، بالوثيقة رقم : ١٦ .
- (٣) سبق تقديم ترجمة حياته بالهامش رقم : ٢ بالوثيقة رقم : ١٦ .
- (٤) يوافق : مارس ١٩١٣ م .

## التعليق :

ترتبط هذه الوثيقة بسابقتها ، إذ أنها مرسلتان إلى شخص واحد ، وأيضاً في شهر واحد شهر  
 صفر ، وإن كانت الأولى غير محددة اليوم ، وزيادة على ذلك فقد وردت بالوثيقة عبارة تدل على أنها  
 رد من الإمام على الكتاب الذي وصله من السيد على بن أحمد ، ومعه «ماطيه» ، ونرجح أن ماطيته

## وثائق مبنية

هو المبلغ المشار اليه في الوثيقة السابقة ، مما يؤكد مذهبنا اليه ، وهو أن الوثيقة السابقة كانت عبارة عن إيصال من الإمام بإستلامه المبلغ ، أما هذه الوثيقة ، فهي الرد الموضوعى على ماجاء بكتاب السيد على بن أحمد .

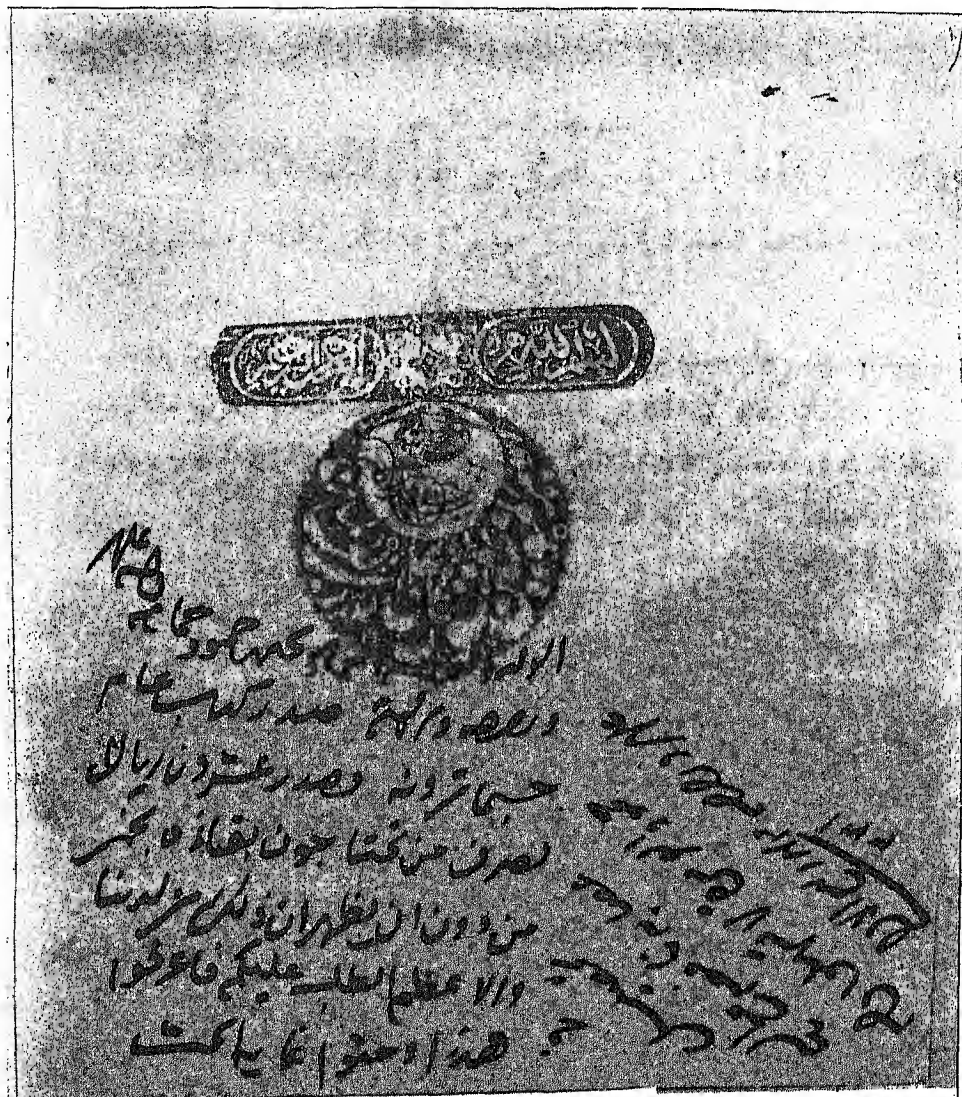
غير أن أكثر مايلفت النظر في هذه الوثيقة هما ناحيتا التودد والشكوى في وقت واحد من قبل الإمام ، فهو من ناحية يتودد إلى السيد على بن أحمد فيخاطبه بلقبه وليس باسمه ، أى «ياجمالى» ، وهذا نوع من التفتيح والتعبير عن الاعزاز. أما الشكوى فقد بدت في الجملة التالية للقب مباشرة فيقول : « ونحن ياجمالى فى أهوال وأشغال جزيلة ، قد عرفتم ماعلينا من التكاليف العظيمة فى الجهاد لحماية العباد » ، ثم تبلغ الشكوى ذروتها عندما يشير إلى الضائقة المالية ، وأن الناس يخلون بالواجبات ، أى بالزكاة . يبدو أن الإمام قد حاول أن يبرز هذا الجانب المالى ليتهرب من الاستجابة لطلب السيد على بن أحمد الذى كان يربضائقة مالية كما اتضح فى الوثائق السابقة (١٦ ، ٢٧ ، ٢٨) ، وربما يرجع هذا الى بخل الإمام الذى اشتهر به ، أو إلى أنه كان قليل الدخل والارادات فى الفترة التى تلت عقد صلح «دعان» ، «لبخل الناس» كما عبّر الإمام بالوثيقة ، « فلم يكن فى اليد الا ما سلمه بعض المؤمنين » .

والحقيقة أن شكوى الإمام هذه ، التى استغرقت نصف الوثيقة ، تثير أمامنا تساؤلات عديدة ، فهل يريد الإمام أن يفهم صاحبه أن صلح «دعان» قد أتى بمشاكله الخاصة التى جعلته فى «أهوال وأشغال جزيلة» حتى لايتثقل هذا الحاكم «على بن أحمد» بمشاكله الخاصة كاهل الإمام ؟ أم أنه أراد أن يعلن أن هذا الصلح قد ألقى على عاتقه أعباء جديدة هى : « التكاليف الباهظة » .. كما قال ؟

كذلك تثير عبارة الامام : « والبلاد ليس لها غير الله » الإستغراب .. فهل أراد الإمام أن يثيرهم الجميع للاشتراك فى مواجهة مشاكل ما بعد صلح «دعان» ، أم أنه عبّر بذلك فعلا عن « حالة استسلاميه » وأنه يريد أن يقول أنه قد أدى ما عليه من « جهاد » أمام العثمانيين ، وأنه قد اضطر إلى عقد صلح «دعان» المعروف تحت ظروف حرية قاسية ؟

وبما أراد الإمام أن يعبر بهذه العبارة — بصدق وإخلاص — عن إحساسه بأن الصلح قد أدى إلى انفضاض الأنصار من حوله ، إذ لم يعد هو الإمام الذى يقف أمام العثمانيين ، بل هو الشخص المتحالف معهم . لذلك ضعف إيمان الأنصار ، وأصبح : « الناس مُعرضون عن الإعانة بالنفس والأموال حتى كان البخل بالواجبات » ، وأن هذه المواقف السلبية من جانب الأهالى — كما اشتكى الإمام — إنما ترجع الى فهمهم هذا ، وهو أن الإمام قد تخلّى عن القضية العامة من أجل القضية الخاصة ، وهى الإعتراف به « زعيما للطائفة الزيدية » .





(صورة الوثيقة رقم ٣١)





## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
( الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ) (١)  
الولد العلامة العماد يحيى بن حمود (٢) حماه الله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

صدر كتاب عام حسباً ترونيه وصدر عشرون ريالاً لصرف من تحتاجون بقاءه بخمر (٣) من دون أن يظهر أن ذلك من لدينا ، والا عظم الطلب عليكم فاعرفوا هذا . وحثوا غاية الحث في تحصيل عصابة نافعة مع الشيخ حمود العريضة (٤) لا تسهلوا ، والسلام عليكم ورحمة الله ، ٢ شهر ربيع الأول سنة ١٣٣١ (٥)

## الهوامش :

- (١) هو الختم ذو الأهلة الكبير الذي تعلوه البسملة .
- (٢) يحيى بن حمود ، هو يحيى بن حمود بن محمد ... شرف الدين ، ومولده في صنعاء ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) وبها نشأ وترعرع في حجر والده حمود بن محمد ، وأخذ العلم عن والده وعن مشاهير عصره ... وكان عالماً في كل فن وخاصة علم المنطق وعلم الفروع .. وعين حاكماً في «خر» . وبعد دخول الإمام يحيى صنعاء عند جلاء الأتراك عيّنه حاكماً في «شباب كوكبان» .. وتوفي قبل والده عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢١ م) . وأخذ الكثير العلم عنه ومنهم : علي بن حمود شرف الدين .
- (٣) خر مدينة الى الشمال من صنعاء ، سبق التعريف بها في الهامش الرابع للوثيقة رقم : ٢٥ .
- (٤) الشيخ «حمود العريضة» ، لم نعثله على ترجمة في المصادر المعاصرة ، وأن كنا نرجح أنه من مشايخ حاشد ، إذ ذكر اسمه عقب الإشارة الى خر ، وقد أعجبنا الاسم الأخير حسب مانسمع أو حسب أسماء الشهرة حيث أنه غير معجم في الوثيقة كما نرى .
- (٥) يوافق هذا التاريخ : مارس ١٩١٣ م .

## التعليق :

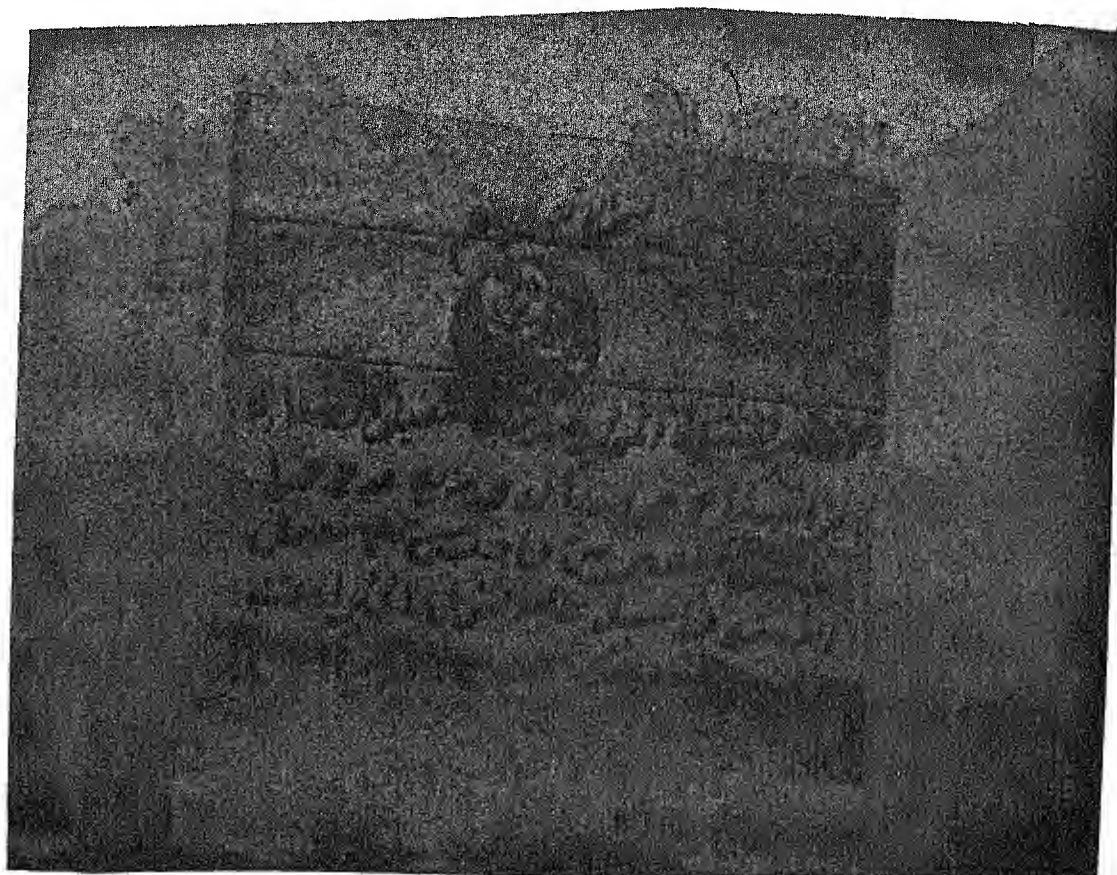
تنسب هذه الوثيقة إلى باقى وثائق العصر المعاصرة — من الناحية الشكلية — من ناحية الحتم الذى يشبه امثاله حينذاك ، ومن ناحية أن تبدأ كتابة الوثيقة فى وسط الورقة ، ثم تلف الكتابة حول نفسها . وبالإضافة الى هذا وذاك ، فالكتابة نفسها قليلة التنقيط ، أى قليلة الإعجام ، وإن كانت أكثر نسبيا من غيرها ، ويقال إنها بخط الإمام نفسه .

يصعب فى الواقع التعليق على هذه الوثيقة تعليقا موضوعيا كاملا لضياغ وثيقة أخرى أشار الإمام إليها فى البداية بقوله : « صدر كتاب عام حسب نرونه » ، إذ لم يمع هذا الكتاب فى أيدينا . غير أننا نعتقد أنه كان خاصا بتنظيم أعمال «الحكام» (الفضة) فى المناطق المختلفة ، إذ أن الوثيقة هذه مرسلة الى أحد الحكام ، ومن ناحية أخرى ، فإنها صدرت فى ظل صلح «دعان» المعروف ، الذى حوّل الإمام حق انتخاب حكام «الزيدية» ، فقد جاء فى مادنه الأولى : « ينتخب الإمام حكاما لمذهب الزيدية ، وتبلغ الولاية ذلك » . . (تكوين اليمن الحديث : ملحق ٢ ، ص : ٥١٦) ورغم ذلك ، فأننا نظل لانعلم محتويات هذا الكتاب المشار اليه .

ومن ناحية أخرى ، نرى أن الإمام أرسل مبلغا إلى الحاكم للصرف منه على «حاشيته» اذا صح هذا التعبير ، حتى يصبح — كما نعتقد — مهاب الجانب ، إذ لا شك فى أن الإمام كان يهيم تدعيم هذه المظاهر بعد عقد صلح «دعان» حتى يؤكد وجوده السياسى من خلال هؤلاء الحكام ، لذلك حث على تسكيل : « عصاة نافعة » حول أحد مشايخ المنطقة المقربين اليه لكى تملو درجة الحاكم بين الأهالى .

غير أنه من الطريف أن نشير الى عبارة الإمام وهى أن على الحاكم أن يوزع المبلغ المرسل إليه دون أن يشير الى أنه قد جاءه من قبل الإمام حتى لا يطمع الملتفون حوله فيه ، فقال : « .. دون أن يظهر أن ذلك من لدينا ، والاعظم الطلب عليكم فاعرفوا هذا » .

وقد تؤكد هذه العبارة رأيا قديما وهو أن الإمام يحبى قد إستفاد من فترة وجوده إلى جانب أبيه المنصور فى فهم بواطن الأمور... وأنه ظل يدير الأمور بصفته شيخ قبيلة كبيرة ، فكان يكتب الى أعوانه وأنصاره فى المناطق المختلفة ، وكأنه يعيش الى جانب كل منهم و يفكر بتفكيره . وقد حرص الإمام على أن يقوم بهذا الدور وهذا السلوك — خاصة عقب صلح «دعان» — حتى يؤكد وجوده السياسى فى المنطقة الشمالية من البلاد — إعتداداً على وجوده المذهبى — وذلك داخل الإطار الذى رسمه صلح «دعان» ، والذى سمحت به الظروف السياسية والعسكرية التى يفرضها الوجود العثمانى فى البلاد .



( صورة الوثيقة رقم ٣٢ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

( الختم : المتوكل أمير المؤمنين يحيى بن محمد حميد الدين ) (١)

نظير (٢) لشيخ ( للشيخ ) المحب عبدربه مقبل الصياد (٣) ، راضاه ( راضيناه )  
(٤) في ريال ، وربيع قدح حرا (٥) ، وثمنه (٦) شعر ، من واجب سنة ٣٠ (٧) تقبل  
الله منه ، وأسبل عليه أنواع الخيرات والبركات ، حرر شهر ربيع آخر سنة ١٣٣١ . (٨)

## الهوامش :

(١) يلاحظ أن هذا الختم هو الختم الذى وضع على الوثيقة رقم : ١٨ ، وهذا يؤكد ما وصلنا اليه في  
الهامش رقم : ١ للوثيقة المذكورة ، وهو أنه كان يستخدم لأغراض خاصة للإمام ، أى تقبل  
الزكاة أو الهدايا من الأهالى .

(٢) نظير ، سبق تفسير هذا اللفظ ، وهو يعنى السند والإيصال .

(٣) عبدربه الصياد لم نعر لهذا الشيخ على ترجمة في المراجع المعاصرة ، ولكن عرفنا أنه أحد المشايخ  
بالمنطقة القريبة من مدينة «رداع» .

(٤) راضيناه ، صعب قراءة هذا اللفظ ، وقد رأينا رسمه كما هو ، ثم وضعنا ما فهمناه من السياق  
بداخل القوسين ، وربما يعنى أن الامام قد أرضاه بقبول المبلغ المذكور بالوثيقة مقابل ما عليه من  
زكاة ، أو أن الإمام قد رضى بقبول هذا المبلغ مقابل ما عليه من متأخرات .

(٥) حرا ، اشارة الى الذرة الحمراء ، التى تعرف فى مصر باسم الذرة العويجة (أو الصيفى) ، وهى  
التي تختلف عن الذرة البيضاء المسطحة التى تعرف «بالشامية» .

(٦) وثمنه ، أى ثمن القدح .

(٧) واجب سنة ٣٠ ، أى الزكاة المستحقة على الشيخ عن سنة ١٣٣٠ هـ (١١/١٩١٢ م) .

(٨) يوافق : أبريل ١٩١٣ م .

## التعليق :

تطابق هذه الوثيقة شبيبتها الأخرى رقم : ٢٨ ، من كافة النواحي الشكلية ، فهي صغيرة الحجم ، محدة المعانى والمقاصد ، اذ أنها فى النهاية سند أو إيصال مقابل مبلغ تسلمه الامام من أحد المشايخ ، وقد وُضع عليها الختم الصغير الأزرق الخاص بمثل هذه الحالات كما ذكرنا من قبل . و يلاحظ هنا أيضا ضعف الاملاء ، وربما يشير هذا إلى أن كاتب « النظر » هو أحد المحصلين « الجساء » الذين تسلموا قيمة الزكاة ، وأن الإمام وضع ختمه فقط عندما وصلته هذه القيمة لتوثيق ما كتبه أحد أتباعه .

أما من الناحية الموضوعية ، فتدور هذه الوثيقة حول أن الشيخ عبد ربه قد سلم ما عليه من زكاة مستحقة عن العام السابق ، وأن الإمام يقدم له الشكر على ما قدم . غير أنه يلاحظ أن الزكاة هذه المرة — بالنسبة للوثيقة رقم : ٢٨ — تجمع بين الناحيتين المادية والعينية ، فهناك ريال ، وإلى جانبه ربع قدح ذرة « حمراء » وثمان قدح « شعير » .

ويبدو أن هناك اختلاف أيضا بين الوثيقة السابقة وهذه الوثيقة ، ففي الأخيرة قد تحدد بها أن المقدم هذا إنما هو زكاة سننة بعينها ، أو بالأحرى « من واجب سنة ١٣٣٠ هـ » ، وربما لا يكون « الواجب كله » ، أما فى الأولى ، فقد كان التحديد مطلقا ، فقول : « عن واجب لله » ولم يعين السنة ، مما يشير إلى أن الزكاة بالنسبة لصاحب الوثيقة الأولى كانت : « أمانة » .

أما بالنسبة للظروف التاريخية والسياسية والمذهبية التى أحاطت صدور هذه الوثيقة ، فإنها تشابه مع الظروف التى أحاطت الظروف التى أو ضحناها فى التعليق الخاص بالوثيقة رقم : ٢٨ ، إذ صدرت هذه الوثيقة أيضا فى ظل صلح « دعان » أى عقب عقد هذا الصلح ، حيث كان الإمام يعمل على إثبات وجوده السياسى من خلال وجوده المذهبى ، اذ عن طريق تقديم هذه الواجبات — مهما قلّت قيمتها — وعن طريق مثل هذه المستندات ، استطاع الإمام أن يربط اليه الأنصار والأتباع ، وأن يؤكد أنه الرئيس الروحى الوحيد — بالنسبة لمنافسيه — لأبناء المذهب .

وربما تبرز أهمية هذه الوثيقة فى أنها لأحد أبناء منطقة « ردا » التى تبعد كثيرا عن المنطقة السهلية التى يتركز فيها نفوذ الامام المذهبى ، وهذا يعمق الشرح الذى وضعناه فى التعليق على الوثيقة رقم : ٢٨

[illegible]





## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أجل ما قامت به الجوارح ، ونطقت به لسان الإبانة من فن المادح ، إشادة معالم الدين ، والذب عما شرعه رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا المنقذ والهادي لأمته من المهالك ، وعلى آله وأصحابه الذين أوضحوا طرق الهداية لكل سالك ، وبعد .

فإنه لما ورد الأمر إلينا من مقام الصدارة العظما « العظمى » (١) ، عطفنا على القرار الذى ناسب إصداره من شورى الدولة العلية (٢) المتضمن لتعيين هيئة علمية للتوجه بهم تحت رياستنا الى مقر محمد بن على الادريسي (٣) لإلقاء النصائح الدينية معه ، وحمله على العدول عن شق عصا المسلمين ، والإنابة عن سفك دماء الموحدين ، والخوض فيما يكون به إطفاء نار فتنته المضلة التى أشعلها فى البلاد ، فكان من المندوبين لهذا المقصد الخير ، السيد العلامة قاسم بن حسين بن محمد العزى ابوطالب (٤) ، بعد أن وقعت المخابر القلمية فيما بيننا وبين حضرة الامام المتوكل على الله حماه الله فى تعيينه ، وإلزامه بالعزم معنا لهذا المقصد المرضي (٥) .

ولما كان فرط الرغبة فى سد باب هذه الفتنة هو العامل المؤثر فى الهمم ، والمتعلق بالنفوس والأنظار دون تحمل المشاق والألم ، لم يسعه بعد ذلك إلا الا سعاد ، طمعا فى رضى الله وخدمة الإسلام ، وإمثالا لأمر الحكومة الجليلة والإمام .

وحين كملت الهيئة العلمية بما تخيرنا من السادة الكرام ، والعلماء الأعلام ، ضمنا إليهم من أمراء الدولة العلية (٦) من هو أهل لسلوك مفاوز هذا المرام ، ثم توجهنا بعون الله . وحين وقع الوصول الى « اللحية » (٧) كان الرأى منا بتقديم الهيئة وبعض الأمراء لإلقاء النصائح مع المذكور وتقريره لمواجهةنا إلى محل يليق ، فكان عزمهم الى مستقر المذكور ومحل اقامته وكان « مجازان » (٨) . وبعد وصولهم إلى هنالك وقعت المراجعة معه وإبلاغ النصيحة التى يرعوى بها عن القى كل ذى لب عارف ، ويأنف بعد سماعها

ذو البصيرة عن وقوفه بتلك المواقف . وأخيرا وقع حصول الهيئة منه على مواجهتنا الى «ميدى» (٩) بعد أن تكررت مواعيده ، وكان كلما وعد أخلف ، فوقع رجوعهم الى «ميدى» وهو على أهبة اللحوق بهم ؛ وجدد الإنتظار «ميدى» بعد وصولنا إليه ، وممرت الأيام كسالفاتها ومواعيده بالخلف مقرونة ، ثم تخير أن يكون إتفاقنا به في «جازان» بعد أن قد كان وصل إلى بعض طريق «ميدى» ، فوقع عزمنا إلى هنالك وبمعيئتنا الهيئة والأمراء على الباخرة الحربية المسماة «الحميدية» . وعند الوصول الى «جيزان» وقع الإتفاق والمذاكرة معه ، فاتفقنا لقبول النصيحة وإرعائه عما هو عليه من الطريقة القبيحة كل وسيلة ، فكان يتلون في الجواب ، ويسهب في الخطاب ، فتارة يدعى التقشف والولاية ، وآونة يرتدى برداء الكبرياء والجبروتية . وحين تبين أن إقامة الدين ليست من مقاصد قيامة ، وصيانة المسلمين بعيدة عن متعلقات شؤنه ومرامه . ولقد شاهدنا وماذا بعد المشاهدة ، وعرفنا أحواله أولا وأخيرا وماذا بعد المعرفة ، أن هذا المخذول قد جعل الملة الكفرية له ملجأ وعونا على قتال المسلمين ، وعلمنا أنه لا سبيل لقبول النصيح عند هذا الرجل الذي إستحوذ عليه الشيطان حتى ألجأه في مسالك الخسران ، وتيقنا أن النصيحة لديه «رقا على الماء» ، وأن هدايته «كالأضياء (كالأضياء) للأعمى» ، عدنا بعد إبلاغ الحجة ، وإيضاح المحجة . وكان السيد العلامة قاسم بن حسين بن محمد العزى ابوطالب من أجل من ضرب معنا في هذا المسعى بالسهم الوافر ، كتب الله سعى الجميع في صحائف الحسنات ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ٢٥ شهر رجب ١٣٣١ هـ . (١٠)

والى ولاية اليمن

الحقير

التوقيع (١١)

(محمود نديم) الختم محمود نديم

## الهوامش :

- (١) الصدارة العظمى ، هى رئاسة الوزارة بالتعبير الحديث .
- (٢) شورى الدولة العلية ، هو مجلس المبعوثان — أى النواب — المنتخب الذى إنبثق عن الإنقلاب الدستورى فى تركيا عام ١٩٠٨ ، وإعلان الدستور ، أما المجلس الثانى الذى نشأ بجانبه حينذاك ،

### الوثيقة رقم ٣٣

فهو مجلس «الأعيان»، و يقابله حديثا مجلس الشيوخ أو مجلس اللوردات ، وكان أعضاؤه يعينون من قبل السلطان العثماني .

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد الادريسي ، ولد بمدينة « صبيا » في ذى القعدة ١٢٩٣ هـ (يناير ١٨٧٧ م) ، وتلقى العلم عن شيوخه هناك .. ثم سافر إلى القاهرة ودرس بالأزهر... ثم عاد إلى « صبيا » وإنخرط في سلك السياسة .. وثار على العثمانيين .. (محمد زيارة : نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر، ح ٢ ، ص ٥٦٥ — ٥٦٦) وقد شغل محمد الادريسي حيزا كبيرا في تاريخ اليمن في تلك الفترة التي صدرت فيها الوثيقة ، وللتوسع في معرفة التفاصيل عن هذه الشخصية ودورها ، يرجع إلى كتابنا : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والإمام يحيى ، (١٩٠٤ — ١٩٤٨) في عدة فصول منه .

(٤) قاسم العزى ، سبق ترجمة حياته في الهامش رقم ١ للوثيقة رقم : ٢٦ ، وقد جاء ذكر رحلته هذه إلى الادريسي في ترجمته الطويلة في : (زيارة : نزهة النظر، ح ٢ ، ص : ٤٧٨ — ٤٧٩) .. وكان الإمام قد عينه في ١٣٣٠ هـ (١١/١٢/١٩١٢ م) في نظارة الأوقاف الداخلية ، فباشر الأعمال بنزاهة وعفة .. وفي سنة ١٣٣١ هـ (١٢/١٣/١٩١٣ م) أمره الامام أن يرحل مرافقا للوالى محمود نديم و... إلى السيد محمد الادريسي للمراجعة فيما يكون به حقن الدماء وتسكين الدهماء ... وله في هذه الرحلة رسالة سماها (محادثة المجلس بصفة العزم الى ابن ادريس) .. هذا ويلاحظ أن قاسم العزى قد أبدى في الادريسي رأيا سيئا بعد مقابلته .. (يرجع الى ترجمته في : نزهة النظر...)

(٥) يفهم من العبارة أن قاسم العزى قد ذهب ضمن الوفد الى الادريسي بناء على اختيار الإمام يحيى وحثه على السفر كما ذكرنا عند ترجمته .

(٦) المقصود هو : « رئيس تدقيقات المحكمة الحنفية حسين كامل أفندى وهو رجل عالم عامل » (الواسع : تاريخ اليمن ، ص ٢٥١) ، وهناك غيره من اليمنيين سنشير اليهم في التعليق .

(٧) اللحية ، إحدى الموانئ الهامة التي تقع على البحر الأحمر الى الشمال من ميناء « الحديد » المعروف ، وفي نفس الوقت يعتبر عاصمة لقضاء « اللحية » إحدى قضوات لواء « الحديد » (الويسى : اليمن الكبرى ، ٩٨ — ١٠٠) .

(٨) « جازان » هو أحد الموانئ الهامة بمنطقة عسير ، وتكتب جازان وجيزان .

(٩) « ميدى » ، هو ميناء تاريخى هام ، كان يستقبل السفن الشراعية قديما ، ويقع بالقرب من أقصى الحدود الشمالية لليمن ، ويتبع إداريا لواء « حجة » ، كما أن « ميدى » يعتبر عاصمة لقضاء ميدى ، إحدى قضوات هذا اللواء (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٠٢ ، ١٠٩ — ١١٠) .

## الوثيقة رقم ٣٣

(١٠) يوافق يولية ١٩١٣ م .

(١١) يوجد الختم الى جانب التوقيع ، و يلاحظ أن الختم قد طبع باللون الأزرق ، وهو صغير الحجم ، على الأقل بالنسبة لحجم ختم الإمام ، وقد وضع فوق الختم لفظ « الحقير » ، وهو من الألفاظ التي اعتاد الجميع استعمالها في تلك الفترة للتعبير عن التواضع .

### التعليق :

تختلف هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — عما يعاصرها من وثائق في عدة نواح : فن ناحية ، نرى أن مقدمة الوثيقة قد طالت ، وهي التي كانت تعرف « بفاتحة الخطاب » ، وهي تدعو الى إشادة معالم الدين ، والصلاة والسلام على رسول الله .

ومن ناحية ثانية ، نجد أن سطور الوثيقة قد كتبت في خطوط مستقيمة وليست دائرية كما هي العادة في باقى وثائق ذلك العصر التي بين أيدينا .

ومن ناحية ثالثة ، نرى أن ختم صاحب الوثيقة — أى الذى اصدرها — قد وضع عند نهاية السطور وليس فوقها كما كانت العادة حينذاك .

ولا شك في أن هذه الأمور جميعها هي التي تميزين وثائق تلك الفترة ، أى التي صدرت من جهة الأئمة ، والأخرى التي صدرت من جهة العثمانيين ، والتي تجعلنا نقول أن هؤلاء الأخيرين حاولوا أن يدخلوا الى اليمن وسائل وأساليب مغايرة تختلف عن المؤلف السائد حينذاك .

أما من الناحية الموضوعية ، فتعتبر هذه الوثيقة من قبل المنشورات العامة التي يصدرها الحاكم العام لنشر أخبار ومعلومات معينة الى كافة الأهالي ، وان كانت تبدو فيها روح الود بين الوالى التركى — محمود نديم بك — والامام يحيى ، وهي الروح التي سادت بين الطرفين عقب صلح « دعان » .

وفي نفس الوقت ، تعبر الوثيقة جيدا عن وجهة نظر الوالى التركى في المفاوضات التي دارت بين الأتراك والإدريسي ، فقد ذكر كل من المؤرخين اليمنيين — الواسعى والجرافي — بعض التفاصيل عن الخطوة التي اتخذها الوالى محمود نديم من أجل التصالح مع الإدريسي ، ولكنها لم يعطيا التفاصيل الوافية التي قدمتها هذه الوثيقة ، والتي تتعلق بوجهة نظر الوالى نفسه في المفاوضات وفي الإدريسي ، وما انتهت اليه هذه الاتصالات من نتائج .

وتدور هذه الوثيقة ، أوبالأحرى هذا المنشور ، حول موضوعات محددة .... فالوالى يبرز هنا أنه بذل جهده الجهيد من أجل الاتفاق مع محمد الإدريسي — فضم الى وفده — وتحت رياسته — الشقا من الموظفين الأتراك في اليمن ، كذلك الشخصيات العامة الهامة من اليمنيين مثل قاسم العزى ...

### الوثيقة رقم ٣٣

ومن ناحية ثانية ، نرى أن الوالى وباسم الدين — يتهم الإدريسي بأنه مراوغ في مفاوضاته ، وأنه يتهرب من لقاء الوالى والوفد ، فحينما يحدد المكان والزمان ثم يتهرب ، وحينما آخر ، عندما يتم اللقاء ، يدعى التدين والتكشف ، من وجهة نظر هذا المنشور ، وحينما آخر يكابر « ويرتدى رداء الكبرياء والجبروتية ، وأنه يلجأ إلى الملة الكفرية » وفي هذا إشارة إلى تحالف محمد الادريسي مع ايطاليا أثناء الحرب الطرابلسية كما هو معروف .

ومن ناحية ثالثة ، فإن هدف المنشور في النهاية ، هو هدف سياسى ، إذ أنه نوع من أنواع الحرب النفسية التى ترمى إلى كسب الرأى العام اليمنى ضد محمد الإدريسي الذى راوغ وتهرب أثناء المفاوضات ، فأفسد بذلك : المساعى الطيبة والغايات النبيلة التى كان الوفد يهدف إليها .

وكانت الدولة العثمانية — بعد عقد صلح « دعان » مع الامام — ترغب أيضا في إنهاء الخلاف مع الإدريسي لتهدئة الأوضاع في المنطقة . وقد التقت رغبتها هذه مع رغبة الإمام الذى كان يأمل من وراء عقد صلح « دعان » مع الأتراك أن يتفرغ لحل مشكلة الداخلية وعلى رأسها مشكلة الإدريسي ، وكان يود أن يستعين بقوة الأتراك للقضاء على الإدريسي ، أو إجباره على الخضوع له على الأقل . ( للتوسع في هذه النقطة يرجع الى كتابنا : تكوين اليمن الحديث ، الفصل الثالث من الباب الثانى ) .

وكان الوفد يتألف من شخصيات هامة بارزة من الجانبين ، اليمنى والتركى ، لزيادة الضغط والتأثير على الإدريسي ، وهم : الوالى التركى محمود نديم بك رئيسا ، وعضوية كل من رئيس تدقيقات المحكمة الحنفية حسين كامل أفندى ، السيد قاسم العزى ناظر الأوقاف الداخلية بصنعاء ، والقاضى عبدالكريم مطهر كاتب الوالى حينئذ ، وانضم الى الوفد نائب الامام فى حجور السيد أحمد ابن يحيى عامر ، كذلك بعد مدة انضم كل من السيد عبدالبارى الأهدل ، من أعيان تهامة ، ومتصرف الحديدة .

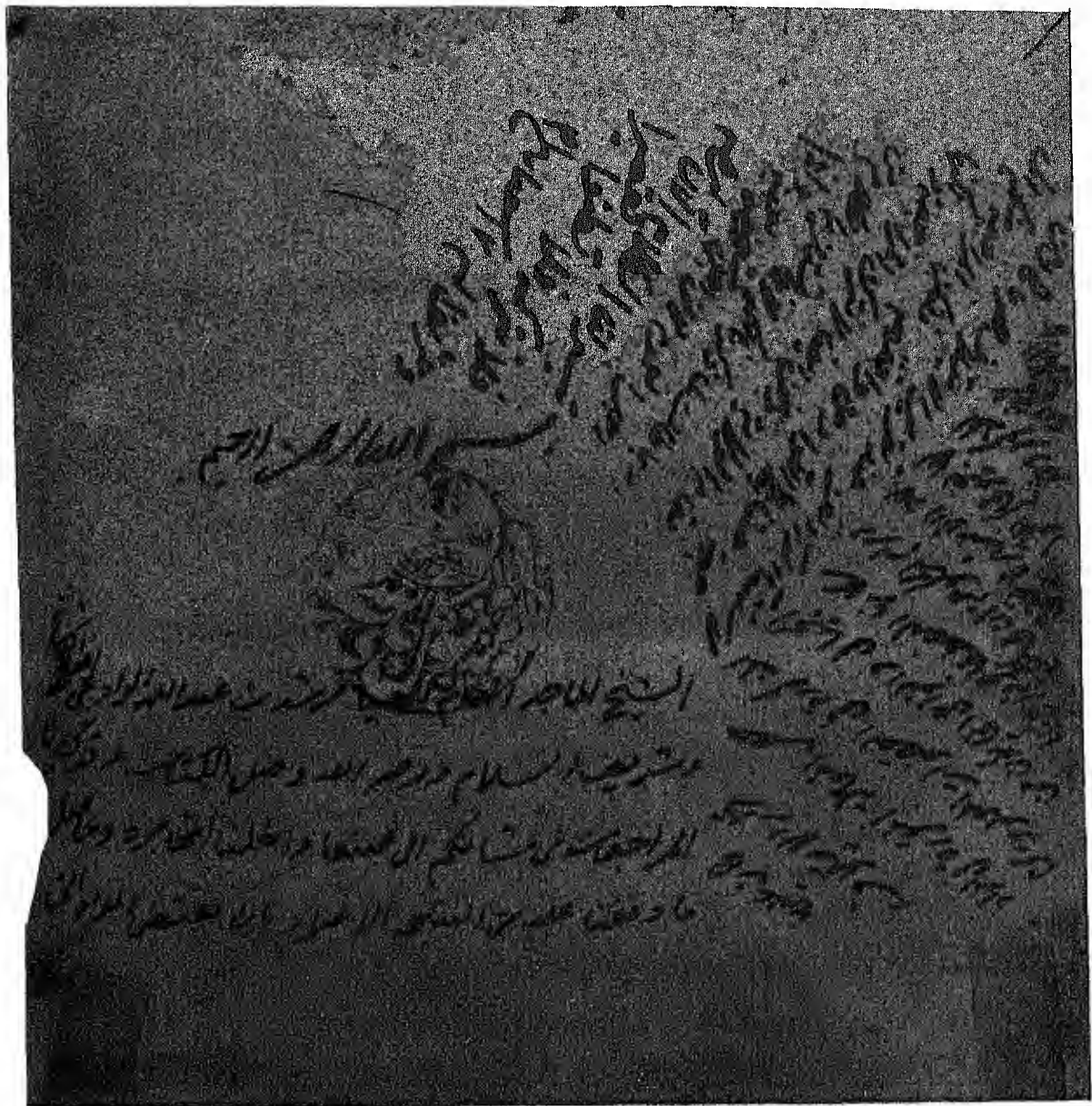
أما الغرض من هذه المظاهر السياسية الذى هدف اليه هذا الوفد الكبير ، فهو — كما جاء بكتابات الجرافى والواسعى — « نصحه وإجراء الصلح بينه وبين الامام ، ويكون رئيسا على تلك الجهات بماهية كافية شهرية ، ويكون تحت طاعة الامام يحى ويترك التعلق بالأجانب ومحاربه لإخوانه المسلمين فى اليمن بلا وجه شرعى » ، غير أن طموحات الادريسي كانت أكبر مما يعرض عليه حينذاك ، كما أنه — من ناحية أخرى — كان يشك فى نوايا الامام والأتراك معا تجاهه ، لهذا فشلت المفاوضات وعادت الحرب من جديد بين تلك الأطراف ( الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٢٤ ، الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٥١ ) . غير أن ماذهب إليه هذان المؤرخان لم يتضح فى الوثيقة وربما يرجع هذا الى أن المنشور كان للعامه ، فلم يرد به إلا الخطوط العامة دون الاشارة إلى نقاط الاختلاف .

## وثائق يمنية

ويلاحظ أن هذا النص قد كتب بعد عودة الوفد إلى صنعاء بحوالى شهر واحد ، كما يلاحظ أنه كتب بخط حسن واضح ، ويرجح أنه بخط عبد الكريم مطهر كاتب الوالى حينذاك ، والذي أبقيه الامام فى وظيفته عند الإستقلال .

كذلك كتب قاسم العزى تقريراً مفصلاً إلى الإمام يحبى بعد عودة الوفد ، وهو مؤرخ فى ١٣ جمادى الآخر ١٣٣١ هـ (يونية ١٩١٣ م) ، بيّن فيه بأسهاب انطباعاته ووجهة نظره فى شخصية محمد الادريسى من خلال مقابلاته أثناء هذه الرحلة ، ويحسن الرجوع إليه للوقوف على الظروف التى أحاطت صدور المنشور الذى بين أيدينا ، وخاصة أنه كتب قبل المنشور بحوالى شهر . (زيارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص ٢٧٢ — ٢٧٧) .





(صورة الوثيقة رقم ٣٤)





## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 (الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١) .  
 الشيخ الماجد المقدم الضياء مرشد بن عبد الله الوادعي (٢) أصلح الله شأنه ،  
 وشریف السلام ورحمة الله .  
 وصل الكتاب وقد كثرنا المراجعات (٣) في شأنكم إلى صنعاء وأطلنا المخابرة ،  
 وحاصل ما وقفنا عليه من النتيجة الإصرار بأن مقتضى المواد التي كان عليها قرار  
 الائتلاف (٤) حصر المعاملة المقررة في المواد المذكورة في القضاة المعلومة من الجبال  
 والنواحي التي يكون من سكانها النصف فما فوقه زيدين ، ومرام الحكومة أن محاكمكم  
 بهذا الاعتبار لا تعلق لها بغير محاكم اللوا المذكور . وقد عرفتم أن الباعث لا ستناء لواء  
 تعز عند تقرير الائتلاف هو ما كان من جهة مشايخ اللوا ومن وافقهم . فلتكن المراجعة  
 منكم إلى مقام (٥) الولاية ، ونحن أيضا لا نترك المراجعة ، ولكنها ربما طالت لما ذكرنا  
 لكم لأنها تستلزم الكلام من أجل العموم لا من أجل شخص بعينه ، وإذا تيسر لنا  
 الكلام الآن إن شاء الله فلا نتركه فلا تظنوا تقصيرا ، وشریف السلام ، ١٧ شعبان سنة  
 ١٣١٠ . (٦)

## الهوامش :

- (١) الختم الدائري الكبير الذي بداخله الأهلة ولكن بدون البسمة الحديدية التي تلتصق به .
- (٢) هو صاحب الوثيقتين رقم ٢٣ ، ورقم ٢٤ ، التي اتضحت بهما روح الود والتقرب مما كان يديه  
 الامام للأهالي قبيل الصلح ، أي أثناء حصار صنعاء الأخير عام ١٩١١ م (١٣٢٩ هـ) .
- (٣) المراجعات ، ومفردتها المراجعة ، وتعني التوسط أو التدخل ، وما زال التعبير شائعا الى الآن  
 فيقال أن شخصا يراجع من أجل آخر أو لدى آخر للوصول الى شيء .
- (٤) الائتلاف ، ويقصد به إتفاق أو صلح « دعان » المشهور .

## وثائق مبنية

(٥) المقام ، هو مقر الحكومة وعرف أيضا بالديوان ، وأحيانا كان يقصد به الحاكم نفسه ، أى أستخدم للتعبير عن الجانب المعنوى وليس المادى فقط وهو المكان . وقد ظلت هذه التسمية مستعملة إلى قيام ثورة ١٩٦٢ م ، إذ كان يطلق على القصر الذى يقيم فيه الإمام لفظ : ( المقام ) أو « المقام الشريف » للتفخيم والتعظيم .

(٦) السنوات بالكامل هى : ١٣٣١ هـ ، والتاريخ يوافق : أغسطس ١٩١٣ م .

## التعليق :

تشابه هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — مع مثيلاتها من وثائق العصر ، فهى لا تبدأ مع بداية الورقة ، ثم تلف الكتابة حول نفسها ، ويعلوها الختم الأحمر ، ويقال أنها بخط الإمام نفسه .

أما من الناحية الموضوعية : فتعتبر هذه الوثيقة من أهم الوثائق التى عثرنا عليها ، فهى تلقى أضواء جديدة دقيقة على مواد « الصلح » لم تتضح فى مواده نفسها أو فى ثناياها .

فمن ناحية ، نلاحظ أن أهم أهداف الإمام من وراء عقد هذا الصلح كان السعى إلى الاعتراف بوضعه الخاص فى البلاد ، بإعتباره زعيما لأبناء المذهب الزيدى ، وذلك من جانب الأهالى والعثمانيين على السواء ، لهذا نصت المادة الأولى من الصلح على أن : « ينتخب الإمام حكاما لمذهب الزيدية ، وتبلغ الولاية ذلك ... » ويعنى هذا أنه قد أصبح من حق الإمام بحسب تعيين الحكام (القضاة) فى المناطق التى يقطنها أبناء المذهب دون تحديد للمناطق نفسها .

ومن ناحية أخرى ، فإنه عند استعراض باقى مواد الصلح ، نرى أن العثمانيين لم يتنازلوا للإمام عن كافة حقوقهم القضائية فى البلاد ، وذلك لهدف سياسى أكثر من أى شئ آخر . وربما يتضح هذا بشكل كبير إذا أشرنا الى مواد بعينها : فالمادة السادسة تنص على أنه : « يحق للحكومة أن تعين حكاما للشرع من غير اليمانيين فى البلاد التى يسكنها الذين يتمذهبون بالمذهب الشافعى والحنفى » ونصت المادة السابعة على أن : « تشكل محاكم مختلفة من حكام الشافعية والزيدية للنظر فى دعاوى المذاهب المختلفة » ، كذلك نصت المادة العاشرة على الآتى : « الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال . »

وهكذا يتضح أن كلا المفاوضين الامامى والعثمانى ، كان ذكيا يقظا أثناء وضع هذه المواد ، فالإمام يريد أن يؤكد وجوده بين أبناء المذهب أمام منافسيه ، كما يريد أن يحقق هذا الوجود فى كافة المناطق اليمنية حتى يستطيع أن يرث أملاك العثمانيين جميعها فى اليمن ، وحتى لا يقتصر الأمر على المناطق الشمالية الجبلية فقط التى ينتشرها المذهب الزيدى . أما المفاوض العثمانى ، فكان يريد أن يتخذ من نفوذ الإمام وطموحاته ، فنصت المواد المختلفة — المشار إليها سابقا — على أن لهم الحق فى مشاركة الإمام فى تعيين أعضاء « الهيئة القضائية » فى البلاد طبقا للتوزيع المذهبى ،

## الوثيقة رقم ٣٤

فحصر بذلك نفوذ الإمام ، وحدده في انتخاب حكام (قضاة) الزيدية في المناطق الجبلية فقط ، بالأحرى في المناطق التي ينتشر بها المذهب الزيدي . ويلاحظ أن هذا «الانتخاب» للحكام من قبل الإمام لم يكن مطلقا ، بل كان مقيدا بموافقة السلطات العثمانية في اليمن ، وفي «استانبول» على التوالي .

وفي ضوء هذه التوضيحات ، يمكن أن نتعرض لما جاء بهذه الوثيقة ، حتى نصل إلى تحديد الضوء الجديد الذي ألقته به على مواد الصلح .

فن ناحية ، فهي موجهة من الإمام إلى أحد أعوانه المقيمين في «تعز» يعتذر له فيها بأنه لا يستطيع أن يساعده في عرض قضيته على محاكم معينه ، بل لابد أن تعرض على محاكم لواء «تعز» ، وذلك بناء على إصرار السلطات العثمانية في صنعاء ، ورغم كثرة توسط الإمام لدى هذه السلطات بإلحاح شديد ، أو كما قال : «وقد كثرنا المراجعات في شأنكم الى صنعاء وأطلنا المخابرة» .

ومن ناحية ثانية ، فالوثيقة تكشف نوعا من المشاكل التي واجهت الإمام بعد الصلح ، فالشيخ «الوادعي» من أنصار الإمام الذين ساعدوه أثناء شدته مع العثمانيين ، هو وأسلافه ، ورغم ذلك فهو لا يستطيع الآن أن يحل مشكلته القضائية لأنه أصبح مقيدا بمواد الصلح . لذلك نراه في وضع حرج ، ونشم هذا من ثنايا الوثيقة ، فهو يؤكد لصاحبه أنه «توسط» لدى سلطات صنعاء دون فائدة ، وأنهم في رفضهم لمطالب الإمام ، إنما يعتمدون على مواد الائتلاف (الصلح) ، والتي تقضى بأنه لا يحق للإمام وحكامه أن ينظروا في تلك القضية التي يقيم صاحبها في «تعز» إذ أن هذا اللواء لا يدخل في دائرة نفوذه .

ومن ناحية ثالثة ، يعتبر الإمام في الوثيقة عن قمة شكواه ، وهي أن خروج لواء «تعز» عن مناطق نفوذه ، إنما يرجع الى ظروف خارجة عن إرادته ، أما أنها ترجع الى ما ذكره بالوثيقة وهو : «ما كان من جهة مشايخ اللوا ومن وافقهم» ، أي أن هؤلاء قد وقفوا ضد أن يكون لواءهم تحت نفوذ الامام ، وأما أن الأتراك هم الذين استغلوا الفروق المذهبية لصالحهم حتى يحاصروا نفوذ الامام داخل مناطق محددة .

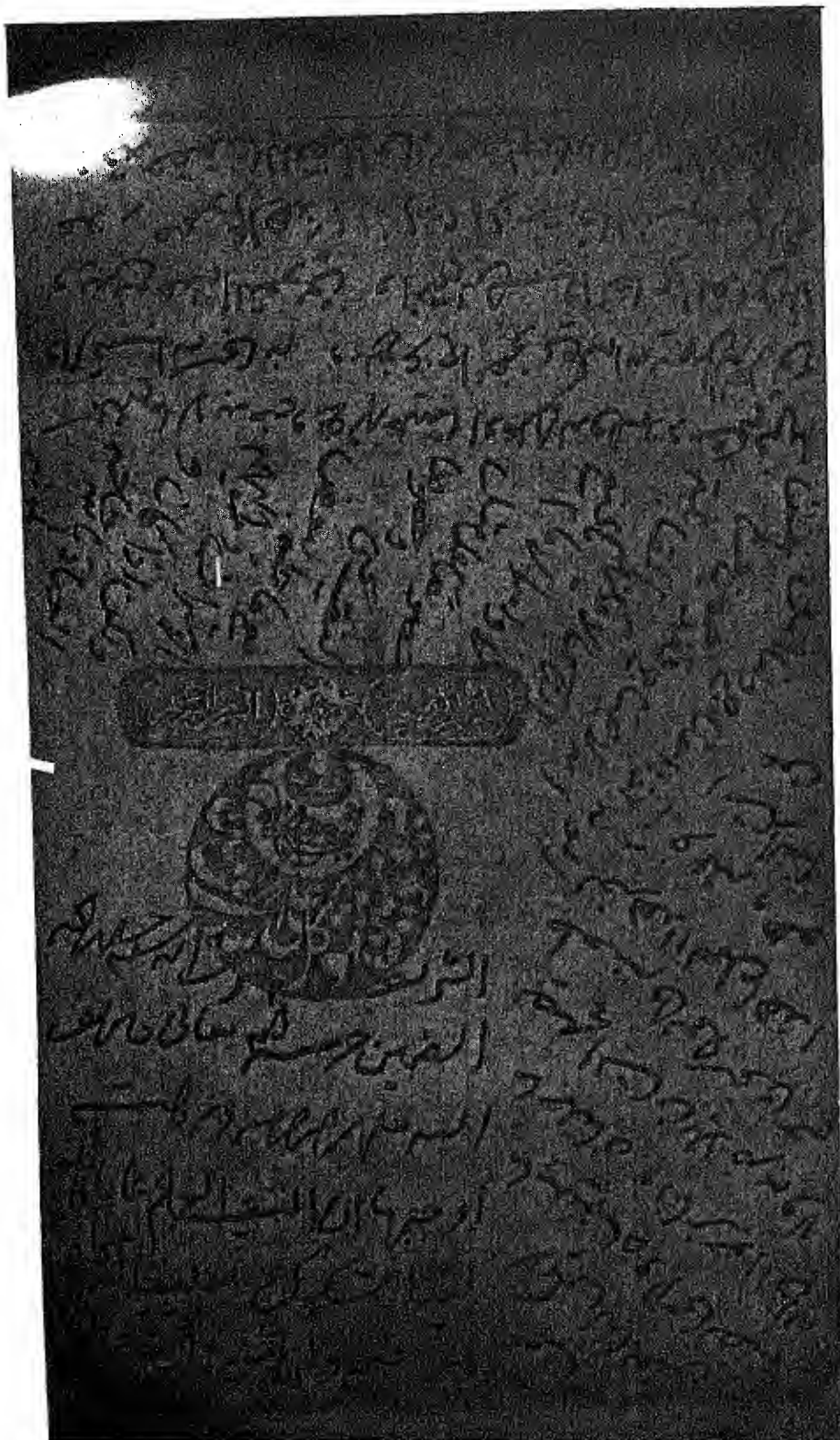
ومن ناحية رابعة ، رأى الامام — نتيجة لما سبق — أن يدعو صديقه الى أن يتحمل مسؤولية نفسه : «فلتكن المراجعة منكم إلى مقام الولاية» ، غير أن العلاقة الطويلة السابقة بين أسرتي الإمام والشيخ الوادعي ، جعلت الأول يسارع الى الاعتذار للشيخ ، فقال له : «ونحن أيضا لانترك المراجعة ... واذا تيسر لنا الكلام الآن ان شاء الله فلا نتركه فلا تظنوا تقصيرا» .

وأخيرا يمكن أن نقول أنه أمام سكوت مواد الصلح عن تحديد مناطق النفوذ الخاصة بالإمام ، وأنها تركتها مطلقة كما إتضح في المادة الأولى من الصلح ، فإن هذه الوثيقة تعد الأولى — من بين

## وثائق مبنية

المراجع أو الوثائق المتاحة — التي توضح أماننا المناطق التي سمح للإمام أن يعين بها حكاما — كما جاء بالمادة الأولى — : « ينتخب حكاما للزيدية ... » ، والمناطق الأخرى التي تحرم عليه ذلك فيها ، فقد اعترف هو أمام صاحبه في هذه الوثيقة ، أن سبب عجزه عن مساعدته ، إنما يرجع الى : « حصر المعاملة المقررة في المواد المذكورة في القضاة المعلوم من الجبال والنواحي التي يكون من سكانها النصف فما فوقه زيديين » ، ويبدو أنه قد تم الإتفاق على هذا التحديد شفاهة خلال الإجتماعات في قرية « دعان » ، دون أن ينص عليه صراحة في مواد الصلح ... وهذا هو الجديد الذي أتت به الوثيقة .





( صورة الوثيقة رقم ٣٥ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

( الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ) ( ١ ) .

الشریف الهمام شرف الاسلام حسين بن محمد الضمين ( ٢ ) حرسه الله تعالى ،  
وشریف السلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

أوجبها أن النقيب « العمداء » ( ٣ ) عافاه الله اكثير الشكوك ، أملينا له البياض  
( ٤ ) مراقيم ( ٥ ) ولم يشق والله المستعان ، نحن لا يمكن لنا نقض ما بنينا ولا مخالفة ما  
حملناه ( ٦ ) ، وإنا نرجو أن الله يصلح الشأن بلا ضربة ولا طعنه ، « والعمداء » سنحتاجه  
لغير هذا العمل ، ما هذا آخر عمله ، وهو أشار الينا عن المونة ( ٧ ) إذا إحتاج ، ولنا أمل  
أنه لا يحتاج ، فذو حسين ( ٨ ) من أحسن الناس ، لا يمكنهم المقابلة لأوامر الإمام بالمنع ،  
وخصوصا على مثل النقيب يحیی ، وخصوصا مع ما حمله لبعض الأشراف ومن اليهم ،  
ولكن إذا كان والعياذ بالله حاجة لمونة سلمتهم ما لا بد منه ، وهی لكم علينا أو على  
الدولة ، وذمتكم فيها ، والرقيب الله سبحانه . وبلغ عزم الفخرى ( ٩ ) مکه ( ١٠ ) ، الله  
يسهل له الطريق ، ويدفع عنه التعويق ، وأنتم إن شاء الله في العام القابل بلا عذر ،  
صمموا على هذا ، إذا جاء الموت فالنية تكفيكم إن شاء الله ، وقد حققنا للنقيب  
« العمداء » بعض أخبار ( ١١ ) ، والسلام عليكم ، ٢٢ ذی القعدة ٣٢ ( ١٢ ) .

الهوامش :

( ١ ) الختم الدائري الكبير ذو الأهلة الذي تعلوه البسملة .

( ٢ ) حسين بن محمد بن ناجی الضمين ، من أشراف الجوف ، ومولده في « الزاهر » بالجوف الأعلى في  
عام ١٢٨٥ هـ ( ١٨٦٩ / م ) كما قيل ، وتوفي عام ١٣٦٥ هـ ( ١٩٤٦ / م ) . وكان لوالده  
مكانة كبيرة في منطقة « الجوف » مما جعل الأتراك يحبرونه على جمع الخيالة والمجانة من  
« الجوف » للخدمة معهم لشهرة المنطقة بالخيول العربية الأصيلة وبالجمال . وقد اختلف

الشریف حسین مع الأتراك وانضم الى صفوف الإمام وحارب إلى جانبه ضدهم ، وبعد صلح «دعان» اعتمد عليه الإمام في ضبط أمور «الجوف» حتى أصبح بمثابة المحافظ «هناك» ، إذ كان يتصرف في كل صغيرة وكبيرة بالنسبة للمنطقة ، هذا بالإضافة إلى اشتراكه في كثير من المعارك ضد الأتراك ، أو لمساندة أخيه عبد الله الذي أصبح أمير الجيش في عهد الاستقلال كما سنرى .

(٣) العماد ، هو لقب كل من يسمى يحيى كما تأكد في الوثيقة نفسها ، وهو اختصار: عماد الدين وعماد الاسلام . وقد صعب تحديد شخصية «العماد يحيى» ، ولكن بالبحث في حوليات تلك الفترة وترجماته يتضح أنه قد ورد ذكر يحيى بن يحيى الشائف عاقل «ذو غيلان» من جهة برط ، وأنه لم يكن على إتفاق تام مع الإمام كما سيتضح في بعض الوثائق التالية ، ونرجح أنه صاحب الشخصية التي وردت بالوثيقة . (محمد بن زبارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص ٣٣٤ - ٣٣٦ ، نزهة النظر، ١٦ ، ص ٤٧٨) .

(٤) البياض ، أى الورقة البيضاء التى تستخدم للكتابة ، وتأتى التسمية من بياض اللون ، ومازال اللفظ مستعملا في اللغة الدارجة ، فيقال : «اعطنى بياضه» ، أى ورقة بيضاء للكتابة عليها .

(٥) مراقيم ، أى الأوراق المكتوبة ، ومفردا مرقوم ورقم ، وهى تستخدم حاليا في لغة العامة بمعان كثيرة ، فالرقم يعنى : الأمر ، التعهد ، الوثيقة ، وأحيانا الورقة المكتوبة فحسب لأى غرض من الأغراض ، أى صعب تحديد معناها في اللغة الشائعة في اليمن . واللفظ من اللغة العربية الفصحى ، فالرقم والترقيم : تعجيم الكتاب ، ورقم الكتاب يَرْقُمُهُ رقما : أعجمه وبينه ، وكتاب مَرْقُوم أى قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط ... والمَرْقُوم : القلم .. والرقم : الكتابة والختم .... وأيضا النقش والأصل فيه الكتابة .. (ابن منظور: لسان العرب ، ح ١ ، ص : ١٠ - ١٢١١) .

(٦) يفهم من هذه العبارة أن يحيى الشائف يريد أن يتخذ موقفا ، وأن الامام كان يعارضه لالتزامه وتمسكه بما جاء في صلح «دعان» المعروف .

(٧) المونة ، أى الذخيرة كما إتضح من عدة وثائق سابقة ، وربما كانت تعنى هنا السلاح أيضا .

(٨) ذو حسين ، كذلك ذو محمد هما أهم قبائل منطقة «برط» التى تقع الى الشمال الشرقى من اليمن . وبرط جبل عال تتميز قوته بأنها فسيحة مزروعة ، كما أن سكانه اشتهروا بأنهم محاربون أقوياء .

(٩) الفخرى ، هو لقب كل من يسمى عبد الله ، والمقصود هنا هو الشريف عبد الله بن محمد بن ناجى الضمين الشقيق الأكبر للشریف حسين الضمين (هامش : ٢) ، وهو من مواليد عام ١٢٨٢ هـ (٥ - ١٨٦٦ م) ، وقد إشتهر أمره كثيرا عند الأتراك والإمام على السواء حتى أن



## الوثيقة رقم ٣٥

الآخر أطلق عليه لقب أمير الجيش كما سنرى في الوثائق التالية ، لإشتراكه في كثير من الحروب ضد الأتراك أو لمساندته حكم الإمام بعد الإستقلال . وقد تعلم اللغة التركية ، كما اشترك في حروب الإمام مع الإدريسي وغيره من المخالفين للحكم عقب الاستقلال ، وظل كذلك مرهوب الجانب حتى توفي عام ١٣٦٢ هـ (٣ - ١٩٤٤ م) .

(١٠) عزم مكة ، أى سافر إلى مكة للحج ، ومازال لفظ : «عزم» مستعملا في لغة الناس ، فيقال : متى العزم بمعنى متى السفر .

(١١) بعض أخبار ، صعب في الواقع معرفة هذه الأخبار لعدم وجود المراجع أو الوثائق المتصلة بهذه الوثيقة .

(١٢) التاريخ بالكامل هو ١٣٣٢ هـ ، و يوافق أكتوبر ١٩١٤ م .

## التعليق :

تُعد هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — ابنة عصرها في اليمن ، فالكتابة تبدأ عند منتصف الصفحة ، ثم تلف حول نفسها كما نرى . وقد وضع الختم الكبير ذو البسملة ، وربما يرجع سبب استخدامه هنا إلى ميل الإمام إلى التظاهر بالعظمة أمام أحد رجاله حينذاك .

أما من الناحية الموضوعية ، فلم نتمكن في الواقع من فهم أو تحديد القضايا التي دارت في هذه الوثيقة ، فقد كانت قضايا متداولة بين الطرفين : أى الراسل والمرسل إليه ورغم ذلك يمكن أن نستنتج النقاط التالية :

فن ناحية ، يشكو الإمام إلى أحد أشرف الجوف وصاحب النفوذ هناك من تطرف « العماد يحيى » في تصرفاته رغم أن الإمام قد بذل له العهود الكثيرة ، فقال : « أملينا له البياض مراقب (هامش : هـ) ولم يثق والله المستعان » .

ويبدو أن أمر الصدام كان يتعلق بالأتراك حينذاك ، وكان الإمام قد عقد معهم صلح « دعان » المعروف ، لا يريد أن ينقض هذا الصلح ، فقال : « .. نحن لا يمكن لنا نقض ما بيننا ولا مخالفة ما حملناه ، وأنا نرجو أن الله يصلح الشأن بلاضربة ولا طعنة » . وبما يرجع أن الخلاف كان مع الأتراك هو أن الإمام أراد أن يطمئن النقيب « العماد » إلى أن هناك مهام كثيرة مازالت تنتظره ، فقال : « والعماد سنحتاجه لغبر هذا العمل ، ماهذا آخر عمله ، وهو أشار إلينا عن المونة اذا احتاج ، ولنا أمل أنه لا يحتاج ، فذو حسين من أحسن الناس ، لا يمكنهم المقابلة لأوامر الإمام بالمنع .. » .

## وثائق مبنية

(ولاندرى هل كان هذا الاستعداد العسكرى الذى ينويه النقيب يحىى يتعلق بقضية مقتل النقيب حسن أبوراس أم لا ، أنظر وثيقة : ٤٥ )

ومن ناحية ثانية ، فإن عبارة : وهى لكم علينا أوعلى الدولة ( أى المونة ) تلفت النظر ، فهى لا تعبر فحسب عن التعاون الذى بدأ حينذاك بين الإمام والدولة أى السيادة التركية فى اليمن — بل تشير أيضا إلى حقيفة هامة ، وهى أن الشريف حسين وأسرته — آل الضمين — كانوا يمتلكون أسلحة وذخيرة كثيرة نتيجة وفرة الغنائم التى حصلوا عليها من الأتراك ، أوحتى الهدايا التى كانوا يتلقونها منهم عندما كانوا موالين لهم .

ومن ناحية ثالثة ، يتضح فى هذه الوثيقة — بصورة كبيرة — مدى حرص الإمام على تهدئة الأمور حوله بعد عقد صلح « دعان » ، حتى يتمكن — خلال الهدوء والإستقرار فى البلاد من أن يدعم نفوذه وسيطرته ، وليس أمام الأتراك فحسب ، بل أمام منافسيه على الإمامة وأمام الإداريسى وأمام القبائل أيضا ، وكان هذا هو الغرض الجوهرى من وراء موافقته على عقد هذا الصلح .



دولت علیہ عثمانیہ قلعہ اف اندازہ می

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison de service de la télégraphie

والله اعلم بالصواب

[illegible]



TELEGRAMME



تلفرافنامه

دولت عالیہ عثمانیہ تلفراف اداره سی

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'Etat n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

دولت تلفراف مقاماتین دولت مسئولیت قبول ندارد

۱۳۰۵

Retransmission en Expédition		تکرار کتبہ و ارسال		RECEPTION		اشد	
No. d'expédition	Date	Signature de l'employé	Date	Signature de l'employé	Date	Reçu de	No. d'expédition
	H. .... M. ....				H. .... M. ....		

Mois. .... Date. .... H. .... M. ....

شماره. .... تاریخ. .... ساعت. .... دقیقه. ....

دولت. ....

الحکم بہ الذ زیہ العالیہ لہذا یانا اقدنا لما یجبت لہا من العالیہ  
یومہ فی حدود القیاس حاکمہ لہا و فی العالیہ سائرہ  
لہذا القضاۃ بما فیہ فیہ المصلحت و الصواب لہا و لہذا  
الحد فی تفضیلہ بالمساعدۃ لافراضہا انما یجوز فیہ  
ارادۃ الصالح المصلح لکرامۃ دامت حکمہم و فیہ یام  
و الحال المسلم الی حد القاریۃ الف و فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ  
عند الحاکم غرضہ و فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ و فیہ ما یجوز فیہ  
بہد فیہ تم امرت بنفیذ ثلاثۃ الاف مجاہدہ فیہ لافرضہ لافرضہ  
الصالح الناصر و فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ و فیہ ما یجوز فیہ  
لہذا السید الجلیل السید عبد اللہ و لافرضہ الاسلام و لافرضہ  
توفیقہا الی فیہ و انتظرا سونہ المجاہدہ کما فیہ و فیہ ما یجوز فیہ  
مسلم لہذا و فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ و فیہ ما یجوز فیہ  
بہد فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ و فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ  
المجاہدہ حکم الناصر و فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ و فیہ ما یجوز فیہ  
بہد فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ و فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ  
بہد فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ و فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ  
بہد فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ و فیہ ما یجوز فیہ لافرضہ



2019.09.12

مجلسه عالی قضاییه قلمرو ریاضیه اداره امور

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

À l'inst. inf. : le service responsable à l'inst. des services de la télégraphie

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۴/۲۵

(vi)

[illegible]

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

No.	Name	Address	City	State	Country	Occupation	Age	Sex	Religion	Marital Status	Education	Income	Assets	Liabilities	Net Worth	Signature	Date
1	John Doe	123 Main St.	New York	NY	USA	Engineer	35	M	Catholic	Married	High School	\$50,000	\$100,000	\$50,000	\$150,000	John Doe	1/1/1980
2	Jane Smith	456 Elm St.	Los Angeles	CA	USA	Teacher	28	F	Protestant	Single	College	\$30,000	\$20,000	\$10,000	\$40,000	Jane Smith	2/1/1980
3	Robert Johnson	789 Oak St.	Chicago	IL	USA	Doctor	42	M	Jewish	Married	University	\$70,000	\$120,000	\$50,000	\$170,000	Robert Johnson	3/1/1980
4	Mary White	101 Pine St.	San Francisco	CA	USA	Artist	31	F	Buddhist	Single	College	\$25,000	\$15,000	\$10,000	\$35,000	Mary White	4/1/1980
5	David Brown	202 Cedar St.	Seattle	WA	USA	Lawyer	38	M	Anglican	Married	University	\$60,000	\$110,000	\$50,000	\$160,000	David Brown	5/1/1980

1700

[illegible]





For the purpose of this study, the following hypotheses were formulated:

(مسودة الوثيقة رقم ٢٢٦)



دولت و ملت

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

Le fait n'accepte aucune responsabilité à raison de services de la télégraphie

بسم الله الرحمن الرحيم

§ 14. 2.

Re-transmission ou Expédition No. <input type="text"/>		Date <input type="text"/>		Signature de l'expéditeur <input type="text"/>		Date <input type="text"/>		Signature de l'expéditeur <input type="text"/>	
Transmis à <input type="text"/>		Date <input type="text"/>		Signature de l'expéditeur <input type="text"/>		Date <input type="text"/>		Signature de l'expéditeur <input type="text"/>	

№	Mats.	Nav.	fl.	col.	طابق	تاريخ	ملاحظات
№	Mats.	Nav.	fl.	col.	طابق	تاريخ	ملاحظات
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							
8							
9							
10							
11							
12							
13							
14							
15							
16							
17							
18							
19							
20							
21							
22							
23							
24							
25							
26							
27							
28							
29							
30							
31							
32							
33							
34							
35							
36							
37							
38							
39							
40							
41							
42							
43							
44							
45							
46							
47							
48							
49							
50							
51							
52							
53							
54							
55							
56							
57							
58							
59							
60							
61							
62							
63							
64							
65							
66							
67							
68							
69							
70							
71							
72							
73							
74							
75							
76							
77							
78							
79							
80							

[illegible]



Primo: un certo uomo responsabile è stato in carica da tempo.

$\gamma = \frac{1}{\sqrt{1 - \beta^2}}$ ,  $\beta = \frac{v}{c}$ ,  $c$  is the speed of light,  $v$  is the velocity of the particle.

No. 100 Date 10/10/54 100  
 Name Miss John H. 100  
 Title Public, Erection 100

١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١  
 ٥٢٢  
 ٥٢٣  
 ٥٢٤  
 ٥٢٥  
 ٥٢٦  
 ٥٢٧  
 ٥٢٨













## نص الوثيقة

نص برقية والى اليمن

محمود نديم

الى الامام يحيى ، فى ٦ مارت ٣٣١ ، الموافق جماد الاول ٣٣٣ هـ

بواسطت (بواسطة) رئيس الاستئناف (١) إلى حضرة مولانا الإمام الهمام سلمه الله تعالى .

ج : ٢٨ ربيع الثانى ٣٣٣ (٢) ، تعجبتم مولاي ، وغير سيادتكم تعجب أيضا من عدم استيلاء (الاستيلاء على) النواحي التسع ، معلوم حضرتكم : — كانت الحكومة السننية بأول المحاربة (٣) بدأت فى تسريع سوق العساكر الشاهانية (٤) والمدافع من المواقع إلى الجهات « التعزية » لتقوية « باب المندب » والاستيلاء على تلك النواحي ، فأشاع المفسدون بصنعاء وأطرافها بالحكومة (بأن الحكومة) ستترك الجبال ، وتجرد أهل الجبال من العساكر والأسلحة ولم يستحووا من الله ، وتجاسروا على اتهامهم للحكومة بالأخانة (بالخيانة) . كناً عرضنا ذلك لسيادتكم فى « عمران » (٥) واستحصلنا أخطاراتكم لمن يلزم بأنه مقرر إجراء مجازاة المتجاسرين . وفى خلالها قام أهل المعاشات السياسية (٦) بدلا عن الجهاد ومعاونة الحكومة بالعكس أظهروا أموراً مخالفة للديانة بحضور سيادتكم وعقبها لما حصلت النهضة (٧) فى « لواء تعز » عموماً للجهاد واستيلاء النواحي التسعة معنا ، قدمنا لسيادتكم جميع المخبرات واسترحنا من حضرتكم المعاونة ، ثم توجهنا إلى « عمران » وتشرفنا بموافقتكم لهذا الأمر الخيرى ، واسترحنا مظاهرات أفضالاً لكم ، وأوضحنا لكم بأنه إذا لم نسرع بالحركة للاستيلاء فيخشى من وقوع صلح أو متاركة لا يمكن استرداد النواحي التسعة بعدها ، وعرفنا لسيادتكم الأمور بوجود طه باشا (٨) والقاضى عبدالله (٩) ، وتلغرافات أوراق مخبرات البائق (١٠) حيث كان أخبر إليكم من المزورين المعلومين بصنعاء بأننا أخذنا مليون ليرا (١١) من البائق وبأنه

يوجد في صندوق الفيلق ماية ألف ليرا ، ومع إنصاف سيادتكم حصلت لديكم القناعة بما نحن فيه من المضايقة وإنسداد البر والبحر واحتياجات العسكر حتى تفضلتم بالمساعدة لإقراضنا اثنا عشر الف قدح حبوبا لأجل ادارة العساكر المظفرة للحركات (للتحركات) ، وأمرتم حاكم «يرم» (١٢) ومن يلزم بذلك ، والحال المسلم إلى حد التاريخ ألف وتسعة ماية وأربعون قدحا لاغير ، والباقي عند الحاكم خمسمائة وثمانية وعشرون قدح بعد تكررمعروضاتنا ، وترادف أوامركم بكل وقت ، ثم أمرتم بتجهيز ثلاثة آلاف مجاهدين من طرف حضرتكم لمظاهرة (١٣) العساكر الشاهانية ===== (١٤) .

ولعلمنا بوجود « ذات مدارى ممتزج » (١٥) كنا استرحنا تعيين السيد الجليل السيد عبد الله (١٦) وإلا سيف الاسلام (١٧) أو السيد احمد عامر (١٨) فتوجهنا الى صنعاء ، وانتظرنا سوق المجاهدين شيئا فشيئا ، وتاريخ أول سوقهم معلوم لديكم ولدينا ، والحال آخر قسم من المجاهدين هم المرسلون مع السيد عباس (١٩) خرجوا من صنعاء قبل عزمنا بيومين أو ثلاثة وعينتم رئيسا على المجاهدين حاكم « النادرة » (٢٠) الذى منذ أشهر لمعلوم عدم حسن إدارته مازال يتجادل مع مأمورين (٢١) اللواء والقضاء حتى استعمل المجاهدين لمنع مأمورى الحكومة عن دخول ناحية « النادرة » ، وأعقبه السيد على الحملى (٢٢) الذى بدأ مع المجاهدين فى نهب السماسرة (٢٣) بنفس صنعاء . ولا يخفاكم أننا منذ سنة وكسور نرجو منكم رفع الحملى من « الخميس » بناء على الشكايات ، ثم باشر هو ومعينته بنهب القرى من أول قرية فى الطريق إلى كل قرية يدخلوها حسب الشكايات الواقعة إلينا أثناء الطريق ، ثم توجه إلى جبل « بعدان » (٢٥) فوق « إاب » بعيدا عن الطريق المستقيمة ، وبدلا عن مظاهرتة الحكومة بجهاد الكفار أحرق وأخرب بيوت ضعفاء الأهالى من « بعدان » ، ونهب أموالهم وقتل النفوس حسبا ثبت لدى حضرتكم أيضا فسارعت برفعه وتبديله . كذلك المجاهدون المرسلون مع العرشى (٢٦) إلى « رداع » (٢٧) فعملوا أشنع من ذلك ، وتركوا المفزة العسكرية تحت الحرب ، ونهبوا العباد وفروا هاربين حسب اشعار سيف الاسلام والقائمقام . وقد شاهدنا الهاربين فى الطريق دفعة بعد دفعه من « وغلان » (٢٨) إلى أن وصلنا « ذمار » (٢٩) . وعندما وصلنا إلى « اب » طلبنا حاكم « النادرة » معتمدين على إطاعته لأوامرهم فقابل بالوقوعات المدهشة وعدم إجابتنا لهذا اليوم ، وتجاشره لنهب أهالى « قطبة » (٣٠) ،

وتعرضاته للطرق ومنعه لمن وصل إلى مركز القضاء من أهالي النواحي التسعة المتحتمة  
 إستجذاب قلوبهم بحسن الإستقبال لإخراجهم من تحت حوزة إستيلاء الكفار (٣١) بل  
 زاد طردهم جبراً عن دخول الحكومة (٣٢) ، وأوحشهم بعد استمالة الحكومة السنية  
 بالسياسة لهم ————— (٣٣) فدوامه على هذه الحال حسب معروضاتنا التلغرافية  
 المتعددة وغيرها من المخابرات الرسمية ، وعدم مساعدتكم أولاً بتوجهنا لهذه الجهات  
 بوقتها ، وإخطاركم لنا بعدم إجراء الحركات العسكرية إلا بعد إستمالة أهالي النواحي  
 التسعة وبعدم التعرض الى « يافع » (٣٤) و « لحج » (٣٥) . وكنتم تفضلتم معلنا  
 ————— بالاصلاح مسألة « يافع » من أيام أسلافكم العظام قدس الله أرواحهم ، وأيام  
 ساكن الجنان سنان باشا (٣٦) ، وفصلتم لنا كيفية نفوذهم ومن تبعهم من القبائل الى  
 حد مأرب (٣٧) والجوف (٣٨) وأحذرتوهنا (كذا) (وحذرتونا) وأنذرتونا بذلك ،  
 وآخر تدبير أفضلتكم به عند توجهنا من صنعاء قبل شهر هو إرسالكم للنصائح اللازمة ،  
 فتلك الأسباب هي المجرى على تأخر الحركات للاستيلاء (للاستيلاء على) النواحي  
 التسع . بل ومعلوم مولاي أنه بعد ما تكررت الأوامر والنصائح الأكيدة منكم لم  
 يمكن إستخراج إعانات جهادية (٣٩) من المترتبين (٤٠) في صنعاء غير ثمانمائة ليرا ،  
 واعظم من هذا قيام السياسيين (٤١) على الحكومة في طلب المطلب الغير المشروعة وابداء  
 التهديدات عكس الواجب بمقتضى الحماية والغيرة الدينية ، لكيف يتيسر تسريع  
 الحركات وهجمات أهالي الولاية منبسطة الى هذه الدرجة المؤسفة . وكذلك أخبرنا أخيراً  
 لسيدتكم بعكس معاملات السيد محمد شريف (٤٢) المأمور للنصائح أمراً ، وأوضحنا  
 اليكم بأن الشريف عبد الله الضمين (٤٣) عند عودته سيوضح لسيادتكم ، والحال  
 الشريف توجه انى « عدن » وتوجه مع الوالى بصفة كونه وكيلًا لحضرة الإمام وحاشا  
 ذلك . وبكل حال فالتفصيلات ستقدم إليكم من طرف الشريف الضمين ، ومع  
 حدوث وصلوا كل هذه المواقع (٤٤) ، فقد وفق الله بالاستيلاء على الضالع (٤٥)  
 وجحاف (٤٦) والحوشب (٤٧) ودخولهم تحت طاعة الدولة العلية ، والله الحمد ،  
 ونُصبت الرايات العثمانية ، هنالك بحسن توجهاتكم (توجيهاتكم) وصالح دعواتكم ،  
 وسيوفقنا الله قريباً لنصره دينه وانقاذ اخواننا المسلمين من تحت أيدى الكافرين .  
 ولاشك أنه بعد وقوفكم على هذه الأسباب المعروضة لا نظن يبقى محل للعجب  
 والإستغراب ، بل والله المنه مستلزم للدعاء والثناء للعساكر الإسلامية التي توفقت لتلك

## وثائق يمنية

المظفرية ، رغما على المواقع المذكورة . وآتيا بغاية الجدل لاستكمال التشبسات النافعة ، وإن شاء الله كل ما يحصل من مُوقّعية نبادر بتبشير حضرتكم تلغرافيا تضمينا لصلابة ديانتكم وحمية سيادتكم . وما أشرتم في أمركم التلغرافي عن صيرورة الوهميات بحق حاكم « النادرة » كالضروريات ، فكما لكم أعرف بصدق وجداننا في الصفح عن قصور كل من بمعيتكم . وليس للحاكم (٤٨) أعداء شخصيين ، لأن جميع رؤساء هذا مشيدون لدعائم الائتلاف (٤٩) مقدرون لحقوقكم واتباعكم (٥٠) ، وإنما ستجلى لكم حقائق تجاوزات وعادات الحاكم المذكور بتحقيقات الشريف والعموم أيضا ووقوعات ظاهرة كالشمس . وكنت قد قدمت لسيادتكم خلاصة تلغرافات الحاكم ، وتلغرافات قوماندان (قومندان) الطابور (٥١) ، وتلغرافات الشريف الضمين ، تلغرافات متعددة مع الدلائل ، فنشكر فضلكم بمداركه لفعله قبل تكرار المحظورات . عند وصول السيد قاسم العزى الأمور من قبل سيادتكم سنجرى له المعاونة والتسهيلات الشافية حتى يطلع على الحقائق التي تؤكد اعتمادكم على معروضاتنا السابقة بأفعالة . ولسان الحكومة نكرر تشكراتنا من سائر مظاهراتكم لنا في أمور الجهاد المقدس . ولاغنى لنا عن معاونتكم بترفيق (٥٢) المجاهدين منكم عند الحركة . والمرجع أن يكونوا تحت رئاسة مقادمة (٥٣) مكملين مدبرين مقدرين لخرج وأهمية الأحوال الحاضرة منقادين لتنبيهات الجيش العام بهذه الجهات . وما أبديتم من اللطف والإلتفات ترجيح محافظة النظامية (٥٤) على أصحابكم ، فهذا أمر مسلم عند الله ورسوله والحكومة السنية .

وفي الختام أسئلة (أسأله) تعالى أن يحفظكم ويطيل بقاكم ، لأئني على يقين بأنكم لا تريدون أن تؤملوا غلبة أهل ملته ، غير أن بعض معيتكم يعرضون لكم خلاف الحقائق ، ويؤلون حضرتكم ويؤلون مولاي .

٢ جماد أول ١٣٣٣ هـ والى اليمن

٦ مارت (توقيع) محمود نديم

(رد الإمام يحيى على برقية الوالى محمود نديم) (٥٥)

من عبد الله المفتقر الى عفو الله الإمام يحيى إلى حضرة الوالى الأكرم حرسه الله بواسطة رئيس الاستئناف . (٥٦)

ج . أخذنا تلغراف حضرتكم المؤرخ ٦ مارت (٥٧) المشتمل على ايضاحات أسباب

تراخى الحركة لإسترجاع التسع النواحي وهو جواب علينا ، وما أردنا بما كتبناه الا الحث لحضرتكم ، وإعلامكم أن ثمة من يشبط عن الحركة خدمه للأفكار الانكليزية . وقد تفضلتم في هذا التلغراف بالايضاحات المعلومة حقائقها ، تلك الإشاعة من السفهاء بارادة الحكومة تخلية الجبال وتبديل المركز الى «تعر» كما ذكرتم ، وسبب ذلك ماسلف لنا إيضاحه لحضرتكم من كثرة شداد (٥٨) الاثقال من الأسلحة والمدافع والمهمات بما لم يكن مثله حتى كان شداد مايعده الناس فيما لا حاجة اليه . وقد كان منا تهديد من أشاع ذلك وايضاح عدمه . حركة السياسة الأولى (٥٩) كما ذكرتم ، وكان منا كلية الاهتمام بتفريقهم بصور مختلفة وايضاح الحال لهم ، واعلامهم بقبج التصديع (٦٠) لحضرتكم . ولقد أشرتم إلينا إمكان المصالحة في المحاربة العمومية (٦١) ، وأنه إن كان ذلك فلا سبيل لحركة لإسترجاع شيء من النواحي ، وهذا هو السبب الباعث لنا على التحريض على سرعة الإسترجاع . وكان أشاع بعض الأشرار أن المأخوذ من بنك «الحديدة» (٦٢) مايقرب من مائة الف جنية (٦٣) ، ولقد أوضحنا لكل واصل الينا من أهل المعاشات (٦٤) كذب ذلك وأريناهم الحقيقة . الحبوب التي من «الشرف» (٦٥) إنسأقت ، والتي من «شيبان» (٦٦) نظن أنه لم يبق عنده الآن شيء (شيئا) مما حولنا به . أما حاكم «يريم» (٦٧) فإننا كتبنا إليه بشدة وعاد جوابه تلغرافيا أن التساهل ليس منه وانه من مأمور الحكومة السؤوق . الحملى لمّا أمرتم بإرجاعة وعدم بقاءه ببلاد «قعطبة» طلبناه إلينا ، وهو الآن بحضرتنا . وقد وصل بعض شكاه صررفناهم إلى الحاكم الثانى ولم يصح شئ منا (مما) ادعاه بل ربما الشاكى أرش جناية (٦٨) لبعض العسكرز يادة على ماسلم هـ (٦٩) اما ما كان من الحملى «بالاملوک» (٧٠) فسببه تمتع أهل «الأملوک» عن أجابة الحاكم للجهد وسوق كفاية المجاهدين ومقابلاتهم المجاهدين بالحرب . أما ما كان من بلاد «بعدان» من العدوان على المجاهدين فيهم فهذا أمرعايد على حضرتكم وسموكم لايرضى بقتل أحد من المجاهدين ولولا أمركم لما وصل منهم أحد الى هناك هـ أما شأن حاكم «النادرة» فقد أوضحنا لحضرتكم ما كان أولا من العدوان على أهل الناحية ونههم وجع الفاف الناس عليهم والقتل فيهم ، والحاكم يكتب انهم باذلون أموال الحكومة ولم يحصل التفات الى ذلك ، بل كان الإصرار على كلام الزبير (٧١) المعلوم ، فُبج طريقته ، وارادته الإلتزام (٧٢) لظلم الرعية ونههم لنفسه لا لله ولا فى سبيله كما

كان مع المنهوبين من أهل الناحية فانها أخذت أموالهم وطاحت هباءً ، ثم لما توجه الحاكم الى مركز القضاء كان من الأمور سوء إستقباله وتحقيره وتحقير من معه ومنع السياقات (٧٣) اليهم ، وتهيج أهل البلاد على المجاهدين ورميهم والترتيب (٧٤) عليهم في نفس المركز ، والترتيب على الماء . ولا ننكر أن في المجاهدين من لاديانة ولا شيمة ولا حمية له ، إتخذ تلك المقابلات سببا للإفساد . ثم تفضلتم بالأمر بمنع أخذ أو طلب شئ من البلاد لكفايات المجاهدين وهو غير ما كنا إعتدنا ، ومع ذلك طلبتم الحاكم إلى حضرتكم ، وكتبنا إليه من لدينا غير مرة نأمره بالتوجه إلى حضرتكم ، فرجعت الجوابات منه بحصول الشقاق بين المجاهدين والمأمورين بعدم الكفايات للمجاهدين ، وأنه إن عزم لا يأمن حدوث أى محذور ولا بد تنقطع الكفايات عن المجاهدين ، وقد أجبنا عليه أن حضرة الوالى أفاد أنه سيستحصل كفايات المجاهدين ويأمر بسوقها ، فإذا حصل ذلك كان التوجه الى حضرتكم وإصلاح أحوال المجاهدين والمأمورين ، فرجع جوابه أنه لم يصل اليه ولا إلى غيره شئ من كفايات المجاهدين ، وأنها تناقصت على المجاهدين الكفايات ، وتزايدت الضغائن بينهم وبين بعض المأمورين . وجاءتنا كتب كثيرة تنفيذ عدم أمن حدوث محذور بين المجاهدين والمأمورين وانقطاع الكفايات عن المجاهدين ، وخشينا حدوث ما يؤلم الجميع ، ورأينا وقد حصل إسترجاع « جُحَاف » وماليه ، ونُصبت الأعلام العثمانية وذلك منتهى الأرب من سوق المجاهدين الى البلاد القعطية ، فأمرنا بعود المجاهدين اليها وتحويل جوامعهم منا سنسلمها من « السودة » (٧٦) ، وأمرنا الحاكم أن يستقرض لهم ما يكفيهم للطريق ، ويُبقي طائفة لديه بمركز الناحية لإبقاء هيبة الإجتماع والتظاهر . ولقد سرنا والله الحمد ما تفضلتم به من التبشير بالإستيلاء على « جحاف » و « الضالع » و « الحواشب » ، وذلك من الطاف الله سبحانه وحسن سعيكم وموفقياتكم ويحسن إغتنام الفرصة باسترجاع ما بقى أن شاء الله . أما رأينا في شأن « يافع » فهو كما أوضحنا لحضرتكم شفاها وكتابة لا نرا ( نرى ) غير ذلك . السيد محمد الشريف أفاد إلينا أن سلاطين « لحج » لا خلاف عندهم وأن غاية مطلوبهم صيانة بلدهم عن الجيش خوفا من تعديات الانكليز مع قرب بلدهم إلى « عدن » وإمكان وصول قنابل المدافع إليهم ، وأنهم طابعون للحكومة لا ملهى لهم ضدها ، حافظون أنفسهم عن كل عناد على الحكومة ، هكذا أفادنا ولم يصل إلينا الى الآن هـ . ذكرتم



فرار المجاهدين من «رداع» وقد أوضح إلينا سيف الاسلام (٧٧) أن سببه مأمور المفزة بأخذه الغنيمة وعدم الإنصاف فيها ، وقد كان شهداء من المجاهدين ومجاريح ودخلوا الى بلاد لم تُدخل ، على أن الأحوال في الجهة الرداعية في غاية الصلاح والأمن والتناصف . وقد بقي من المجاهدين مع سيف الاسلام القدر الكافي وأمرنا من يصل اليه بمشايع «مراد» (٧٨) و «المصغين» (٧٩) لإستكمال الأمن في الجهات الشرقية وإعلان المبينة (٨٠) الكلية لصاحب عدن هذا وقد وصل التلغراف المؤرخ ٨ مارت سنة ٣ (٨١) المفيد أنكم إستصلحتم توجهكم بالدات الى بلاد «العدين» (٨٢) لإكمال الإصلاحات نسأل الله لكم التوفيقات الصمدانية ، والتسهيلات الربانية ، وصلاح كل قول وعمل ونية . ولا تخلونا عن أفكاركم ومعآهاتكم والتبشيرات المتجددة إن شاء الله ، وننتظر كمال الإستيلاء على جميع بلاد مصر (٨٣) بول الله وطوله ودمتم محروسين ، ١٠ جمادى الاولى سنة ٣٣ هـ (٨٤) .

#### الهوامش :

(١) رئيس الاستئناف ، هو القاضي الحسين بن علي العمري الذي اشتهر حينذاك بأنه شيخ الإسلام . وتأكد ذلك من خلال الكتيب الذي وُضِعَ لترجمة حياته ، اذ أنه عقب عقد صلح «دعان» ، وطبقا لإحدى مواده — وهي المادة الثانية التي نصّت على تأسيس محكمة إستئنافية في صنعاء — فقد أمر الإمام : «بتأسيس ديوان الاستئناف بصنعاء مرجعا للنظر في أحكام القضاة وإبرامها أو نقضها ، وعين جماعة من العلماء العارفين بمدارك الخصومات والفقه ، ورأس عليهم صاحب الترجمة ... فقام بتلك الوظيفة أحسن قيام ... ولم يزل مجدا مجتهدا في ذلك حتى أدركه الضعف بعلو السن فاستقال من الوظيفة عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣١/٣٠ م) ولزم العبادة والذكر ودرس القرآن والتدريس» . (عبد الله بن عبد الكريم الجرافى : تحفة الاخوان .. ، ص : ١٤٢) .

(٢) التاريخ بالكامل هو ١٣٣٣ هـ ، و يوافق فبراير ١٩١٥ م .

(٣) أول المحاربة ، المقصود هو بداية الحرب العالمية الأولى ، أوبالأحرى عند دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا في أكتوبر ١٩١٤ م .

(٤) الشاهانية ، مثل السنية ، كذلك الخاقانية وغيرها ، كانت من ألقاب التفخيم التي تستعملها الدولة العثمانية ، وكانت بعضها من أصول فارسية أو تركية قديمة .

(٥) عمران ، سبق التعريف بها . ( الوثيقة رقم : ٢٤ ، الهامش رقم : ١٣ ) .

## وتأني يمنية

(٦) اهل المعاشات السياسية ، هم الذين تسلموا المرتبات من الحكومة العثمانية عقب عقد صلح «دعان» أمثال المشايخ والعقال والأعيان لضمان الاستمرار والهدوء ولتأكيد انضمامهم إلى صفوف الحكومة والإمام .

(٧) النهضة ، المقصود بها هوقيام واندفاع أهالي لواء «تعر» إلى الانضمام الى صفوف الأتراك للهجوم على الإنجليز في عدن والمحميات .

(٨) طه باشا ، كان أحد قادة الأتراك في اليمن ، ولكن لم نعر له على ترجمة كاملة .

(٩) الفاضى عبدالله وهو عبدالله بن حسين العمرى المعروف ، وقد سبق ترجمة حياته ( الوثيقة : ٢٧ ، الهامش : ٩ ) .

(١٠) البانق ، صعبت قراءة هذا اللفظ وفهم معناه في البداية ، غير أنه من سياق الحديث بالوثيقة ، اتضح أن صحته هو البنك ، وأنه كان في الحديدة ، وربما كان هذا هو النطق التركى كما تعود الأتراك حينذاك .

(١١) ليبرا ، هى العملة التركية التى كانت سائدة حينذاك ، ويبدو أنها سُكَّتْ بعد الانقلاب الدستورى عام ١٠٩٨م ، وكان الجنيه « المجيدى » هو السائد حتى ذلك الوقت ، وهونسبة الى السلطان عبد المجيد .

(١٢) برىم ، مدينة أثرية هامة من مدن لواء «إب» ، تقع الى الشمال من مدينة «اب» نفسها ، عند سفح جبل «يُصْبِح» على ارتفاع ٢٤٠٠م من سطح البحر ، وهى باسم ملك من ملوك حير ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٤٥ ) . أما حاكم «برىم» المشار اليه بالوثيقة فهو السيد عبد الوهاب بن أحمد الوريث من مواليد مدينة «ذمار» فى شوال ١٢٨٧هـ ( ١٨٧١/٧٠م ) ، وبها نشأ وتلقى علومه ... وله مواقف ضد الأتراك فقبضوا عليه عند استرجاعهم «ذمار» ، وتمكن من الفرار إلى «الحديا» حتى تم عقد صلح «دعان» فولاه الإمام قضاء «برىم» عام ١٣٣٠هـ ( ١٩١٢/١١ ) إلى حين وفاته عام ١٣٥٢هـ ( ١٩٣٤/٣م ) ، وهو والد أحمد بن عبد الوهاب الوريث ، رئيس تحرير مجلة الحكمة اليمنية عند بداية صدورهما فى صنعاء . ( زبارة : نزهة النظر ، ص ٤٠١ — ٤٠٧ ، الجرافى : تحفة الاخوان ، ص ٩٤ — ٩٥ ) .

(١٣) لمظاهرة ، بمعنى لمساندة .

(١٤) == استخدمت الشرطتان للدلالة على نهاية الحديث فى هذا الجزء .

(١٥) لم نفهم معنى هذه العبارة رغم التأكد من صحة قراءتها . لكن حسب اللهجة الصنعائية فهى تعنى الشخص المرن ذو العلاقات الاجتماعية العريضة .

## وثيقة رقم ٣٦

(١٦) السيد عبد الله ، لم نتعرف على صاحب هذا الاسم ، غير أنه قيل أنه السيد عبد الله بن أبراهيم الذى كان الإمام يعتمد عليه فى النواحي العسكرية فى بداية حياته السياسية .

(١٧) سبف الاسلام ، الذى اشتهر بهذا اللقب فى تلك الفترة هو سيف الاسلام أحمد بن قاسم حيد الدين ، ومما يؤكد أنه الشخص المشار اليه أنه قد جاء ذكره - وهذا اللقب - فى حوليات تلك الفترة ، وفى نفس المهمات العسكرية . ( زبارة : أئمة اليمن ، حـ ٣ ، ص : ٣٠١ - ٣٠٢ ) ، وهو من آل القاسم ، أحمد بن قاسم بن عبد الله بن يحيى حميد الدين ، ومولده بقرية « القابل » فى صفر سنة ١٢٧٧ هـ ( أغسطس ١٨٦٠ م ) وأخذ العلم بصنعا وغيرها ... وقد شارك أئمة تلك الفترة معارضتهم للأتراك وهو : الامام الهادى شرف الدين ، والامام المنصور محمد والامام يحيى ، وعند ماعقد صلح « دعان » أصبح من الأعمدة الأساسية التى يستند عليها حكم الإمام يحيى ، وظل كذلك من أشهر رجالات عصره حتى توفاه الله فى قرية « القابل » - مسقط رأسه - فى ربيع الأول سنة ١٣٥٣ هـ ( يونيه ١٩٣٤ م ) ( زبارة : نزهة النظر ، حـ ١ ، ص : ١٢٠ - ١٢٣ ، الجرافى : تحفة الاخوان ، ص : ٥٢ - ٥٣ ) .

(١٨) أحمد عامر ، هو السيد أحمد بن يحيى عامر ، نائب الامام يحيى فى « حجور » عند عقد صلح « دعان » ، وهو من مواليد جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ هـ ( نوفمبر ١٨٦٥ م ) بجبل الأهنوم .. وكان عالما فقيها بكثير من علوم عصره ، عابدا حسن الخلق .. تعاون مع الامام المنصور محمد ضد الأتراك ، واعتمد عليه الإمام يحيى فى كثير من الأمور ، منها ضبط أمور « خولان الطيال » .. كما كان أحد أعضاء الوفد التركى اليمنى إلى الادريسي ( وثيقة : ٣٢ ) ، واعتمد عليه الإمام فى تنظيم أمور بلاد « الشرف » .. وأخذ العلم عنه الكثير ، وتوفى فى شعبان ١٣٥٦ هـ ( يناير ١٩٣٨ م ) فى « الأهنوم » . ( زبارة : نزهة النظر ، حـ ١ ، ص : ١٦١ - ١٦٤ ) .

(١٩) السيد عباس ، يتضح من أحداث هذه الفترة أن المقصود هو السيد عباس بن عبد الله المؤيد الذى أرسله الإمام ضمن مجموعة من القادة إلى مناطق « قعطبة » ( زبارة : أئمة اليمن ، حـ ٣ ، ص : ٣٠٢ ) .

(٢٠) النادرة ، إسم قضاء - وناحية - من قضاوات لواء « إب » المعروف بخضرته وكثرة مياهه . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٤١ ) ، غير أننا لم نتعرف على شخصية « حاكمها » حينذاك . (٢١) المأمورون ، والمقصود هم كبار موظفى الدولة العثمانية ، وهو لقب تردد فى جميع كتابات تلك الفترة .

(٢٢) على الحملنى ، لم أعثر له على ترجمة كاملة ، غير أنى وجدت له ذكرا فى عبارة قصيرة فى الحولية نفسها التى أرخت بها الوثيقة ( ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ / ١٦ م ) ، اذ قال زبارة : « وجهز الامام

## ونائق مينة

- الشيخ على المقداد والسيد عباس بن عبد الله المؤيد والسيد على الحملى مع عصابة من المجاهدين الى أطراف بلاد «قطبة» وما إليها .. (زبارة: أئمة اليمن، ٣، ص ٣٠٢).
- (٢٣) السماسرة، هل المقصود هم أصحاب السماسر، أما السماسر نفسها، نرجح أنها الأخيرة، فهي التى يمكن أن تهب، ومفردها السمسرة، وتعادل في بعض البلاد العربية: الخان، وهو المكان الذى كان ينزل فيه المسافرين — التجار — للنوم والإقامة، هم وتجارهم ودوابهم.
- (٢٤) الخميس، أى سوق الخميس، ويرجح أنه خميس بنى سعد، وهو السوق الشهير الذى يقع حاليا على الطريق الرئيسى المرصوف بين صنعاء والحديدة، وهو يتبع قضاء حراز التابع للواء صنعاء. (الويسى: اليمن الكبرى، ص: ٦٠).
- (٢٥) بعدان، جبل عال مزروع، وتقع مدينة «إب» عند سفحه، ويتبع إداريا قضاء «إب» التابع للواء «إب» (الويسى: اليمن الكبرى، ص: ٤١).
- (٢٦) العرشى، يصعب تحديد هذه الشخصية لعدم ذكر الاسم كاملا، فرما كان حسين العرشى، أو عبد الله العرشى، وكلاهما من الشخصيات المعروفة في تلك الفترة، ولكننا نرجح أنه عبد الله بن أحمد العرشى، حيث جاء ذكره في أحداث ذلك العام، وأن الامام قد عينه حاكما «لجن» (زبارة: أئمة اليمن، ح ٣، ص: ٣٠٢).
- (٢٧) رداع، إسم قضاء، ومدينة، وواد، والقضاء يتبع إداريا لواء البيضاء، كما أن المدينة تعتبر من المدن الشهيرة باليمن، وهى من ناحية الارتفاع، في مستوى مدينة صنعاء، كما أنها مدينة أثرية، ويقال أنه سكنها شمرئزق الحميرى، كذلك السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهرى في القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى) (الويسى: اليمن الكبرى، ص: ٤٦ — ٤٩).
- (٢٨) وغلان: إحدى المدن الصغيرة التى تقع على الطريق بين صنعاء وذمار، أى تقع الى الجنوب من صنعاء.
- (٢٩) ذمار، اسم قضاء ومدينة، والقضاء يتبع إداريا لواء صنعاء، أما المدينة فهي من أشهر مدن اليمن، وهى مزدهرة بالعلم والعلماء، وكانت تشتهر في إحدى الفترات بأنها كرسى الزيدية، بمعنى أنها المدينة التى اجتمع فيها علماء الزيدية وعلماء المذاهب السنية المختلفة للمناقشة والدرس، فكأنها كانت الخط الأمامى للدفاع عن المذهب الزيدى، وهى تقع الى الجنوب الشرقى من صنعاء، كما أن بها كثيرا من المساجد والآثار، وقد سميت باسم ملك من ملوك حير هو: ذمار على (الويسى: اليمن الكبرى، ص: ٥١ — ٥٥)، وقد ظهر بها عدد من الشخصيات البارزة في تاريخ اليمن المعاصر مثل: أحمد عبد الوهاب الوريث، وزيد الموشكى.

## وثيقة رقم ٣٦

(٣٠) قَعْظَبَة ، اسم ناحية ومدينة من نواحي قضاء النادرة ، التابع اداريا للواء اب ، وهى أقرب الأماكن الى الحدود بين الشطرين اليمنيين . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٤١ ) .

(٣١) الكفار ، المقصود حينذاك هم الانجليز في عدن ومحمياتها ، وكانت هذه هى لغة العصر .

(٣٢) الحكومة ، أى مبنى المركز الرسمى للادارة المحلية فى منطقة معينة ، وهو تعريف مازال مستخدما الى الآن للإشارة الى مقر السلطة .

(٣٣) — تكرر وضع خط هكذا من حين الى آخر خلال البرقية ، وهو موضوع فوق فراغ خلال الاسطر ، والمرجع أن كاتب البرق كان يضعها فوق الكلمات التى لا يستطيع التقاطها أو فهمها ، مع ترك فراغ مكان هذه الكلمات .

(٣٤) يافع ، العليا والسفلى ، وهى إحدى محافظات الشطر الجنوبي من اليمن حاليا ، وهى تقع الى الشمال الشرقى من مدينة «عدن» ، وهى منطقة مرتفعة كثيرة السكان ، وتعد قبائل يافع من أمنع قبائل الجنوب وأكثرهم عددا ، ويقدر ارتفاع جبالها بين ١٥٠٠ ، ٢٥٠٠ مترا فوق سطح البحر ، وأهم مراكزها «الموسطه» ( حسين الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٣ ) .

(٣٥) لحج ، من أهم محافظات الشطر الجنوبي من اليمن ، وأهم مدنها «الحوطة» التى كانت تعتبر عاصمة لها أيام حكم السلاطين ، وكانت تعد إحدى المحميات فى زمن هذه البرقية و «لحج» اسم منطقة وواد ، وهو واد كثير الخيرات ، وأشهر بزراعة القطن فى القرن الحالى ، وتقع «لحج» إلى الجنوب مباشرة من لواء «تعز» .

(٣٦) سنان باشا ، أحد القادة العسكريين العثمانيين الكبار الذين ظهوروا فى القرن السادس عشر الميلادى ( العاشر الهجرى ) ، ويعده بعض المؤرخين اليمنيين صاحب الفتح العثمانى الثانى لليمن ، لأنه أعاد الوجود العثمانى إلى البلاد بعد إنكماشه فى «زبيد» وما حوله ، وقد جاء الى اليمن على رأس حملة كبيرة لتحقيق هذا الهدف فى الفترة من : ١٥٦٩ — ١٥٧٠ م ، وللتوسع فى معرفة السبب فى الإشارة اليه هنا يرجع الى كتابنا : ( الفتح العثمانى الأول لليمن ، الفصل الخامس ) .

(٣٧) مأرب ، من أشهر مدن اليمن الأثرية ، وكانت عاصمة دولة سبأ القديمة ، ومازال بها آثار سد مأرب الشهير ، وقد امتد اليها حاليا طريق مرصوف ، هو طريق صنعاء — مأرب .

(٣٨) الجوف ، هو حاليا ناحية من نواحي قضاء «حوث» التابع للواء صنعاء ، ومنطقة الجوف — وهى تقع الى الشمال الشرقى من صنعاء على الحدود الشرقية للبلاد — تعد من أهم المناطق الأثرية فى اليمن ، فالى جانب كثرة الوديان الخصبة بها ، فقد كانت موطن دولة «معين» القديمة ، التى تعد من أقدم الدول اليمنية ، ومن مدنها الأثرية : «معين» و «براقش» و «خرابة

## وثائق يمنية

- همدان» . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٨٤ — ٨٦ ) . و «الجوف» الآن محافظة مستقلة .
- (٣٩) إعانات جهادية ، كان الأتراك من حين الى آخر يفرضون أنواعا من الضرائب بأساء مختلفة ، لحاجتهم الى المال ، و «معونة الجهاد» هذه من هذا النوع الذى فرضوه بمناسبة قيام الحرب العالمية الأولى .
- (٤٠) المترتين ، غير واضحة فى الأصل تماما ، والمقصود بها هم أصحاب الرواتب التى تفررت لهم بعد عقد صلح «دعان» ، وربما تشبر «المترتين» الى القيادات العسكرية نسبة الى «الرتبة» ، وهى وحدة عسكرية ، ولكننا نرجح التفسير الأول .
- (٤١) السياسيين ، و بقصد بهم بعض أعيان صنعاء وما حولها ممن تقاضوا مرتبات بناء على صلح «دعان» ، و يبدو أن هؤلاء قد أثاروا المتاعب للأتراك بسبب انقطاع رواتبهم نظرا لظروف الحرب العالمية ووقوع الأتراك فى ضائقة مالية .
- (٤٢) السيد محمد شريف ، لم نستدك على تعريفه ، و يبدو أنه كان من أبناء «الحج» ، أو من أبناء «تعز» المطلعين على الأمور .
- (٤٣) الشريف عبد الله الضمين ، سبق ترجمة حياته بالهامش : ٩ للوثيقة ٣٥ .
- (٤٤) يبدو أن عامل البرق لم يلتقط هذه الجملة كما يجب ، والرأى أن تركيبها الصحيح هو : « ومع حدوث كل هذا ( أى المخالفات والمضايقات ) وصلوا ( أى الجنود العثمانية واليمنية ) هذه المواقع » ..
- (٤٥) الضالع ، إحدى المناطق الداخلة حاليا ضمن حدود الشطر الجنوبي لليمن ، ويحدها شمالا «قَعْطَبَة» وجنوبا «رِدْفَان» و «الْحَوَاشِب» ، ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ١٣ ) .
- (٤٦) جُحَاف ، جبل مشهور بمنطقة الضالع ، ويبرغره وادى «ميتم» النازل من «اب» ، و يزرع به البن والحبوب ، و ترتفع قممه الى ٢٥٠٠ م فوق سطح البحر . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ١٣ — ١٤ ) .
- (٤٧) الحواشب ، هى إحدى مناطق الشطر الجنوبي حاليا ، وتحدها شمالا منطقة الضالع وماويه ، وجنوبا منطقة العبادل والحج ، و شرقا وادى أبين ، وغربا الحجرية من لواء تعز ، وهى منطقة جرداء الاماكان فى طريق وادى الحج ، وتشققها طريق السبارات بين تعز وعدن . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ١٤ ) وكانت تعتبر ضمن «النواحي التسع» كما كان يقال حينذاك .
- (٤٨) للحاكم ، أى حاكم «النادرة» .
- (٤٩) الائتلاف ، أى صلح «دعان» المعروف .

- (٥٠) إتباعكم ، أى إتباع والتزام الامام بمواد صلح «دعان» .
- (٥١) الطابور، تعبير تركى ، ويقصد به فرقة عسكرية ، وهى التى كانت تحارب فى مناطق النواحي حينذاك .
- (٥٢) بترفيق ، ربما كان المقصود هو: «إرسال» المجاهدين .
- (٥٣) مقادمة ، ومفردها مقدم ، وقد سبق تعريفها ، والمقصود هنا أن على الإمام أن يختار رؤساء جند ممن يقدرّون المسئولية يشتهرون بحسن الخلق .
- (٥٤) النظامية ، ربما كان المقصود هو تطبيق «النظام» — والانضباط على المتطوعين الذين يرسلهم الامام الى الحرب — وأنه لا يرسل أفرادا إلا من «الجيش النظامى» الذى عرف بهذا الأسم بعد ذلك .
- (٥٥) جاء رد الامام على ظهر برقية الوالى محمود نديم ، ولعل هذا يرجع الى نقص الأوراق لديه ، أو الى بخله الذى إشتهر به .
- (٥٦) سبق التعريف به فى الهامش : ١ ، للوثيقة نفسها .
- (٥٧) ٦ مارت ، هونفس التاريخ المسجل فى رأس البرقية ، وقد وضع البداية للإشارة على أنه الرد على هذه البرقية المرسله من الوالى ، كما يحدث فى الخطابات الرسمية حاليا .
- (٥٨) شدّاذ ، من شدّ يشد ، والمقصود هو رفع الأحمال على الدواب وشّدها بالحبال ، وسبق التعريف بلفظ : شداد .
- (٥٩) السياسة الأولى ، لم نفهم هذه العبارة عند الوهلة الأولى ، وإعتقدنا أنها إشارة خاصة إلى موضوع سبق ذكره فى الخطابات السابقة المتبادلة بين الإمام والوالى ، ولكن يبدو أنها إشارة الى «حركة السياسيين» التى جاء ذكرها خلال برقية الوالى ، ( انظر هامش : ٤١ ) .
- (٦٠) التصديع ، المقصود هو نصديع جبهة الأتراك المهاجرين للانجلز فى المحميات وعدن ، وإشغالهم بمشاكل جانبية .
- (٦١) الحرب العمومية ، هكذا كان يطلق على الحرب العالمية الأولى عند كثير من المعاصرين حينذاك .
- (٦٢) بنك الحديد ، لم نصل الى شىء للتعرف على هذا البنك ، هل أنشأه الأتراك لتسهيل الاجراءات المالية بين اليمن واستانبول ؟ ومتى ؟ هل كانت به سيولة مالية كافية لسحب الأموال التى يحتاجها الوالى ؟ أم ضاق به الحال نتيجة الحرب ؟ وقد فسرنا بهذه العبارة ما جاء قبل ذلك فى البرقية نفسها عند ذكر لفظ : البانق . ( انظر هامش : ١٠ ) .

## وثائق يمنية

(٦٣) جنييه ، سبق ذكر: «ليرا» خلال برقية الوالى ، والآن يأتى ذكر الجنييه ، و يبدو أن الجنييه هو الذى اشتهر فى اليمن باسم «المجيدى» ، غير أننا فى الواقع لم نتوصل الى العلاقة بين «الجنييه» و «الليرا» الواردتين بالوثيقة لنقض المراجع ، وإن كان يبدو من سياق الحديث خلال الوثيقة أن هناك علاقة بين العملتين .

(٦٤) أهل المعاشات ، هم أصحاب الرواتب كما ذكرنا فى الهامش : ٤٠ .

(٦٥) الشرف ، سلسلة جبلية كبيرة تقع الى الشمال الغربى من مدينة «حجة» ، وتتبع اداريا لواء حجة ، و يطلق عليها أيضا الشرفين ، نسبة الى الشرف الأعلى والشرف الأسفل ، والمركز الرئيسى للشرف هى مدينة المحابشة . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٠٧/٦ ) .

(٦٦) شيبان ، اسم أسرة هامة من أسر «حجة» ، و يشير الامام هنا الى شخص معين .

(٦٧) حاكم يريم ، سبق التعريف بهما فى الهامش : ١٢ .

(٦٨) ارش ، هو تحديد قدر الجناية ، والتعرف على أن جراح المصاب جراح سطحية أو عميقة ، وعلى ضوء «الأرش» تحدد العقوبة أو الغرامة . وهو تعبير من عبارات الأحكام الشرعية .

(٦٩) هـ ، الماء كانت تستعمل للتدليل على إنتهاء الجملة ، سواء فى المخطوطات أو فى الوثائق .

(٧٠) الأملاك ، عزلة من ناحية قَعْطَة التابع لقضاء النادرة بلواء اب .

(٧١) الزبير ، لم نتعرف على تلك الشخصية ، و يبدو أنه أحد مشايخ المنطقة .

(٧٢) الالتزام ، هو نظام جمع الأموال الأميرية الذى كان سائدا فى كثير من البلاد العربية ، وكان الشخص الذى يجمع أموال منطقة يسمى : ملتزم ، وقد سبق شرح هذا النظام . ( وثيقة : ١٦ ، هامش ٩ ) .

(٧٣) السياقات ، أى أن يسوق الى أتباع الامام احتياجاتهم من حبوب وغيرها ، من ساق يسوق ، وتكرر لفظ السَّوْق أيضا بنفس المعنى .

(٧٤) الترتيب عليهم ، نرى أن الترتيب نسبة الى الرتبة العسكرية بمعنى الفرقة ، وأن المقصود هنا هو أن الموظفين الأتراك حاصروا أتباع الإمام فى مركز القضاء وضيقوا عليهم من ناحية الماء والطعام .

(٧٥) جوامكهم ، وهى الجوامك ، مفردا جامكية ، وهى كلمة تركية وتعنى رواتب الجند من نقدية وعينية ، وكانت من الألفاظ المنتشرة حينذاك .

(٧٦) السوداء ، اسم ناحية تتبع قضاء عمران التابع للواء صنعاء ، كما أنها اسم المدينة التى تعتبر مركز الناحية ، وهى مدينة بذروة جبل تطل على وادى «أخرف» و«لقمان» الشهيرين فى بلاد



## وثيقة رقم ٣٦

- حاشد بالبن الجيد . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٨١ ) . وكان الامام يحيى قد اتخذها مقرا له بعض الوقت بعد عقد صلح «دعان» ، كما كان بها خلال الأحداث الواردة بهذه الوثيقة .
- (٧٧) سيف الاسلام ، هو أحمد بن قاسم حميد الدين . ( هامس : ١٧ ) .
- (٧٨) مُرَاد ، اسم قبيلة مشهورة من قبائل اليمن ، تعيش في شرق البلاد ، وهي فرع من قبيلة «مذحج» التي تضم قبائل جنوب اليمن ، وموطن مُرَاد جبال مراد التي تتبع اداريا لواء البيضاء . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٤٨ ، ١٩٢ ) .
- (٧٩) المُضْتَقِبِينَ ، احدى قبائل مشرق اليمن ، وتعيش على مجرى وادي «بيحان» الذي يمر بلواء البيضاء .
- (٨٠) المبينة ، أى المقاطعة للانجليز في عدن .
- (٨١) ٨ مارت ٣ ، ونرى أن صحة التاريخ هو ٣٣١ كما جاء على رأس البرقية ، ويشير الامام — فيما يبدو — الى برقية أخرى وصلته بعد يومين من وصول الأولى ، فجمع بين البرقيتين عند الرد .
- (٨٢) العُديين ، قضاء من قضاوات لواء اب ، ويشمل عدة نواح هي : العدين ، والمذبخرة ، والفرع ، والحزم . ( الويس : اليمن الكبرى ، ص : ٤١ ) .
- (٨٣) بلاد مصر ، «استغربنا» الاشارة الى «مصر» في هذا المجال ، لكن يبدو أن الامام يريد أن يلفت نظر والي الى أنه مُلِمٌ بأخبار العالم العربى ، فحينذاك كان جمال باشا المعروف يزحف بمحمله الكبيرة عبر الشام — لغزو مصر ، لكن انتهت الحملة بالفشل ، وكأن الامام يريد أن يربط بين تقدم الأتراك الى الحميات وبين تقدمهم الى مصر .
- (٨٤) السنة بالكامل هي ١٣٣٣ هـ ، ويوافق التاريخ : أبريل ١٩١٥ م .

## التعليق :

تمثل هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — نموذجا مختلفا عن وثائق تلك الفترة ، فهي وثيقة رسمية ، كُتبت على أوراق حكومية — هي أوراق إدارة البرق التركية ، وهذا الشكل الخاص للأوراق يبرز لنا تلك الظاهرة الجديدة التي وجدت في اليمن حينذاك . وورقة البرقية تحمل جميع البيانات اللازمة التي نراها في الأوراق المستعملة حاليا في مكاتب البرق ، وذلك في داخل مربعات أو على أسطر مستقيمة واضحة . وقد كتبت البيانات المطلوبة باللغتين : التركية والفرنسية ، ويبدو أن شركة فرنسية هي التي كانت قد حصلت على امتياز إنشاء وتشغيل ادارة البرق التركية ، كما كان المعروف حينذاك أن اللغة الفرنسية هي لغة الثقافة والتعامل عالميا ، وخاصة في حوض البحر المتوسط .

## وثائق يمنية

ويغلب على لغة برقية الوالى الركافة ، إذ يبدو منها بوضوح أن صاحبها يستعمل اللغة العربية باعتبارها لغته الثانية ، ففيها الكثير من النحت والتكسير ، هذا فضلا عن بروز اللمنة التركية عند استخدام بعض الألفاظ ، أو عند تركيب كثير من الجمل . وقد شككنا في البداية في أن يكون عامل البرق هو السبب في ركافة الاسلوب وتفكك العبارات غير أنه يتضح عند استكمال قراءة البرقية أنها تحمل الطابع العام الذى أشرنا اليه ، مما يدل على أن كاتبها أو مملها هو المسئول عن هذا الطابع . أما عامل البرق ، فقد برأ نفسه — في حدود مسؤوليته — فقد وضع خطوطا تعلو فراغات بين الأسطر ، للإشارة إلى الكلمات التى لم يستطع إلتقاطها أو فهمها ، وقد أشرت إلى ذلك خلال الهوامش .

وفد جاء رد الإمام يحمى على ظهر أوراق برقية الوالى ، ولاندرى هل يرجع ذلك الى افتقار الإنام الى الورق في فترة الحرب العالمية الأولى ، أم أنه أراد أن يضمن أن يتم الرد عن طريق إدارة البرق . ويحمل رد الإمام نفس الطابع الذى تعودناه في وثائق تلك الفترة من ناحية الأسلوب والخط ، بل ومن ناحية شكلية الكتابة التى تلف حول نفسها ، كما نرى في الصفحة الثانية من الرد .

أمّا من الناحية الموضوعية ، فنجد أن الوثيقة تزخر بشتى الموضوعات التى تكشف عن كثير من أبعاد تلك الفترة ، وهو مما عجزت مراجع تلك الفترة عن رصده وتسجيله أو كشفه . لهذا فأننا نعد هذه الوثيقة من أهم الوثائق التى عثرنا عليها .

وفي البداية ، يمكن القول بأن الوثيقة جميعها هى ردّ على مكاتبات سابقة ، سواء كانت ردّا من الوالى التركى على خطاب الإمام ، أو ردّا من الإمام على خطاب سابق من الوالى . وهذا مادفع كلا منها على أن يضع حرف «ج» أى «جواب» عند بداية جوابه ، كما هو المعتاد عند كتابة البرقيات ، غير أنه لم تقع في أيدينا تلك الوثائق الأولى التى نشر إليها وذلك كما يتضح من خلال الكتابات نفسها .

ورغم ذلك — أى رغم عدم الوصول الى البرقيات أو المحادثات السابقة — فقد كشفت هذه الوثيقة العديد من الصور مما كان يحدث في اليمن في تلك الفترة الحرجة من تاريخه ، وهى فترة الحرب العالمية الأولى . ويدور المحور الأساسى هنا حول أن الرجلين المسئولين حينذاك قد تبادلوا التهم فيما بينهما — لكن في دبلوماسية ودهاء — وأن كلا منهما حاول الدفاع عن نفسه وعن أتباعه ، ورد التهم إلى أربابها ، أو بالأحرى إلقاء التبعة والمسئولية على الطرف الآخر . وكان الرجلان — كما بدا بالوثيقة قد التقيا في «عمران» بعد إعلان تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ضد الحلفاء ، وتفاهما حول التعاون بينهما لمحاربة القوات الانجليزية في «عدن» والحميات . ونظرا لظروف الحرب ، اضطر الأتراك إلى سحب قواتهم من المناطق الشمالية إلى الجنوب ، استعدادا لشن الحرب على الانجليز هناك ، عندئذ راجت الأقاويل والإشاعات حول تفسير هذا الانسحاب ، واتهام الأتراك بأنهم تخلوا

## وثيقة رقم ٣٦

عن الشمال تحت وطأة الحرب المعلنة . وفي هذا الاجتماع أيضا تم الاتفاق على أن يقدم الامام المساعدات الممكنة ، فوافق على إقراض الأتراك : « اثنا عشر ألف قذح حبوبا » ، كما جاء في برقية الوالى ، كذلك : « أمرتم — أى الامام — بتجهيز ثلاثة آلاف مجاهدين من طرف حضرتكم لمظاهرة العساكر الشاهانية » .

غير أن الامام — كما يبدو من برقية الوالى — عاد فتساءل عن سبب التهاون الذى أدى الى تأخر الاستيلاء على «النواحى التسع» ، رغم أن الوالى كان قد أفهمه — فى اجتماع «عمران» — أنه يحسن الإسراع فى الاستيلاء على هذه النواحى قبل أن يُعقد الصلح بين إنجلترا وتركيا ، فتفوت فرصة استرجاع عدن والمحميات الى اليمن الأم . ويبدو أن سوء الفهم الذى حدث بين الرجلين خلال ذلك الاجتماع هو الذى أدى الى كل مظاهر بالوثيقة من اتهامات وردود ، فالوالى أراد أن يدفع الامام إلى مساعدة الأتراك بالأموال والرجال فى وقت ضيق الأساطيل البريطانية الحصار البحرى عليهم ، وأغراه بأنه يجب الإسراع بتقديم هذه المساعدات حتى يتم الهجوم على الانجليز فى المحميات قبل فوات فرصة الحرب بين « الدولة العلية » وإنجلترا . وبالنسبة للإمام ، فقد رأى أن المساعدة التى أمر بها تعطيه الحق فى أن يتساءل عن سبب التأخير باعتباره قد أصبح مشاركا فى الجهود الحربية المبذولة ، وربما تعاطمت لديه فكرة الإسراع فى الإستيلاء على النواحى التسع قبل أن يعود السلام بين الدولتين التركية والانجليزية ، كما أوحى اليه محمود نديم ، وربما أيضا قد طمع فى أن يقوم الأتراك بالاستيلاء على النواحى التسع أثناء وجودهم فى اليمن ، إذ أن هذا سيفتح أمامه المستقبل على مصراعيه ، وخاصة بعد أن اعترف به الأتراك «إماما» طبقا لمواد صلح «دعان» ، وبعد أن أصبح هو السياسى الأول فى البلاد الذى يستطيع أن يفاوض — نذالند — الحاكم السياسى والعسكرى والادارى — أى الوالى التركى .

ولاشك أن هذه الاستنتاجات كلها أو بعضها ، كانت فى ذهن المسؤولين — الإمام والوالى وأتباع كل منهما — حينذاك . ولاشك فى أن سوء الفهم هذا الذى أفرز جميع ما جاء بالوثيقة من شك واتهام ، كذلك من ردود . ويبدو أن تساؤل الإمام عن سبب التأخير فى الزحف إلى المحميات لمس وترا حساسا لدى محمود نديم ، وأثار عنده شجونا مؤلمة مما كان يعانیه فى خضم الأحداث حينذاك ، لذلك نراه قد فجر جميع مالدیه من قضايا وشكاوى ضد الأوضاع المحلية التى يرى أنها كانت المعوق الأساسى أمام سرعة الإستيلاء على النواحى التسع . وقد عبر الوالى عن تضجره من كثير مما حدث فى تلك الفترة ، إذ أساء أهالى الشمال فهم سحب الحاميات العثمانية من مناطقيهم وأطلقوا الاشاعات ضد الأتراك ، ثم أتهموا الوالى نفسه أنه سحب الأموال الطائلة من بنك «الحديدة» ، دون أن بصرف المرتبات المطلوبة لأصحابها الذين نص عليهم صلح «دعان» ، وزيادة على ذلك ، قام هؤلاء ، أى : « أهل المعاشات السياسية » بما يخالف تعاليم الدين . ولم

## وثائق مينة

يقدموا شيئاً مما يتطلبه : « الجهاد ومعاونة الحكومة » ، سواء كان ذلك بالنفس أو بالمال كما يتضح من ثنايا برقية الوالى ، هذا فى الوقت الذى هب فيه أهالى جنوب اليمن ، وتطوعوا فى صفوف العثمانيين ، أو كما قيل : « لما حصلت النهضة فى لواء تعز عموماً للجهاد واستيلاء النواحي التسعة معنا » .

وتبلورت شكاوى الوالى أيضاً حول أفعال « المجاهدين » — كما أطلق الإمام على أتباعه — وأول هؤلاء هو حاكم « النادرة » — الذى لم نتعرف على شخصيته — فقد قال عنه الوالى : « الذى منذ أشهر لمعلوم عدم حسن إدراته .. » ، كما قال : « وأعقبه السيد على الحملى ، الذى بدأ مع المجاهدين فى نهب السماسرة بنفس صنعاء ... ثم باشر هو ومعيته بنهب القرى من أول قرية فى الطريق الى كل قرية يدخلونها حسب الشكايات الواقعة الينا أثناء الطريق » .. وواصل الوالى اتهاماته لأتباع الإمام فقال : « .. كذلك المجاهدون المرسلون مع العرشى إلى «رداع» فعملوا أشنع من ذلك ، وتركوا المفزعة العسكرية تحت الحرب ، ونهبوا العباد وفروا هارين ... » ، بل عاد فاتهم حاكم « النادرة » بأنه تعرض بالأذى لأهالى المحميات الذين تركوا بلادهم تحت تأثير الحرب ، رغم أن حكومة « الدولة السنية » — أى العثمانية — فى اليمن تعمل على استمالتهم إلى جانبها ، وتعمل على جذبهم بعيداً عن حكومتهم السابقة ، وهى الحكومة الانجليزية فى عدن .

وهكذا امتلأت برقية الوالى بالشكاوى من تصرفات أتباع الإمام حتى يثبت له سبب التأخر الذى يُتهم به . بل وصل هذا الدفاع — عن النفس — الى قتله ، فانقلب الى هجوم ، فقد أشار إلى الإمام — خلال ذكره للأسباب المتعددة التى أدت الى التأخير — أنه هو نفسه من أسباب التأخير ، فقد قال له عندما بدأ يعدد الأسباب : « وعدم مساعدتكم أولاً بتوجهنا لهذه الجهات بوقتها ، وإخطاركم لنا بإجراء الحركات العسكرية الا بعد استمالة أهالى النواحي التسعة ، وبعدم التعرض إلى «يافع» و «الحج» ... » . وأن آخر أقوال الامام الى الوالى قبل خروج الأخير من صنعاء كانت — كما قال الوالى : « .. ارسالكم للنصائح اللازمة » .

ورغم كل ما ذكرناه — من ناحية اتهامات الوالى للإمام وأتباعه ، فقد عاد الوالى ليُطمئن الإمام ، بأنه رغم كل العراقيل التى سبق ذكرها ، ... « فقد وفق الله بالاستيلاء على « الضالع » و « جُحاف » و « الحواشب » ، أى مناطق الحدود بالنسبة « لعدن » و « محمياتها » ، وأنه سوف يخبره بكل جديد من الفتوحات ، حتى يهدىء من قلقه .

وأكثر من هذا ، فقد أراد الوالى أن يطمئن الإمام بأنه يقبل كل التبريرات التى قدمها بالنسبة لأحد أتباعه — مثل حاكم النادرة — أو غيره ، فليس هناك — بين صفوف الأتراك — من يشك فى إيمان الإمام ، أو من يرفض مواد الصلح التى عقدها معه أحمد عزت باشا .

## وثيقة رقم ٣٦

ولكى يؤكد الوالى ما ذهب اليه من اتهام ودفاع ، أراد أن يستشهد بشخصين كبيرين ، كانا موضع اهتمام الإمام وثقته ، وهما : سيف الاسلام أحمد بن قاسم حميد الدين ، والشرىف عبد الله النضمين ، وهما ممن اشتركوا فى أحداث تلك الفترة . ولم ينس الوالى — فى أواخر برقيته — أن يجامل الامام ويتقرب إليه ، ولا شك أنه كان محقا فى هذا ، فهو لا يريد — رغم ما حدث من مضايقات ومعاناه — أن يعادى الإمام ، فيفتح بذلك جبهتين أمامه ، جبهة خارجية مع القوات الانجليزية ، والأخرى الداخلية ، لذلك قال له : « و بلسان الحكومة نكرر تشكراتنا من سائر مظاهراتكم لنا فى أمور الجهاد المقدس ، ولاغنى لنا عن معاونتكم بترفيق المجاهدين منكم عند الحركة » . وإن كان قد عاد ليذكر الإمام بأن عليه أن يحسن اختيار القيادات بعد ذلك ، ممن يقدرون أهمية تلك الفترة الحرجة .

أما رة الإمام ، فقد كان أيضا يحمل نفس الطابع لبرقية الوالى ، أى الهجوم والدفاع ، كذلك كان الامام لا يريد أن يقطع أواصر الصلة بينه وبين الوالى ، لانتسكه بواد صلح «دعان» فحسب ، بل ليستفيد من وراء فترة السلام التى أحدثها الصلح ، حتى يقضى على منافسيه ، وحتى يزيد من نفوذه بين القبائل التى لم تكن قد خضعت له بعد لضعف قبضته عليها . لهذا نراه يقول فى بداية برقيته : « وما أردنا بما كتبناه الآ الحث لحضرتكم واعلامكم أن ثمة من يشبط عن الحركة خدمة للأفكار الانكليزية » . وقد أشار أحد مؤرخى تلك الفترة الى الاحداث التى أشار اليها بهذه العبارة ، فقال : « وفى صفر (١٣٣٣هـ = يناير ١٩١٥م) جهز الامام سيف الاسلام أحمد بن قاسم حميد الدين فى جيش الى «رداع» لما بلغ من ميل بعض الأشرار من مشايخ «يافع» وما اليها الى النصارى ، فكاز ، وقعة فيما بين أجناد الإمام ومن كان ميلهم الى الكافرين ... وجهز الامام الشيخ على المقداد وسيد عباس بن عبد الله المؤيد والسيد على الحملى مع عصابة من المجاهدين الى أطراف بلاد «قعطبه وما اليها لذلك السبب ...» ( زبارة : أئمة اليمن ، ح٣ ، ص : ٣٠١ — ٣٠٢ ) .

ويلاحظ أن الامام بعد أن اعتذر بالأسلوب الذى ذكرناه ، عاد فسب من أطلقوا الاشاعات حول نقل القوات والمعدات التركية من المناطق الشمالية الى «تعز» ونعتهم : « بالسفهاء » ، ثم برر للوالى سبب الاشاعات بأنها هى : ... « كثرة الشداد » . كذلك أوضح الامام — إرضاء للوالى — أنه دافع عنه ضد « السياسيين » الذين هاجموه ، وضد أصحاب المرتبات الذين اتهموه بأنه سحب مبلغا كبيرا من بنك «الحديدة» دون أن يعطيهم مستحاقهم . وواصل الإمام توضيح باقى النقاط التى أثارها الوالى فى برقيته ، مثل عدم وصول « قرض الحنوب » — المتفق عليه بينهما — الى الجيوش التركية بجنوب اليمن ، فذكر أن أغلبها قد أرسلت إليه ، أو أنها فى طريقها اليه على الأقل .

وبعد ذلك ، أخذ الإمام يشرح موقفه تجاه أتباعه الذين جاء ذكرهم خلال برقية الوالى ، فقال أن « الحملى » وصل اليه فحواله إلى القضاء وثبت براءته ، كذلك أوضح باقى مواقف هذا الحاكم

في « نأحيه الأملوك » ، وما معرض له من إهانات ، رغم أن الوالى قد ألقى عليه الكثير من التهم . وقد منس الإمام فى هذا المضمار نظاما هاما كان من النظم السائدة تحت الحكم العثمانى ، هو نظام « الإنزنام » الخاص بجمع الأموال الأميرية ، فانتقده وعدّه سببا هاما من أسباب الفتن التى حدثت فى « السادره » ، هذا الى جانب سوء معاملة « المأمور بن » لحاكمها عندما توجه الى مركز القضاء .

وقد اعترف الإمام بسوءات أتباعه فقال : « ولا ننكر أن فى المجاهدين من لا ديانة ولا شيمة ولا حمية له ... » ، غير أن هذا الاعتراف تبعه هجوم على الوالى ومأموريه وانهاية لهم بأنهم هم الذين أثاروا تلك الفتن عندما إمتنعوا عن صرف مستحقات أتباع الإمام ، فأوجدوا بذلك الضغائن بين « المأمورين والمجاهدين » ، مما أدى الى بقاء الحاكم بين رجاله — فلم يستجب الى أوامر الوالى — خوفا من ازدياد تلك الضغائن ، وهذا ما عبر عنه الإمام بقوله : « رغم تفضلهم بالأمر منع أخذ أو طلب شىء من البلاد لكفايات المجاهدين وهو غير ما كنا اعتمدناه » ، ويدل أنه كان هناك إتفاق بين الإمام والوالى — لكننا لا نعرف حقيقة — يقضى بأن على الإمام أن يرسل المحاربين الى الوالى ، مقابل أن يدفع الوالى أجور هؤلاء الرجال ، لكن هذا الاتفاق لم ينفذ ، مما أدى الى الصدام بين أتباع كل منهما .

وواصل الإمام هجومه المغلف بالدفاع عن أتباعه ، وكان الوالى قد اتهم أتباع الإمام الذين أرسلهم الى « رداع » بأنهم فروا من المعركة : « ... وتركوا المفزة العسكرية تحت الحرب ، ونهبوا العباد وفروا هاربين حسب إشعار « سيف الإسلام » و « القائفام » ، وقد شاهدنا الهاربين فى الطريق دفعه بعد دفعه من وعلان الى أن وصلنا ذمار ... » ، فجاء فى رد الإمام مأنصه : « ... وقد أوضح إلينا سيف الإسلام أن سببه — أى الهروب — مأمور المفزة بأخذه الغنيمة وعدم الإنصاف فيها ... » ، ثم أكمل تعاطفه مع موقف أتباعه ، فقال : « وقد كان شهداء من المجاهدين ومحاربين ودخلوا إلى بلاد لم تدخل » ، أى أكد أنهم كانوا يستحقون اقتسام الغنائم مع الأتراك . ومما يلفت النظر هنا أن الرجلين قد استشهدا بسيف الإسلام ( أحمد بن قاسم حميد الدين ) ، وأن الروايتين قد أوضحنا أن الخلاف بين الجانبين كان حول توزيع الغنائم .

ولم يكن الإمام — فى واقع الأمر — ينكر سوء تصرفات بعض أتباعه كما أشرنا من قبل ، وليس هذا لإرضاء الوالى فحسب كما ظهر فى هذه البرقية ، بل وأيضا لرغبته فى كشف الحقائق بنفسه ، نظرا لكثرة ما بلغه من شكايات وبرقيات ، لذلك قيل : « وفى سادس عشر ربيع الثانى ( ١٣٣٣ هـ ) عزم من صنعاء عن أمر الإمام ناظر أوقافها السيد العلامة قاسم بن حسين أبو طالب الى قضاء « رداع » للكشف فيما بين سيف الإسلام أحمد بن قاسم وحاكم جبن القاضي عبد الله ابن أحد العرشى ، وكان قد وصل الى سيف الإسلام الى مدينة « رداع » بعض أهل مخلاف « الحيشية » و « الرياشية » و « صباح » شاكين بالعرشى الى سيف الإسلام ، فامتنع عن الوصول لإنصافهم ،

## وثيقة رقم ٣٦

فكشرت المكاتب منها إلى الإمام في ذلك ، فكتب الإمام إلى ناظر أوقاف صنعاء . . . . . ولما علم العرشي وصول الناظر إلى مدينة «رداع» ارتفع من «دمت» إلى «خبان» فإلى «ذمار» فإلى الإمام . «( زبارة : أئمة اليمن ، ٣ ، ص ٣٠٢ ) . وكان الوالي يعلم بجمعة «الناظر» ، فقال في برقيته : « وعند وصول السيد قاسم العزى المأمور من قبل سيادتكم سنجرى له المعاونة والتسهيلات الشافية حتى يطلع على الحقائق التى تؤكد اعتمادكم على معروضاتنا السابقة بأفعاله » . ويبدو أنه ظهرت براءة العرشي أيضا ، إذ أوكل إليه الإمام مهام كثيرة بعد ذلك ، منها إرساله إلى عدن بعد نهاية الحرب العالمية للتفاوض مع الانخير هناك .

بقيت أمامنا الإشارة إلى أنه كان هناك اختلاف حول موقف « السيد محمد الشريف » (هامش : ٤٢) ، فقد قال عنه الوالى أنه « المأمور للنصايح أمرا » ، أما الامام فقد دافع عنه ، فقال : « .. السيد محمد الشريف أفاد الينا أن سلاطين «الحج» لاختلاف عندهم وأن غاية مطلوبهم صيانة بلدهم عن الجيش خوفا من تعديات الانكليز مع قرب بلدهم إلى «عدن» وإمكان وصول قنابل المدافع إليهم ، وأنهم طابعون للحكومة ، لاسعى لهم ضدها ، حافظون انفسهم عن كل عناد على الحكومة ، وهكذا أفادنا ولم يصل إلينا إلى الآن » . والحقيقة أن الأحداث التالية أثبتت خطأ رأى : « السيد محمد الشريف » والإمام معا ، إذ أن «الحج» لم تفتح الاعنوة ( زبارة : أئمة اليمن ، ٣ ، ص ٣٠٢ ) ، كما أن الأحداث التالية أوضحت — عبر السنوات — أن سلاطين «الحج» لم يتعاطفوا مع الإمام في يوم من الأيام ، بل على العكس تماما ، فقد ظلوا معادين له وحتى وفاته . وقد شرح زبارة هذه الأحداث بقوله : « .. وفي رمضان ( ١٣٣٣ هـ أى غسطس ١٩١٥ م ) استفتح سعيد باشا بن لديه من الجنود السلطانية والعربية من أهل اليمن الأسفل بلاد لحج عدن وما إليها ، وذلك بعد حصول معركة مهيلة بين الجنود العثمانية وأتباع سلطان «الحج» ومن كان لديه من عسكر الإفرنج .. » .

وأخيرا ، فقد امتلأت الوثيقة — كما ذكرنا عند بداية التعليق — بالصور الدقيقة والعميقة عن مجريات الأمور داخل اليمن . فبمجرد اشتعال الحرب العالمية تحركت الأحداث الراكدة ، وبدأت الأطراف المختلفة تحدد موقفها من بعضها البعض . وقد نشطت الأجهزة الانجليزية في عدن ، واستطاعت أن تجذب إليها محمد الإدريسي في «عسير» ، فعقدت معه معاهدتين ، الأولى عام ١٩١٥ م والثانية عام ١٩١٧ م ، كذلك نجحت في جذب أحد مشايخ ماوية إليها بمعاودة في ١٩١٥ م ، وهذا وذاك لفتح جبهات داخلية ضد الأتراك لعرقلة زحفهم إلى «عدن» ومحيطاتها . وبقدرة نجاح الادريسي في إثارة المتاعب في وجه الأتراك في «عسير» وإلى ميناء «اللحجة» جنوبا ، بقدر ما فشل شيخ «ماوية» بعمل شيء يذكره من وجهة نظر الانجليز — كما ذكرت وثائقهم ( انظر بحث الاستاذ جون بولدرى الذى ترجمناه مؤخرا بعنوان : ( العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن ابان الحكم التركى ، ١٩١٤ — ١٩١٩ م ) . ولاشك في أن نجاح الادريسي

## وثائق مبنية

هذا كان يرجع الى المساعدة البحرية التي قدمتها بريطانيا بضرب أسطولها للموانى والسواحل البننية، أما من الداخل، فقد كان الفشل محققاً، وذلك لتضامن الأهالى مع الأتراك، وخاصة — أبناء «لواء تعز» — كما جاء بالوثيقة — واشتركهم مع حملة على سعيد باشا في الزحف إلى «الحج» وغيرها.

من هذا كله — سواء مما أشرنا اليه من قبل خلال التعليق، أو مما لا يزال بين ثنايا سطور الوثيقة — ومن الظروف التاريخية التي أحاطت صدورها، تتضح أماننا النقاط التالية:

من ناحية، نرى أن الامام والوالى قد تبادلوا الاتهامات — لشخص كل منها أو لأتباع أى منها — والرد عليها في هذه الوثيقة، ورغم ذلك، فقد جرى هذا التراشق بالتم في جوودى من ناحية كل منها، إذ كان كلاهما يحرص على التمسك بمواد صلح «دعان» وما يترتب عليها من سلام بين الطرفين، كما أن كليهما كان يأمل في ألا يفتح أمامه أكثر من جبهة، داخلية كانت أو خارجية.

من ناحية ثانية، يؤكد ما جاء في هذه الوثيقة، أن صلح «دعان» قد خدم الأتراك، كما كان في صالح الإمام، فهدوء الأحوال بعد عقد الصلح (١٣٢٩ هـ — ١٩١١ م) هو الذى دفع الإمام إلى إقراض الأتراك: «الحبوب والرجال» أثناء فترة الحرب، هذا فضلاً عن أنهم أمثوا عدم هجوم الامام على مؤخرتهم عندما توجهوا بكليتهم إلى الجنوب لمهاجمة الانجليز في عدن والمحميات. وزيادة على هذا، فقد أتاح هذا الهدوء فرصة انضمام أهالى لواء «تعز» إلى صفوف الأتراك عند هجومهم على المحميات دون أن يشعروا بخرج، أو بأنهم معرضون لعداوة الإمام وأتباعه في شمال اليمن، وذلك دون الخوض في تفسير الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التى دفعتهم إلى اتخاذ هذا الموقف.

ومن ناحية ثالثة، فرغم كل ما جاء في الوثيقة من مظاهر سلبيات الامام وأتباعه، كما عبر الوالى عن ذلك في برقيته، فقد كانت هذه المواقف نفسها هى السبب في إحباط نشاط الانجليز في جنوب اليمن، سواء في لواء تعز وما حوله، أو في المحميات نفسها، وهذا ما ساعد حملة على سعيد باشا على الوصول الى محاصرة الانجليز داخل مدينة «عدن» بعد أن اكتسح جهات «الحج» جميعها.

من ناحية رابعة، حاول كل من الرجلين السياسيين في اليمن حينذاك — الامام والوالى — أن يثبت أنه على مستوى من المسؤولية التى تتطلبها ظروف اليمن أثناء تلك الفترة الحرجة من تاريخ اليمن: ومن أجل ذلك، تضافرا وتظاهرا من أجل تحقيق مصالحهما المشتركة، وهى القضاء على الإدريسى، ومهاجمة الانجليز وأعوانهم في جنوب اليمن، وذلك تحت وطأة الحصار البحرى البريطانى، ونشاط الادريسى، وضيق ذات يد الأتراك من ناحية المال والرجال نتيجة الحصار، وضعف قبضة الامام على الأحوال في اليمن. ورغم ذلك، فقد كان لكل من الرجلين مصلحته الخاصة، فالوالى — بحكم مسؤوليته السياسية والادارية كان عليه أن يحافظ على الوجود العثمانى في



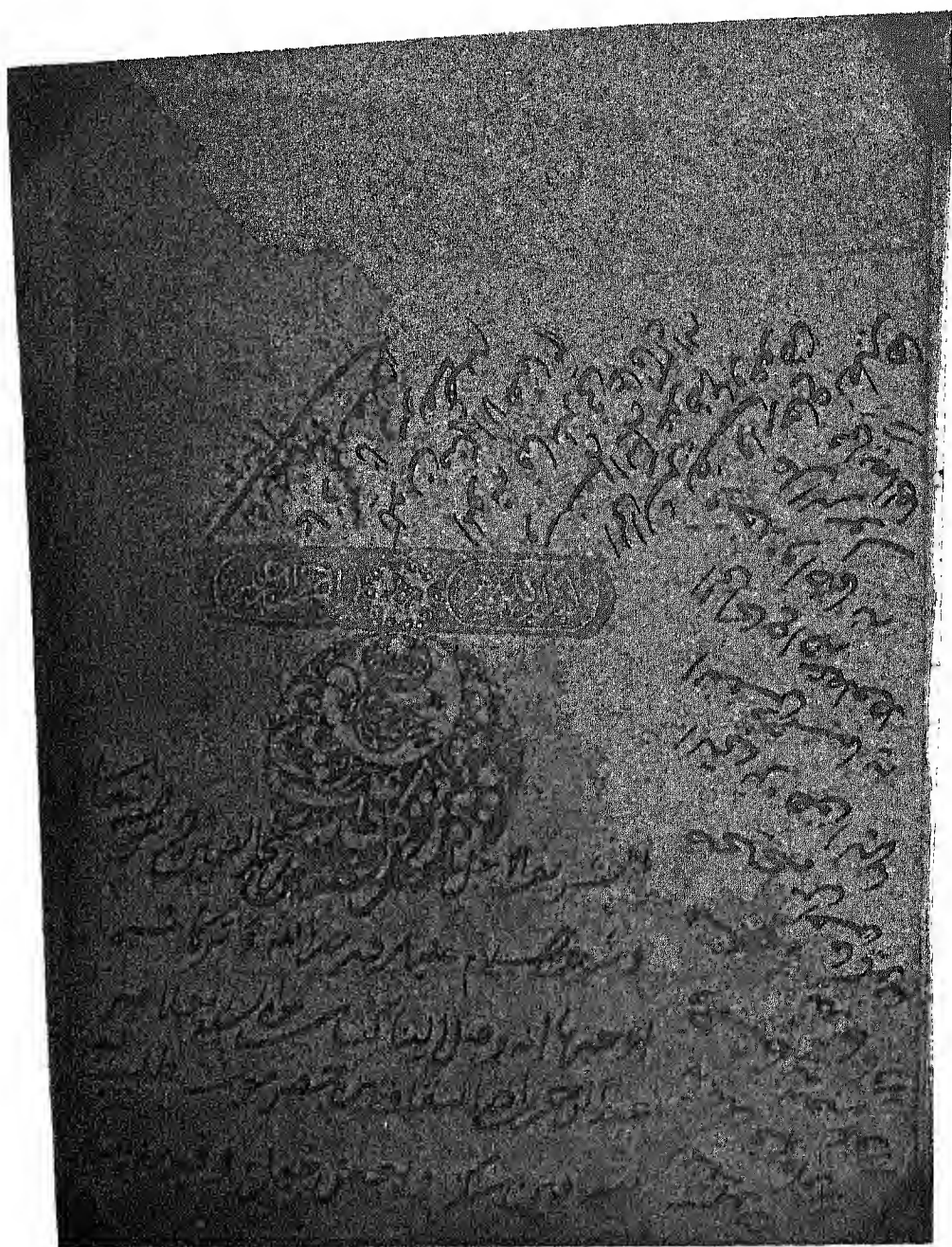
## وثيقة رقم ٣٦

اليمن بكل ما يملك من امكانيات ، هذا بالإضافة إلى دوره السياسي والعسكري ضد انجلترا في ذلك الميدان المحلي — وهو عدن والمحميات — طالما أن دولته قد دخلت الحرب ضد الحلفاء . أما الامام ، فكانت مصالحه تتركز في المحافظة على ما قضى به صلح « دعان » ، ثم القضاء على نفوذ الإدريسي في أنحاء اليمن ، كذلك القضاء على منافسيه على الإمامه ، وأيضا تقوية قبضته على الأوضاع الداخلية ، وخاصة على أوضاع القبائل الشمالية ، وأخيرا أن يتمكن الأتراك من القضاء على النفوذ الانجليزى في عدن ومحمياتها حتى يتمكن ذلك من قد نفوذه الى هذه المناطق . لذلك كله رأينا الهجمات المتبادلة بين الطرفين ، وفي نفس الوقت لاحظنا عمق المجاملة بينهما حتى يحققا تلك المصالح المشتركة وغيرها أيضا .

وفي النهاية ، يمكن القول بأن هذه الوثيقة قد وضعت لبنة أساسية لموضوع تاريخى هام هو: كيف كانت أوضاع اليمن خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، ولكن لن تكتمل أبعاد هذا الموضوع إلا بعد العثور على مزيد من مثل هذه الوثيقة ، كذلك على المراجع الكافية التى تغطى أخبار تلك الفترة .







( صورة الوثيقة رقم ٣٧ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

( الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ) (١)

الشریف الأجل الأكمل حسين بن محمد الضمين (٢) حرسه الله تعالى وشریف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أوجها انه وصل إلينا كتاب من السيد العلامة عبد الرحمن بن احمد السقاف (٣) من حضرموت طلب فيه بندقية « سك » (٤) وبعض خيل ، وقد رأينا أن يكون له بندق « ماوزر » (٥) وخمسائه معبر (٦) « ماوزر » ، فسلموا بندقا « ماوزر » صحيحة من أحسن ما يكون التي تزهق اليها النفس وخمسائه الى الحاج احمد عطعط (٧) ، وخدوا ضمانا على الرسول في إيصالها الى الشریف ، وأرجاع نظيرها (٨) ، وسنسلم اليكم عوضها وعوض المونة (٩) ، فيا شرف (١٠) عافاكم الله يكون منكم الاهتمام بما ذكرنا ، فيا شرفي السلام عليكم ، لتاريخه ٢٨ شعبان سنة ١٣٣٣ هـ . (١١)

( وجاء على ظهر الوثيقة )

أرسلنا الإفادة الواصلة من حضرموت الى الامام حفظه الله في ٢٦ شوال سنة ٣٣ (١٢) ولنا فوق ذلك عشرة ريال كرا وأجره .

الحقير

( توقيع )

الهوامش :

(١) الختم المستدير الكبير ذو الأهلة والذي بأعلاه البسمة .

(٢) حسين الضمين ، سبق تقديم ترجمة له ، وثيقة : ٣٥ ، هـ : ٢

(٣) عبد الرحمن بن احمد السقاف ، لم نعثر له على ترجمة ، وإن إعتقدنا في البداية أنه عبد الرحمن السقاف الشهير الذي زار الامام في صنعاء عام ١٣٤٩ هـ ( ٣٠ / ١٩٣١ م ) ، والذي كان

## وثائق يمنية

- يتبادل معه القصاصد ، ثم جمعها — مع وصف رحلته — وطبعها بالقاهرة في كتيب صغير تحت عنوان « الاماميات » .
- (٥، ٤) سك وماوزر ، نوعين من أنواع البنادق التي كانت منتشرة في اليمن حينذاك ، ويبدو أن الأخيرة كما قيل كانت أجود صنعا واغلى ثمنا .
- (٦) معبر ، هو « الطفلة » بالتعبير السائد حاليا ، ومازال اللفظ مستعملا شائعا الى الآن
- (٧) احمد عطعط ، أحد تجار منطقة « الجوف » المعروفين في ذلك الوقت ، وكان يتنقل بين الجوف وحضرموت بتجارته ، لذلك طلب منه أن يقوم بتلك المهمة .
- (٨) نظيرها ، سبق أن ذكرنا أن « النظير » هو السند أو الايصال .
- (٩) المونة ، ذكرنا من قبل أنها تعنى الذخيرة .
- (١٠) فياشرفى ، هى الكنية التى تطلق على من يسمى حسين أو حسن في اليمن ، ومازال الاستعمال منتشرا حتى الآن
- (١١) يوافق : يولية ١٩١٥ م .
- (١٢) تكملة التاريخ هو : ١٣٣٣ هـ ، و يوافق : سبتمبر ١٩١٥ م .

## التعليق :

تعد هذه الوثيقة من الوثائق التقليدية — من الناحية الشكلية — التى تنتمى الى ذلك العصر ، فالكتابة تبدأ عند منتصف الصفحة ثم تلف حول نفسها ، وفى نفس الوقت يعلوها الختم الكبير ذو البسمة باللون الأحمر . ويبدو أنها كتبت بخط الامام يحيى وخاصة لأنها تحمل موضوعا خاصا .

أما من الناحية الموضوعية ، فهذه الوثيقة — الى جانب بعض زميلاتها المعاصرات اللاتى ننشرها هنا — تصور كيف كان الامام يدير أموره عقب صلح « دعان » . فهو من ناحية يعتبر زعيما لطائفة مذهبية فى اليمن كما إعتترف الا تراك به فى هذه الحدود ، غير أنهم ظلوا يقبضون على الأمور من كافة النواحي ، لذلك نراه خالى الوفاض يلجأ الى أنصاره لتقديم الأشياء التى تطلب منه . ومن ناحية أخرى ، كانت حروب الامام مع الأتراك قد رفعت من شأنه بين معاصريه اليمنيين والعرب على السواء ، لذلك نرى أحد المحبين يتصل به ليرسل اليه بعض المعدات الحربية .

ومن الناحية الأولى ، نرى الامام يلجأ الى أحد أنصاره فى الجوف ليقدم ماقد طلب منه ، اذ كانت منطقة الجوف تشتهر بالخيل العربية الأصيلة ، كما كان الشريف حسين الضمين وأسرته يمتلكون الكثير من الأسلحة الحديثة التى غنموها من الأتراك قبل عقد صلح « دعان » ، لهذا طلب منه الامام أن يستجيب لطلب : « عبد الرحمن السقاف » . مقابل ماتعهده به الامام وهو كما قال :

## الوثيقة رقم ٣٧

« وسنسلم اليكم عوضها وعوض المونة » ، وان كان لم يوضح كيفية « التعويض » ، و يبدو أن الشريف الضمين كان أحرص من الامام في الحصول على حقوقه ، لذلك سجل على ظاهر الوثيقة عبارة « .. ولنا فوق ذلك عشرة ريال كرا وأجرة » ، وكان لهذا المبلغ قيمة كبيرة حينذاك ، لارتفاع قدر العملة الفضية المستعملة وقتئذ — وهي الريال الفرنسى — ولقلة السيولة النقدية .

ومن الناحية الثانية ، فقد كانت سمعة الامام قد انتشرت بين معاصريه ، وليس لحروبه الكثيرة ضد الاتراك فحسب ، بل أيضا لأنه أجبرهم على عقد صلح معه — مهما كانت طبيعة هذا الصلح — وفي وقت كان زعماء « الدولة العلوية » يندفعون نحو رفع شعارات « المركزية والتترك » . وقد وصلته بعض الدعوات من شمال الوطن العربى ، وخاصة من مصر والشام والعراق تدعوه لأن يلعب دور الزعامة داخل الحركة القومية العربية كما فعل الشريف حسين بعد ذلك في الحجاز ، غير أن الامام كان يماطل ويسوف في ردوده ، لأنه كان من نوع الرجال الذين يعرفون قدر أحجامهم . ( ذكر بعض مؤرخى تلك الفترة مثل زبارة والواسعى والجرفافى هذه الرسائل بين كتاباتهم ) .

أما الآن فنحن أمام احد أبناء الجنوب — من حضرموت — الذى يلتمس من الامام أن يمهده ببعض المعدات الحربية — وهى السلاح والخيول — لكن الامام لم يكن يمتلك شيئا حينذاك ، لذلك يحيل الطلب الى أحد أعوانه وهو الشريف حسين الضمين . ولم يستجب الامام لكل ما طلب « السقاف » من مطالب — كما جاء بالوثيقة — بل إختصر هذه المطالب الى شىء محدود — هى البندقية ( ماوزر ) ومعايرها — وان كانت تعد ذات قيمة كبيرة حينذاك .

ولقد كان الرسول الذى سيحمل هذه المعدات هو أحد تجار منطقة الجوف — احد عطعط — الذى اشتهر حينذاك بالتنقل بين الجوف وحضرموت على حافة « الربع الخالى » ، وكان مثل هذا التاجرهم الذين يحملون الأشياء السرية — مثل الرسائل والمعدات — بين اليمن الشمالية وبين عدن ومحمياتها في عهد الاتراك أوبعد الاستقلال ، وذلك داخل ثنايا بضائعهم .

واذا صح ماذهبنا اليه في الهامش : ٣ ، وهو أن عبدالرحمن ابن احمد السقاف هو من أسرة عبدالرحمن ابن عبيدالله السقاف صاحب كتيب « الاماميات » ، فان هذا يؤكد ماذهبنا اليه ، وهو ارتفاع سمعة الإمام حينذاك — نتيجة موقفه مع الأتراك — وفي نفس الوقت كان لايرغب في القيام بدور كبير في الحركة العربية كما كان يطلب منه . فقد أرسل اليه صاحب « الاماميات » رسالة طويلة : « يستحسه على العمل الجاد في تخليص بلده حضرموت من قبضة الاستعمار البريطانى ... وقد رد عليه الامام يحى برسالة مشفوعة بقصيدة من نفس البحر والقافية ، وفي الرد شىء من التسوييف والمماطلة ، وفي آخر الرد مانصه : « ولو تم لنا وجود الاسباب لماوسعنا التأخير عن اجابة النداء الارثىا توضع الرجل على الركاب ، ولكننا الآن مشغولون بتقرير قواعد البلاد الدانية حتى يتم

## وثائق يمنية

التمكن من الالتفات الى القاصية .. (زبارة: نزهة النظر، ح ٢، ص: ٣٤٥ — ٣٤٦). ولقد كانت هذه هي حجة الامام الدائمة، وهي أن عليه أن يهتم بأمور البلاد القريبة منه قبل أن يتطلع الى البعيدة، وهذا ما عبرنا عنه بأنه كان ممن يعرفون قدر أنفسهم، أو ممن كانوا يختفون وراء هذه الأسباب والمبررات.









## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

( الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ) ( ١ )

الشریف الهمام الأجد الفخری عبد الله بن محمد الضمین ( ٢ ) سلمه الله ، وشریف السلام التام ورحمة الله وبركاته .

أوجبها أنه بلغ إلينا عدم إكمال شأن ما يطلبه وكيل ورثة المقتولين من السادة بنی الكبسی ( ٣ ) السيد احمد بن حسن الكبسی ( ٤ ) ، من القاتلين بنی الشریفی ( ٥ ) . وقد استصحب الولد العزى محمد بن احمد الوزیر ( ٦ ) حرسه الله الشيخ مهدي على الشریفی وعلى اسماعيل ، وبقي لديكم الشيخ ناصر احمد الشریفی . وقد شكنا إلينا الشيخ مهدي وعلى اسماعيل انه كان اتمام فيما بينهما ومن تشيخ ( ٧ ) عليهم وبن الشيخ ناصر على الحضور إلينا ، والتزمتم بتسليمه الى الولد العزى ( ٨ ) ثم لم يتم ، فجعلنا هذا اليكم صعبة من ترون . نأمركم ( مكررة ) ( ٩ ) بارسال الشيخ الضياء ناصر بن احمد صحتهم ، وإن رأيتم إصحابهم زيادة على عددهم للمحافظة على الشيخ ناصر فعلتم ، وبأدرتم ( ١٠ ) بذلك صعبة المرسلين . ولا تسلوننا عما بنا من الألم منا يبلغ إلينا من ظلم أهل « عثمة » ( ١١ ) واعتوار الأيدي عليهم ، وتجدد المطالب عليهم ، حتى أخذ كلما بأيدي الرعية والله بالمرصاد ، وشریف السلام عليكم ، ٤ رجب سنة ٣٣٤ ( ١٢ )

## الهوامش :

( ١ ) الختم الكبير الذى تعلوه البسملة المتصلة به .

( ٢ ) عبد الله الضمين ، سبق تقديم ترجمة له بالهامش : ٩ ، للوثيقة : ٣٥

( ٣ ) السادة بنی الكبسی ، نسبة الى هجرة الكبس بخولان ، الى الجنوب الشرقى من صنعاء بقليل ، وقد ظهر من الكبس الكثير من العلماء والفقهاء والأدباء والشعراء ، وما زالت شهرتهم باقية الى الآن . مارة : أئمة اليمن ، ح ٢ ، ق ٢ ، ص ٢٩ — ٣٠ . وتقع الكبس عند السفح الشرقى

لجبل «كَنْتَن» ، وهو جبل أثرى يقع على بعد خمسين ك . م . من صنعاء ، والكبس مقر السادة الكباسية المعروفين في اليمن ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٧٠ ) وللتعرف على طبيعة «الهجرة» في اليمن يرجع الى هوامش وتعليق الوثيقة : ٢٣ .

(٤) احمد بن حسين الكبسى ، لم نتوصل الى ترجمة له .

(٥) بنى الشريفي ، لم نتعرف عليهم ، كما لم نعر على ترجحات للشخصيات التي ذكرت بالوثيقة والتي تنتمى اليهم ، ونرى أنهم من مشايخ خولان أو غيرها من المناطق الشمالية .

(٦) محمد بن احمد الوزير ، أحد السادة آل الوزير ، من مواليد ١٣٠٥ هـ (١٨٨٨/٨٧ م) وأخذ عن مشايخ عصره ، وتولى القضاء والأعمال بمدينة ذمار ، وقد سجن بحجة بعد فشل ثورة ١٩٤٨ (١٣٦٧ هـ) وقتل ابنه عبدالله مع من قتل حينذاك ، ثم أفرج عنه وعاش الى أن تجاوز الثمانين ( زبارة : نزهة النظر، ح ٢ ، ص ٥١٤ )

(٧) تشبخ ، أى أصبح شيخا بين قومه ، وهو الرئيس أو الزعيم ، وكانت العادة أن تتوارث إحدى الأسر في القبيلة وظيفة « المشيخة » ، وعندما تضعف الأسرة ينتخب أبناء القبيلة شيخا جديدا لهم ، كما أن العادة أيضا أن يكون هناك شيخ لكل قسم من أقسام القبيلة ، وعلى رأسهم شيخ المشايخ اى الرئيس الاعلى .

(٨) العزى ، يشير بهذا الى محمد بن احمد الوزير سابق الذكر .

(٩) نأمركم ، تكرر هذا اللفظ للربط بين أجزاء الكتابة التي تلف حول نفسها كما نرى .

(١٠) وبادرتم ، يبدأ من هذا اللفظ إضافة وضعها الإمام بخط يده ليكمل ما يريد كتابته ، بعد أن أنهى كاتب الديوان الخطاب .

(١١) عُثْمَه ، ناحية من نواحي قضاء آنس التابع للواء صنعاء ، وتتكون من عدة جبال تسمى جبال عُثْمَه . ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٥٥ - ٥٦ )

(١٢) تكملة التاريخ هو ١٣٣٤ هـ ، ووافق بأكمله يونيه ١٩١٦ م .

### التعليق :-

تشابه هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — مع معاصراتها من ناحية الخط وطريقة الكتابة التي تلف حول نفسها ، والتي يعلوها الختم الكبير ذو البسملة الذى وضع باللون الأحمر . غير أنه يظهر بها أمران يلفتان النظر ، أولهما : أن كاتب الديوان قد كرر لفظ : « نأمركم » حتى يربط بين السطور التي التفت حول نفسها ، وحتى لا تنوّه متابعة القارىء . وثانيها ، أن الإمام قد خط بقلمه باقى الوثيقة ابتداء من لفظ : « وبادرتم » . وكانت العادة أن يقوم كاتب الديوان بالرد على

## الوثيقة رقم ٣٨

الخطابات الواردة، ثم يعرضها على الامام للاطلاع عليها واعتمادها تمهيدا لإرسالها، فكان الامام ينهي بوضع التاريخ ثم الختم، أما إذا وجد نقصا فيكملة بما يشاء بخطه، كما كان أحيانا بعيدا الى كاتبه ليصيغه ثانية.

ومن الناحية الموضوعية، فهذه الوثيقة تزيد من توضيح الإطار الذي تحرك فيه الامام يحى بعد عقد صلح «دعان»، وبالتحديد لمدة سبع سنوات، أى من ١٣٢٩ هـ = ١٩١١ م الى ١٣٣٧ هـ = ١٩١٨ م، وخروج الأتراك من اليمن. وقد حددت مواد الصلح هذا الإطار تحديدا كبيرا، إذ أصبح الامام زعيما للطائفة الزيدية باليمن، وأصبح له حق انتخاب حكام (قضاة) المذهب الزيدى (مادة: ١) وتشكيل محكمة استئنافية للنظر فى الشكوى التى يعرضها الامام (المادة: ٢)، وأن عليه أن ينتخب هو رئيسها وأعضائها (المادة: ٣)، وهكذا تستمر المواد لتنتقل من موضوع الى آخر، ولكنها تنتهى الى تحديد الإطار الذى تحرك فيه الامام فى تلك الفترة التى سبق الإشارة إليها. أما أبعاد—أحودود—ذلك الاطار، فهى اعترفت للامام بأنه زعيم لطائفة مذهبية فى اليمن، كما قررت له حق تعيين حكام المذهب للنظر فى قضايا أبنائه. من هذه الزاوية، يمكن القول بأن هذه الوثيقة توضح كيف كان الامام يحى يتصرف «داخل الإطار» الذى رسمته له الظروف السياسية والادارية حينذاك—كذلك مواد الصلح—فى إحدى قضايا القتل الذى عرضت عليه أولتى وصلته. وكما يبدو من النص، فإن الامام يستحث أحد أتباعه من أصحاب النفوذ على أن يسرع بارسال أحد المتهمين فى إحدى قضايا القتل، حيث أن وكيل ورثة القتيل يستعجل النظر فى القضية. ويذكر الشريف عبدالله الضمين أنه إلزم بتوصيل الشيخ ناصر الشربى—محاطا بمن يشاء من الحرس—الى حاكم «ذمار» محمد ابن احمد الوزير، حتى يأتى الجميع بعد ذلك الى الامام كما كان قد تم الاتفاق فيما بينهم على ذلك.

ومن ناحية أخرى، أبدى الامام المأسفة فى نهاية الوثيقة لما وقع من ظلم على أهل «عتمه» ولما يجمع منهم من أموال «حتى أخذ كل ما بأيدي الرعية...» ويبدو أن ناحية «عتمه» كانت ضمن المناطق المعفاة من التكاليف الأميرية لمدة عشرة سنوات كما جاء ببعض مواد الصلح، كما يلاحظ أيضا أن بعض المواد الأخرى نصت على أنه يحق للإمام ولحكام الشرع أن يبلغوا والى وكبار المسؤولين عن الاساءات التى تقع بالأهالى من قبل موظفى الحكومة.

لهذا، تضم هذه الوثيقة الى باقى معاصراتها—وهذا هو سبب أهميتها—لتوضح لنا الأوضاع التى سادت اليمن فى ظل صلح «دعان» هذا.





(صورة الوثيقة رقم ٣٩)





نص الوثيقة

مين ولايتي  
مكتوب قلمي (١)

( ٢ ) ( ٣ )

صورت ( صورته ) مكتوب ( ماكتبه )

الشيخ على المقداد (٣)

نعرض الى أعتاب دولتكم أفندم أن بحمد الله تعالى وسعادت (سعادة) الدولة والامام (٤)، وقع تمام الصلح في ناحية جهران (٥) بواسطة (بواسطة) الصميل (٦) الواقع، ووقع عزم القوماني (٧) ومثنى حسين رصابة (٨) وعافل أفق (٩) ومن عسم (١٠) لدى الامام بموجب طلبهم لذلك، وصار استرداد مأخوذات التلغراف وارجاع الأخشاب وماحصل من التل وقد رأينا الآن أول (أولا) نبداً في تغير (تغير) السلك حيث الاحتياج للمخابرة مع وجود الأجناد في جهاد أعداء الدين (١١)، وعند عود الذي (الذين) عزموا (عزموا) لدى المولا (المولى) الامام يقع ضبط من تعدا (تعدى) على أخذ السلك وأخشابه، لأن الآن هو وقع منهم شرط على حاكم ذمار (١٢) في عدم الطلب على أهل المحلات من محسن قوباني وكف عنهم كل شئ، وحيث قد وقع على ما في النفس في الضبط لما بعد، وكفلوا (١٣) (وكفلوا) في كلها ما بدا على خط السلك والطريق وفي كل شئ. وقد نهنا على المولا (المولى) الامام أن جهران موقع مهم، اول (أولا) فيها السلك والطريق عدن (١٤) وشرق، وفي جوار بلاد الحدا (١٥) الاتساع (لاتساع) (١٦) اهل الفساد، وانه يلزم أخذ عليهم من كل محل رهين (رهينة)، ويكونوا (ويكونوا) حق العادة مثل السابق في كل محل عاقل، ولا يحتاجوا (لايحتاجون) شيخ (١٧) الذي يجلبوا (الذين يجلبون) الفساد، وهم من سابق من دون شيخ عليهم جميع (جميعاً). ونرجو من جنابكم تنبهوا حضرت (حضرة) مولانا الامام، وبينوا (بينوا) له المهمات اللازمة (اللازمة) لأنه غير خبير في جهران وبلاد آنس، وربما يقع عليه تغرير من الذي (الذين) عزموا لديه. وقد وقع منا ومن حاكم ذمار وسيدى

العامّة محمد بن علي الشامي (١٨) عرفناهم بمافيه الصلاح ، وحال الرقم (١٩) واحنا (ونحن) في حالة ترميم العزم (٢٠) الى بلاد «الحدا» بعد اتمام صلاح الخط حق السلك ، وهذا مايلزم عرضه الى مقام دولتكم فرمان (٢١) ، ١١ شوال سنة ١٣٣٤ (٢٢) .

### الهوامش :-

(١) يمن ولايتي ؛ مكتوبى قلمى : وضعت هذه العبارة على شكل ختم بالطرف الأيمن أعلى الورقة ، وهى تعنى : ولاية اليمن ؛ ادارة السكترتارية . ويبدو أن هذا الختم كان يوضع عند التقدم بالوثيقة الى المسؤولين أو عند حفظها بأرشيْفهم ، ويدل على ذلك أنه يوجد رقم تحت الختم ولكنه لم يظهر بالصورة ، ولا شك أنه رقم التسجيل بالادارة .

(٢) — ، علامة لاختصار عبارة : بسم الله .

(٣) الشيخ على المقداد ، يعد من أشهر مشايخ منطقة آنس الذين ظهروا على سطح الأحداث في تلك الفترة ، وحاربوا الأتراك الى جانب كل من الامام المنصور والامام يحيى حتى أنها كانا يخاطبانه بلقب «نصير الدين» ، وهو على ابن احمد بن عبدالله راجح الأنسى ، نشأ بوطنه من جبل الشرق في بلاد آنس ، وكان من كبار مشايخ جهته في البلاد الأنسية ، وتولى للأتراك الجباية في ناحيته فأساءوا معلمته ، وتعمد بعض قادة الأتراك إهائته بقصد إخضاعه وكسر شوكته بسبب العائذات التى تجبى من الرعية بواسطته ، ولعزة نفسه وإيمانه بوطنه تجرد وإخوته وبعض ذويه وغيرهم من أبناء آنس لمقاومة الأتراك وأعلن حربه عليهم .. (زبارة : نزهة النظر، ح ١ ، ص ٤٥٧) . وقد طالت أخبار مقاومته هو ومن معه للأتراك في منطقة آنس حتى قيل : « ولقد طار ذكره وشاعت أعماله النضالية في كل أرجاء اليمن » . (نفس المرجع والصفحة) . « وقد استشهد شقيقه محسن المقداد ، وكذلك شقيقه محمد المقداد في معاركه مع جيوش الأتراك ، أما الشيخ على المقداد فقد جمع بين شرف الحياة وشرف الجهاد ، وامتدت به حياته حتى سنة : ١٣٤١هـ » (٢٢/١٩٢٣م) ، (زبارة : نفس المرجع ، ص : ٤٥٨) . ويروى الواسعى ما حدث للشيخ مع الأتراك فقال : « أنه كان للدولة (أى للأتراك) عوناً عظيماً وناصراً كبيراً قائم بالجد والاجتهاد فجاء أحد قواد الترك ممن يسعى بالإفساد بين العرب والترك ولا يعرفون شيئاً من العدل والسياسة فدعا الشيخ على المقداد وأمره العسكر بربط الشيخ بعجلة المدفع وحصل له من الاهانة مالا يزيد عليه وكسرت يده وكادت روحه تخرج من صدره ثم فكاه وقد أغمى عليه فلما أفاق عاهد الله تعالى أن يقف حياته وأولاده لمحاربة هذه الشجرة الظالمة الباغية » .. عندئذ انضم الى صفوف الامام فاسرع الأتراك « باحراق بيوته ، ولم يزل قائماً بالمحاربة نحو ثلاثين سنة الى أن توفي سنة ١٣٤٠هـ » (الواسعى : تاريخ اليمن ، ص : ١٥٣)

## الوثيقة رقم ٣٩

- (٤) الدولة والإمام ، شاع هذا الاستعمال بعد عقد صلح «دعان» للإشارة الى الاتراك والامام ، وكان يشار الى الاتراك ايضا باسم : الحكومة .
- (٥) ناحية جهران : ناحية من نواحي قضاء آنس ، وهى عبارة عن وادى كبير تصب اليه المياه من الجبال المحيطة بها ، ويشتهر باسم قاع جهران حيث انه منطقته سهليه فسيحة خصبة .
- (٦) الصميل أى العصا ، ومازال اللفظ مستعملا للدلالة على اللجوء الى القوة عند تنفيذ شىء .
- (٧) القوماني : هو محسن بن احمد القوماني ، أحد مشايخ ناحية جهران
- (٨) مثنى حسين رصابة ، شيخ آخر من مشايخ الناحية ، ولم نتوصل الى ترجمات لها .
- (٩) أفق ، اسم قرية تقع جنوب قاع جهران .
- (١٠) عسم ، اسم قرية تقع جنوب شرق مدينة «معبر» بوسط جهران .
- (١١) يقصد الحرب مع الانجليز في عدن والمحميات .
- (١٢) حاكم ذمار ، لم نتمكن من تحديد شخصيته ، ولكننا نرجح أنه محمد بن احمد الوزير (هامش : ٦ ، وثيقة : ٣٨) حيث انه هو الذى جاء ذكره بأنه تولى قضاء هذه المدينة في تلك الفترة .
- (١٣) وكفلوا ، ويقصد أنهم قدموا الكفالة اللازمة للمحافظة بعد ذلك على ما ذكره الشيخ على المقداد .
- (١٤) عدن ، المقصود بذكر عدن هنا هو الإشارة الى الاتجاه الجنوبي من المكان المذكور ، ومازال الاستعمال مستمرا الى الآن ، فيقال : مكان عدني ، أى يتجه الى الجنوب ، نسبة الى مدينة «عدن» التى كانت تمثل الحدود الجنوبية لكل من كانوا في شمال اليمن في تلك الفترة .
- (١٥) الحدا ، ناحية من نواحي قضاء صنعاء التابع للواء صنعاء ، وهى بالجنوب الشرقى من صنعاء على بعد «٥٠» ك . م . مركزها الرئيس «زراجة» ... ومن الغرب منها يقع قاع جهران من قضاء آنس .. ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٦٨ ) .
- (١٦) لا تساع ، رأينا أن يقرأ هذا اللفظ هكذا دون حرف ( الألف ) الذى في بدايته لاتفاقه مع سياق المعنى والأسلوب ، والمقصود أن مايزيد من خطورة ما يحدث في جهران هو أنه يقع على حدود ناحية «الحداء» التى إتسع فيها الفساد حينذاك كما سنرى .
- (١٧) عاقل وشيخ ، من هذه العبارة يتضح أن العاقل أقل درجة في « المشيخة » ( أى الرئاسة ) من الشيخ — وهذا ماذهبنا اليه من قبل — فالعاقل هو شيخ منطقة محدودة مثل القرية أو الحى والحارة في المدينة أو جزء من قبيلة ، أما الشيخ فهو يعلوه مرتبة .

(١٨) محمد بن علي الشامي ، هو محمد بن علي بن احمد بن عبدالله بن الحسن بن عبدالله بن احمد الشامي ، مولده سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧/٧٦ م) (وقيل انه ولد عام ١٢٩٠ هـ) بهجرة «جحانه» بخولان ونشأ بها ، ثم التحق بصهرة هاشم الشامي في مناخه الذي كان يشرف على أوقاف حراز من قبل الاتراك وعمل معه امينا للصندوق بعض الوقت ، ثم هرب الى الامام يحيى عند اعلان مبايعته بقفلة. عذر بعد أن تضايق من أفعال الأتراك والموظفين في حراز. وظل فترة الى جوار الامام في وظيفة كاتب ، ثم عين سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦/١٥ م) عاملا على بلاد «الحداء» وتمكن من تهدئة الأوضاع بها ، وفي سنة ١٣٣٧ هـ (١٩١٩/١٨ م) عين عاملا على بلاد ريمه لتمرّد أهلها واتصالهم بالادريسي حينذاك ، فقام بحروب كثيرة هناك حتى حوصر ، فقام ابنه علي ابن محمد بنجدته على رأس جيش كبير ، وكان قد عين نائبا لأبيه في الحداء ، وفك الحصار ، وعملا على تهدئة الأوضاع بها ، وخاصة بعد أن انقطعت مساعدات الادريسي للأهالي ، وفي ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢/٢١ م) عاد الاب الى وظيفته بالحداء ، وبقي الابن عاملا على ريمه . وفي ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤/٢٣ م) أرسله الإمام على رأس نجدة الى البيضاء لفك حصار قائده هناك عبدالله بن احمد الوزير ، ثم عاد الى الحداء وبقي بها حتى توفي عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨/٢٧ م) (زبارة : نزهة النظر، ح ٢ ، ص : ٥٦٨/٢٧) ، (من معلومات ولد المترجم له السيد احمد ابن محمد بن غلي الشامي) .

(١٩) وحال الرقم ، أى عند كتابة هذه الرسالة ، وسبق أن ذكرنا أن الرقم : هو المکتوب أو الوثيقة .

(٢٠) ترميم العزم، تعبير محلي مازال مستعملا الى الآن، ويعني الاعداد والتجهيز للسفر.

(٢١) فرمان ، تعبیر ترکی بمعنى قرار كما هو معروف ، ولكن نستغرب وضعه هنا لأنه لا يتمشى مع سياق الحديث ، إلا اذا كان يعنى أن الشيخ على المقداد يريد من الوالى أن يصدر قرارا فيما عرضه عليه .

(۲۲) یوافق: سبتمبر ۱۹۱۶ م.

### التعليق :

تختلف هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — عن معاصراتها اللائي عثرت عليها في أمرين هامين ، الأمر الأول : وضع ختم الإدارة التركية على طرف الوثيقة الأعلى ناحيه الجنوب (هامش : ١) وذلك كما تفعل الوزارات والمؤسسات حاليا ، مع وضع رقم التسجيل بأسفل هذا الختم ، وهو « الإكليشييه » كما يسمى أحيانا . أما الأمر الثاني ، فهو أن سطور الوثيقة قد وضعت في خطوط مستقيمة ، وليس في خطوط دائرية تلف حول نفسها كما هي العادة حينذاك . وربما يرجع هذا الى أن هذه الوثيقة قد كتبها كاتب الأرشيف بتلك الادارة ، يرجع ذلك العبارة التي وضعت بأعلىها وهي : « صورة مكتوب الشيخ على المقداد » ، ثم عدم وجود توقيع الشيخ في نهاية الوثيقة .

## الوثيقة رقم ٣٩

ونلاحظ أيضا ضعف الأسلوب والتعبير الى حد كبير، وربما يرجع ذلك الى ضعف لدى كاتبها وهو الشيخ على المقداد، حيث ظهر أنه يكتب كما يتكلم وبنفس اللغة العامية الدارجة، وربما يرجع الضعف أيضا الى كاتب الأرشيف عندما بدأ ينسخها.

أما من الناحية الموضوعية، فتعد هذه الوثيقة من الوثائق الهامة لما تتضمنه من صور توضح طبيعة تلك الفترة الحرجة من تاريخ اليمن، وهى فترة الحرب العالمية، التى عجزت المراجع اليمنية المعاصرة — على تدوينها — عن إعطاء أبعاد الفترة هذه بما يشفى الغليل، فلم يرد بهذه المراجع إلا انتفا متفرقة من الأخبار وذلك فى مرجع دون الآخر، وأحيانا تتشابه هذه النتف مع بعضها فى جميع المراجع. وقد إنفرد زبارة بإعطاء إشارة طفيفة عن الخلاف الذى وقع بين بعض المشايخ حينذاك ممن جاء ذكرهم بالوثيقة فقال: « فيها ( أى فى ١٣٣٤ هـ وهو تاريخ كتابة الوثيقة ) وقعت فتنة بين الشيخ على المقداد ومن معه من آنس وغيرهم وبين محسن أحد القوبانى ومن اليه من أهل جهران » ( زبارة: أئمة اليمن، ح ٣، ص: ٣٢ )، ولكنه لم يتابع تطور هذه الفتنة أو يفسر اسبابها.

وقد بدأ الشيخ المقداد رسالته بإخبار والى أن الصلح قد تم بين الأطراف المتنازعة فى ناحية « جهران » بفضل تدخله هو والامام، وإن كان هذا الصلح قد تم نتيجة الضغط والقوة أى « الصميل ». غير أنه بعد ذلك طرح رأيه فى معالجة ما حدث، فاقترح أن تكون البداية هى الاهتمام باصلاح خطوط البرق نظرا لأهميتها « الاستراتيجية » الكبيرة بالنسبة للحرب الدائرة فى المحميات حول عدن، وضرورة استمرار الاتصال بين داخل اليمن وبين تلك الصفوف العسكرية المتقدمة هنالك. وبقدرة اهتمام الشيخ باصلاح خطوط البرق، فقد كان مهتما أيضا بالتحقيق فى قضية الاعتداء عليها ونهب أسلاكها وأعمدتها ومحكمة المعتدين، إذ أنه فى البداية حرص على أن يخبر والى أن عددا من المشايخ — وهم من أطراف النزاع — قد توجهوا الى الامام بناء على طلبه، وطلب بعد ذلك مباشرة أنه يجب أن يبدأ التحقيق عقب عودتهم. ويدعو أن الشيخ على كان يريد أن يلفت نظر والى الى « فداحة » ما حدث — من وجهة نظره، والى « أهمية التحقيق » — من ناحية ثانية، و« خوفه » من ضياع القضية و« تمييعها » من ناحية ثالثة. لذلك، نراه ينبه الى أن من ذهب الى الامام، كانوا قد اشترطوا على حاكم « ذمار » أن يتناسى الماضى — أى ما حدث — وأنهم تعهدوا بالمحافظة على خطوط البرق « وفى كل شيء » كما قال، هذا بالإضافة الى قوله أنه كان قد نبه الامام الى أهمية « جهران » الاستراتيجية، أى من ناحية موقعها، كذلك لقربها من مناطق التمرد فى « الحدا ». وزيادة على هذا كله، فهو يلح على والى أن يتصل بالامام من أجل هذه القضية فقال: « ونرجو من جنابكم تنبهوا حضرة مولانا الامام، وبينوا له المهمات اللازمة لأنه غير خبير فى « جهران » وبلاد « آنس »، وربما يقع عليه تغريم من الذين عزموا لديه .. ».

وتصل اقتراحات الشيخ المقداد الى ذروتها — حتى لا تهمل هذه القضية، وحتى لا يتكرر ما حدث من إعتداء على خطوط البرق — عندما اقترح على والى: « أنه يلزم أخذ عليهم من كل

## وثائق يمنية

محل رهينه»، وأيضا يجعل: «في كل محل عاقل»، دون أن يكون هناك شيئا عاما في المنطقة، ويعنى هذا تفتيت المنطقة الى محلات وعُقال، فلا يتم التجمع مرة أخرى تحت زعامة مشيخة واحدة.

وعندما يصل الشيخ على الى هذه النقطة، حاول أن يبرء ساحته بقوله أنه بذل النصيحة لهؤلاء «الخارجين»، ومعه كل من حاكم «ذمار» والسيد محمد بن علي الشامي، وأنه أيضا مع آخرين يعدون العدة للتوجه الى «الحدا» لتنظيم الأمور بها، وذلك بعد الانتهاء من اصلاح خطوط البرق أى «الخط حق السلك»، كما كان يقال حينذاك. وقد أكمل زبارة — في عبارة قصيرة — أخبار الحملة هذه على «الحدا» فقال «وفي ذى القعدة (١٣٣٤ هـ) وصلت البشرى الى مولانا الامام وهو بالقفلة باستيلاء الأجناد الامامية الذين بمعية عامل الحدا السيد محمد بن علي الشامي والسيد بن احمد الوزير والشيخ على المقداد راجع على «الميثال» وما اليه من «الحداد»...» (زبارة: أمة اليمن، ج ٣، ص: ٣٢٠). ويبدو أن السيد عبدالله بن أحمد الوزير كان هو حاكم «ذمار» حينذاك الذى أشار اليه الشيخ على المقداد في رسالته وليس السيد محمد ابن أحمد الوزير الذى سبق الإشارة اليه، وأن الأخير عين في هذا المنصب فيما بعد.

من هذا العرض الموجز لما جاء بالوثيقة نشعر أنها قد ألقت بعض الأضواء على ما كان يجري داخل اليمن أثناء فترة الحرب العالمية الأولى، وأنها قد أضافت جديدا الى ما جاء بالمراجع اليمنية المعاصرة كما ذكرنا، وأنها أكملت — الى جانب بعض مانشره هنا من وثائق معاصرة لها (مثل الوثيقة رقم: ٣٦) — بعض أطراف تلك الصورة التى لم تكتمل أبعادها التاريخية بعد.

ومن الأبعاد الرائعة التى تضيفها هذه الوثيقة هي إعطاء مزيد من الأضواء على شخصية الشيخ على المقداد — وتطورها — التى تصلح لأن تكون «شخصية درامية» لمسرحية كبيرة تتبلور حولها خيوط تلك الفترة التاريخية الحرجة من تاريخ اليمن. وقد بدأ الشيخ على المقداد حياته السياسية «جابيا» للأموال الأميرية لصالح الاتراك باعتبارهم أصحاب السلطة العليا في البلاد، ثم إنقلب عليهم إنقلاباً شرسا عندما أساء معاملته أحد قادتهم، وطالت المحاربة بين الطرفين في قضاء آنس، وإن كان هذا قد كلف المنطقة الكثير من الخسائر حتى تم عقد صلح «دعان». (انظر هامش: ٣). عندئذ كان لزاما على الشيخ المقداد أن يتعاون مع «الدولة والامام» معا طبقا للظروف التى أوجدها مواد هذا الصلح. وهنا — في هذه الوثيقة — تبلى «الدراما» ذروتها، إذ نرى أن الشيخ قد تجاوز الموقف بثاقب نظره، وأصبح ينادى باصلاح خطوط البرق أولا لأهميتها في حالة الحرب الدائرة. حقا، لقد إهتم الشيخ على — الى جانب هذا — بقضية أعدائه — أو منافسيه في المنطقه — الذين اعتدوا على خطوط البرق، وربما يقول البعض أن إهتمامه بتلك الخطوط كان لتغطية هدفه الأساسى وهو القضاء على الآخرين من المشايخ لتزداد مكانته عند والى والامام، غير

## الوثيقة رقم ٣٩

أن هذا كله لا يقلل من قدر فهمه لخرج اللحظة التاريخية التي يعيشها ، وأنه إرتفع الى مستوى مسؤولياتها ومتطلباتها .

ومن الأبعاد الأخرى الواردة بالوثيقة ، هي أنها تؤكد ماسبق أن أشرنا اليه عدة مرات ، وهو أن صلح « دعان » لم يفرش الطريق بالورود أمام الإمام يحيى لبسط نفوذه في اليمن ، أوحى في المناطق الشمالية ، بل رمى الامام من وراء عقد الصلح أن يتفرغ لتدعيم نفوذه بين القبائل . لذلك نراه هنا يلجأ الى السلم أحيانا وإلى الحرب أحيانا أخرى ، فهو يطلب بعض المشايخ اليه للتفاهم معهم سلما من أجل الهدوء والمحافظة على ممتلكات « الدولة » ومنشأتها ، ويبدو أن الاستدعاء كان وديا حتى أنه أثار مخاوف الشيخ المقداد ، فظن أنهم قد يؤثرون على الامام . ومن ناحية أخرى ، كان الامام عن طريق بعض الحكام ( القضاء ) الذين بدأ يعينهم بالمناطق الزيدية ، وبالتعاون مع بعض المشايخ من أتباعه ، بتشجيع من الأتراك ، كان الامام يلجأ الى الأسلوب الحربى في أحيان أخرى ، كما فعل هنا في منطقة « الحدا » ، وكما ظهر من ترجمة السيد محمد بن على الشامى ( هامش : ١٨ ) عندما توجه الى منطقة « ريمة » بعد « الحدا » ، وكانت أصابع الادريسى قد امتدت إلى هناك لإثارة المتاعب للأتراك والإمام معا .

وبعد آخر يمكن أن نخرج به من هذه الوثيقة ، وهو أن اليمن كانت تموج بالأحداث والقلقل خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، ولا يرجع هذا فحسب الى الجهود الحربية التي قام بها الأتراك واليمنيون معا — وخاصة من أبناء لواء تعز — ضد الانجليز ، وتوجيه هذه الجهود الى الجنوب ، أو بالأحرى الى الحميات وعدن ، بل يرجع أيضا إلى وقوع اليمن تحت مؤثرات خارجية وأخرى داخلية . وقد تمثلت الظروف الخارجية في الصراع الأنجلو تركى ، وأن اليمن قد أصبحت مسرحا لهذا الصراع ، ولو أنه كان مسرحا جانبيا بالنسبة لميادين الحرب العالمية الأولى ، لهذا وجه الأتراك جهودهم الى جهة الجنوب ، ووظفوا طاقات اليمن — البشرية والمادية — لخدمة هذا الغرض ، وفي نفس الوقت حرك الانجليز الادريسى وبعض مشايخ الجنوب لفتح جبهات داخلية أمام الأتراك ، وتحركت قطع الأسطول البريطانى أمام السواحل اليمنية لمساعدة الادريسى وفرض الحصار البحرى على اليمن ، مما كان يعانى منه الجميع حينذاك .

أما الظروف الداخلية التي أثرت في الأحداث حينذاك ، فتمثل في انه لم تكن هناك حكومة مركزية تسيطر على الأحداث وتوجهها لخدمة المصلحة — أو القضية — العامة ، فقد غابت تلك الحكومة نظرا لانشغال الأتراك في أمور الحرب مع الانجليز ، بالإضافة الى أنه لم تكن لهم السيطرة الكاملة على الأمور في البلاد . سواء قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، أو قبل أو بعد عقد صلح « دعان » كما توضح أحداث التاريخ . ومن ناحية الامام ، فلم يكن هو الآخر يمثل الحكومة المركزية المطلوبة في ذلك الوقت . فلم يكن صلح « دعان » يعطيه إلا فدرا يسيرا من السلطة ، وفي

## وثائق يمنية

جانب واحد فقط هو الجانب القضائي ، بل وفي جزء معين فقط أيضا هو الجزء الزيدى من البلاد .  
وفي داخل هذا الجزء لاحظنا أن قبضته كانت ضعيفة ، وأنه لم يكن يملك المال أو الرجال الكافيين  
لإقامة حكومة مركزية — تسيطر على الأحداث — ولو في منطقة محدودة من مناطق اليمن .

لهذا كله ، كان لابد أن نتوقع مثل تلك الأحداث التي ظهرت في الوثيقة ، كما علينا أن نتوقع  
تلك المواقف أيضا التي برزت بها سواء سلمية أو حربية ، أو كانت تعبيرا عن مواقف بطولية —  
تتجاوز الأحداث — كما ظهر من جانب الشيخ المقداد ، أو كانت لتغطية مواقف سلبية لكشف  
- الآخرين كما حدث منه أيضا .. وهذا كله تبرز أهمية هذه الوثيقة .





5841

الصفحة من كتاب في الفقه

[illegible]



## نص الوثيقة

مين ولايتى  
مكتوبى قلمى  
١٧٢ (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى حضرة مولانا الامام الهمام المتوكل على الله رب العالمين حفظه الله ، بعد إهداء مزيد السلام وتقبيل أياديكم الكرام ، أعرض أنه قبل شهرين ورد الينا تلغراف من قائم مقام (٢) آنس (٣) متضمن أن بطرف مشايخ عزلت (عزلة) سماه (٤) التابعه لناحية عتمه (٥) ثلاثة آلاف ريال من حقوق الحكومة السنية ، وانهم طولبوا بتأديتها وتمنعوا وعزموا الى حضرتكم الشريفة ، وبناء عليه أعرضنا لحضرتكم فى ٧ شعبان سنة ١٣٣٤ (٦) ونومرو (٧) (٩٧) أن تتفضلوا بتحصيل المبلغ المذكور منهم او ارجاعهم الى مركز القضا واليوم تقدمت الينا تحريرات من القائم مقام المومى اليه يذكر أن المشايخ المزبورين (٨) باقين فى مقامكم الشريف ، ولم يتحصل منهم شيئاً ، ولم يرجعوا الى مركز القضا ، بناء عليه نكرر الرجاء بسرعة تحصيل ما بطرفهم أو إرجاعهم الى مركز القضا (القضاء) ، وأطال الله تعالى بقاءكم (بقاءكم) مولاي ، ١٤ شوال ١٣٣٤ (٩) ، ٣١ تموز سنة ١٣٣٢ .

والى ولاية اليمن  
( الختم )  
محمود نديم

## الهوامش : —

(١) مين ولايتى ؛ مكتوبى قلمى ، نفس الختم أو « الاكليشييه » الذى ظهر على الوثيقة السابقة

## وثائق مبنية

- (رقم : ٣٩) وفي نفس المكان ، وان كان هنا قد ظهر الرقم ( أى رقم التسجيل ) بشكل أوضح ، ويبدو أن هذا يرجع الى أن الوثيقة موجهة من الوالى نفسه الى الامام .
- (٢) قائمقام ، من الألقاب التركية التى شاعت فى العالم العربى مدة طويلة وهى تعنى الشخص الذى يقوم مقام الوالى أو الشخص الرئيسى — الأول — فى الفرقة العسكرية أو المنطقة أو الادارة الحكومية وهكذا .
- (٣) آنس ، إسم قضاء هام واسع من قضاوات لواء صنعاء ، وعاصمته « ضوران » ، ويشمل عدة نواحي هى ناحية ضوران وناحية عتمة وناحية جهران معبر وناحية الشرق ومركزها الجمعة ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٥١ ) .
- (٤) سما ، اسم عزله من عزل نواحي عتمة ، وتنتسب اليها عدة شخصيات معروفة .
- (٥) عتمة ، ناحية تتبع قضاء آنس كما ذكرنا ( هامش : ٣ )
- (٦) تكملة التاريخ هو ١٣٣٤ هـ ، ويوافق يولييه ١٩١٦ م .
- (٧) نومرو ، كلمة فرنسية تعنى : رقم ، وهذا يؤكد استعمال اللغة الفرنسية داخل الامبراطورية العثمانية بشكل واسع .
- (٨) المزبورين ، المذكورين أو المشار اليهم .
- (٩) يوافق : سبتمبر ١٩١٦ م .

## التعليق : —

تتشابه هذه الوثيقة مع سابقتها ( رقم : ٣٩ ) من الناحية الشكلية إلى حد ما ، ليس من ناحية وضع ختم الإدارة التركية على الطرف الأيمن من الوثيقة فحسب ، بل أيضا من ناحية إستقامة أسطرها ، وانها ليست دائرية كالمعتاد حينذاك . وبالإضافة الى ذلك فقد وضع فى نهاية الوثيقة ، التاريخ السريانى الى جانب الهجرى ، وهو التاريخ الذى تعود الأتراك على إستعماله ، والذى ظهر على وثائقهم من حين الى آخر . ورغم هذا التشابه ، فما يلفت النظر بين الوثيقتين هو حسن الخط وجودته فى الوثيقة الأخيرة بالنسبة للوثيقة الأولى ، فإذا صح ما ذكرناه بالنسبة للوثيقة الأولى من أنها كانت بخط كاتب « الأرشيف » كما ذكرنا ، فلاشك بأن الوثيقة الثانية كانت بخط كاتب ديوان الوالى ، لذلك نجد التأنيق فى الخط — بالنسبة للأولى — والإجادة فى التعبير ، هذا بالقياس الى وثائق تلك الفترة ، إذ أن أسلوب هذه الوثيقة لا يخلو من ركافة كما يتضح عند قراءتها .

أما من الناحية الموضوعية ، فتكمل هذه الوثيقة ما جاء بسابقتها ، إذ أنها تضيف بعدا الى الأبعاد التى أعطتها تلك الوثيقة . ويتبلور هذا البعد الجديد ، فى أنه يدور حول الناحية المالية ، فهنا يشكو

## الوثيقة رقم ٤٠

الوالى الى الامام من مشايخ عزلة «سماء» التابعة لناحية «عتمة» بقضاء «آنس»، فهم لم يدفعوا ما عليهم من مستحقات للحكومة، بل وأكثر من ذلك، ذكر الوالى أن هؤلاء المشايخ قد لجأوا الى الامام إما تهربا من دفع هذه الأموال، أوللتغيب عن المنطقة حتى لا يطالبهم أحد بها ويبدو هنا أيضا صيغة العتاب الخفية من جانب الوالى للامام، فهو يذكره بأنه قد كتب إليه قبل ذلك بحوالى شهرين بنفس هذا الموضوع وطلب إما تحصيل المبالغ المطلوبة من هؤلاء، وإما إعادة تلك الشخصيات الى المنطقة، وأخيرا كرر الوالى - فى هذه الوثيقة - رجاءه السابق وهو تحصيل الأموال المطلوبة أو إعادة المشايخ الى منطقتهم حتى تتمكن: «الحكومة» من مطالبهم بما عليهم.

وهكذا يتضح البعد الجديد الذى يمكن أن تضيفه هذه الوثيقة الى الأبعاد السابقة التى قدمتها الوثيقة الأخرى، وأتلك الأخباريات التى دارت موضوعاتها حول أحداث الحرب العالمية الأولى فى اليمن (مثل الوثيقة رقم: ٣٦). وهنا أراد الوالى أن يقول للإمام أن من يهرب من دفع أموال «الدولة» إنما يلجأ اليه، وأنه قد سبق له أن كاتبه بهذا الخصوص دون فائدة، ولذا فهو يكرر الرجاء فى هذه الوثيقة.

وبالإضافة الى هذا فيمكن أن نخرج بالإشارات التالية :-

فن ناحية، نرى أن هناك خلافا بين الامام والوالى بالنسبة للسياسة التى يتبعها كل منهما تجاه القبائل الشمالية، فأحدهما - وهو الوالى - لا يرى إلّا ضرورة «الضبط والربط»، أما ثانيهما - وهو الامام - فهو يركن الى «السياسة» أحيانا حتى يضمن أن يخضع الجميع اليه، نظرا لضعف قبضته حينذاك.

ومن ناحية ثانية، لقد إعتقدنا أن قضاء «آنس» بأكمله كان قد أعفى من الضرائب «الأميرية» طبقا لصلح «دعان»، غير أن هذه الوثيقة تؤكد عكس ذلك تماما، إذ أن الوالى هنا يطالب بعض أبناء القضاء - وهم من ناحية «عتمة» - بدفع ما عليهم من متأخرات.

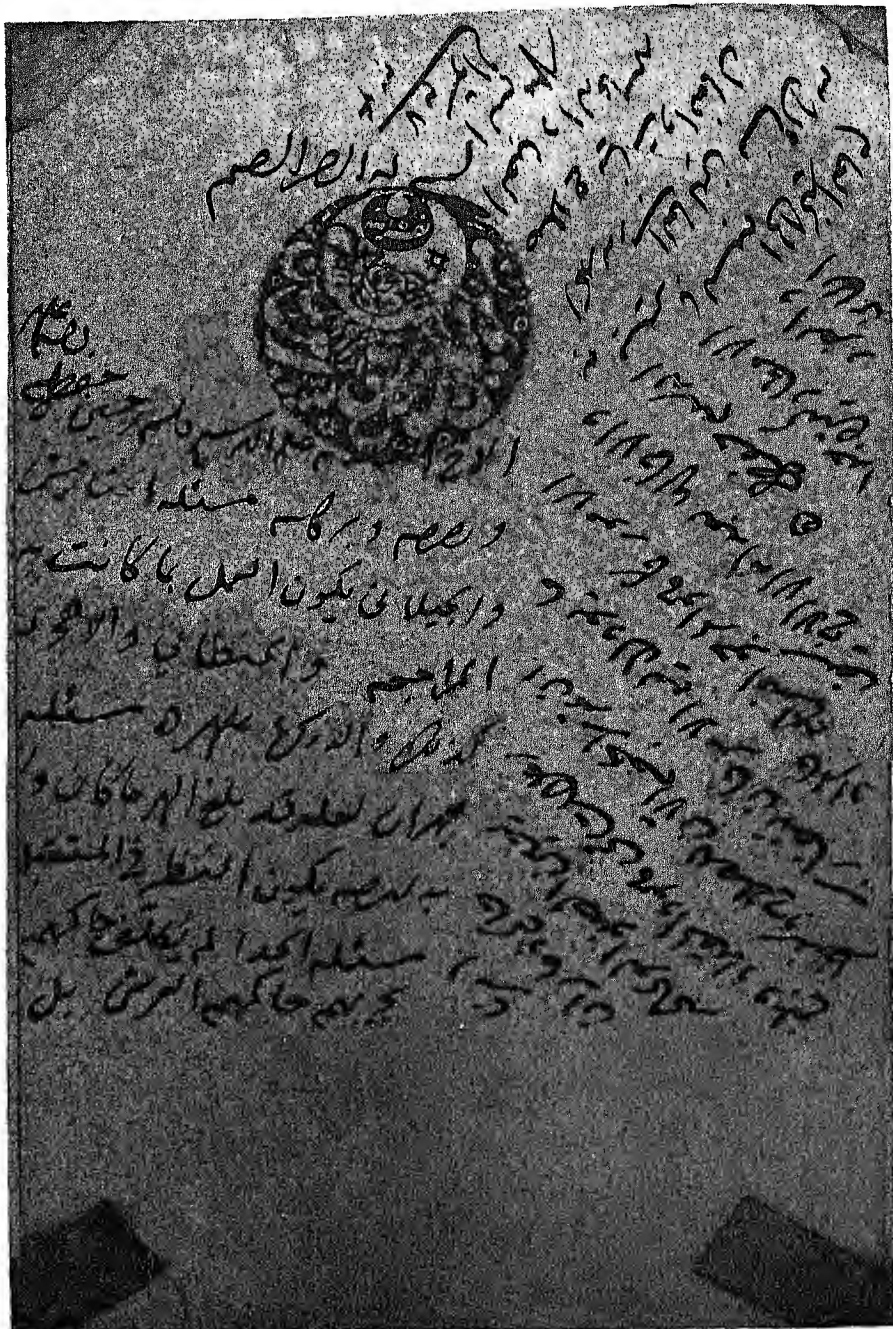
ومن ناحية ثالثة، فبالرجوع الى مواد صلح «دعان» يتضح أن المادة: ١٧ تنص على: «عدم جباية الأموال من جبل الشرق لمدة عشر سنوات»، وهذا يعنى أن ناحية «جبل الشرق» هى فقط الناحية المعفاة من بين نواحي قضاء «آنس»، أما ناحية «عتمة» وعزلها فغير معفاة. وربما يرجع إعفاء «جبل الشرق» من «الجباية» الى الرغبة فى مجاملة الشيخ على المقداد، والى الخراب الذى وقع بالأهالى أثناء فترة الحرب - قبل عقد صلح «دعان» - بين الشيخ والأتراك.

ومن ناحية رابعة، نلاحظ أنه بالربط بين ماجاء بالوثيقة رقم: (٣٦) والوثيقة رقم: (٣٩) وبين ماجاء بهذه الوثيقة، نجد أن الأمور فى اليمن أثناء فترة الحرب العالمية الأولى لم تكن مستقرة، وأنه لم تكشف الجهود حينذاك لتوجه من أجل خدمة الحرب الدائرة فى المحميات وحول عدن، نظرا

## وثائق يمنية

للظروف المتعددة التي كانت تمر بها البلاد حينذاك ، وهى إنشغال الأتراك فى الحرب الدائرة فى المحميات ، وغياب حكومة مركزية من جانب الأتراك أو الامام ، وضعف قبضة الامام حتى بالنسبة للقبائل الموالية له ، والقلاقل القبلية ، بما فى ذلك تهربها من دفع ماعليها من أموال ( كما نرى فى هذه الوثيقة ) ، وأخيرا الحصار البحرى البريطانى للسواحل اليمنية وأثره على الداخل من يمينين وأتراك . ( للتوسع فى فهم هذه النواحي ، أنظر التعليق على الوثيقة : ٣٩ ) .

لهذا ، فىمكن فى النهاية أن نشير الى أن أهمية هذه الوثيقة تتركز فى أنها قد أضافت سببا جديدا الى ضيق الأتراك المالى فى اليمن أثناء فترة الحرب الأولى ، وهو إمتناع بعض الجهات عن دفع ماعليها من أموال ، بالإضافة الى ما فرض عليهم من حصار بحرئ حينذاك ، كما أن وجود مركز قوى آخر فى البلاد — وهو الامام — بعد عقد صلح «دعان» قد أضعف قبضتهم فى البلاد ، أو على الأقل قد أصبح الأتراك مضطرون الى الرجوع اليه لحل ما يعترضهم من مشاكل حتى لا يثيروا أمامهم المتاعب فى ذلك الوقت الحرج .



(صورة الوثيقة رقم ٤١)





## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 (الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)  
 الأخ العلامة علم الاسلام « قاسم بن حنين » (٢) حفظه الله ، السلام عليكم  
 ورحمة الله وبركاته .  
 مسألة (مسألة) « الحتارش » « والجلاني » يكون العمل بما كانت به « المراجعة »  
 (٣) « والحنظاني » و « والأهجرى » كذلك والدرك عليكم . هـ (٤)  
 مسألة (مسألة) « جهران » (٥) لعله قد بلغ اليكم ما كان ولا بد إن شاء الله يكون  
 النظر في المستقبل .  
 مسألة (مسألة) « الحدا » لم يكلف حاكمهم بحربهم ، حاكمهم (٧) « العرشى »  
 (٨) بل أمرنا حاكم « ذمار » (٩) أن يعين الصنو العزى بن على الشامي (١٠) هو  
 والمقداد (١١) . وبلغ أن ثمة مراجعة الآن للصلاح ، وسننظر ما يؤول اليه الأمر ، فان  
 تتقارب الأمور كما هو المرجوان شاء الله فالمراد ، وإلا فهاها بعد الله الا الأخ سيف  
 الإسلام (١٢) حفظه الله هـ .  
 الأمطار كثيرة جدا ، والضرر الكائن به يسير بالنسبة الى الخير العام ، الحمد لله رب  
 العالمين ، ونسأل الله صلاح نيات وأفعال العباد ، والدعاء مستمد ، والسلام عليكم .  
 ٢٧ شوال سنة ٣٤ (١٣)

## الهوامش :

- (١) الختم ، هو للإمام يحيى ، وهو الختم الدائرى الكبير الذى يداخله عدة أهلة ، ووضع باللون الأحمر .
- (٢) سبق تقديم ترجمه له بهوامش بعض الوثائق السابقة ، وكان ناظرا للأوقاف الداخلية حينذاك من قبل الأتراك ثم أبقاه الإمام فى منصبه .

## وثائق يمنية

- (٣) المراجعة، يقصد بها الوساطة والتوسط لدى صاحب السلطة، أو من أجل حل مسألة معينة، ويستعمل التعبير محلياً إلى الآن.
- (٤) هـ، سبق القول أن هذا الحرف كان يوضع عند نهاية الجملة.
- (٥) جهران، سبق التعريف بها كناية وقاع.
- (٦) الحداء، ناحية من نواحي قضاء صنعاء التابع للواء صنعاء (الويسى: اليمن الكبرى: ص: ٥٢٠).
- (٧) العرشى، سبق التعريف به (وثيقة: ٣٦، هامش: ٢٦)، ولا شك أن تعيينه في وظيفة حاكم «الحداء» يدل على ثبوت براءته من اتهامات الوالى حينذاك محمود نديم.
- (٨) حاكمهم، التكرار هنا لهذا اللفظ يرمى إلى التأكيد، وسبق أن ذكرنا أن الحاكم هو القاضي الشرعى، وهذا هو سبب التأكيد، إذ أنه ليس من مسئولية القاضي أن يحارب إلا إذا كان هناك أمر بهذا كما كان يحدث في ذلك الوقت، وقد اتضح هذا في باقى العبارة.
- (٩) حاكم ذمار، اتضح من خلال أحداث تلك الفترة — كما تشير المراجع المعاصرة — أن الحاكم حينذاك هو: عبدالله بن احمد الوزير، وقد سبق التعريف به.
- (١٠) الشامى، سبق التعريف به.
- (١١) المقداد، هو الشيخ على المقداد وسبق التعريف به.
- (١٢) سيف الاسلام، المقصود به هو: احمد بن قاسم حميد الدين، وقد سبق التعريف به، وجاء ذكره أكثر من مرة بالوثائق السابقة.
- (١٣) تمام التاريخ هو: ١٣٣٤ هـ، ويوافق سبتمبر ١٩١٦ م.

## التعليق: —

تشابه هذه الوثيقة مع معاصراتها من الناحية الشكلية، فالكتابة لا تبدأ مع بداية الورقة، ذلك حتى يوضع الختم الأحمر بأعلىها، ثم تلف الرسالة حول نفسها، وقد قيل أنها بخط الإمام يحيى نفسه، ويُرجح هذا أهمية الشخص المرسل اليه الخطاب، وهو قاسم العزى، الذى اختاره احمد عزت باشا ليكون وسيطاً لدى الامام عند عقد صلح «دعان»، والذى إختاره الوالى محمود نديم بك ليكون رفيقه الى الإدريسي، كما كان حينذاك ناظر الأوقاف الداخلية بصنعاء، وقد سبق تفصيل هذا كله. ويلاحظ أن الإمام كان تقليدياً في كتابته، فقد استعمل حرف الهاء (هـ) في كتابته (هامش: ٤) أكثر من مرة، كما كان يرسم الضمير «.. كم» وكأنها: «.. هم»، كما

## الوثيقة رقم ٤١

يتضح في : « والدرك عليكم ، وبلغ اليكم » ، ويشبه هذا الطريقة التي كانت متبعة في كتابه المخطوطات القديمة .

ومن الناحية الموضوعية ، فقد أمتلأت الوثيقة بالموضوعات الغامضة ، ويبدو أن هذا يرجع الى أن ما أشار اليه الامام ، إنما كانت موضوعات مثارة بينه وبين قاسم العزى ، لذلك كانت الكتابه مختصرة موجزة تشبه البرقيات حاليا . ويتضح هذا إذا أشرنا الى ما جاء بالوثيقة مثل : « ومسألة الحنارث والجيلانى ... والحنظلى والأهجرى كذلك .. » ، وهى جميعها قضايا مثارة ، وسبق « المراجعة » فيها وكأن الامام الآن يدلى برأيه فيقول : « .. بما كانت به المراجعة » و« كذلك » ، وهى عبارات تدل على تفهمه لهذه القضايا قبل ذلك .

ورغم هذا الغموض ، فيمكن أن نمسك ببداية خيط بعض القضايا التى وردت بالوثيقة ، فرمما ترجع « مسألة جهران » الى المحاولة التى قام بها البعض هناك فقطعوا أسلاك البرق ، واستدعاهم الامام ، وقلق الشيخ على المقداد بسبب ذلك ( وثيقة ٣٩ ) . وربما تشير « مسألة الحدا » هذه الى تمرد أبنائها ، وأن الامام أرسل محمد بن على الشامى وعلى المقداد الى هناك لتهدئة أوضاعها ( وثيقة : ٣٨ ) . وكان السيد محمد بن على الشامى قد حاول تهدئة الأحوال سياسيا دون حرب ، وبدت بوادر النجاح كما ألمح الامام ، فذكر بالوثيقة : « وبلغ أن ثمة مراجعة الآن للصلاح » ، ثم أبدى ميله الى أنه يرغب أن تهدأ الأحوال دون حرب ، وإن استمر متمسكا بأسلوب التهديد فقال : « وإلا فالها بعد الله إلا الأخ سيف الاسلام » .

وواصل الامام حديثه بطريقة ودية لتأكيد عمق العلاقة بينه وبين قاسم العزى أوبالأخرى لتعميق العلاقة ، فغير الحديث وتكلم عن الامطار فقال : والامطار كثيرة والضرر الكائن ..

وقد كان الامام فى ذلك الوقت الحرج من تاريخ اليمن — وهو ما بعد إندلاع الحرب العالمية الأولى — وما بعد عقد صلح « دعان » — كان الامام يريد أن يوثق علاقته بالأتراك عن طريق الأعوان الموثوق بهم لدى الطرفين ، أوبالأخرى يقوى « الجسور » أو « الخيوط » التى تربط بينهما . وهو يرمى من وراء تلك الخطة السياسية أن يأمن جانب الأتراك من ناحية رغم انشغالهم عنه حينذاك بسبب حربهم مع الانجليز ، ومن ناحية ثانية يريد أن يفرغ نفسه لمواجهة المشاكل القبلية والتغلب عليها . ولقد كانت هذه هى طبيعة العلاقة بين الامام والأتراك عقب صلح « دعان » ، فقد كان يسودها التفاهم والتعاون بين الطرفين من أجل التغلب على المشاكل التى واجهت كل منها سواء فى الداخل أو مع الانجليز فى الجنوب ، وأهمية هذه الوثيقة هى أنها توضح أمانا طبيعية هذه العلاقة ، وطبيعة القنوات التى كانت تمر بها .







(صورة الوثيقة رقم ٤٢)



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحتم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الأخ العلامة سيف الإسلام أحمد بن قاسم (٢)، والقاضي العلامة شرف الإسلام حسين بن علي العمري (٣)، والصنو العلامة علم الدين قاسم بن حسين (٤)، حفظهم الله، والسلام عليكم ورحمة الله.

ويصل الكتاب المشترك منكم جميعاً في شأن الاختلاف الحاصل بين الحاكم والقائم (القائم مقام) في قضاء «كوكبان» (٥) وكانت قد وقعت المراجعة بيننا وبين حضرة الوالي مع حضور القاضي العلامة الفخرى عبد الله بن حسين العمري (٦) حفظهما الله في «السودة» (٧)، وإتفق الرأي على وجه سديد رجونا به صلاح الحال، ومراعاة مصلحة الحكومة، وموافقة المقاصد، ليس فيه كلام من عزل أيها.

ولاح من كتابكم ومن كتاب سيف الإسلام الذي أحيل عليه التفصيل أن الأمر إنتقل إلى مسألة التحويل والتبديل. والذي نراه أوفق للحال، وأوفاً (أوفى) بالمراد، حيث لم يتم الإصلاح بوجه تندفع به المباينة (٨) بينها مع محافظة شرف جانبي الشريعة والحكومة (٩)، ومراعاة مصلحة دفع أغراض ذوى الفساد هو إرسال الصنو العلامة العلم قاسم بن حسين حفظه الله إلى «القضاء» للتحقيق وفحص ما يشكوه كل منهما، ثم بعد الوقوف على حقائق الأمور مفصلة بصورة جلية يمكن إعتمادها، إذا بقي ما يتوقف على نصح أحد الجانبين أو ردعه كانت المراجعة وإجراء اللازم، فتأملوا ما ذكرناه، وأعرضوه على نظر حضرة المشار إليه، وعسى أن لا يستصوب عند الجمع غيره، والله يوفق الجميع إلى ما يرضيه، ويصلح أحوال عباده وبلاده.

وسيعرف الأخ العلم ما هو الذي تصلح به أحوال القضاء، ويحفظ معه شرف الحكومة، ويندفع عنده المفسد إن شاء الله، وشريف السلام عليكم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (١١)

## الهوامش :

- (١) الختم ، هو ختم الامام يحيى المستدير الأحمر اللون الذى بداخله عدة أهلة ، والذى كثر استعماله فى تلك الفترة .
- (٢) احمد بن قاسم ، سبق تقديم ترجمة له .
- (٣) حسين العمرى ، سبق تقديم ترجمة له ، وكان يعرف حينذاك شيخ الإسلام ، وقد وضع تلميذه عبدالله الجرافى كتيباً خاصاً عنه ، وقد أشرنا اليه بين المراجع .
- (٤) قاسم بن حسين ، هو قاسم العزى ابوطالب ، وسبق تقديم ترجمة لحياته .
- (٥) قضاء كوكبان ، كان هذا القضاء يتبع حينذاك لواء صنعاء ويتبع حالياً لواء « المحويت » ، ولهذا القضاء شهرة تاريخية طويلة ، وقد سبق التعريف به .
- (٦) عبدالله العمرى ، سبق التعريف به ، ويلاحظ أن بداية شهرته كانت فى تلك الفترة بعد أن صاحب والده حسين العمرى وقاسم العزى لمقابلة الامام يحيى تمهيداً لعقد صلح « دعان » .
- (٧) السوداء ، سبق التعريف بها ، وكانت مقراً للامام يحيى فى تلك الفترة ، وهى مدينة مشهورة الى الآن .
- (٨) المبانية ، أى المقارنة وتفضيل أحد المتخاصمين على الآخر .
- (٩) الشريعة والحكومة ، اللفظان يشيران الى الامام والوالى التركى ، وكانا يمثلان قطبى السلطة فى البلاد حينذاك ، وسوف نتوسع فى الحديث عن هذين اللفظين خلال التعليق .
- (١٠) القضاء ، المقصود به هو قضاء كوكبان الذى سبق الاشارة اليه .
- (١١) تكملة التاريخ هو : ١٣٣٤ هـ ، ويوافق اكتوبر ١٩١٦ م .

## التعليق : —

تعتبر هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — نموذجاً لوثائق تلك الفترة ، فهى تحمل الشكل التقليدى الذى كان سائداً حينذاك ، من حيث نقطة البداية ، ووضع الختم الأحمر الإمامى بأعلى السطور ، ودوران الكتابة حول نفسها . وتحمل الوثيقة أيضاً أسلوباً كان يستعمله الإمام مع كتّاب ديوانه — كما سبق الاشارة عند التعليق على بعض الوثائق وهو أن يعرض الكتاب ردودهم على الإمام ليضع التاريخ والختم إذا وافق على الردود ، أو ليضيف ما يشاء ثم يضع التاريخ والختم لإعلانا عن إنتهاء الخطاب . وقد وضع هذا فى الوثيقة ، إذ أضاف الإمام بخط يده العبارة الأخيرة التى تبدأ



## الوثيقة رقم ٤٢

بقوله : « وسيعرف الأخ العلم .. » ، كذلك وضع الإمام التاريخ ناقصا وهو : سنة ٣٤ ، نتيجة السرعة والتعود على التاريخ الهجرى ، وصحته هو : ١٣٣٤ هـ .

وتوضح الوثيقة — من الناحية الموضوعية — طبيعة العلاقة السائدة بين أصحاب السلطة في البلاد حينذاك ، ويمثل هذا سبب أهمية الوثيقة . ويوجه الإمام هنا حديثه الى ثلاثة من أبرز شخصيات تلك الفترة ، وهم : أحمد بن قاسم ، وحسين العمرى ، وقاسم العزى . وكما يظهر من ترجماتهم السابقة ، فالأول كان رجلا عسكريا واداريا وعالما ، ويد الامام الضاربة منذ مدة طويلة وقبل أن يبايع الإمام يحيى بالإمامة ، أما الآخران فهما من العلماء المشهورين ذوى المكانة العلمية والمهابة الشخصية ، كما أن لكل منهما باع ملحوظ في المجال السياسى . لذلك فإننا لانغالى إذا قلنا أنهم جميعا كانوا من « صانعى الأحداث » طبقا للتعبيرات السياسية الحديثة ، كما كانوا موضع احترام وتقدير كل من الإمام والأتراك ، وهما قطبى الحياة السياسية حينذاك .

وكما يبدو من الوثيقة فهى بخصوص الخلاف الدائر بين حاكم كوكبان — أى ممثل الإمام — وبين القائم مقام — أى ممثل الوالى التركى — وأن هذا الخلاف كان قد طال واحتد ، فأصبح موضع حديث بين الوالى والإمام فى مقره فى « السودة » — مما يدل على أهميته — كما دفع هؤلاء الثلاثة الكبار الى الكتابة الى الإمام بشأنه ، وأكثر من ذلك — كما نرى بالوثيقة — إقتراح الإمام أن يذهب القاسم العزى بنفسه الى قضاء « كوكبان » لتحقيق أسباب الخلاف ، ووضع مآيره من حلول .

ولاندرى تماما موضوع هذا الخلاف ، كما لانعرف المحور الذى دار حوله ، ولكننا نرى أنه كان يدور حول الصراع على السلطة ، ومحاولة كل من الطرفين — الحاكم والقائم مقام — أن تكون له اليد العليا فى « القضاء » المذكور . ويبدو أيضا أن الخلاف كان عميق الجذور ، فلم يكن محدودا محليا — أى فى قضاء كوكبان بل كان عاما وعلى مستوى مرتفع ، أى بين الامام والوالى ، وأنه قد أثر بينها فى اجتماع « السودة » وإتفقا على رأى عبر عنه الإمام بقوله « رجونا به صلاح الحال ، ومراعاة مصلحة الحكومة ، وموافقة المقاصد .. » ، غير أن هذا اللقاء لم يؤت أكله فقد ظل الخلاف قائما .

ويبدو أن خطاب هؤلاء الثلاثة الكبار الموجه الى الإمام — وإن كنا لم نعر على نصه — كان يحمل بعض العتاب ، ويحذونه على التدخل لحل تلك المسكلة ، أوبالأحرى يلقون عليه مسئولية الحل ، كما يبدو أن الإمام كان يميل الى السلم كما كان فى حاجة اليه ، فهو يعبر هنا عن استغرابه لتغيير ما كان قد ألتفق عليه ، ثم يدعوا الى الإتفاق بين المتنازعين ، ويرفض فكره « المباينة » بينها حتى لا يشعر أحدهما أنه أفضل من الآخر كما كان يرمى الى ذلك « ذوى الفساد » .

## وثائق مبنية

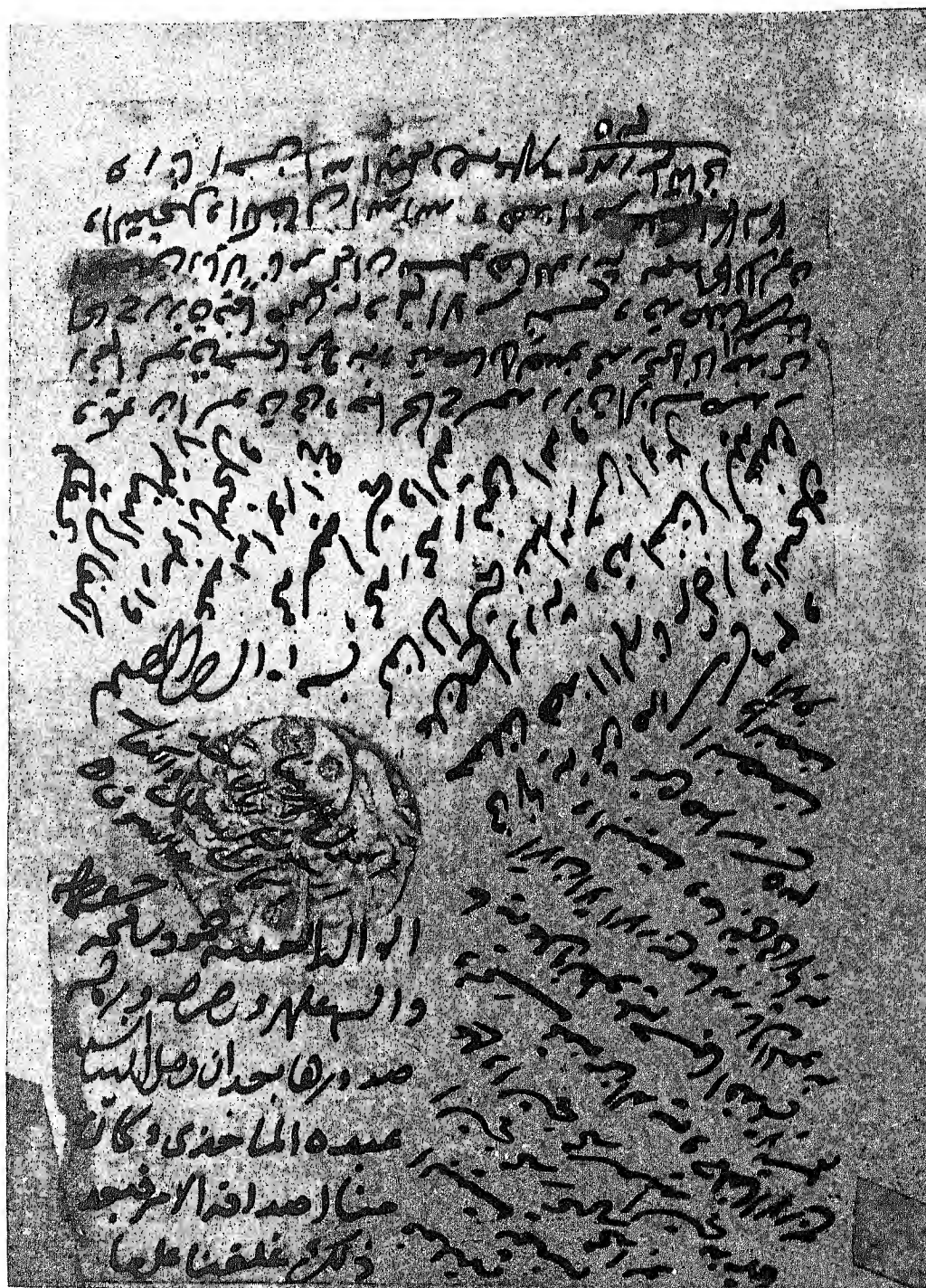
ورغم أن الإمام كان ينجح إلى السلم كما ذكرنا ، غير أنه كان حريصا على ألا يهزم مثله « في كوكبان » لأن في ذلك هزيمة له ، وإضعافا لما حصل عليه من مكتسبات منذ عقد صلح « دعان » ، لذلك نص في خطابه — إلى هؤلاء الثلاثة على أن اتفاه مع الوالى فى « السوده » كان يهدف إلى التهذة ، وكما قال : « ليس فيه كلام عن عزل أيها » ، وربما كان هؤلاء قد ألحوا إلى ذلك .

وواصل الإمام تأكيده على أنه يرغب فى بقاء العلاقة الطيبة بينه وبين الأتراك حينذاك تنفيذاً لمواد صلح « دعان » ، لذلك يعلن أمام هؤلاء فى خطابه أنه حريص على إنهاء الخلاف ، « مع محافظة شرف جانبى الشريعة والحكومة » ، مما يدل على أنه كان لا يريد أن يتنازل عن مكاسبه — التى حصل عليها عند عقد الصلح — وفى نفس الوقت لا يريد أن يصطدم مع الأتراك أو يغاضبهم اذا صح التعبير .

وهنا ، علينا الرجوع إلى مواد الصلح حتى يزداد فهمنا لعبارة : « الشريعة والحكومة » التى لاحظنا أنها ذكرت بالوثيقة كما أنها ترددت فى المراجع البنية المعاصرة الخاصة بتلك الفترة . وعند استعراض هذه المواد يتضح أن الأتراك قد احتفظوا بالسلطة العليا فى البلاد ، وأنهم أعطوا الأمام فقط حق تعين قضاة الشرع لأبناء الطائفة الزيدية باعتباره زعيما لهم . و يبدو أن هذا هو ( سبب الخلاف فى واقع الأمر ، فأن التفريق بين السلطتين التنفيذية والقضائية فى المنطقة الشمالية بصفة خاصة ، لاشك أنها تؤدى إلى الصدام بين أصحاب السلطتين ، ويجعل كل منها يتشدد فى مواقفه ضد الآخر لتكوين له اليد العليا . ( يرجع إلى كتابنا : تكوين اليمن الحديث ، الملحق الثانى ، للإطلاع على مواد صلح « دعان » . ومن هنا إنتشر لفظ « الشريعة » حينذاك للتعبير عن السلطة القضائية فى البلاد ويمثلها الإمام ومن يعينهم من حكام الشرع ، وعبر لفظ « الحكومة » عن السلطة التنفيذية ، ويمثلها الوالى ، ومن يعينهم من قائم مقامين ومديرين .

وأخيرا ، يبدو أن قاسم العزى — الذى كان معروفا بقوة الشخصية والعنف قد رفع نعمة العتاب للإمام ، فأزاد الأخير أن يرد له النعمة بثلها ، فطلب منه أن يذهب بنفسه إلى قضاء « كوكبان » لفهم أسباب الخلاف ، ثم أضاف بخط يده عبارة « سيعرف الأخ العلم ... » إلى نهاية الخطاب ، وهو يؤكد فيها أنه حريص على مصلحة الطرفين — « الشريعة والحكومة » — وأنه ليس فى حاجة إلى المزايدة حول « شرف الحكومة » ، وكأنه بذلك يصد عن نفسه تهمة قد اشتتمها فى الخطاب المرسل إليه .





(صورة الوثيقة رقم ٤٣)



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 (الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)  
 الولد العلامة حمود بن محمد (٢) حفظه الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .  
 صدورها بعد أن وصل إلينا السيد عبده الماخذي (٣) وكان منا إصدقه الأمر فبعد  
 ذلك غلقنا (٤) على ما فعلتم . البيت يثمنه الشيخ محمد بن يحيى بن محمد ابو علي (٥)  
 والشيخ محمد سعيد الشيخ (٦) بذمتها ، ويحتسب ثمنه من الدية ، وحملنا الأربع مائة على  
 الطويلة (٧) حسباً أفدتم لا يتسلم الآن الا الاربع مائة ريال المعونة والبيت ، وما بقى في  
 نهاية ثمرة « صراب » (٨) سنة ٥٣ (٩) النصف ، والنصف الآخر في نهاية ثمرة  
 « صراب » سنة ٣٦ ، وجعلنا هذا اليكم نأمركم برقم السجل (١٠) على جميع الورثة .  
 وقد اختار السيد عبده كفال (١١) الشيخ عبد الله بن حسن ابو علي (١٢) ومحمد بن محمد  
 رفيق الله (١٣) ومحمد سعيد الشيخ والسيد عبد الله ابوراجح (١٤) ، وارسلوا بالسجل  
 والكفال إلينا مقررًا بخطكم (١٥) . ويكون السوق (١٦) في وجه الحاج سعد رزق  
 الزلب ، (١٧) ، صدر رقم السوق حسباً ترونيه . وقد صان (١٨) الصنو محمد بن يحيى  
 الماخذي (١٩) الحاج رزق فيما ضمن به ، وتم الأمر نعم ، وقد حملنا من أنفسنا اربعين  
 ريالاً نأمركم أن تسلموها للورثة بعد اكمال السوق والتسجيل والكفال (٢٠) الله  
 الله (٢١) وهذا أمر عليكم إكمالهما كما حررنا ، أحسن الله اليكم والسلام عليكم  
 ٢٦ ربيع الثاني سنة ٣٥ (٢٢) .  
 المحول عليكم منا اربعون ريالاً بعد إكمال السجل والكفال والسوق (٢٣)

## الهوامش :

(١) الختم الامامي الكبير الذي بداخله عدة أهلة ذو اللون الأحمر .

## وثائق يمنية

(٢) حمود بن محمد، وهو حمود بن محمد شرف الدين، ومولده «بكوكبان» سنة ١٢٦٧ هـ (١٨٤٩/٨ م) ونشأ بحجر جده لأمه الأمير محمد بن شرف الدين، اختلف مع خاله على إماره كوكبان ثم تصالح معه واتجه الى العلم... ثم صمد مع أقاربه اثناء محاصرة الأتراك لكوكبان سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣/٢ م) ... ولى الفضاء بمدينة «عمران» ومدينة «ذمار» وبلاد «حجة» و«الطويلة» وغيرها، وكان فيصلا في الحكومات فويا في ذات الله لاتأخذه في الله لومة لائم.. وتعين ناظرا لأوقاف «ثلا» فعمل فيها عمل الناصح واستخرج كثيرا من المغتصبات وأعاد للجوامع والمساجد حقوقها ونشر العلم واستفاد منه كثير من الناس.. ولما دعا الامام يحيى هاجر صاحب الترجمة الى «خيوان» في بلاد سفيان ورافقة الى هنالك الفاضى شيخ الاسلام على بن على اليماني... وبعد الصلح.. ولآه الامام الفضاء على بلاد «الطويلة» فحمدت سيرته وكان كثير الأذكار والعبادة ملازما للتدريس.. وأخذ عنه ولده المعروفان يحيى وعلى.. وكانت وفاته بمدينة «الطويلة» سنة ١٣٤٤ هـ (١٩٢٤/٣ م). (زبارة: نزهة النظر، حـ ١، ص: ٥ - ٢٩٦).

(٣) عبده الماخذى، لم نعر له على ترجمة في المراجع المعاصرة، ويبدو أنه كان من الشخصيات البارزة في كوكبان، أو من أصحاب الصلة بالفضية المعروضة، وبالامام.

(٤) غَلَقْنَا، صعب علينا فهم المقصود من هذا اللفظ في البداية، ولكن رأينا - حسب الإستعمال المحلى - أن المقصود هو أنه يعنى: أتممنا ووافقنا.

(٥) محمد بن يحيى..، لم نعر له على ترجمة.

(٦) محمد سعيد الشيخ، لم نعر له على ترجمة.

(٧) الطويلة، مدينة مشهورة باليمن، وقد سبق التعريف بها، والمقصود هنا هو: مالية الطويلة، أى ادارة المالية بناحية الطويلة.

(٨) صراب، اسم موسم الحصاد الرئيسى تفريبا باليمن، وينتسب الى اسم شهر من الأشهر اليمنية (الحميرية) القديمة وهو ذو صراب، وقد سبق أن تكلمنا عن هذه الأشهر (بالوثيفة: ٨، هامش: ١١).

(٩) سنة ٣٥، ليس المقصود هنا هو السنة الهجرية كما يتبادر الى الذهن، بل هى السنة التى إشتهرت باسم الجريجوريانية التى تبدأ بشهر كانون الثانى (و يقابله يناير وعمرم في التقويم الميلادى والهجرى)، وكان الأتراك يعتمدون عليها ويستعملونها في تواريخهم فإشتهرت في اليمن. وقد ظل الامام يحيى يعتمد عليها في الأمور المالية حيث أنها تتبع التقويم الشمسى. وسبق أن أشرنا إلى هذا التقويم بهوامش احدى الوثائق (رقم: ١٦، هـ: ١٥).

### الوثيقة رقم ٤٣

(١٠) برقم السجل ، أى كتابة الوثائق وتسجيلها بسجلات محكمة القضاء ، ومازال اللفظ مستعملا ، وهو « رَقْم » ومشتقاته بمعنى كَتَب ، المكتوب هو المرقوم .

(١١) كفال ، أى ضمان ، من كفَل يكفل .. والاسم هو الكفيل .

(١٢) عبد الله بن حسن ابوعلى ، لم نعثله على ترجمة .

(١٣) محمد بن محمد رفيق الله ، لم نعثله على ترجمة .

(١٤) عبد الله ابوراجح ، لم نعثله على ترجمة فى المراجع المعاصرة .

(١٥) بخطكم ، لم ندرك تماما الغرض من وراء هذه الكلمة ، هل الغرض هو أن تكون كتابة الوثائق المطلوبه جميعها بخط « الحاكم » ؟ أم كان المقصود « بخطكم » هو التوقيع أو التعميد فقط ؟

(١٦) السوق ، من ساق يسوق ، والمقصود هنا هو تسليم الدية

(١٧) سعد رزق الزلب ، لم نعثله على ترجمة .

(١٨) « صان » ، أى كَفَّل الكفيل ، والاسم من صان هو « الصَّوَّان » أى « كفيل الكفيل » (هامش : ١١) وهو الذى يضمن الضامن .. ومازال اللفظ « صان » بكل مشتقاته مستعملا بنفس المعنى الى الآن .

(١٩) محمد بن يحيى المأخذى ، لم نعثله على ترجمة ، و يبدو أنه من بيت المأخذى والذى كان منه عبده المأخذى الذى ذكر بأول الوثيقة ، وأنه ربما كان فى صنعاء حينذاك وعلى صلة بالامام لذلك قبل ضمانته .

(٢٠) السوق والتسجيل والكفال ، هى التعبيرات الشرعية التى كانت سائدة حينذاك ، وهى تعنى بالترتيب : دفع الدية ، ثم توثيق أحكام القضية ، ثم التأكد من الكفيل ، ومازالت الألفاظ متداولة الى الآن بالنسبة للفضايا الشرعية .

(٢١) الله الله ، سبق أن ذكرنا أن تكرار لفظ الجلاله كان يرمى الى التأكيد ، ومازال يستعمل الى الآن فى الأحاديث الشفوية أيضا .

(٢٢) اكمال التاريخ هو سنة ١٣٣٥ هـ ، ويوافق مارس سنة ١٩١٧ م .

(٢٣) وضعت العبارة بأكملها فوق الختم نفسه لعدم وجود فراغ بالورقة كما نرى ، كما نلاحظ أن الامام قد كرر هذه العبارة لتأكيد ماسبق أن ذكره خلال سطور الوثيقة .

### التعليق :

تعد هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — من أكثر الوثائق — التى عثرنا عليها — تعبيرا عن

## وثائق مبنية

طبيعته الكتابة في ذلك الوقت ، فقد لا يدرك المرء ، عند النظرة الأولى ، أين تبدأ سطورها وأين تنتهى . وزاد الأمر تعقيدا أن هناك عبارة ( هامش : ٢٣ ) قد كتبت فوق الختم نفسه ، وهو الذى كنا نسترشد به للتعرف على بداية الكتابة . وقد بدأت الكتابة قرب نهاية الصفحة كالمعتاد ، حتى يوضع الختم الإمامى بأعلى السطور ، وعندما طالت الرسالة ، اتجهت السطور يميننا للبدء فى الدوران حول نفسها ، وبعد ذلك بدأ الكاتب إستغلال الفراغ العلوى للورقة الذى لم يكن قد أستغل من قبل عندئذ إنتهت الكتابة وقد أصبحت مفلوبة بالنسبة للسطور الأولى للوثيقة لذلك لم يجد الكاتب فرصة ليضيف ما يشاء الإ فوق الختم نفسه ، بعد أن وجد الصفحة قد امتلأت بالكتابة عن آخرها . ولم نصل فى الحفيفة الى تفسير معين لشرح أسباب اللجوء الى هذا الأسلوب من الكتابة — أو بالأحرى ترتيب السطور هكذا سوى أنها كانت العادة المتبعة حينذاك . وقد تساءلنا أيضا أمام هذه السطور المعقدة الترتيب ، لماذا لم يستغل الإمام ظاهر الورقة — وقد كتبها بخط يده بعد أن أكمل الكتابة فى باطنها ؟ وذلك كما يحدث الآن فى المكاتبات العادية ؟ أولا لماذا لم يبدأ الكتابة عند أعلى الصفحة حتى تستقيم سطورها ؟ وهل كان هذا يرجع الى نوع الورق وطبيعته بحيث أنه كان لا يتحمل الكتابة فى باطنه وظاهره معا ؟ مثل هذه الأسئلة وغيرها يؤكد لنا أن أسلوب الكتابة — وخاصة الرسمية — قد تغير فعلا ، وأن الدراسات التاريخية هى الكفيلة بكشف صور الماضى .

وتكمل الوثيقة فى واقع الأمر — من الناحية الموضوعية — أجزاء الصورة التى نحاول أن نرسمها لأوضاع اليمن فى الفترة التالية لعقد صلح « دعان » فبالإضافة الى تلك الأجزاء السابقة التى وضعناها لهذه الصورة ، فالوثيقة توضح أمامنا أن الإمام كان بمثابة الحاكم الشرعى الأعلى لجماعة الزيدية ، فهو يحاول هنا أن يبت فى قضية شرعية إذهنالك قتيل — أوقتل — لم توضح الوثيقة ذلك ، وإن هناك « دية » يجب أن تدفع ، وأنه بعد أن تمت إجراءات المحاكمة ، فقد رأى الإمام أن يضع النفاط الاخيرة على الحروف بالنسبة للفضية — إذا صح التعبير — وخاصة بعد أن حدث جديد فى الفضية وهو وصول السيد عبده المأخوذ الى الإمام وتفاهمها حول الفضية : « فبعد ذلك غلفنا على ما فعلتم » .

ويتضح من الوثيقة أن الفضية قد إنتهت صلحا ، وأن أهل الفتيل قد قبلوا « الدية » لذلك اهتم الإمام هنا فقط بتحديد أسلوب التسديد ، فأمر أن يثمن منزل القاتل بمعرفة اثنين من الثقات حددهما بالوثيقة ، ويحتسب ثمنه من الدية ، وأن تتحمل ادارة المالية « بالطويلة » أربع مائة ريال ، ولا أدري لماذا ؟ هل لأن القاتل كان فقيرا ولا يملك سوى البيت وقطعة أرض صغيرة قد تساعده على دفع ماتبقى عليه بالتفسيط فى « صرابين » متتالين ؟ أم هل ستدفع « مالية الطويلة » هذا المبلغ ثم تتفاضه من القاتل بطريفة أو بأخرى ؟ أم ستدفعه لإرضاء الورثة ولتكلمه ما يستحقونه من « دية » ؟ وبالإضافة الى ذلك أمر الإمام الحاكم أن يسلم « الورثة » أربعين ريالا من لدية أو كما قال حملنا من أنفسنا .. وكأنها هدية من قبله لهؤلاء . وربما كان دافع الإمام الى تقديم هذا المبلغ دافعا سياسيا



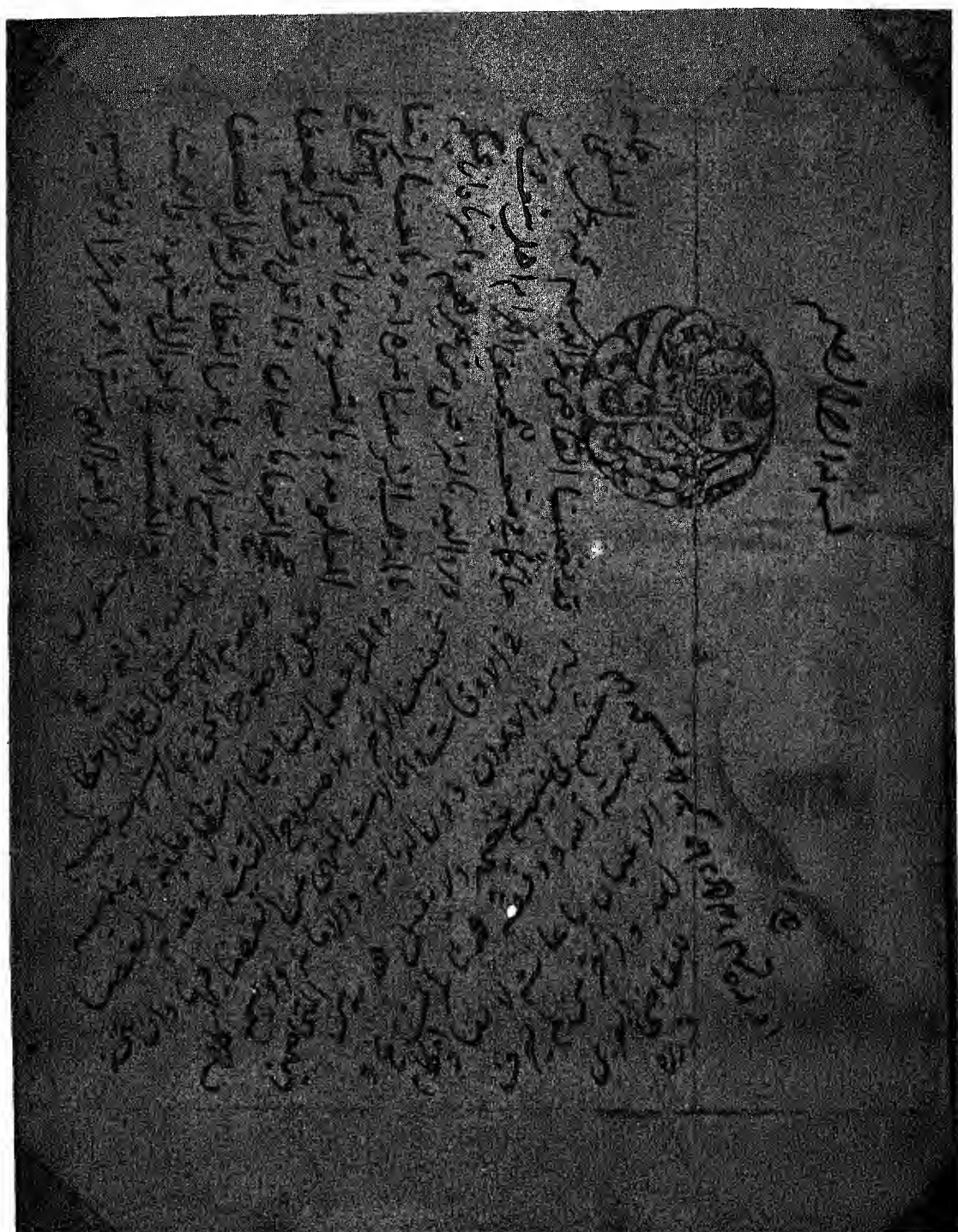
### الوثيقة رقم ٤٣

أكثر من أى شىء آخر، إذ نعتقد أنه أراد أن يكسب «الورثة» الى صفه طالما أنهم مالوا الى السلم وقبلوا «الدية» فى فترة كان يحتاج فيها الى السلم والهدوء وهى فترة مابعد عقد صلح «دعان» .

وهكذا تتضح أمامنا أهمية هذه الوثيقة ، فهى تكمل جزءا من الصورة التى نريد أن نرسمها لتلك الفترة التاريخية الممتدة من عقد «دعان» الى خروج الأتراك من اليمن ، وهو الجزء الذى رسمت إطاره مواد الصلح كما ذكرنا من قبل عند التعليق على أكثر من وثيقة ويشتمل الجزء الذى أمامنا فى أن الامام قام بدور القاضى الأعلى بالنسبة للطائفة الزيدية ، فهو يأمر «الحاكم» بكوكبان أن ينهى قضية قتل بالصورة التى شاهدناها ، وأن عليه أن يقوم بتسليم «الدية» ، وأن يكمل باقى الاجراءات الشرعية اللازمة .. وهى «.. والسوق والتسجيل والكفال» .







( صورة الوثيقة رقم ٤٤ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

( الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ) (١)

قد نصبنا القاضى عز الاسلام محمد بن على العلفى (٢) حماه الله ، حاكما فى « شَعْب » . (٣)

للمحبين الكرام أهل « شَعْب » ومن ورد اليه « بالتراضى » (٤) من غيرهم ، وأمرناه أن يحكم بالمذهب الشريف (٥) أعزه الله ، وباختياراتنا (٦) المعلومة ، وبالتسوية بين الخصوم ، واستماع حجج « الغرماء » بامعان (٧) وتأمل ، وتقديم الضعفاء ، ومنع الأقوياء عن التناول على الضعفاء ، والتثبت فى أحوال الشهود ، والبحث عن أحوالهم سرا وجهرا ، ونوصيه بتقوى الله ، والورع ، وعدم الاستعجال على الأحكام قبل وضوح الحق بما لا شبهة فيه ، والمراجعة اليينا فيما أشكل عليه ، وعليه تخفيف الأجر ، واصلاح النية ، وعدم القضاء فى الأوقات والحالات المنهى عن القضاء فيها ، وأن يتخذ له من الاخوان ذوى الديانة والأمانة ، ولا يسمع كلام خصم فى غيبة خصمه ، ولا يقبل هدية من المتخاصمين ، ثبته الله ووفقه . ونأمر المشايخ والأعيان بإعانتة لإنفاذ أحكام الله ، وزجر من لم يعرف للقاضى العزى قدره ، لتاريخه عاشر جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ هـ (٨) .

## الهوامش : —

(١) الختم المستدير ذو اللول الأحمر وقد ساد استعماله حينذاك .

(٢) القاضى محمد بن على العلفى ، هو محمد بن على بن حمود العلفى ولد عام ١٣٠٦ هـ

(٣/١٩٠٤م) فى « دار أعلا بَشَعْب » بناحية « ارحب » ، وهى ناحية من نواحي قضاء صنعاء

## وثائق مبنية

التابع للواء صنعاء وتقع الى الشمال منها بقليل ونشأ بها ، وواصل دراسته بمدينة « شهارة » على يد كبار علماء ذلك العصر ، ثم انتقل الى صنعاء طلبا للعلم فأكمل دراسته في مختلف علوم أصول الدين والفقه والفروع والصرف والنحو والبلاغة . وتولى القضاء الشرعى فى الثامنة والعشرين من عمره ، فعين « حاكما » فى « بنى الحارث » من « ارحب » ثم فى « الضالع » ، كما عين حاكما وعاملا فى « بيت الفقية » بتهامة ، ثم فى « الزيدية » ، وبعد ذلك عين حاكما وعاملا لقضاء « اللحية » لمدة ستة عشر عاما ، ثم « حاكما » لناحية « سحان » التابعة لقضاء صنعاء الى أن قامت ثورة ١٣٦٧ هـ ( ١٩٤٨ م ) فأودع السجن فى « حجة » على أثر فشلها ، وعندما أطلق سراحه بعد ثلاث سنوات عين « حاكما » لناحية « همدان » بلواء صنعاء الى أن قامت ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م فعين على أثرها بقرار جمهورى « عاملا » و « حاكما » لناحية « ارحب » ، وظل بها الى أن توفاه الله عام ١٣٩٤ هـ ( ١٩٧٤ م ) عن عمر جاوز الثمانين ( من معلومات ابن المترجم له : الأخ عبد الملك العلفى ، نائب محافظ لواء صنعاء حاليا ) .

(٣) شعب ، ويعرف باسم : « شعب بنى مزان » ، ويعتبر من الأودية الهامة بناحية « ارحب » التابعة لقضاء صنعاء ، ويشتهر بزراعة الفواكه والحبوب ، وفى أعلى « شعب ارحب » يوجد مشهد الامام المنصور احمد ابن هاشم الويسى الذى عاش فى منتصف القرن الثالث عشر الهجرى ( ١٩ م ) ( الويسى : البين الكبرى ، ص : ٧٤/٣ ) .

(٤) بالتراضى ، المقصود هنا هو القاضى الشرعى الذى يقبل أو « يرتضى » الأهالى الرجوع اليه ليفصل بينهم فيما يثار من قضايا ، لذلك يطلق عليه : « حاكم التراضى » ، وفى هذه الحالة يلزم كل من الأهالى والحكومة بتنفيذ ما يقضى به ، كما أن « الغرماء » الذين يتقاضون أمامه هم الذين يدفعون أجرته ، ودائما يكون هذا الحاكم موضع إحترام من يحيطون به ، لذلك يلجأون اليه عن طواعيه ، ويرتضون ما يحكم به ، وقد سبق أن توسعنا فى شرح وظيفة « حاكم التراضى » .

(٥) المذهب الشريف ، أى المذهب الزيدى .

(٦) وباختياراتنا ، أى « إختيارات » الإمام أوبالأحرى الإجتهادات الفقهيّة التى يصل اليها الامام ، وقد سبق أن ذكرنا أن شروط الامامة الأربعة عشرة تلزم أن يكون الامام « مجتهدا » ، أى عالما الى الحد الذى يبلغ فيه درجة « الاجتهاد » ، وكانت هذه الإجتهادات تجمع وتوزع على الحكام ليسترشدون بها فى أحكامهم .

(٧) الغرماء ، ومفردا « غريم » وهو الخصم ، واللفظ مازال مستعملا للإشارة الى المتخاصمين فى قضية ، أو الملتجئين الى المحاكم أو التحكيم فى أمرها .

(٨) يوافق ابريل ١٩١٧ م .

## الوثيقة رقم ٤٤

### التعليق :

يتبع شكل هذه الوثيقة الشكل التقليدي الذي ساد أغلب الوثائق التي عثرنا عليها ، فسطورها تبدأ عند بداية الصفحة كما كانت العادة حتى يوضع الختم الامامي بأعلىها ، كذلك تلتف الكتابة حول نفسها ، ولما كانت السطور قد وضعت بعرض الورقة وليس بطولها ، فقد بدت الصفحة في النهاية وكأنها صفحتان متقابلتان ولكن كل منها ظهر مقلوبة بالنسبة للآخرى . وقد ظهر حرف الهاء عند نهاية الكتابة بشكل واضح بالنسبة لغيرها من الوثائق ، كذلك تتميز الوثيقة أيضا بأنها كتبت بخط واضح كما أن حروفها معجمة الى حد ما .

أما من الناحية الموضوعية فتعد الوثيقة من الوثائق الهامة التي لدينا ، لالما تحتويه من موضوع جديد فحسب وهو تعيين « حاكم » في إحدى المناطق الشمالية من البلاد ، بل أيضا لأنها تعد الوحيدة — مما وقع في أيدينا — التي تحتوى هذا الموضوع ، والتي ترجع الى تلك الفترة . حقا لقد تعرضنا لبعض الوثائق التي تبادلها الامام يحيى مع بعض « الحكام » الذين سبق له تعيينهم كما ذكرنا من قبل طبقا لمواد صلح « دعان » ، لكن لم يظهر أمامنا من قبل ، كيف كان يتم التعيين كما يتضح لنا الآن من هذه الوثيقة ؟

و يدور موضوع الوثيقة حول تعيين القاضي محمد العلفى حاكما شرعيا « شعب » بناحية « أرحب » ( هامش : ٣ ) بالاضافة الى تعيينه « حاكم تراضى » كما قيل : « ومن ورد اليه بالتراضى من غيرهم » . وعندئذ ترسم الوثيقة الواجبات الملقاة على عاتق « الحاكم » ، وبعض هذه الواجبات واجبات خاصة ترتبط بوضع تلك الفترة مثل تطبيق قواعد المذهب الزيدى و« اختيارات » الامام عند اصدار الأحكام ، والبعض الآخر واجبات عامة تتمثل في أنها اخلاقيات يجب أن يتمسك بها القضاة عموما ، وهى في واقع الأمر جزء من التراث الإسلامى العام ، اذ ترددت هذه الاخلاقيات في كتب الأقدمين الذين تناولوا آداب القضاة وما يجب أن يتحلوا به . وقد بدأت الوثيقة هذه التعليمات بلفظ : « وأمرناه » . ثم توالى — التعليمات — فى شكل نهى أحيانا وترغيب أحيانا أخرى ، مثل : « .. وبالتسوية بين الخصوم ... والمراجعة اليينا فيما أشكل عليه ، وعليه تخفيف الأجر .. » عند « التراضى » كما ذكرنا ... وهكذا الى القول : « .. ولا يقبل هدية من المتخاصمين ، ثبته الله ووفقه » . وتشبه هذه التعليمات اللوائح الداخلية أو التنفيذية التي تضعها الوزارات حاليا لتنظيم العمل بها .

ولا تقف أهمية الوثيقة عند هذا الحد ، بل هى تثير أمامنا الكثير من التساؤلات إذا استطرنا فى قراءة باقى سطورها ، فقد جاء فى نهايتها : « ونأمر المشايخ والأعيان باعائته لإنفاذ أحكام الله ، وزجر من لم يعرف للقاضى العزى ( محمد العلفى ) قدره ... » . ولا ندرى فى الواقع حقيقة الأمر الذى دفع الامام إلى استعمال لفظ « نأمر » عندما وجه حديثه الى « المشايخ والأعيان » ، فهل

## وثائق مبنية

التابع للواء صنعاء وتقع الى الشمال منها بقليل ونشأ بها ، وواصل دراسته بمدينة « شهارة » على يد كبار علماء ذلك العصر ، ثم انتقل الى صنعاء طلبا للعلم فأكمل دراسته في مختلف علوم أصول الدين والفقه والفروع والصرف والنحو والبلاغة . وتولى القضاء الشرعى في الثامنة والعشرين من عمره ، فعين « حاكما » في « بنى الحارت » من « أرحب » ثم في « الضالع » ، كما عين حاكما وعاملا في « بيت الفقية » بتهامة ، ثم في « الزيدية » ، وبعد ذلك عين حاكما وعاملا لقضاء « اللحية » لمدة ستة عشر عاما ، ثم « حاكما » لناحية « سنجان » التابعة لقضاء صنعاء الى أن قامت ثورة ١٣٦٧ هـ ( ١٩٤٨ م ) فأودع السجن في « حجة » على أثر فشلها ، وعندما أطلق سراحه بعد ثلاث سنوات عين « حاكما » لناحية « همدان » بلواء صنعاء الى أن قامت ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م فعين على أثرها بقرار جمهورى « عاملا » و « حاكما » لناحية « أرحب » ، وظل بها الى أن توفاه الله عام ١٣٩٤ هـ ( ١٩٧٤ م ) عن عمر جاوز الثمانين ( من معلومات ابن المترجم له : الأخ عبد الملك العلفى ، نائب محافظ لواء صنعاء حاليا ) .

(٣) شعب ، ويعرف باسم : « شعب بنى مران » ، ويعتبر من الأودية الهامة بناحية « أرحب » التابعة لقضاء صنعاء ، ويشتهر بزراعة الفواكه والحبوب ، وفي أعلى « شعب أرحب » يوجد مشهد الامام المنصور احمد ابن هاشم الويسى الذى عاش في منتصف القرن الثالث عشر الهجرى ( ١٩ م ) ( الويسى : العين الكبرى ، ص : ٧٤/٣ ) .

(٤) بالتراضى ، المقصود هنا هو القاضى الشرعى الذى يقبل أو « يرتضى » الأهالى الرجوع اليه ليفصل بينهم فيما يثار من قضايا ، لذلك يطلق عليه : « حاكم التراضى » ، وفي هذه الحالة يلزم كل من الأهالى والحكومة بتنفيذ ما يقضى به ، كما أن « الغرماء » الذين يتقاضون أمامه هم الذين يدفعون أجرته ، ودائما يكون هذا الحاكم موضع إحترام من يحيطون به ، لذلك يلجأون اليه عن طواعيه ، ويرتضون ما يحكم به ، وقد سبق أن توسعنا في شرح وظيفة « حاكم التراضى » .

(٥) المذهب الشريف ، أى المذهب الزيدى .

(٦) وباختياراتنا ، أى « إختيارات » الإمام أوبالأحرى الإجتهادات الفقهيّة التى يصل اليها الامام ، وقد سبق أن ذكرنا أن شروط الامامة الأربعة عشرة تلزم أن يكون الامام « مجتهدا » ، أى عالما الى الحد الذى يبلغ فيه درجة « الاجتهاد » ، وكانت هذه الاجتهادات تجمع وتوزع على الحكام ليسترشدون بها في أحكامهم .

(٧) الغرماء ، ومفردا « غريم » وهو الخصم ، واللفظ مازال مستعملا للإشارة الى المتخاصمين في قضية ، أو الملتجئين الى المحاكم أو التحكيم في أمرا .

(٨) يوافق ابريل ١٩١٧ م .



## التعليق :

يتبع شكل هذه الوثيقة الشكل التقليدي الذي ساد أغلب الوثائق التي عثرنا عليها ، فسطورها تبدأ عند بداية الصفحة كما كانت العادة حتى يوضع الختم الامامى بأعلىها ، كذلك تلتف الكتابة حول نفسها ، ولما كانت السطور قد وضعت بعرض الورقة وليس بطولها ، فقد بدت الصفحة في النهاية وكأنها صفحتان متقابلتان ولكن كل منها ظهر مقلوبة بالنسبة للآخرى . وقد ظهر حرف الهاء عند نهاية الكتابة بشكل واضح بالنسبة لغيرها من الوثائق ، كذلك تتميز الوثيقة أيضا بأنها كتبت بخط واضح كما أن حروفها معجمة الى حد ما .

أما من الناحية الموضوعية فتعد الوثيقة من الوثائق الهامة التي لدينا ، لاما تحتويه من موضوع جديد فحسب وهو تعيين « حاكم » في إحدى المناطق الشمالية من البلاد ، بل أيضا لأنها تعد الوحيدة — مما وقع في أيدينا — التي تحتوي هذا الموضوع ، والتي ترجع الى تلك الفترة . حقا لقد تعرضنا لبعض الوثائق التي تبادلها الامام يحيى مع بعض « الحكام » الذين سبق له تعيينهم كما ذكرنا من قبل طبقا لمواد صلح « دعان » ، لكن لم يظهر أمامنا من قبل ، كيف كان يتم التعيين كما يتضح لنا الآن من هذه الوثيقة ؟

و يدور موضوع الوثيقة حول تعيين القاضى محمد العلفى حاكما شرعيا « بشعب » بناحية « أرحب » ( هامش : ٣ ) بالاضافة الى تعيينه « حاكم تراضى » كما قيل : « ومن ورد اليه بالتراضى من غيرهم » . وعندئذ ترسم الوثيقة الواجبات الملقاة على عاتق « الحاكم » ، وبعض هذه الواجبات واجبات خاصة ترتبط بوضع تلك الفترة مثل تطبيق قواعد المذهب الزيدى و« اختيارات » الامام عند اصدار الأحكام ، والبعض الآخر واجبات عامة تتمثل في أنها اخلاقيات يجب أن يتمسك بها القضاة عموما ، وهى في واقع الأمر جزء من التراث الإسلامى العام ، اذ ترددت هذه الاخلاقيات في كتب الأقدمين الذين تناولوا آداب القضاة وما يجب أن يتحلوا به . وقد بدأت الوثيقة هذه التعليمات بلفظ : « وأمرناه » . ثم توالى — التعليمات — فى شكل نهى أحيانا وترغيب أحيانا أخرى ، مثل : « .. وبالتسوية بين الخصوم ... والمراجعة اليينا فيما أشكل عليه ، وعليه تخفيف الأجر .. » عند « التراضى » كما ذكرنا « ... وهكذا الى القول : « .. ولايقبل هدية من المتخاصمين ، ثبته الله ووفقه » . وتشبه هذه التعليمات اللوائح الداخلية أوالتنفيذية التى تضعها الوزارات حاليا لتنظيم العمل بها .

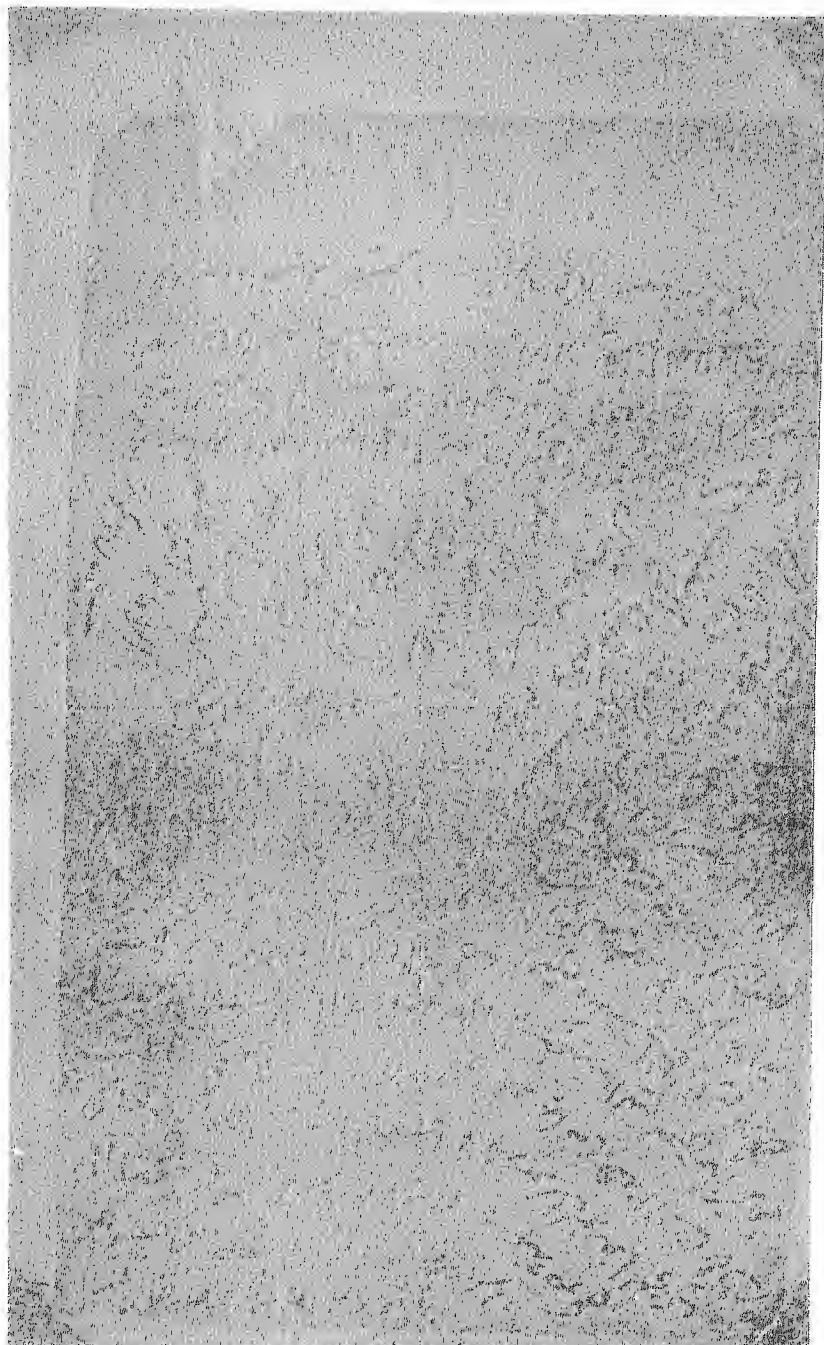
ولاتقف أهمية الوثيقة عند هذا الحد ، بل هى تثير أمامنا الكثير من التساؤلات إذا استطردنا فى قراءة باقى سطورها ، فقد جاء فى نهايتها : « ونأمر المشايخ والأعيان باعانتهم لإنفاذ أحكام الله ، وزجر من لم يعرف للقاضى العزى ( محمد العلفى ) قدره ... » . ولا ندرى فى الواقع حقيقة الأمر الذى دفع الامام إلى إستعمال لفظ « نأمر » عندما وجه حديثه الى « المشايخ والأعيان » ، فهل

يرجع ذلك الى العلاقة الطيبة — لسبب أولآخر — التي كانت بين قبيلة «أرحب» وبين الامام المنصور والامام يحيى خلال فترة الحرب ضد الاثراك حتى صلح «دعان»، الى الدرجة التي حرص عندها الامام على أن يرعى هذا الصلح جانب «أرحب» فتتص المادة الثانية عشرة منه على: «على عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشرة سنوات من أهالي أرحب وخولان لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة». وربما يرجع استعمال الإمام لصيغة الأمر هنا أيضا الى غرض سياسى، فهو يريد أن يفرض نفوذه في ناحية «أرحب» ويشعرهم بأنه الزعيم الروحى الوحيد في البلاد، وأنه للعلاقة السابقة بينه وبينهم، وفي ظل الأوضاع التى هياها الصلح، فانه يستطيع أن يملئ عليهم أوامره. ويرتبط الهدف السياسى هذا فى الواقع بتعيين القاضى محمد العلفى حاكما «بأرحب»، فبالرجوع الى ترجمة حياة القاضى يتضح أنه من مواليد «شعب» نفسها، أى من أبناء قبيلة «أرحب»، وانه عالم متفقه حسن السمعة كما عرف عنه، لذلك عينه الإمام هناك وهو مطمئن الى أنه سيحسن السيرة، وبناء عليه يتمكن الإمام من كسب الأهالى اليه، وخاصة أن قبيلة أرحب عرفت فى تاريخ تلك الفترة بأنها قبيلة قوية محاربة يصعب قيادتها والسيطرة عليها.

ولقد كان هذا الهدف السياسى هو أهم أهداف الإمام فى فترة مابعد عقد صلح «دعان»، فقبل عقد الصلح استطاع الامام أن يجمع الأهالى حوله — وخاصة فى المنطقة الشمالية — وأن يدفعهم تحت قيادته تحت شعار عام هو محاربة الأثراك، أما بعد الصلح فقد تغيرت النظرة اليه لدى البعض، لذلك اعتمد على أسلوب آخر يتناسب مع الحالة السلمية التى فرضها «الصلح»، فأخذ يعين «الحكام» فى المناطق الزيدية — طبقا لمواد الصلح — ويحسن اختيار هؤلاء الحكام كلما أمكن ذلك، حتى يتغلغل نفوذه فى هذه المناطق، باعتباره الزعيم الروحى «للطائفة الزيدية»، عن طريق فض منازعاتهم ونشر العدل بينهم.

وأخيرا، فانه ممايز يد من أهمية هذه الوثيقة، هى أنها تبرز لنا البساطة — من ناحية الشكل والتعبير — التى كانت تصدر بها وثائق تلك الفترة عندما كان الامام يقيم فى «قفلة عذر» أو فى «السوده»، وذلك إذا قارنا بينها وبين الوثائق التى كانت تصدر من «صنعاء» بعد جلاء الاثراك منها عقب الحرب العالمية الاولى، واستقرار الامام بها، فقد زاد الاهتمام بكتابة أوامر تعيين «العمال» و«الحكام»، واصبحت جميلة الخط بل ومنمقة وطويلة وكثيرة التفصيلات.





( صورة الوثيقة رقم ٥٤ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحتم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الصنو الشريف الهمام الشرفى حسين بن محمد الضمين (٢) حرسه الله ، وشريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، والله يجعل هذا الشهر مرتحلا بذنوبنا بحق محمد وآله . وصل كتابكم وماطيه ، وأحسنتم بالتحقيق عافاكم الله تعالى ، وأمر ابوراس (٣) هو أوجعنا الى غاية ، ولسنا بمقصرين فيه لكن بأمور لا إثم فيها ، وقد ظهر لنا المراد ، وعند وصولكم ورسول الشريف الفخرى (٤) لدينا من هذا الشأن وغيره وسنجيب اليه بمعنى ما أشرتكم ، ونكتب الى الولاية (٥) بذلك ، ونؤكد عليهم بوصول الثلاثة لكن مع جماعة تركن عليهم إن أسعدوا (٦) ، وإلا فلنا كلام آخر إن شاء الله من دون تقصير ، فاكتبوا « للنقيب » العماد (٧) بهذا والإفادة اليكم إن شاء الله . وقد كتبنا الى النقيب العماد بواسطة بعض « عقال » (٨) أرحب قبل أن يبلغ إلينا وصوله « ذيين » (٩) ، وأنتم تعرفون خبائثة أهل اليمن الى جناب الامام ، لكن هم مسلمون لا يجوز في دمائهم وأموالهم إلا ما يجيزه الشرع الشريف ، وسيكون غاية الضرر على الضعفاء والله يعافاكم .

وقد صبح أول شهر رمضان الأربعاء فالعيد الجمعة إن شاء الله إلا أن يظهر آخر يوم الأربعاء فالعيد الخميس ، والسلام عليكم ، ٢٦ شهر رمضان سنة ٣٥

## الهوامش

(١) الحتم المستدير ذو اللون الأحمر الذى تعودنا رؤيته فى تلك الفترة .

(٢) الشريف حسين الضمين ، سبق تقديم ترجمة له .

(٣) ابوراس ، هو حسن بن قائد ابوراس ، وعائلة ابوراس من العائلات الكبيرة فى « برط » التى

## وثائق مبنية

- عند أقصى الشمال الشرقى من البلاد ، وكان حسن ابوراس قد قتل حينذاك على يد الأتراك في لواء تعز ، وسنتوسع في شرح هذه الحادثة عند التعليق .
- (٤) الشريف الفخرى ، المقصود هو الشريف عبدالله بن محمد الضمين ، وقد سبق تقديم ترجمة له .
- (٥) الولاية ، أى الوالى وحكومته في صنعاء .
- (٦) ان أسعدوا ، لفظ شائع الى الآن في الأحاديث والمكاتبات بمعنى إن وافوا .
- (٧) النقيب العماد ، هوا لنقيب يحيى بن يحيى الشايف من مشايخ « برط » ، وقد ذكره بلقبه فقط — أى العماد — من باب التودد كما سنرى عند التعليق .
- (٨) عقال ، ومفردها عاقل ، وهو درجة من المشيخة ، ولكنها أقل من الشيخ والنفيب ، كما تستعمل في المدن بمعنى شيخ أورئيس فيقال : عاقل الحارة ، وعاقل الحى .
- (٩) ذيبين ، ( وذى بين ) ، مركز من مراكز قضاء « عمران » التابع للواء صنعاء ، ويقع الى الشمال الشرقى من مدينة عمران نفسها ( الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٨١ — ٨٢ ) .
- (١٠) يوافق أغسطس ١٩١٧ م .

## التعليق :

تمثل صورة هذه الوثيقة الشكل التفليدى البحث الذى ساد تلك الفترة ، ويُرى هنا أن الكتابة تدور حول نفسها — كالمعتاد — بل وأكملت الكتابة بأعلاها في سطور مستقيمة فتبدو عند أول وهلة وكأنها بداية الوثيقة ، غير أن التعود على قراءة الوثائق التى ترجع الى تلك الفترة يجعل المرء يبحث أولا عن أين توجد « البسملة » — وأحيانا البسملة والختم الامامى أو التوقيع — ثم يبدأ في تقليب الصفحة ولفها بين يديه حتى يأتى الى نهاية الوثيقة حيث يجد ما عليها من تاريخ . وتعد هذه الوثيقة من الناحية الشكلية من النماذج الواضحة التى تبرز ما أشرنا اليه .

أما من الناحية الموضوعية فالوثيقة على درجة من الأهمية ، إذ تدور حول موضوع معلق بين الامام والشريف حسين الضمين وأخيه الشريف عبدالله — وهما ممن كان يعتمد عليهم الامام في تلك الفترة — وهو موضوع يوضح أمامنا الى حد ما كيف كانت تجرى الأحداث حينذاك ؟ وكيف كان يتم التصرف إزاءها ؟ وماهى القوى السياسية والتنفيذية القادرة على إتخاذ المواقف ؟ وماهى طبيعة العلاقة بين الامام والأتراك خلال تلك الفترة — أى مابعد الصلح — وبينهم وبين القوى القبلية ؟ وإن كنا في الواقع لا نحمل هذه الوثيقة أكثر مما تحتمل فنقول أنها تستطيع أن توجب على هذه الأسئلة وغيرها الإجابات الشافية ، ولكنها فقط تلقى بعض الأضواء على ما حدث إزاء حادثة معينة وقعت حينذاك ، وكيف كان تحرك القوى المختلفة لمواجهة تطوراتها . والواقع أنه عند القراءة الأولى للوثيقة

## الوثيقة رقم ٤٥

يشعر المرء انه أمام قضية غامضة تدور أسرارها بين الامام والشريف حسين الضمين المرسل إليه الخطاب ، فقد تعددت الأساء بالوثيقة ، كما لم تشر الى الأحداث أو العلاقات إلا ملاما وبسرعة خاطفة ، مما يوحى الى أن الوثيقة تدور حول موضوع خاص بين أطراف سياسية .

ولم تنقذنا المراجع التي عاصرت تلك الوثيقة من الحيرة ، غير أن المؤرخ اليمنى الكبير محمد زبارة يعتبر الوحيد من بين معاصريه الذى ألقى أماننا الضوء الأخضر لفهم ماجاء بالوثيقة ، وإن لم تجب كتاباته عن كل الأسئلة التى تثيرها . وقد ذكر زبارة فى حويلاته ( ١٢٣٥ هـ = ١٦/١٩١٧ م ) أن « الياس بك متصرف اللواء التعزى وحسنى بك أمير الجنود السلطانية » قد قتل النقيب حسن بن قائد ابوراس فى لواء تعز ، وعندما علم « بعض قرابته من « ذى غيلان » ، خرجوا فى جمع عظيم من « برط » للأخذ بشأرة . وقد وصل هذا الجمع الى « بنى الحارث » — الى الشمال من صنعاء بقليل — فخاف أهل صنعاء على أنفسهم ، لأن هؤلاء كانوا يريدون المرور الى « خولان » ثم الى اليمن الأسفل لمواجهة الترك فى « تعز » . عندئذ استقر رأى على إرسال قاسم العزى لمقابلة عاقل هذه الجموع وهو النقيب يحيى بن يحيى الشائف لصدده عن الذهاب الى لواء تعز ومحاربة الترك واللجوء الى الحل السلمى ، ولكنهم أصروا وواصلوا السير الى حصن « التعكر » ، ووقعت بينهم وبين الترك معركة هناك فانهزموا فيها ... وقد انتهت القضية بعد ذلك عن طريق الرجوع الى « المحاكمة الشرعية » على يد الامام يحيى ، وحُكِمَ على الياس بك وحسنى بك بدفع دية كبيرة لأقارب المقتول ( زبارة : أئمة اليمن ، ٣ ، ص : ٣ — ٣٣٤ ) . وأضاف زبارة ضوءا جديدا على هذه القضية فى مجال آخر عندما قدم ترجمة لحياة قاسم العزى فقال أن : « الوالى محمود نديم قد أرسل اليهم ( أى الى الشايف وجماعته ) بعض المال مع صاحب الترجمة « ( أى قاسم العزى ) ، ولكنهم أصروا على رأيهم : « فساروا الى اليمن الأسفل ووقع حرب بينهم وبين الأتراك .... » ( زبارة : نزهة النظر ، ح ٢ ، ص : ٤٧٩ ) .

وهكذا يتضح أمامنا الخيط الأول الذى سيساعدنا على جمع شتات ماجاء بهذه الوثيقة من خيوط ، ولكى نفهم عبارة الإمام الأولى — على سبيل المثال — وهى : « ... وأمر أبوراس هو أوجعنا الى غاية » ، إذ لا شك أن قتل أحد أبناء عائلة أبوراس على يد بعض قادة الترك سيؤدى لا محالة الى : « تحشد بعض قرابته » — كما قال زبارة — وطلبهم أخذ الثأر — وهذا ما حدث فعلا كما ذكرنا — وهو مما يزعج الامام حقا ، لان الصدام بين الطرفين سيؤدى الى تحطيم حالة السلام التى أوجدها صلح « دعان » ، والتى كان الامام يحرص على بقائها .

و يبدو أن الشريف حسين الضمين قد حث الإمام — فى خطابيه الذى أشار اليه الامام هنا بعبارة : « وصل كتابكم » — على التدخل الإيجابى فى قضية أبوراس ، كما أخبره أن النقيب الشايف وجماعته خرجوا من « برط » لمحاربة الأتراك . لذلك دافع الامام هنا عن نفسه بقوله :

## وثائق مبنية

«ولسنا بمقصرين فيه لكن بأمور لا إثم فيها..»، أى بالطرق الشرعية السلمية وليس بالحرب طلبا لأخذ الثأر، ثم أكمل ما يريد من وراء عبارته هذه فى نهاية الرسالة فقال: «..وسيكون غاية الضرر على الضعفاء والله يعافيكم»، أى أن الضعفاء هم الذين سيتضررون من وراء هذه الحرب.

و يبدو كذلك أن الشريف حسين الضمين قد أشار على الإمام أن يكتب الى والى محمود نديم لتدارك الأمر قبل استفحاله، فوافقه الامام، وذكر أنه سيكتب الى الشريف عبد الله بذلك حيث أنه كان من المهتمين بهذه القضية. وكان الرأى المقدم الى والى هو أن يرسل ثلاثة أشخاص الى الإمام ليحاکموا أمامه، ونرجح أن الاثنين الأولين هما الياس بك وحسنى بك، أما الثالث فلا ندرى من هو، أما إذا لم يوافقوا على الحضور للمحاكمة «..فلنا كلام آخر إن شاء الله من دون تقصير»، كما قال الإمام. ويتضح من هذه العبارة أن الإمام فضل أن يتخذ خطوة سلمية فى البداية بالنسبة لهذه القضية قبل أن يفكر فى خطوة أخرى، لهذا طلب من الشريف حسين أن يكتب الى النقيب يحيى الشايف بهذا الرأى، كما أنه كان قد كتب بنفسه رساله خاصة أرسلها الى النقيب الشايف مع بعض عقال «أرحب» قبل أن يعلم أن الشايف قد وصل بمجموعه الى «ذيبين».

وقد أساء الامام استخدام التعبير القديم عند العرب للإشارة الى الشمال واليمين بكلمتى: الشام واليمن، فقد إستغربنا أن يصف أهل اليمن جميعا «بالخباثة» رغم أنه كان يكتب بعضهم من أبناء المنطقة الشمالية. ويبدو أنه كان يقصد «أهل» لواء تعز وما حوله أى جنوب اليمن — وهو ما كان يُطلق عليه اليمن الأسفل، ويطلق البعض عليه حاليا الهضبة الوسطى — ذلك لأن الإمام كان يدرك أنهم أكثر ميلا الى الأتراك ويخافون امتداد حكمه اليهم كما ظهر من قوله فى وثيقة سابقة (رقم: ٣٤)، وربما كان الامام يميل الى اتهامهم بأنهم هم الذين حرضوا الأتراك على قتل النقيب أبو راس وأن هذا سيؤدى الى قيام الحرب التى قد تؤذى الضعفاء من الأهالى.

وهكذا يتضح أماننا أهمية هذه الوثيقة، فقد ألقت أماننا أضواء وإضافات جديدة بالنسبة لما قاله المؤرخ زبارة، وإن كان المصدران لم يوضحا لنا سبب قتل النقيب أبو راس. وإذا أردنا أن نشير الى بعض هذه الأضواء، فيمكن أن نذكر أنها كانت تدور حول اوضاع اليمن فى فترة ما بعد صلح «دعان» وأنها كانت تتصف بالتفكك والتسيب: فقد قام «متصرف» لواء تعز وأمير جنوده بقتل أحد مشايخ جهة «برط» المعروف أهلها بانهم محاربون أقوياء، فيقوم بعض أبنائها بالزحف الى لواء تعز أخذا بالثأر، دون مبالاة لنداء الإمام بالتريث واللجوء الى «حكم الشرع» رغم محاولات الإمام لدفع الأشراف «آل الضمين» أو عقال «أرحب» للتدخل، ورغم أن الإمام حينذاك كان يمثل إحدى القوى السياسية باعتباره الزعيم الروحى للطائفة الزيدية، ودون مبالاة أيضا للقوة السياسية التنفيذية الممثلة فى والى التركى بصنعاء، رغم أن هذا والى ومعه سادة صنعاء قد



## الوثيقة رقم ٤٥

ارسلوا إلى النقيب «الشاييف» وجماعته شخصية كبيرة — هو قاسم العزى — ومعه بعض المال لإقناعه بالعدول عن الحرب واللجوء إلى المحاكمة الشرعية . لكن «الشاييف» — رغم هذا كله — يصر على مواصلة الزحف ، ولم يأبه لتلك القوى السياسية الموجودة بالبلاد ، حتى وصل إلى حصن «التعكر» فهُزِمَ هناك أمام الأتراك ، عندئذ تحولت الأحداث إلى مجرى جديد . لهذا لا نبالغ إذا ذكرنا أن صلح «دعان» — بناء على ما يمكن أن نخرج به من هذه الوثيقة — لم يؤد إلى استقرار وسلام في البلاد كما كان متوقعا ، ولم يجعل من الوالى والإمام الممثلين الوحيدين للقوى السياسية الموجودة حينذاك ، بل ظلت بعض القوى الداخلية الأخرى قادرة على تحريك الأحداث وإلهاها ، سواء من جانب القوى القبلية أو من جانب كبار الموظفين الأتراك . ويدل هذا على أن الإمام لم تكن له — في تلك الفترة — سلطة فعلية على القبائل الشمالية ، وأنه كان في بداية تحسسه الطريق إلى السلطة والنفوذ ، فكان يدعو دائما إلى اللجوء إلى التحكيم والشرع — وهو الشعار الذى رفعه حينذاك — ويعمل على تعيين الحكام هنا وهناك وخاصة في المنطقة الشمالية لما سمح له صلح «دعان» — وذلك لضعف امكانياته وللظروف التاريخية التى أحاطت به . أما الأتراك — ممثلون في واليهم محمود نديم بك — فلم يكونوا أحسن حالا من الإمام ، ليس للصعاب الطبيعية والبشرية التى كانوا يواجهونها في اليمن حتى أطلقوا عليه حينذاك : «مقبرة الأتراك» بل لإنشغالهم أيضا في الحرب مع الانجليز حول «عدن» .







( صورة الوثيقة رقم ٤٦ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

( الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ) (١)

الصنو الشريف الهمام الفخرى عبدالله بن محمد الضمين (٢) حرسه الله ، والسلام عليكم ورحمة الله ، والله يجعلنا ممن صام شهر رمضان وقامه إيماناً واحتساباً .

وصل كتابكم وتضرعاته ، وقد بلغ وصول الجماعة (٣) الى « ذيين » (٤) ، وكان سبق طلبهم إلينا ، كتبنا للنقيب يحيى بن يحيى (٥) من طرفنا ، وبواسطة عقال « أرحب » ، أن يصل مع النقباء إلينا للمراجعة ، فالحركة على ما بنوه لا تثمر غير ظلم الضعفاء وخراب البلاد واستجلاب غضب رب العباد ، وعرفناهم إنا قد طلبنا النقيب حسن بن قاسم (٦) إلينا ، وكتبنا الآن الى الولاية الجليلية بلزوم طلب المتصرف وحسنى ومحمد ناصر مقبل (٧) الى صنعاء للمحاكمة ، فذلك مما تسكن به الروعات إن شاء الله . وعند وصول كتابكم كان قد وصل كتاب من أخيكم الشريف الشرفى (٨) حرسه الله ، وهو مستنكر لما يبلغ من الأعمال ، وقد أجبناه بمعنى هذا وأوضحنا له رأى المذكور . وشأن « حاكم » « عتمة » (٩) فما نظن أنه يمكن منه الآن تسليم لأنه قد اهلّ البواقى (١٠) ولم يسلموا شيئاً حتى كان ما كان ، ولم يكن منه لبيت المال الى الآن ما يساوى القرضة (١١) التى لدى أهل « عتمة » ، وأرجع البغال من هنالك ، ولم يرسل حتى ريال واحد ، لكن صدر اليه ماترونه ، ولا تعتبروا فأمور « عتمة » لا تستقيم إلا من هذه السنة الواصلة إن شاء الله إن سلمت الخربين . إذا أفاد الوالى بوصول الثلاثة الى صنعاء أو إلينا ، فيحسن أن يكون وصولكم إلينا ، واكتبوا لصنوكم الشرفى بالعزم الى الجماعة حسبما أفاد فى كتابه إلينا ، واذا وصلتكم نظرنا فيما أشرتم اليه من شأن الحصان المبارك (١٢) ، وشريف السلام ، ٢٧ شهر رمضان سنة ٣٥ (١٣) .

أطلع على كتابنا الى الوالى (١٤) وأغره وأعزم به هـ

## وثائق مبنية

### الهوامش :

- (١) الحتم الدائرى الكبير المعتاد ذو اللون الأحمر.
- (٢) الشريف عبدالله الضمين ، سبق تقديم ترجمة له .
- (٣) الجماعة ، ويقصد بها جماعة الغاضبين من « ذى غيلان » الذين خرجوا من « برط » للانتقام من الترك ( انظر الوثيقة السابقة )
- (٤) ذيين ، سبق التعريف بها .
- (٥) النقيب يحيى بن يحيى ، هو يحيى بن يحيى الشايف وسبق التعريف به .
- (٦) حسن بن قاسم ، هو النقيب حسن بن قاسم ابوراس ، ابن عم القليل النقيب حسن ابن قائد ابوراس محور موضوع هذه الوثيقة والتي سبقتها .
- (٧) محمد ناصر مقبل ، لم نعرّله على ترجمة فى المراجع المعاصرة وربما كان أحد متبايخ اليمن الأسفل — أى تعزوما حولها كما كان يقال حينذاك — لكن من المرجح أنه كان ضمن المهمن بقتل النقيب حسن بن قائد ابوراس ، إذ ارتبط اسمه — فى الوثيقة — باسمى الياس بك وحسنى بك المسؤولين عن القتل .
- (٨) الشريف الشرفى ، هو الشريف حسن الضمين ، سبق التعريف به .
- (٩) عتمه ، سبق الإشارة إليها .
- (١٠) البواقى ، تعبير محلى مازال مستعملا ، والمقصود به هو المال المستحق على الأهالى للحكومة ، وتأخر دفعه عن موعد استحقاقه حتى موعد لاحق مثل موعد الحصاد التالى ، فيقال عنه : « بواقى » عام كذا .
- (١١) القرضة ، أى الدّين والسّلف ، وهى من قرض يقرض ، وهو لفظ عربى سليم .
- (١٢) الحصان المبارك ، لم نعرف فى الواقع قصة هذا الحصان ، ولكن من المعروف أن منطقة الجوف — وينتسب إليها الأشراف آل الضمين — قد اشتهرت بخيولها العربية الأصيلة ، ويبدو أن الإمام قد طلب حصانا منها وأن هناك تفاوض على الثمن بين الإمام والشريف .
- (١٣) يوافق أغسطس ١٩١٧ م .
- (١٤) ربما كان من الأفضل وضع هذه العبارة كالاتى : « أطلع والى على كتابنا ... »

## التعليق :-

تعد هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — ابنة عصرها وبيئتها تماما ، كما أنها نموذجاً طيباً للوثائق الرسمية في تلك الفترة ، فهي على سبيل المثال شديدة الشبه بالوثيقة التي سبقتها مباشرة حتى شككنا أن الاثنتين بخط كاتب واحد ، ولكن بالتدقيق في رسم حروف وكلمات كليهما اتضح أنه لم يكتبها على يد كاتب واحد مما يؤكد أن طبيعة الفترة وتقاليدها هي التي كانت تفرض هذا الشكل رغم تعدد كتاب « الديوان » واختلاف شخصياتهم . لهذا ينطبق عليها ما ذكرناه في تعليق الوثيقة السابقة من الناحية الشكلية .

وكما تشابهت هذه الوثيقة مع سابقتها في الشكل ، فإنها تكملها في الموضوع في واقع الأمر ، لذلك فلن أطيل في التعليق ، بل سأكتفى بالإشارة الى ما سبق أن ذكرناه في التعليق السابق من حين الى آخر .

و يدور موضوع الوثيقة حول قضية مقتل النقيب حسن بن قائد أبوراس ، وتحرك النقيب يحيى الشايف وجماعته للأخذ بالثأر ، ومحاولة الإمام والوالى التدخل لمنع الصدام واللجوء الى الطرق السلمية أى الى المحاكمة الشرعية ، وهو نفس موضوع الوثيقة السابقة ، غير أن الأولى وجهت الى الشريف حسين الضمين ، أما هذه فقد وجهت الى أخيه الشريف عبدالله . وقد ربط الامام خلال حديثه هنا بين الوثيقتين بشكل صريح عندما قال : « وعند وصول كتابكم كان قد وصل كتاب من اخيك .. » الى آخر العبارة ، لذلك فلا غرابة أن نجد الوثيقتين قد أرختا في يومين متتاليتين ، كما يظهر بالرجوع الى تاريخهما .

ورغم « التشابه » و « التكامل » بين الوثيقتين كما أشرت من قبل ، فإن هذه الوثيقة تلقى المزيد من الأضواء على القضية نفسها ، وتظهر لنا — منذ بدايتها — أن القضية تزداد إلتهاباً ، وأن الامام ومن حوله يزدادون اهتماماً بها ، وبضرورة حلها سلمياً قبل أن تتفاقم نتائجها . وقد بدا هذا الإهتمام عند الشريف عبدالله الضمين ، ويبدو أنه في خطابه الى الإمام قد أكثر من الإلحاح عليه ليتخذ موقفاً إيجابياً لمنع الصدام الوشيك الوقوع بين أهالي « برط » وبين الأتراك ومن حولهم في الجنوب ، لذلك جاء في رد الامام عبارة : « وصل كتابكم وتضرعته .. » ، وكنا قد استغربنا استخدام هذا اللفظ هنا . وقد اهتم الامام ازاء هذا الإلحاح بتوضيح التفاصيل أمام الشريف عبدالله ، فذكر له الخطوات التي اتخذها ، والإجراءات التي قام بها مثل كتاباته الى النقيب الشايف مباشرة ثم مع عقال « أرحب » للحضور اليه مع « العقال » لحل القضية . وأخبره الإمام كذلك أنه قد طلب من والى استدعاء الثلاثة المتهمين الى صنعاء وأوليه في « السود » والمثول للمحاكمة . وحرص الامام هنا على أن يصرح برأيه في هذه القضية أمام الشريف عبدالله ، فقال : « .. فالحركة على مابنوه ( أى الحرب ) لا تثمر غير ظلم الضعفاء وخراب البلاد واستجلاب غضب

## وثائق مبنية

رب العباد ، وعرفناهم إنا قد طلبنا النقيب حسن بن قاسم البنا . . » ، وهذا الأخير (هامش : ٦) هو الذى أشعل الموقف عقب حادثة القتل ، وأرسل بالخطابات الملتبهة الى أقاربه يحثهم على الانتقام ومن ناحية أخرى حرص الامام على أن يبلغ الشريف عبد الله أن أخاه الشريف حسين . . مستنكر لما يبلغ من الأعمال » ، وذلك حتى يجمع المشاعر حوله من أجل الوقوف ضد الحرب .

ويظهر في هذه الوثيقة أيضا - وبشكل صريح - العلاقة الودية بين الإمام والوالى ، فهو يشير اليه بقوله : « الولاية الجليلة » ، ثم توضع عبارة خاصة بعد انتهاء الرسالة لدفع الشريف عبد الله على إطلاع والى على رساله الإمام و« يُقره » بالتوجه معه الى « السود » لمقابلة الإمام . ويؤكد هذا ما ذهبنا اليه من قبل ، وهو أن الامام كان حريصا - في فترة مابعد صلح « دعان » - على دوام السلم بينه وبين الأتراك طبقا لمواد الصلح حتى يتفرغ هو الى بسط نفوذه بين القبائل الشمالية التى كان يعدها ركيزته الرئيسية التى سوف يعتمد عليه في مد سيطرته الى باقى أنحاء اليمن ، وكان هذا هو شغله الشاغل في تلك الفترة .

ونستلم من هذه الوثيقة كذلك قضية هامة كانت تشغل بال الامام حينذاك ، وهى قضية جمع الزكاة من أبناء الطائفة الزيدية ، وليس هذا لأهمية الجانب المادى فحسب ، بل ايضا - من وجهة نظرنا - لأهمية جانبها السياسى فأقبال الأهالى على دفع الزكاة يعنى تعلقهم بالإمام والتفافهم حوله ، وهذا ما كان يسعى اليه حينذاك . وهنا يبدو أن عبد الله قد شكك الى الامام يحثى تقاعس حاكم « عتمه » عن دفع ماعلى الأهالى من زكاة ، فردد الإمام الى نفس الشكوى ولكنه برر سبب تأخير الدفع ، وأن هذا يرجع الى ما وقع بها من اضطراب (يرجع الى الوثيقة : ٤٠) ، وأنه يأمل أن تستقيم أحوال « عتمه » في العام التالى حتى يسددوا ماعليهم من « فريضة » ومن مستحقات أخرى وخاصة أن « الحاكم » كما قال الامام : « . . لم يرسل حتى ريال واحد » ، وأنه يأمل أن يحدث هذا : « . . ان شاء الله إن سلمت المخربين » .

وهكذا تعددت الأضواء التى تلقينا هذه الوثيقة على أوضاع اليمن في فترة مابعد صلح « دعان » ، وتعد هذه الاضواء الى جانب ما ذكرناه في التعليق على الوثيقة السابقة إضافات تاريخية جديدة بالنسبة لما أورده زبارة في حولياته عن أحداث عام ١٣٣٥ هـ (١٦/١٩١٧ م) .





اكي دمي حيزان تفارسل ودر رهينه للتصارى  
 ويحل لان منحه على التصارى ويريدون بلاد الشيع  
 خشان ولا اسلم ولا ايمان عسكر للتصارى وما ندرى  
 الرهينه رهينه فخطا لبلاد للتصارى ام ما ذا  
 قال شريف حسين راجى الحسين انه اذا كان الامر  
 اليك وحشى وابن مقبل فخطا لثرم ان يفعل  
 رئيس وتكون اليك كيدى لولا يا وعند الامام فصد  
 كتاب للولاي اعز موايه اليه وقد طلبنا البحر  
 برسطكم بالاساس لوصى الامام الى لولايه يكون  
 تدبير صفة وصور له امنين لرحمته وقد قال لولاى  
 ان الامام اناد انه قد التزم له بعض الامور من انه  
 ان كان رضى الله كان حبل المسند بالولايه  
 له بالامام وقد فوه خطا عزم اجماع نحو اليه  
 وقد اجبت على شرفى انما كنكوت شرفه من له  
 له من له شرفه ولى عزمه ولى عزمه ولى عزمه



## نص الوثيقة

الحاوى خير، (١)

الشاييف (٢) أرسل ولده « رهينة » للنصارى ، (٣) ويحمل الآن من ..... (٤) على النصارى ، ويريدون بلاد الشيخ حسن (٥) ، ولا إسلام ولا إيمان ، عسكر للنصارى (٦) ، وما ندرى هل الرهينة رهينة فتح البلاد للنصارى أم ماذا هـ .

قال الشريف حسين بن محمد الضمين أنه إذا كان الالتزام بوصول الياس وحسنى وابن مقبل ، فقد التزم الشاييف على ابوراس (٧) ، وتكون المحاكمة بالولاية أو عند الامام ، فصدر كتاب للوالى ، إعزموا به اليه ، وقد طلبنا الجواب بواسطتكم بالمساعدة لوصول الثلاثة الى الولاية ، و يكون تدبير صفة وصولهم آمنين ان شاء الله .

وعرفوا الوالى أن الامام أفاد أنه قد إلتزم له بعض المعتمدين أنه إن كان وصول الثلاثة كان حل المسئلة ( المسألة ) بالولاية أو لدن الامام ، وعرفوه خطر عزم الجماعة نحو اليمن (٨) . وقد أجبنا على الشرفى (٩) أنا سنكتب ونعرفه من لدينا أو من لديكم ، والسلام عليكم ، ٢٨ شهر رمضان ٣٥ (١٠)

## الهوامش : —

(١) الحاوى خير، هذه العبارة مثل عبارة : « زيادة خير » ، كانت توضعان في بداية الخطابات للدلالة على أن ماجاء بها يعد ملحقاً أوتابعا لخطابات سابقة . وقد أفردنا — هذه العبارة — عند النسخ لإبرازها فقط ولكن العادة كان وضعها في بداية السطور كما اتضح فى الصورة وسنعود للحديث عن العبارة عند التعليق .

(٢) الشاييف ، هو النقيب يحيى بن يحيى الشاييف الذى جاء ذكره بالوثيقتين السابقتين .

(٣) النصارى ، أى الانجليز فى عدن .

(٤) لم نتمكن من قراءة هذا اللفظ فتركنا مكانه فارغاً ، ويمكن الرجوع الى صورة الوثيقة .

## وثائق يمنية

- (٥) الشيخ حسان ، هو الشيخ محمد بن محمد حسان ، وكان من المشايخ البارزين بلواء تعز ، أما «بلاده» — المشار إليها بالوثيقة — فهي جبل «حَبْشِي» ومركزه مدنية «يفرس» (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٣٤) .
- (٦) عسكري للنصارى ، تشير هذه العبارة الى التعجب ، وقد فكرنا في وضع علامة تعجب بعدها بين قوسين لإبراز المقصود ، ولكن عدلنا عن الفكرة حرصا على عدم التدخل في النصوص عند نسخها .
- (٧) سبق التعريف بجميع الأسماء المذكورة في هذه العبارة ، ويرجع الى هوامش الوثيقتين السابقتين .
- (٨) اليمن ، أى المناطق الجنوبية من اليمن كما كان متداولاً في اللهجة المحلية ، وسبق الإشارة الى ذلك عند التعليق على الوثيقة رقم : ٤٥ .
- (٩) الشرفى ، هو الشريف حسين بن محمد الضمين وسبق التعريف به .
- (١٠) يوافق اغسطس ١٩١٧ م .

## التعليق :

تعد هذه الوثيقة من الوثائق القليلة — مما حصلنا عليه — التى تنفرد بخصائصها من الناحية الشكلية ، فهي بدون ختم أو توقيع ، وتبدأ بعبارة خاصة هى : «الحاوى خير» ، كما أن سطورها مستقيمة لاتلف حول نفسها كما شاهدنا فى الكثير من وثائق تلك الفترة ، كذلك لم يوضع بأول الوثيقة اسم المرسل اليه ، واخيرا فقد بدأت سطورها أول الصفحة وليس عند منتصفها كما تعودنا .

والواقع أن هذا الشكل الخاص الفريد يرجع الى طبيعة الوثيقة نفسها ، فهذا النوع من الوثائق الذى كان يبدأ بعبارة «الحاوى خير» — أو عبارة «زيادة خير» كما شاهدنا فى وثيقة أخرى — كان يعد ملحقا لرسالة أخرى سبقها ، أى كما نعبّر حاليا فى الخطابات الرسمية بعبارة : إلحاقا بكتابنا . .» ، أو كما يقال فى الخطابات العادية — عند نهايتها — لفظ : «ملحوظه» ، ثم يحدث الإستطراد فى الكتابة . ولاندرى تماما السبب — حينذاك — فى اللجوء الى هذا النوع من الرسائل ، هل هو نسيان بعض الأمور والرغبة فى تداركها وتأكيدا ؟ أم كان اللجوء إليها يرجع الى الرغبة فى التستر على بعض الأخبار وبقائها سرا ، فيفرد لها خطابا خاصا ؟ و يبدو أننا نميل الى الرأى الأول حيث أن هذه الوثيقة قد أرخت بتاريخ اليوم التالى لتاريخ الوثيقة التى سبقها — وهذا موضوع سنشير اليه عند الحديث عن الناحية الموضوعية للوثيقة — كما أن الموضوعات التى أثّرت بها لاتعد على درجة كبيرة من السرية بل هى تكملة لما جاء بالوثيقة الأولى من أخبار وموضوعات . و يبدو أن مرسلها قد نسى ذكر بعض النقاط التى أراد ذكرها فى الخطاب الأول ، أو قد وصلته بعض

## الوثيقة رقم ٤٧

الاخبار الجديدة عن الموضوع نفسه بعد أن أنهى خطابه الأول ، فأراد أن يلحفه بخطاب آخر ، وعندئذ استخدم العبارة السائدة حينذاك وهي : « الحاوى خير » .

ويبدو أن الوثيقة بأكملها . بخط الامام يحيى ، لما نلمسه من تشابه بينها — من ناحية الخط والأسلوب — وبين بعض الوثائق ، وربما يرجع هذا أيضا ، اذا عرفنا أهمية الشخص المرسل اليه الخطاب — كما سندكرها بعد — أهمية موضوع الوثيقة .

ويلاحظ أنه لم يذكر اسم الشخص المرسل اليه الرسالة عند بدايتها ، فزاد هذا من غموضها ، غير أن اعتمادنا على المنهج الزمنى فى ترتيب هذه المجموعة من الوثائق — الذى تحدثنا عنه خلال الدراسة التمهيدية — هو الذى ساعدنا أولا على وضع الوثيقة فى ترتيبها بين الوثائق ، ثم جعلنا عندئذ نستطيع الربط بينها وبين غيرها من الوثائق مما مكننا فى النهاية من فهم أعماقها وكشف غموضها .

ولاشك أن وضع الوثيقة فى ترتيبها الزمنى ، تم التمعن فى قراءتها مع العودة الى الوثيقة السابقة ، جعلنا فى النهاية نفتنح بأن الرسالة كانت موجهة الى الشريف عبد الله الضمين ، وأن مرسلها اليه هو الامام يحيى . أما من الناحية الموضوعية ، فتمتلىء الوثيقة بالكثير من الموضوعات بل وتفتح أمامنا بابا واسعا للسؤال فى نفس الوقت . وتصدمنا الوثيقة عند بدايتها بأن النقيب يحيى الشايف الذى ذهب الى لواء تعز للانتقام لمقتل النقيب أبوراس قد انحاز الى الانجليز وأصبح عميلا لهم حتى أنه سلم « ولده رهينة » لهم . وزيادة على ذلك تبرز هذه البداية أن هناك تدبرا من جهة المتآمرين والانجليز حينذاك ، حتى أن الامام تساءل .. « هل الرهينة رهينة فتح البلاد للتصارى أم ماذا هـ »

و يصعب فى الواقع تلقى هذه « الصدمة » على علاقتها ، فيما لم يتعد الأمر أن تكون هناك وشاية — أو مجرد إشاعة — قد وصلت الإمام عن حركات واتصالات « الشايف » فى جنوب اليمن وإرتباطه بالانجليز فى « عدن » . ويرجع رأينا هذا أن عبارة الإمام بأكملها تزخر بعلامات التعجب والاستفهام ، وكأنه يريد أن يستفسر عن الحقيقة من الشريف عبد الله الضمين . وربما كانت هذه الإشاعة تعتمد على قدر من الصحة — لا إيماننا باتهام الشايف — بل لأن الظروف التاريخية المحيطة بتاريخ الوثيقة تساعد على إطلاق تلك الوشاية ، وتساعد الواشين على نجاح مقاصدهم . وكانت أحداث الحرب العالمية الأولى تحم على ظروف اليمن التاريخية حينذاك ، فمن المعروف أن الأتراك كانوا قد أرسلوا حملة على سعيد باشا الى عدن وعمانيها ، ونجح الانجليز من جانبهم فى ربط الادريسي بهم بمعاهدة عام ١٩١٥ م وفى إثارتة ضد الأتراك كما لا يستبعد أنهم كانوا يبحثون عن عملاء لهم فى داخل اليمن ، وذلك لفتح أكثر من جبهة داخلية أمام الأتراك لتخفيف ضغطهم — ومحاصرتهم — لعدن . وربما فى النهاية ، كان الإمام نفسه يريد إطلاق هذه الاشاعة ليخيف الوالى ومن معه من الأتراك حتى يهتموا بأحضار المتهمين الثلاثة للمحاكمة فى « صنعاء » أو فى « السود » على السواء

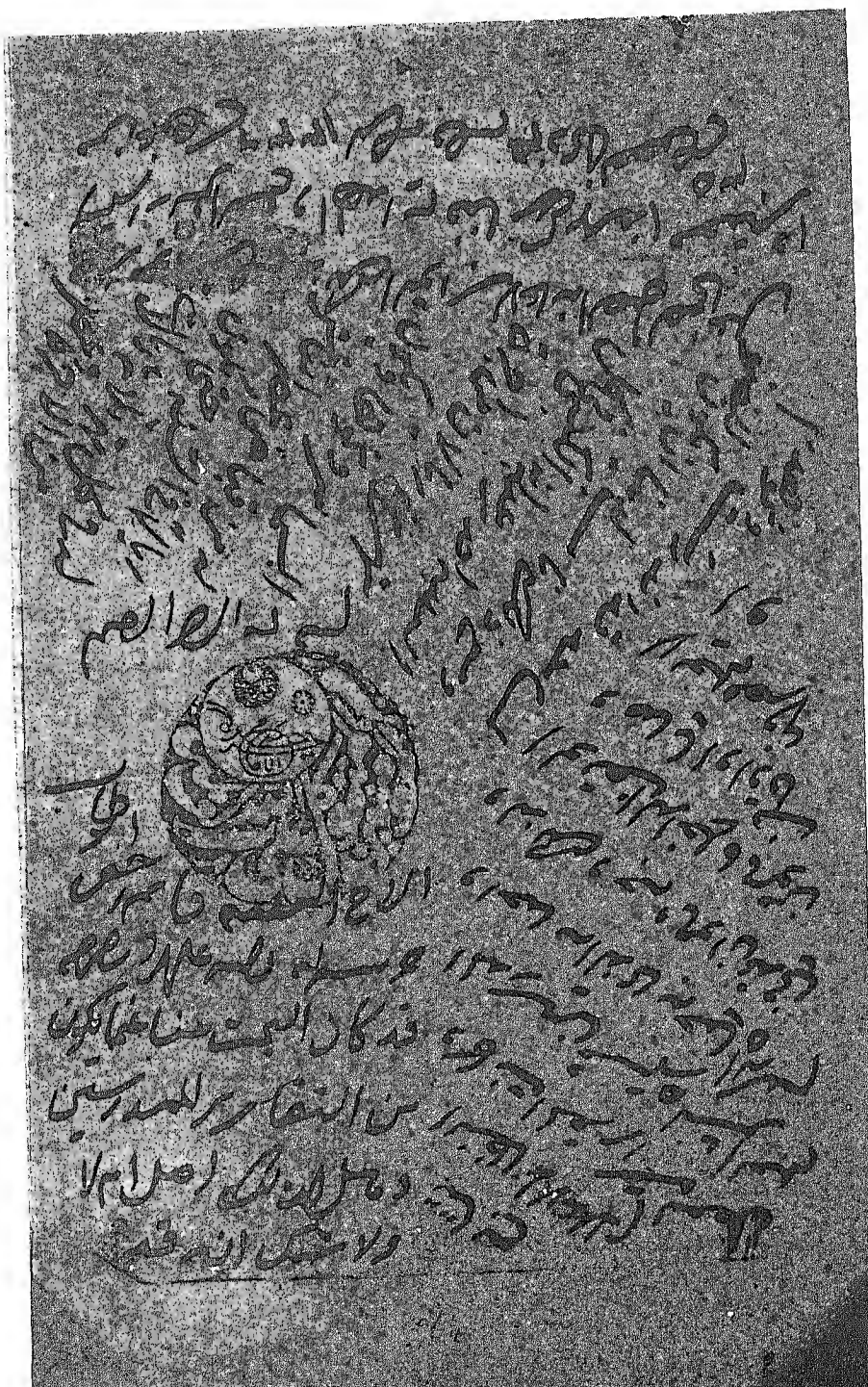
## وثائق يمنية

وقد يستشف من تنايا الوثيقة بعد ذلك بعض مذهبنا اليه أو تساءلنا عن حقيقته ، فقد ظهر موقف النقيب الشايف ثانية وأنه التزم — أى ضمن — النقيب حسن بن قاسم ابوراس ابن عم القتييل كما ذكرنا مقابل أن يكون هناك التزام « بوصول » المتهمين للمحاكمة ، وذلك كما جاء بالوثيقة على لسان الشريف حسين الضمين ، فقام الإمام بتوصيل هذا الخبر الى الشريف عبدالله حتى يقوم بالاتصال بالوالى ليسلمه خطاب الإمام وليحصل على رده ، بل وليقوم بتوصيل المتهمين « آمنين » إلى المقر الذى يختارونه لإجراء المحاكمة ... وفى هذا كما نعتقد إلغاء لاتهام « الشايف » .

و يصل الإمام — عند نهاية الوثيقة — الى مايتغيه من ورائها ، فهو يريد أن يقوم الشريف عبدالله بأن يبلغ والى أن حل هذه القضية الشائكة — أى قتل النقيب ابوراس — يتوقف على وصول المتهمين الثلاثة الى المحاكمة . وفى نفس الوقت فعلى الشريف عبدالله أن يحذر والى من فداحة النتائج التى تترتب على عدم رضوخ هؤلاء المتهمين للمحاكمة ، وأنه قد يصل الأمر الى أن يستجبه أقارب « المقتول » الى « عدن » للاستعانة بالإنجليز لأخذ الثأر ، وذلك كما يظهر من عبارته : « .. وعرفوه خطر عزم الجماعة نحو اليمن » . وكأن الامام بذلك قد ربط أماننا بين بداية الوثيقة ونهايتها ، كما أنه وضع أيضا الرأى الأخير الذى يراه أمام والى — عن طريق الشريف عبدالله — وهو أن عليه بذل الجهد من أجل تقديم المتهمين الى المحاكمة ، أو تحمل مسئولية تعاون جماعة « الغاضبين » هؤلاء مع حكام « عدن » ضد الاتراك .

وهكذا تتضح أماننا أهمية هذه الوثيقة ، وهى أنها قدمت تلك الإضافات الشكلية والموضوعية المتعددة التى تزيد من وضوح الرؤى بالنسبة للقضية المثارة ، ولما جاء بالوثيقتين السابقتين ، بالإضافة الى مارواه المؤرخ اليمنى الكبير محمد زبارة فى حويلاته .





(صورة الوثيقة رقم ٤٨)





## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 (الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)  
 الأخ العلامة قاسم بن حسين ابوطالب (٢) حرسه الله ، والسلام عليكم ورحمة  
 الله .  
 قد كان البحث منا عما يكون من التقارير للمدرسين وهل لذلك أصل أم لا ،  
 ولا شك أنه قد تتابع النظائر الأعلام ، وكانت المقررات لبعض المدرسين مستمرة لنشر  
 العلم وإحيائه الذي به حياة الاسلام . ولذلك وُجّه ، وهو أن ثمة في « الوقف الداخلي »  
 (٣) ما هو من « وصايا » أو « أوقاف » لا يعلم مصرفها ، أو لمساجد قد اندرست ونحو  
 هذا ، ومع ذلك ناسب لدينا أن يكون للصنو العلامة أحمد بن عبد الله الكبسى (٤) في كل  
 شهر رريالان من أجرة السماسر (٥) ونحوها ، ويكون له من قباض (٦) « عصر » (٧)  
 إثنا عشر رريالا في السنة حتى يكون له في كل شهر ثلاثة رريالات من الأجرة  
 « وعَصْر » . ونرجو إن شاء الله بذلك الثواب لإعانة الصنو الصفي (٨) على إستمرار نشر  
 العلم والهداية ، فنأمركم بهذا معتبرا من غرة سنة ١٣٣٦ ، والسلام عليكم ، ذي القعدة  
 سنة ١٣٥ (٩) .

## الهوامش : —

- (١) الختم الإمامي المعروف ذو اللون الأحمر.
- (٢) قاسم بن حسين ابوطالب ، هو الذي اشتهر باسم قاسم الغزي ، وسبق تقديم ترجمة له ، وكان  
 حينذاك ناظرا « للأوقاف الداخلية » .
- (٣) الوقف الداخلي ، هو الأراضي أو العقارات الموقوفة التي يصرف من إيراداتها على المساجد  
 والمدارس أو على أوجه الصرف الأخرى في صنعاء وضواحيها ، ويقوم ناظر الوقف الداخلي

## وثائق مينة

بالإشراف على هذه الموقوفات — إيراداتها ومصروفاتها — سواء كانت موجودة داخل صنعاء أو خارجها .

(٤) أحمد بن عبدالله الكبسى ، « مولده عام ١٢٩٦ هـ (٨/١٨٧٩ م) بصنعاء ونشأ بها ، وأخذ العلم عن والده وكبار علماء عصره ، وتولى إمامة جامع صنعاء عندما دخل إليها الامام عام ١٣٢٢ هـ (٤/١٩٠٥ م) ، ثم حارب مع الامام في « شهارة » حتى إرتد الأتراك عنها . ولما تم في عام ١٣٣٠ هـ (١١/١٩١٢) تقرير مواد الصلح بين الامام يحيى والأتراك أمر الإمام صاحب الترجمة بالانتقال من جبل « الأهنوم » إلى هجرة « سناع » ( بالقرب من « حدة » وهما من ضواحي « صنعاء » ) جنوبى صنعاء لأقامة الجمعة والجماعة والتدريس في فنون العلم بتلك الهجرة ، وقصده الطلاب من بلاد « خولان » وغيرها ، وجع كتابا مفيدا في الترغيب والترهيب وأسماء « الأمانة » ، وفي عام ١٣٤٤ هـ (٥/١٩٢٦ م) كان تعيينه للتدريس في كتب الحديث وغيرها بالمدرسة العلمية بصنعاء ، فعكف على ذلك مع التدريس في غيرها والقيام بالخطبة وصلاة الجمعة في « سناع » والإرشاد والتذكير ، وبالجملة فهو من أكابر العلماء العاملين وأعظم الفضلاء القانتين ومن حجج الله على العباد مع زهادة وعفة وإستكثار من الطاعات وإقبال على الخير ... وتوفى في ذى القعدة ١٣٦٦ هـ ( ١٩٤٧ م ) . ( زبارة : نزهة النظر ، ح ١ ، ص ١٠٧/٥ ) وجاء في ترجمة أخرى : « .. كان أسلافه أئمة جامع صنعاء ، ويعرفون ببيت عبد الرحمن في محلهم هجرة « الكبس » المشهورة ببلاد « خولان » ونشأ المذكور في طلب العلم والعبادة وحقق كثيرا من الفنون ، وتخرج به جماعة من أهل العلم ، وله طريقة مثلى في حسن الإرشاد ونصيحة العباد ، ودرس فيما بعد بالمدرسة المتوكلية بصنعاء ... » ( الجرافى : تحفة الاخوان ، ص : ٥٠ ) .

(٥) السماسر ، ومفردها سمسرة ، وهى تعادل الفندق أو الخان ، وكان ينزل بها المسافرون ومعهم بضائعهم ودوابهم ، وكان بعضها وقفا فيصرف من إيجارها على المساجد والعلماء والفقراء وغيرهم .

(٦) القباض ، والقابض وهو ما يعرف باسم المحصل أو الجابى ، وهو الذى يتسلم الأموال من الأهالى للحكومة أو للأوقاف أو غير ذلك .

(٧) عصر ، إسم قرية صغيرة تقع على سفح جبل يسمى بنفس الإسم ، وهو يحده قاع صنعاء من الغرب ، وكان الكثير من أراضى « عصر » تتبع « الأوقاف الداخلية » للصرف منها على مساجد وعلماء صنعاء وفقرائها .

(٨) الصفى ، كنية أحمد عبدالله الكبسى ، وقد أشار الإمام إليه بلقبه فقط ليدلل على تقديره ومحبة له .

## الوثيقة رقم ٤٨

(٩) صحة التاريخ هو: ١٣٣٥ هـ، ويوافق أكتوبر ١٩١٧ م.

### التعليق :-

تشابه هذه الوثيقة تماما — من الناحية الشكلية — مع سابقتها من الوثائق (٤٥ — ٤٧) من حيث دوران السطور حول نفسها الى غير ذلك كما ذكرنا . وقد كتبها الإمام بخط يده تقديرا للمرسل اليه الخطاب وهو « قاسم العزى » الذى ظل موضع تقدير الامامين يحيى واحمد حتى وفاته ، وأيضا تقدير أحمد الكبسى الذى أرسل من أجله الخطاب .

أما من الناحية الموضوعية ، فهذه الوثيقة لا تقل أهمية عن غيرها من الوثائق التى حصلنا عليها ، فهى تنفرد بموضوعها ، وتظهر لنا جانبا من الجوانب التى اهتم بها الإمام يحيى فى فترة بعد عقد صلح « دعان » . ويقوم هذا الجانب على ما حصل الإمام عليه من وراء عقد هذا الصلح ، فقد أعطت له المادة التاسعة من الصلح حق الإشراف على الأوقاف والوصايا ، إذ نصت على أن : « تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام » ( راجع الملحق الثانى من كتابنا : تكوين اليمين الحديث )

ومن الواضح أن الإمام يارس هنا هذا الحق ، فهو يسأل أولا القاسم العزى عن كيفية معاملة المدرسين من قبل ، ثم يطلب بعد ذلك أن يعين احمد الكبسى مدرسا فى « سناع » بمرتب معين . ولعل التدرج الذى اتبعه الامام فى طرق هذا الموضوع مع « قاسم العزى » يعتمد على قدر من الدبلوماسية ، فالقاسم موضع إحترام كبير لدى الامام ، كما أنه موضع تقدير وإحترام من قبل الأتراك أيضا . ومن ناحية أخرى ، فالإمام يعرف قدر نفسه أيضا فى تلك الفترة ، و يعلم أن صلح « دعان » لا يعدو أن يكون « حبر على ورق » — كما يقال — إذا لم يحسن تدبير الأمور ، وإذا لم يتحسس طريقه بذكاء وفطنة ، فهو لا يملك بعد سلطة فعلية تجعله فى محل الأمر والنهى بالنسبة للحقوق التى حصل عليها عند عقد صلح « دعان » .. لهذا تدرج فى مخاطبة « ناظر الأوقاف الداخلية » كما يظهر بالوثيقة .

وقد بدأ الإمام حديثه بالتساؤل عما كان يُتخذ بالنسبة لمقررات المدرسين من الوقف — وكان تساؤله هذا يحمل الكثير فى واقع الأمر — ثم يخطو خطوة أخرى بعد التساؤل ، وكأنه يقرر حقيقة كانت قائمة ، وهى أنه كانت هناك « مقررات لبعض المدرسين لنشر العلم » ، أما الخطوة التالية ، فهى أنه أراد أن يعرف « قاسم العزى » أنه يعلم أن هناك فائضا من الأموال لدى المسؤولين عن الأوقاف « .. من وصايا أو أوقاف لا يعلم مصرفها أو لمساجد قد اندرست ونحو هذا .. » وهنا ، وبعد هذه الخطوات التدرجية ، يقفز الإمام الى ما يبتغيه — فى سهولة ويسر — ودون أن يشعر « القاسم العزى » أنه يُصدر أمرا اليه ، فقال : « ومع ذلك ناسب لدينا أن يكون للصنو العلامة .. » الى آخر العبارة ، حيث قرر المرتب — أو المعاش — الذى يراه لأحمد الكبسى ، كما حدد مصادر هذا المرتب ، سواء كانت من « أجرة السماسر » أو من « قَبَاضِ عصر » .

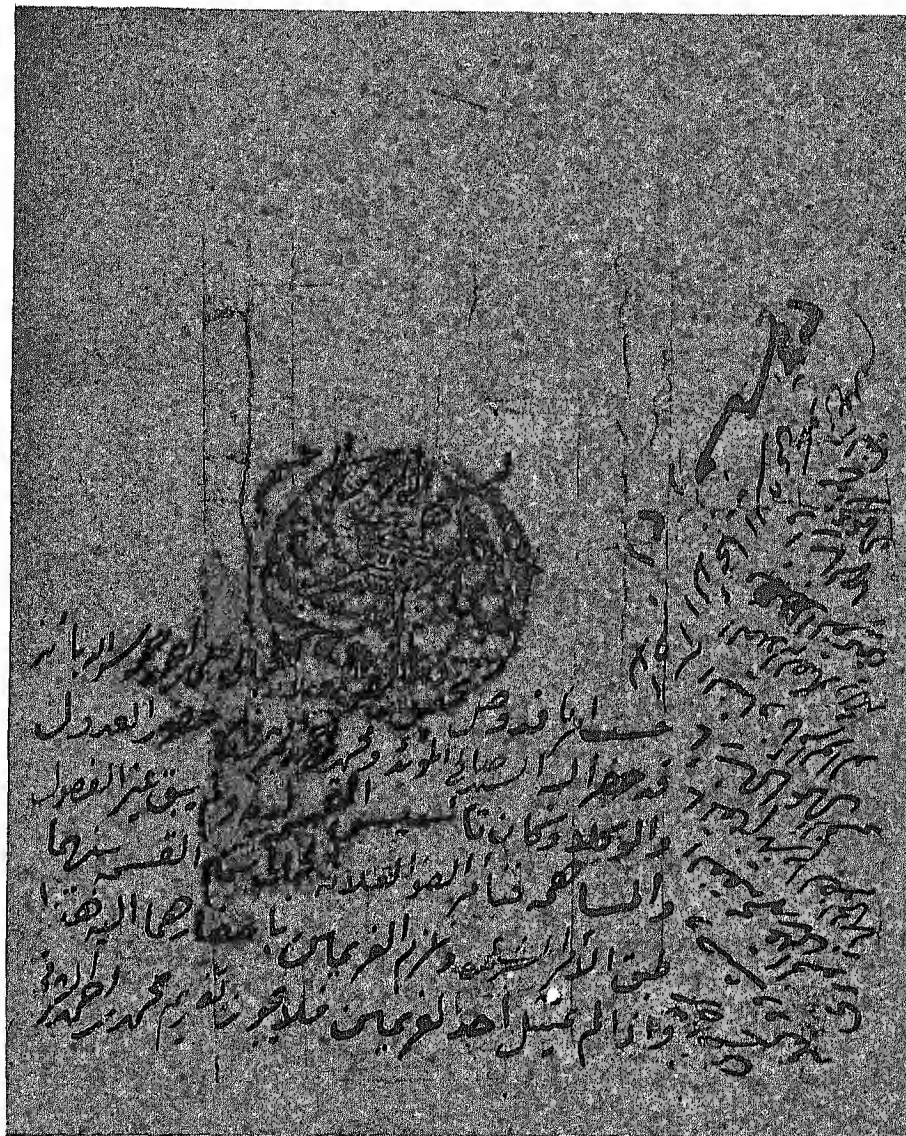
## وثائق يمنية

ولقد قرر الامام أن يكون مرتب احمد الكبسى — رغم قدره العلمى الكبير كما رأينا فى ترجمته — هو ثلاثة ريات فقط فى الشهر. واستغربنا هذا المبلغ فى البداية، ولكنى فهمت بعد ذلك أن هذا المبلغ كان كبيراً بالنسبة لمرتبات تلك الفترة، إذ كان «الحاكم» — أى القاضى — لا يتقاضى سوى ستة ريات، ولعل هذا يرجع الى ضعف المرتبات عموماً، أو لقلة السيولة النقدية، أو لرخص الأسعار بالنسبة لوقتنا الحاضر أو لارتفاع سعر العملة بالنسبة لسعرها حالياً. وقد دُهِشنا أيضاً أن الإمام قرر أن يبدأ مرتب احمد الكبسى «من غرة ١٣٣٦ هـ» — أى بعد حوالى شهرين من صدور الوثيقة — وليس من أول الشهر التالى لصدورها. وربما يرجع هذا الى رغبة الامام فى توفير المال، ذلك الأمر الذى عرف عنه حتى اتصف بالبخل والتقتير وهو ما اشتهر به حتى مماته؟ أم يرجع هذا الى صعوبة المواصلات حينذاك إذ أن الخطاب كان موجه من «السودة» الى «صنعاء» — وحتى يعطى «القاسم العزى» فرصة تدبير الأموال من مصادرها المختلفة؟.

كذلك توضح لنا هذه الوثيقة الطريقة التى كان يتم بها تعيين المدرسين والوعاظ فى تلك الفترة التى بدأت الحياة السلمية تعود فيها الى مجراها الطبيعى، وبدأ المسئولون يهتمون بمظاهر الحياة المدنية العادية مثل التعليم وغيره، فنلاحظ هنا أن العلماء والفقهاء الكبار كانوا يتقاضون مرتباتهم من أموال الأوقاف والوصايا كما كان يحدث منذ العهد الإسلامى الأول ولا يتقاضون شيئاً من طلابهم، أما صغار المدرسين الذين يعلمون الأطفال فى «المعالم» أو «الكتاب» فى القرى المختلفة، فكانوا يعتمدون على ما يعطى لهم من أولياء أمور الأطفال من هدايا عينية أو مادية، وهو ما كان يعرف حينذاك باسم «حق الخميس» لأنه كان يقدم فى نهاية الأسبوع.

وأخيراً، فيبدو أن السيد احمد عبد الله الكبسى كان من مشاهير عصره، إذ أفرد له المؤرخ اليمنى محمد زبارة مكاناً خاصاً فى حوارياته عام ١٣٣٤ هـ — وإن كنا نعتقد أنه أخطأ فى ذكر التاريخ — فقال: «وفيهما أمر مولانا الامام السيد العلامة التقى احمد بن عبد الله الكبسى بالانتقال من «الأهنوم» إلى هجرة «سناع» حول صنعاء للتدريس وإقامة الجمعة والجماعة وإرشاد الناس». (زبارة: نزهة النظر، ج ١، ص: ١٠٥)

وهكذا يتضح أمامنا أهمية هذه الوثيقة، فهى تعمق لدينا فهم وتصحيح ما جاء بالمراجع التى عاصرته، كما أنها فى نفس الوقف تظهر كيف كان الإمام يتصرف — بعد عقد صلح «دعان» — فى الأمور غير السياسية، وأنه — كما يبدو — كان أميل الى الحذر وإلى التدرج عندما كان يفكر فى اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لبسط نفوذه ولرسم خطوات المستقبل.



( صورة الوثيقة رقم ٤٩ )



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

( الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ) ( ١ )

حسب أمرنا قد وصل تحقيق الصنوالعلامة الجمالي على بن احمد ( ٢ ) حرسه الله ، بأنه قد حضر اليه السيد صالح المؤيد ( ٣ ) ومحمد بن احمد الشرفي ( ٤ ) مع حضور العدول والوكلاء ، وكان تأسيس الفسمة لديه ، ولم يبق غير « الفصول » ( ٥ ) و « المساهمة » ( ٦ ) ، فنأمر الصنوالعلامة الجمالي بتمام القسمة بينها طبق الأمر الشرعي ، ونلزم « الغريمين » ( ٧ ) باحضارهما اليه ، هذا واذا لم يمتثل أحد الغريمين فلا يجوز تغريم محمد بن احمد الشرفي مرة أخرى ، وحيث ووكله الفقيه محمد بن علي الحبورى ( ٨ ) بالمقام ( ٩ ) ، نلزم الصنوالجمالي بإرسال أعمال القسمة إلينا . ونأمر الوالد العلامة الضياء حمود بن محمد ( ١٠ ) بضبط الغريمين وإرسالهما مع الأعمال إلينا لإجراء الإيجاب الشرعي ، يكون معلوم ( ١١ ) ، ٢١ رجب سنة ٣٦ ( ١٢ ) .

## الهوامش :

( ١ ) الختم المعروف ذو اللون الأحمر .

( ٢ ) الجمالي على بن احمد ، سبق تقديم ترجمة لحياته .

( ٣ ) صالح المؤيد ، لم نعثر على ترجمة له بالمراجع المعاصرة .

( ٤ ) محمد بن احمد الشرفي ، لم نعثر على ترجمة له .

( ٥ ) الفصول ، هي وثيقة التقسيم ، أى وثيقة الفصل بين الورثة — أو الخصوم — وتقسيم التركة بينهم .

( ٦ ) المساهمة ، وتعنى أيضا تقسيم الميراث بين الورثة ، و يفهم منها التعبيرات المتداولة حتى الآن وهي : السهم أو الحصة أو النصيب ، أى ما يحصل عليه الفرد بعد تقسيم التركة .

( ٧ ) الغريمين ، ومفردها « غريم » ، وهو المتقاضى أو المتخاصم ، وكان كل من الغريمين يقاسم الآخر في أجور القاضى والعساكر المنفذين والعدول وغيرهم .

## وثائق يمنية

- (٨) محمد بن علي الجبوري ، لم نعث له على ترجمة في المراجع المعاصرة .  
 (٩) المقام ، هوديان الامام كما سبق أن ذكرنا .  
 (١٠) حمود بن محمد ، من آل شرف الدين ، وسبق تقديم ترجمة له ، وكان « حاكما » بقضاء « الطويلة » في تلك الفترة .  
 (١١) يكون معلوم ، عبارة للتأكيد والتنبيه ، وهي تتكرر من حين الى آخر في الوثائق التي عثرنا عليها .  
 (١٢) وصحة التاريخ هو : ١٣٣٦ هـ ، و يوافق : ابريل ١٩١٨ م .

## التعليق : —

لا تختلف هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — عن غيرها من وثائق تلك الفترة ، فسطورها لا تبدأ مع بداية الصفحة حتى تتاح الفرصة لوضع البسملة والختم الإمامي ، كذلك تدور السطور حول نفسها كما يظهر في الصورة .

أما من الناحية الموضوعية ، فتحمل الوثيقة الكثير من الدلالات التي تكشف طبيعة تلك الفترة من تاريخ اليمن ، رغم صغرها ، ورغم انها مجرد رد من الإمام يحيى على رساله أخرى لم نحصل عليها ، إذا لم يوضح الامام في بدايتها اسم الشخص الذي وجهت اليه ، بل وضع أوامره وتعليماته مباشرة .

وتتركز أهمية هذه الوثيقة في أنها تبرز أماننا الوظيفية الرئيسية التي قام بها الإمام بعد عقد صلح « دعان » ، أو بالأحرى التي سمح له بها هذا الصلح ، إذ عند استعراض مواده نجد أنه اعترف بالامام زعيما للطائفة الزيدية ، وأن من حقه أن يعين « حكاما » لأبناء هذه الطائفة ، وأن يشرف على الأوقاف والوصايا ، إلى غير ذلك من الوظائف الدينية ، أو في إيجاز شديد ، أصبح الامام طبقا لهذا الصلح « الحاكم » — القاضي — الأعلى لأبناء الطائفة الزيدية ، وهذا هو ما توضحه هذه الوثيقة .

ويمارس الإمام هنا هذه الوظيفة ، فهو يضع اللمسات الأخيرة على إحدى القضايا التي عرضها أحد الحكام وهو : « على بن احمد » بعد أن إتخذ هذا الأخير عدة إجراءات في قضية من قضايا « الإرث » وشرح للإمام ماتم من خطوات . لهذا بدأ الإمام « يأمر » — بناء على عرض على بن أحمد — بما يلزم من خطوات أخرى بالنسبة لهذه القضية ، ثم يوجه أوامره إلى السيد حمود ابن محمد « حاكم » قضاء « كوكبان » : « لضبط الغريمين وإرسالهما مع الأعمال الينا — أي إلى الإمام — لإجراء الإيجاب الشرعي » .

ويبدو أن الإمام يحيى كان يحاول أن يخفف من التعقيدات القضائية التي كان من الممكن إتخاذها في هذه القضية ، فقال : « فلا يجوز تغريم محمد بن احمد الشرفي مرة أخرى وحيث ،



## الوثيقة رقم ٤٩

ووكيله الفقيه محمد بن علي الحبورى بالمقام . . ، أى أن وجود « الحبورى » « بالمقام » كان يكفى لضمان « الشرفى » فى هذه القضية ، ولا يجب تغريمه مرة أخرى .

ونلاحظ بالوثيقة فى النهاية ارتفاع صوت الإمام عاليا ، فقد ورد بها الكثير من ألفاظ الأمر والنهى ؛ مثل : « حسب أمرنا » ، « ونلزم » ، « ونأمر الوالد . . » ، « يكون معلوم » . ويدل هذا على أن الإمام قد تمكن من بسط سيطرته على الشئون القضائية الى حد كبير فى المنطقة الشمالية ، وخاصة بعد مرور عدة سنوات على عقد صلح « دعان » ، كما كانت هى المجال الرئيسى الذى يستطيع من خلالها أن ينشر نفوذه بين قبائل تلك المنطقة .





بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير خلق الله

الى صاحب الحضرة المجلد الكرام ناظر اوقاف الولاية الجليله ليليل القوم الطيبين السيد قاسم بن حسين  
الفاضل الوهابي وخطيب الجامع الشريف الكبير المحدث الفاضل والوزير الكامل الذي محمد بن حسين ولله الشكر  
سلامكم الله تعالى اسيه

بعد زياره المدام عليكم ورحمة الله وبركاته وصل الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم عبد الله عبد الله  
وفاي اجمع . اما بعد فقد ضابطكم تفقنا فيتم الواجب على اهلنا واهلنا . ثم نلتها ههنا في  
ما حوتها من الفاتحة والارفة ومعانيكم الحريصة صلا بكم . وقد تولى اتم المحدثين في ما تولىهم والحمد  
بأيديكم . ولله من ذلك زيد حيث كنتم به برهين اني اظن انما تسخر بأذهانكم المنيعة والكم  
اللطيفة . ثم بياضك تفقدونا فما سمعته قد ساءنا ان صدر اهلنا يهتر . من الفناء والاشرف  
على تلك المعاني والمطاهرة من طرف افواضا الضاعين في فوائدهم المجاهدين حرات الكبد والادوية  
المقصود . اولها يعلم ضابطكم ان الصغار التي يسهو على اهلنا فظن في اهلنا جميعا بل في  
سائر البنية من الشرع ان انذب ربه الشك الى الخصب وكل اقليم يدخ نفسه بانيه . ولله ان يبلغ  
صاحبكم الشريف من الثقات الوافدين من اوربا ان زحف قوتهم من ناسه انفسهم وفي الاسويج بيا  
يا يكون النجوم التي هي من الاقوات الفورية ولم يوصلوا ذلك لهدب ارادة في جوبية اوله  
مصدق من محاسنهم ورؤسائهم واذ لم بلغكم ذلك اجمعوه من افواه الثقات المحدثين فيكون  
على زيادة يقين من هذا . ولم يزلوا صريه غير نضرة دينهم الباطل وبتدبيره على حفظ اوطانهم  
المحروقة بالشر والادمان . وقد يريدون هتك شرف زاموس وهب وارصاده دماء القوس  
القائمة بمباراة الملك الديان . ثم يريدوا الاستلاء على اعدائهم المقدسة المحروقة بالعدوان والارباب  
وهم ضالنا ان لا نحاسي ونذبح على تلك النضال الحمية وبلادنا مشوبة مشوبة بالفناء والركلة كما  
ذكرتم وذلك ابراركم ونهاية مدركهم الرحمة . فابا يعلم ضابطكم اني منوهة وتستدرك حيلكم ضابطكم  
المنذرة تحفه المصدق بالذنب والتقصير الهرج عفوكم اللطيف الخبير . ولله معلومكم انه سميت تحفه لاني  
منه نفقة العليم . حيث يعلم ضابطكم انه الجود المكنان الذي هو المصدق اهلنا بدم وديار  
وتأجيله في نضرة دية الفري الجبار . ولهم قطار تحاية وتلايين سدرى وادى لحي وادى هدهد  
والانهم هو قد ان سلطان لبيانية المولا لعل لا تسهم الحاجه فطانه الواجب ذكرهم ومطرتهم



(صورة الوثيقة رقم ٥٠)



## نص الوثيقة

الحمد لله والصلوات ( الصلاة ) والسلام  
على خير خلق الله

الى جناب الحضرات الأجلّ الكرام ناظر أوقاف الولاية الجليلة سليل القوم  
الأطاييب ، قاسم بن حسين العزى ابوطالب (٢) الأجدد ، وخطيب الجامع الشريف  
الكبير العلامة الفاضل واللوذعى الكامل القاضى محمد بن حسين دلال الأوحى (٣) ،  
سلمكم الله تعالى آمين .

بعد مزيد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، وصلى الله على سيدنا محمد  
النبي الأمى وعلى آله وصحبه وسلم ، عدد ما هبّ الصبا ، وناح الحمام . أما بعد :  
نعرف جنابكم تلقينا .. (٤) الودادية بكل إجلال وإحترام . ثم تلوناها حرفيا ، وجميع  
ماحوته من ألفاظكم الرائعة ، ومعانيكم الرشيقة صار معلوم . ونحن نقول أنتم  
المعذورون بسائرماتوهم والحق بأيديكم . ولاكن « ولكن » نحن كذلك ( كذلك )  
نريد نبث لكم بعض براهين التى أظن أنها ترسّخ بأذهانكم الشريفة ،  
وخواطر كم اللطيفة . ثم بذلك ( بذلك ) تعذرو ننامنا ( مما ) سمعته عن لساننا إن  
صدر أو لم يصدر . من الغيظ والأسف على قلت ( قلّه ) المعاونة والمظاهرة من طرف  
إخواننا الصنعانيون (٥) لإخوانهم المجاهدين حماة ( حماه ) الدين والأوطان المقدسة  
(٦) أولا : — يعلم جنابكم أن الحصار الواقع ليس هو على صنعاء فقط بل على أهل  
اليمين جميعا ، وبل فى سائر البسيطة من الشرق الى الغرب ، ومن الشمال الى الجنوب ،  
وكل إقليم يدافع عن نفسه بما فيه . ولا بد أنه بلغ ( هـ ) (٧) مسامعكم الشريفة من  
الثقات الوافدين من اوروبا ان نصف قوتهم من نشارت ( نشارة ) (٨) الخشب ، وفى  
الأسبوع يوما يأكلون اللحوم التى هى من الأقوات الضرورية ، ولم يوصلوا ( يصلوا )  
لذلك ( لذلك ) كلا حسب إرادته بل بموجب أوراق مصدقة من محاكمهم

ورؤسائهم ، واذ لم بلغكم (١٠) ذلك (ذلك) ابجثو (ابجثوا) عنه من أفواه الثقات (الشقا) المذكورين حتى تكونوا (تكونوا) على زيادة يقين من هذا . ولم يزالوا (يزالوا) مصريين على نصرت (نصرة) دينهم الباطل ، ومجتهدين على حفظ أوطانهم المملوثة (المملوءة) بالشرك والأوثان . وبل يريدو (يريدوا) هتك شرف وناموس وغصب وإزهاق دماء النفوس القائمة بعبادت (عبادة) الملك الديان . ثم يريدو (يريدوا) الاستلاء (الاستيلاء) على الأوطان المقدسة المملوثة (المملوءة) بالعدل والإيمان . ونحن فالنا أن لا نحامى وندافع على (عن) تلك الخصائص الحميدة ، وبلادنا منعمومة مشمولة بالفيض والبركة كما ذكرتم ، وذلك (ذلك) أكبر لطف وعناية من الرحيم الرحمن . ثانيا : — نعلم جنابكم أنى ممنون ومتشكر من صلابت (صلابة) ديانتكم ومحبتكم لذات شخصى المعترف بالذنب والتقصير ، الراجى عفو ربه اللطيف الخبير . لاكن (لكن) معلومكم أن محبت (محبة) شخص لا تغنى عن منفعته العموم ، حيث ويعلم جنابكم أن الجنود الملوكانية (١١) الإسلامية المفارقين أهاليهم والديار (هـ) (١٢) وقائمين فى نصرت (نصرة) دين العزيز الجبار ، ولهم مقدار ثمانية وثلاثين شهر فى وادى «لحج» وأبواب «عدن» ، ولو أنهم على قدر الإمكان بعنايت (بعناية) المولا (المولى) تعالا (تعالى) لا تمسهم الحاجة ، فكان الواجب ذكرهم ومعاونتهم (ق . ٢) بمسئلة (مسألة) مادية وليس ذالك (ذلك) مطلوب أو مقصود من أهل صنعا وتجارها فقط ، فذالك (فذلك) مطلوبا من جميع ملحقاتها ، وعلى الخصوص أهل الفلاحة والزراعة الذين لو وجدو (وجدوا) ناس تحشهم وتحرك عروق حميتهم ، وجمعوا (جمعوا) فى كل شهر مقدار ألف قدح حنطة وساقونها إلى «أنبار» (١٣) «إب» (١٤) لكتنا إستفدنا بذلك (بذلك) فائدة عظيمة ، لأن ذالك (ذلك) من أهم الواجبات الشهرية بأغنائها (بإغنائها) عن حاجت (حاجة) الرز بطيخ الشوربا (١٥) والأسباب التى تستخدم رفاهيت (رفاهية) الجنود المنصورة الباذلين أرواحهم بين الحفر والخنادق مع مقاسات (مقاساه) الأهوال والمشاق العديدة من حر الشمس وبرد الليل ، وردع صولت (صولة) أعداء الدين عن تجاوز أدنا (أدنى) شبر من تراب هذه البلاد والبقاع المقدسة . ولو أن الذين يخزنون بالقات التى (الذى) هو من مواد «البذرة» (١٦) ، فى كل شهر يتركوه أربعة أيام ويصرفو (يصرفوا) ثمن ذلك (ذلك) بمصالح الجهاد لكنت كافلة للمصلحة



## الوثيقة رقم ٥٠

المطلوبة، مبالكم في تنزيل القوت (١٧) كمثل أهل اوربا . وتعلموا (وتعلمون) أيها الأجلاء أن ذالك (تلك) المفادات (المضادات) والتفاني ليس (ليست) مفروضة على تلك (أولئك) الجنود فقط بل هي فرض على كل مسلم مستطيع . وفي الحقيقة في ظرف هذه الثلاثة (الثلاث) السنوات فقد علينا شهداء كثيرة ، ولاكن (لكن) إخوانهم المشمولين بالعناية والسلامة قائمين بوظائفهم ، وبعنايت (وبعناية) المولا (المولى) تعالى لم يسهم أدنا (أدنى) تزلزل بقواهم المادية والمعنوية . وكان الواجب على عموم الولاية الجليلة إردافهم بالمال والأنفس ، كما أمر الله تعالى ، ولاكن (ولكن) نحن ماكلفنا الانفس ، بل نريد المعاونة منا (ممن) مَنَّ الله عليهم من الحبوبات (الحبوب) ، كمثل أهل لواء «تعز» الذين زينو (زينوا) صحائف التاريخ بخدماتهم بالمال والرجال وهما (وهم) (١٨) محصورين معا (معنا) (٢٠) والعلم من مشلككم لا يحتاج الى كثر (كثير) توضيح ، وإن أظهرت شفات (٢١) الغبن والتأسف فحيتى القبلية (٢٢) الدينية لأهل صنعاء وغيرهم لا يغيرها طارىء (٢٣) باذن الله . واطهار تأسفى بذلك (بذلك) ملاحظة بالأحوال المستقبلية ، حيث وأن العصاة الإسلامية (٢٤) مجتهدون بجمع شعث الاسلام وتوحيد كلمتهم لأجل دفع ورفع تغبطات الكفار الفجار المنصورة بغصب حقوقهم ، وبناء على ذالك (ذلك) اذا دعت الحاجة لأخواننا (لإخواننا) أهالى صنعاء الى معاونت (معاونة) إخوانهم في اقليم آخر وديار بعيدة فما سيكون عذرهم .

فلعدم رؤيتي بالمعاونة المحلية تفكرت بذلك (بذلك) الأمر ، وأظهرت لسان الملامة ، وأظن أن لا أحد يلومنى على هذا التصور ، وعلى الخصوص من مثل جنابكم واقفين على الأحوال الحاضرة والمستقبلية (هـ) فانتم أول من يعذرني ولا تلومونى بذلك (بذلك) . وهذا مالزم ، عرفناكم ، ومن يرافقنا من الذين نفتخر بقيادتهم من الأمراء والضباط (٢٥) (الضباط) والجنود الملوكانية يخصوصكم السلام ، ورقم بحفظه لا برقم (٢٦) والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ١٩ شوال سنة ١٣٣٦ (٢٧) تموز سنة ١٣٣٦ .

قائد الجيوش العثمانية بلحج

أمير اللواء (اللوى)

(الختم)

على سعيد (٢٨)

## الهوامش :

- (١) «.. علامه صغيرة كانوا يشيرون بها الى البسملة ، ولكنا لم نتوصل الى تفسير صحيح للنقطتين اللتين وضعتا قبلها .
- (٢) قاسم بن حسين العزى ابوطالب ، سبق التعريف به .
- (٣) محمد بن حسين دلال ، هو: « الفقيه العلامة الحافظ الواعظ الخطيب الشاعر البليغ محمد بن حسن دلال ، مولده « بروضة حاتم » سنة ١٩٨١ هـ (١٨٦٣/٢ م) ونشأ بها ، وأخذ العلم عن علماء عصره .. وعكف على التدريس بجامع صنعاء مدة وتولى إمامة محرابه سنة ١٣٠٤ هـ (١٨٨٦/٥ م) ، ثم سار الى الامام المنصور ولزم « مقامه » مدة ، ثم عاد الى صنعاء عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م) فكان القبض عليه من الباشا احمد فيضى وجبسه في جزيرة « رودس » في جماعة من أهل صنعاء ... وأخذ في جزيرة « رودس » عن بعض علمائها ، وحذق هنالك اللسان التركى والفارسى .
- وفي سنة ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥/٤ م) أرسله السلطان عبد الحميد مع محمود نديم الى الإمام يحيى فوصل صنعاء يحمل كتابا من السلطان الى الإمام ، ثم عاد إلى « رودس » وقد أطلق هو ومن كان معه من رفقاته « برودس » وبعد خروجه الى اليمن عكف على التدريس والإرشاد ، ونصب خطيبا بجامع صنعاء ، وأتممر على ذلك الى أن توفي في شهر ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣/٢ م) . الجرافى : تحفه الإخوان ، ص : ١١٠ - ١١١
- (٤) لم نستطع قراءة هذا اللفظ القراءة الصحيحة فتركنا مكانه فراغا ، ونميل الى أنه بمعنى « خطابكم أو كتابكم » كما يتضح من سياق الحديث .
- (٥) الصنعانيون ، يشتم هنا أنه يقصد المسئولين في صنعاء مثل والى والقادة العسكريين ، أو الشماليين عموما وخاصة الإمام وأنصاره .
- (٦) الأوطان المقدسة ، تحتل هذه العبارة أكثر من تفسير ، فربما أراد الكاتب أن يشير الى اليمن فقط باعتبار جزء من الوطن الاسلامى ، او يقصد الوطن الاسلامى كله ، أو إشارة الى الجزيرة العربية حيث يوجد بها « مكة » و « المدينة » .
- (٧) هـ ، لاندرى لماذا وضع هذا الحرف هنا رغم استمرار الحديث ، وربما وضع لتكلمة السطر فقط حتى لا يفهم انه كانت هناك كلمة ناقصة كما كانت العادة عند كتابه المخطوطات .
- (٨) نشارة الخشب ، هو المسحوق الناعم الذى يتخلف عند قطع الأخشاب ، والمقصود هو أن هذه النشارة — غير المفيدة من الناحية الغذائية — تدخل طعام الأوربيين نظرا لظروف الحرب .

## الوثيقة رقم ٥٠

- (٩) أوراق مصدقة ، أى مايشبه حاليا بطاقات التموين .
- (١٠) لم بلغكم ، نعتقد أن صحة العبارة هى : « وإذا لم يكن قد بلغكم » .
- (١١) الملوكانية ، لفظ تركى يقابله « الملكية » ، وكان اللفظ شائعا فى كتابات العهد العثمانى ، والمقصود هو : الجنود السلطانية العثمانية .
- (١٢) هـ ، هكذا تكرر هذا الحرف للدلالة عن نهاية السطر وليس عن نهاية الجملة .
- (١٣) أنبار ، أى مخازن الحبوب ، ومازال اللفظ مستعملا .
- (١٤) إب ، هو اللواء الأخضر ، وسبق التعريف به ، وقد أشير اليه هنا لأن حدوده كانت تلازم حدود « المحميات » حيث كان يوجد على سعيد باشا حينذاك .
- (١٥) الرز بطيخ الشوربا ، لم نعرف معنى هذه الأطعمة فى البداية ، ولا ندرى لماذا لم يوضع حرف العطف (و) حتى يتضح المقصود ، ويستقيم المعنى . والرز هو الأرز المعروف ، والبطيخ يعنى فى اليمس القرع أو الكوسة والتسمية مازالت متداولة ، والشوربا هى إدام معروف باسم الشوربه حتى اليوم ، ولعل المقصود من العبارة هو أن إرسال الخنطة الى الجنود قد يغنيهم عن هذه الأطعمة .
- (١٦) البذرقة ، أى صرف الأموال فى أمور ترفيهية لضرورة وراءها واللفظ معروف فى مصر أيضا بنفس المعنى و ينطق : البشركة .
- (١٧) تنزيل القوت ، غير واضحة فى الأصل ، ونرجح أن ماذهبنا اليه هو الصحيح ، و يقصد بها تخفيض الكمية التى يتناولها المرء من الطعام .
- (١٨) المفادات ، وتقرأ أيضا المضادات ، لذلك وضعنا اللفظين جنبا الى جنب ، وربما كان المقصود بالمفادات هو من الفائدة ، وربما أيضا كان المقصود من المضادات هو التضاد ، أى التصادم مع الانجليز فى عدن .
- (١٩) هما (هم) ، لم نتوصل فى الواقع الى رأى معين من ناحية تحديد أصحابها ، لذلك وضعنا الضميرين متجاورين . وربما كان الأصح هو «هما» للإشارة الى : « المال والرجال » لأن كل منهما يعد أمرا معنويا قائما بذاته ، وربما يصح أيضا وضع الضمير : «هم» للإشارة الى أهالى لواء «تعرز» ، ومن المعروف أن لواء «تعرز» يقع على حدود «المحميات» ، فكأن جنود على سعيد باشا أهالاء لواء تعرز محاصرين معا ، أى معرضين لخطر الهجوم الأنجليزى .
- (٢٠) معا ، إضطررنا لوضع «معنا» بين قوسين الى جانبها تكلمة لما سبق أن ذكرناه فى الهامش السابق .

(٢١) شفات ، شفاة ، صعب علينا قراءة هذا اللفظ وفهم ما وراءه ، ثم رسمناه كما هو ، وعندئذ رأينا أنه يكون المقصود «لشفاة» وأن الكاتب أراد ان شفاته لم تتحرك — أو تتحدث — إلا بما قاله من إحساس بالغبن والتأسف .

(٢٢) القبلية ، توقفنا كثيرا لفهم المقصود من وراء هذا اللفظ ووضعه هنا ، فالمحبة «القبلية» — نسبة الى القبيلة — ضيقة النطاق في العادة تتعارض مع «المحبة الدينية» لأنها أعرض وأشمل . وربما هدف الكاتب من وراء إستخدام هذا اللفظ الى الإشارة الى أن محبته السابقة لأهل اليمن التي تقوم على أساس ديني لن تتغير ، وأن «القبليّة» تعنى : التي من قبل .

(٢٣) طارىء ، هكذا رجحنا أن نكتب هذا اللفظ حيث أنه يستقيم بذلك مع سياق الحديث ، فقد وردت في الأصل غير معجمة ، ووضعت هكذا : «طارى» ، بما زاد من صعوبة قراءتها .

(٢٤) العصاة الإسلامية ، ويقصد بها السلطنة العثمانية ، حيث أنها كانت قد أعلنت «الجهاد» عند دخولها الحرب العالمية الأولى ، وكانت تعمل على جمع المسلمين تحت لوائها ، حتى تستعين بكافة مسلمي العالم ضد من عرف حينذاك باسم «الحلفاء» ، وعلى رأسهم إنجلترا وفرنسا .

(٢٥) الضباطان ، هكذا وردت في الأصل ، والأرجح أنها «الضباط» ، فيما كان سبب التثنية يرجع الى طبيعة اللهجة التركية ، كما سبق عند الإشارة الى أهل «تعز» ، فبدلا من أن يستعمل ضمير الجمع : «هم» إستعمل الضمير المثنى : «هما» ، انظر هامش رقم : ١٩ .

(٢٦) رُقم بحفظه لا برُقم ، وقفنا طويلا عند هذه العبارة ، ولكن يبدو — بعد أن شرحنا لفظ الرُقم من قبل — أن المقصود بها هو : أنه بعد كتابته لم يأخذ رقما مسلسلا ضمن الأوراق الرسمية للحملة العسكرية في «الحج» ولم يسجل في سجلاتها ، أى أنه خطابا خاصا .

(٢٧) صحة التاريخ هو : ١٣٣٦ هـ ، ويوافق يولييه ١٩١٨ م .

(٢٨) على سعيد هو قائد الجيوش العثمانية التي زحفت الى المحميات لمحاربة الأنجليز هناك ، وقد تناولنا أعماله في المنطقة حينذاك بكثير من التوسع في كتابنا : «تكوين اليمن الحديث» .

### التعليق :

تختلف هذه الوثيقة عن سابقتها في كثير من النواحي ، فهي تبدأ عند بداية الصفحة ، وسطورها مستقيمة لاتلف حول نفسها ، ووضع ختم القائد على سعيد باشا عند نهاية الوثيقة وليس فوق السطور . غير أنه كما رأينا ، نجد الوثيقة قد إمتلأت بالخطأ الأملائية والنحوية ، وربما يرجع هذا الى ضعف اللغة العربية عمومًا في ست المنرة ، والى تأثير اللغة التركية على اللغة العربية ، بل وأيضا على الثقافة العربية . ويمكن أن نلاحظ هذا في جرائد ومجلات تلك الفترة سواء في مصر أو الشام والعراق أو غيرها من أجزاء الوطن العربي ، وذلك نظرا لأن الأتراك حينذاك كانوا يمثلون الطبقة الحاكمة في العالم العربي ، وكانت لغتهم وثقافتهم هما السائدتين

## الوثيقة رقم ٥٠

حينذاك ، وليس بين أبناء العنصر التركي فحسب ، بل ومن تشبه بهم أيضا من العرب . ونظرا لما أشرنا اليه في الدراسة التمهيدية وهو عدم التدخل في النصوص بأى شكل من الأشكال ونشرها كما هى إلا بأقل تقدير ممكن مما يساعد على قراءة النص وفهمه ، فقد اضطررنا الى وضع ألفاظ النص كما هى ، ثم وضعنا بين قوسين — من حين الى آخر — اللفظ الذى نراه صحيحا بجانب اللفظ الذى نرى أنه وضع خطأ ، وذلك من ناحية الإملاء وليس من ناحية النحو أو الاعراب أو غير ذلك حتى تتضح لغة الوثيقة كما هى . ونلاحظ بالوثيقة أيضا أن على سعيد باشا قد وضع التاريخ الجريجورى الى جانب التاريخ الهجرى ، وهو التاريخ الذى كان الأتراك يعتمدون عليه كما سبق أن ذكرنا ، وكان هذا هو سبب انتشاره في اليمن .

أما من الناحية الموضوعية ، فتتركز أهمية هذه الوثيقة في أنها مع التى تليها — تزيد من توضيح موقف على سعيد باشا الحرج في تلك الفترة من تاريخ اليمن ، والوثيقتان معا يكتلان مانشرانه من قبل بكتابنا : « تكوين اليمن الحديث » ( ص : ٤٩٨ — ٥٠٧ ) منذ عدة سنوات — بالملحق الثالث والرابع من الكتاب . وفي هذين الملحقين يدافع على سعيد باشا عن نفسه أمام الاتهامات التى وجهت ضده ، وهى أنه سلم أراضي المحميات التى كانت تحت يده للانجليز عند نهاية الحرب العالمية الأولى ، والملحق الثالث كان موجهها الى القائد العثمانى بصنعاء ، أما الملحق الرابع فوجهه الى قائد آخر هو حسين باشا .

« الملحقان » المشار اليهما يميلان تاريخيا متأخرا عن تاريخ الوثيقتين الحاليتين ، وهذا مما يزيد من أهمية هاتين الوثيقتين ، إذ أنها تقدمان لنا الخلفية التاريخية الضرورية لما نشرناه من قبل .

وقد وجهت هذه الوثيقة الى إثنيين من أعيان صنعاء ، أولهما هو « قاسم العزى » الذى كان حينذاك « ناظر أوقاف الولاية الجليلية » كما جاء بالوثيقة ، والثانى هو : محمد بن حسين دلال « خطيب الجامع الشريف الكبير » أى « جامع صنعاء الكبير » كما هو معروف حاليا . ولا شك أن الصيغة الودية التى اكتنفت هذا الخطاب من بدايته الى نهايته تدل على أن على سعيد باشا كان له علاقات سابقة بهذين الشخصين عندما كان بصنعاء ، فالأول كان صاحب مكانة مرموقة في المجتمع اليمنى الى درجة أن أحد عزت باشا كان قد استدعاه من « الروضة » الى « صنعاء » للسعى لدى الامام عند عقد صلح « دعان » ، كما أن الامام قد اعتمد عليه في كثير من المسائل المعقدة كما سبق أن لمسنا في بعض الوثائق السابقة . ويتضح من ترجمة الشخصية الثانية وهو « محمد بن حسين دلال » أنه كان يعرف اللغة التركية جيدا منذ أن كان معتقلا في جزيرة « رودس » ، ولعل هذا كان سببا لصدافته السابقة مع سعيد باشا . هذا بالإضافة الى أنه كان يحتل مركزا مرموقا في المجتمع الصناعى حينذاك حيث أنه كان خطيب جامع صنعاء الكبير .

ولاندرى فى الواقع ماذا ورد فى الخطاب (يراجع الهامش : ٤) الذى أرسلته هاتين الشخصيتين الكبيرتين ، و يبدو أنه كان يحمل العتاب ولو خفيفا — الى سعيد باشا على موقفه أو بعض تصرفاته ، أو بالأحرى نقلا اليه ما كان متداولاً بين أهالى صنعاء من مسئولين أو غيرهم ، فارادا لعلاقتها به — أن يشعرا بما يقال ، وأن يستفسرا عن الحقيقة . و يصعب التكهن هنا للتعرف على تفاصيل هذه الاتهامات ، لكن باستفراء أحداث تلك الفترة ، وبالتعمق فى قراءة ماجاء بهذه الوثيقة ، نستطيع إستنتاج أن هذه الأقاويل كانت تدور حول إتهام سعيد باشا بالتقصير وعدم قيامه بواجباته الحربية كما يجب . وقد كانت الحرب العالمية الأولى على وشك الإنتهاء ، وبدا رححان كفة الحلفاء ، فزاد ما يدور على أفواه المسئولين وغيرهم من إتهامات — أو حتى تساؤلات — حول موقف سعيد باشا فى المحميات أمام الانجليز ، وربما طلبت هذه الألسن حينذاك — همسا أو علانية — أن يهاجم « هذا الباشا » عدن لإنقاذ الموقف . ومن المعروف تاريخيا أنه بعد أن زحف سعيد باشا الى المحميات واكتسح « الحج » حاصر « عدن » ولكنه لم يستطع أن يستولى عليها عندئذ توقفت جهوده الحربية تقريبا وتجمدت الأعمال فى تلك الساحة حتى نهاية الحرب العالمية . وكان سعيد باشا يأمل أن تصل اليه الإمدادات من شمال اليمن حتى يعاود الهجوم الكرة بعد الأخرى على « عدن » طالما أن « السلطنة » نفسها قد عجزت عن إرسال حملات جديدة الى هذا الميدان بعد قيام ثورة الشريف حسين فى الحجاز وبعد سيطرة الأسطول البريطانى على خطوط المواصلات فى البحر الأحمر . وفى نفس الوقت كان المسئولون الانجليز فى « عدن » لا يشغلون باهم كثيرا بميدان « عدن » الحربى طالما أنهم قد استطاعوا أن يحصنوا أنفسهم داخل المدينة ، وأن يستغلوا موقعها الإستراتيجى لصالح حرهم العامة وللسيطرة على البحر الأحمر ، اذ كانت بريطانيا حينذاك ترى أن المعركة الرئيسية هى فى أوربا بوجه عام وفى فرنسا بوجه خاص ، وليس فى تلك الميادين الفرعية مثل « عدن » .

وهكذا يتضح الإطار الذى نبعت من خلاله هذه الوثيقة ، كذلك الظروف التاريخية التى أحاطت صدورها ، فشكلت ما جاء بها من : مجاملة وعتاب ، ومن هجوم ودفاع ، ومن دبلوماسية ووضوح ، الى آخر ذلك من المواقف والانفعالات المتعارضة التى تتضح من خلال قراءة الوثيقة .

ولقد كان على سعيد باشا لا يريد أن يصطدم بكبار المسئولين فى « صنعاء » حيث أن الحرب العامة لم تكن قد إنتهت بعد ، كما أنه لم يقبل السكوت المطلق خوفا على سمعته العسكرية ، وحتى لا تلتصق به التهم الموجهة اليه . لهذا بدأ خطابه — بعد تلك الديباجة الفضفاضة الموجهة الى هاتين الشخصيتين — بأنه يقبل ما وصل من أتهامات ، فقال : « .. أنتم المعذورون بسائر ما نوهتم والحق بأيديكم ولكن نحن كذلك نريد نبث لكم بعض براهين التى أظن أنها ترسخ بأذهانكم الشريفة ... ثم تعذرونا منا سمعته عن لساننا إن صدر أو لم يصدر .

وقد دارت شكاية سعيد باشا الأساسية حول أن « الصنعانيين » يلقون التهم على إخوانهم

## الوثيقة رقم ٥٠

« المجاهدين » دون أن يقدموا إليهم أية معونة تذكر. وقد أعجبنا مابداً به عند الدفاع عن نفسه ، فهو يذكر « الصنعانيين » بأن تلك الحرب ليست خاصة بهم أوبالين جميعه بل هى عامة شملت العالم كله ، وأن أهالى أوربا من أجل الدفاع عن أنفسهم — قد أكلوا « نشارة الخشب » وأنهم لا يأكلون اللحم إلا يوماً واحداً فى الأسبوع ، طبقاً « لأوراق مصدقة » تفرضها عليهم حكوماتهم . ويخاطب على سعيد باشا الجانب الدينى لدى هاتين الشخصيتين ، فيخبرهم أن الأوربيين يفعلون ذلك : « لنصره دينهم الباطل » ، ومجتهدين على حفظ أوطانهم المملوءة بالشرك والأوثان .. ، بل ويريدون الاستيلاء على أراضى المسلمين .. المملوءة بالعدل والايمان » ، ثم يثير حميتهم الدينية ، ويقول لماذا لا يدافع المسلمون عن بلادهم وخصائصهم بمثل ذلك الحماس ؟

ويشكر على سعيد باشا كل من « قاسم العزى » « ومحمد دلال » على ماوجهاه اليه من عواطف حميمة ومحبة خالصة ، ولكنه يعود الى القول بأن هذا لا يكفى ، بل لابد أن يشمل العطف والحب جميع جنوده : « ولهم مقدار ثمانية وثلاثين شهراً فى وادى « الحج » وأبواب عدن . ورغم أنهم ليسوا فى حاجة الى معونة ، فكان يجب على أهل اليمن جميعاً — وليس من بصنعاء فقط — أن يمدونهم بالحبوب والأطعمة والترفيه عنهم لأنهم : « الباذلين أرواحهم بين الحفر والخنادق مع مقاساة الأهوال والمشاق العديدة من حر الشمس وبرد الليل ، وردع صولة أعداء الدين .. »

وهنا يبلغ العتاب ذروته ، إذ يشير على سعيد باشا الى عادة « تخزين القات » لدى اليمنيين و« هو من مواد البذرقة » ، ويقول أنه لو امتنع الأهالى عن « التخزين » أربعة أيام فقط كل شهر ، « .. ويصرفوا ثمن ذلك بمصالح الجهاد لكانت كافلة للمصلحة المطلوبة » .. ثم يزداد التقرير عند ما يقول « مابالكم فى تنزيل القوات كمثل أهل أوربا .. » ، وأن الحرب ليست مفروضة على الجنود النظاميين فقط ، بل « هى فرض على كل مسلم مستطيع » ، ثم يعود هنا للإشادة بجنوده ، وأنه رغم كثرة الشهداء من بينهم ، فإن من تبقى منهم مازالوا أقوياء متماسكين .

كذلك أشاد على سعيد باشا هنا — كما فعل فى باقى الوثائق الممهورة بتوقيع والتى سبق الإشارة اليها فى بداية التعليق بموقف أهالى لواء « تعز » من حملته ومن جنوده ، وأنهم : « زينوا صحائف التاريخ بخدماتهم بالمال والرجال » . وبعد ذلك تساءل — ليزيد من إحراج الصنعانيين — عما كان سيحدث لو ذهبوا « الى معاونة إخوانهم فى إقليم آخر وديار بعيدة فما سيكون عذرهم » .

وقد أنهى حديثه بالإعتذار عن عتابه القاسى لأهالى « صنعاء » كما سبق أن رأينا ، كذلك باعتذاره الى صديقيه هذين ، وأن الذى جعله يستخدم أسلوب الهجوم السابق هو عدم تعاون أهالى الشمال معه ، لذلك : « أظهرت لسان الملامة .. وأظن لأحد يلومنى على هذا التصور .. » ونعتقد الآن أننا قد وقفنا على بعض ما جاء بخطاب « قاسم العزى » و« محمد دلال » ، وهو أنها كانا

## الوثيقة رقم ٥٠

---

يلومانه على بعض ماتفوه به ضد أهالي « صنعاء » فأرسلا اليه ذلك الخطاب: الذى لم نحصل عليه — لعتابه .

وهكذا تتضح أهمية هذه الوثيقة ، فقد أبرزت لنا الكثير من أوضاع تلك الفترة وتفاصيل العلاقات بين القوى التى كانت موجودة باليمن حينذاك ، سواء كانت علاقات انسانية بين المسلمين على اختلاف حنسياتهم وأوطانهم الذين كانوا يعيشون فى الساحة اليمنية ، أو كانت علاقات سياسية بين أتراك وعرب ، أى بين حكام ومحكومين .





(صورة الوثيقة رقم ٥١)







## نص الوثيقة

صورة (١) الجواب من على سعيد باشا الى الامام أيده الله بفضله  
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على الذى لانبى بعده ، سلاله أشرف الأواخر والأوائل ، معدن الفضل والفضائل ، حسن الأخلاق والفعال ، حميد المزايا والخصال ، صهوة العلا ، ناشر لواء الفخريين الملا ، من تباهت لشمائله الأكارم ، وتناهت اليه المكارم ، المتوكل على الله رب العالمين حضرة مولانا ، ومن بعد الاله والرسول معتقدنا وملجأنا ، الامام يحيى بن محمد حميد الدين جعله الله تعالى قره لأنظار المسلمين ، بحق طه وياسين (٢) ، آمين ، اللهم آمين .

إن ألطف تحية متتابعة الأنفاس الذاكية ( الذكية ) ، تبسم من لطافتها البدور الزاهية ، وأشرف ثناء حلاوة لأذواق المسامع ، وردا ( ورداء ) إتخذ هذا الداعى فى جميع أوقاته وردا (٣) ، وانمى ( وانما ) دعاء خالص من سوايب ( شوائب ) الإكبار ، متعاقب بالليل ( بالليل ) والنهار ، الى فريد العصر وواحد ، وأمير المجد وقايد ، ثم بتقبيل اليدين أبتدى ، وببركاتهما اقتدى ، وبلغم اذبال الشرف أستوجب الرضا ، واستمد صالح الدعاء ، دامت أنوار مولانا ساطعة ، وشموس مكارمه طالعة . أما بعد .

أعرض بينما ونحن نفتخر بذكر محاسنكم الباهرة الجليلة ، ونترنم بشكر عوايدكم الشاملة الجزيلة ، ولم ( لم ) نشعر إلا بتشريف قدوم مندوب الحضرة الشريفة المكرم ، والسيد الجليل العلامة المحترم ، من له الأيادى البيضاء فى السعى بالخيرات ( بالخيرات ) المعروف بالزهد ( بالزهد ) والتقوى بين الأشراف والسادات ، والذى بكل زمانه لفعل البر طالب وراغب ، ألا وهو الفاضل النبيل ، ذو الفرع الأصيل ، ناظر الأوقاف الصنعانية ، السيد قاسم بن الحسين ابوطالب ، حماه الله ، وعند وصوله أبرقت يمينه الطاهرة بالمنشور المبرور ، الذى شفى علل الصدور . وعندما رأيته بدلت أتراحى أفراحا ،

وكيميدى بهجة وإنشراحا ، فتناولته بأيدي التبجيل والإكرام ، وقبلته قائما على الأقدام ، إظهارا لشعائر الاحترام ، وطاب لى الوقت بمطالعه (بطلعته) وصفا ، وزال ما كان لدى من الوجد وانتفى ، ولبست منه حلة من حلال الفخر والشرف ، وإغتنمت به كنزا من كنوز العز والتحف ، وتلوناه بكمال الفخر والمباهات (المباهاة) على رؤس (رؤوس) الأشهاد أمام المحفل الوفير المنعقد من سائر السادات والرؤساء والأعيان ، والكثير من الأجناد ، الذين لما تشرفت مسامعهم بما أهداه مولانا لهم من عيم السلام وسؤال خواطرهم وبذل الدعوات الشريفة الخالصة مع حسن الالتفات ، إنشرفت منهم لذلك الصدور ، وطفحت أعيانهم (عيونهم) بدموع السرور ، ولبو (ولبوا) بلسان واحد بطول بقاء سعادة مولانا حفظه الله على ممر الأيام والدهور . ومن أجل المحاسن بعد تلاوة ذلك المرسوم المشرف عموما ، تضاعفت قوانا المادية والمعنوية على مانحن فيه من القيام لإعلاء كلمة الله ، وإحياء شريعة خير خلقه بلا قصور ولا فتور ، لا تأخذنا فى الله لومة لائم ، ولا يتروعنا تكاثر أقوام أهل الشرك والأوزار ، الكفار الملحين الأشرار . والمأمول منه تعا (تعالى) ببركة دعاكم ، أنها لم تنزل أيدينا الطويلة فى ذلك السبيل ، وكفانا قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم » (٤) ، ونسأله تعا (تعالى) يجعلنا ممن شغل نفسه بمرضاته ، وإكتسب خيراته وقرباته فى دار الدنيا والآخرة ، بحق النبى والآل والأصحاب الطاهرة أولى الكمال . وها أنا الحقير المعترف بالذنوب والتقصير ، الراجى عفو مولاه اللطيف الخبير ، وكافة من أفتخر بقيادتهم من الأمراء والضباط والجنود المجاهدة الموحدة ، نقابلكم بمزيد الشكر (ق ٢) والإمتنان على حسن عواطف أنظاركم الشريفة المنيفة ، ونقابلكم بإتحاف السلام والتحية والإكرام . ونرجو من المولا (المولى) عز وجل أن يجعلكم ذخرا وعونا لنا ولكافة الإسلام . والذى نُعلم به الحضرة الشريفة بأننا عازمون والعون بالله (تعا) تعالى على القيام والثبات الى آخر لحظة من الحياة على حفظ وصيانة هذا القطر المقدس من تجاوز أدنا (أدنى) شر من تلويث الأعادى الطغاة البغاة ، ولو أننا محرومون حلة (جملة) من اللوازم الحربية لكن على قدر الإمكان ، ونتحمل المشاق بمدركة مايؤمن السير من المقصد ، وبذلك نستعين على أمور الدنيا والدين ، وقهر أجناد المشركين ، فبناء على هذا ، دائما المأمول من شيمتكم الها شمية ، ومحبتكم الصحيحة المحضة للدولة العلية العثمانية الإسلامية ، لا تحرمونا حلاوة نطق أفواهكم الطاهرة بالأدعية الخيرية ، بمزيد الموفقية والمعاونة المادية والمعنوية وبذلك أجركم على

## الوثيقة رقم ٥١

الله ، وهذا مالزم ، والسلام عليكم ورحمة الله (تعا) تعالى وبركاته ، وفي حفظ الله لا  
برحتم مولانا .

حرر ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣٦ (٥) بخطه (٦) مركز الجهاد بحروس « الحج » .

قائد منطقة الحركات  
بجهة « تعز » و « الحج »  
امير اللواء  
( الختم )

وعليه ختمه لفظه (٧)  
( على سعيد )  
( ١٣٢٢ )

نقل من الأصل بغير زيادة ونقصان ف (٨)

### الهوامش :

(١) يتضح من كلمة « صورة » أن الوثيقة ليست هي الأصل الذي أرسل إلى الإمام يحيى ، وقد  
وجدت هذه الصورة ضمن أوراق المرحوم السيد قاسم العزى ناظر الأوقاف الداخلية كما ذكرنا  
من قبل . ويبدو أن الأصل كان مرسلًا مع الوثيقة السابقة (رقم : ٥٠) فأراد قاسم العزى أن  
يحتفظ بصورة منها لغرض في نفسه .

(٢) طه و ياسين ، أى سورتي طه و ياسين ، ويقرأ المسلمون هاتين السورتين للتبرك والتوسل وهى  
عادة معروفة لدى الجميع .

(٣) الورد ، هو ما يتلى عادة بعد الصلاة من الأدعية والأذكار ، و « وردا » تختلف عن « وردا » التى  
جاءت بأول العبارة ، لذلك عملنا على توضيح كل منها .

(٤) سورة : محمد ، آية رقم : ٧

(٥) أغسطس ١٩١٨ م .

(٦) بخطه ، وُضع هذا اللفظ فيما يبدو ليشير النسخ الى أن سعيد باشا كان قد كتب هذه الوثيقة بخط  
يده . وربما يقصد أيضا من وراء لفظ : « خطه » أنه يعنى : « منطقة » ، أى منطقة مركز الجهاد

## وثائق يمنية

بحروس لحج وهو مازال يشير الى هذا المعنى في بعض المناطق العربية .

(٧) وعليه ختمه لفظه ، وضعت هذه العبارة فوق ختم على سعيد باشا للإشارة إلى الختم وماظهر منه من كتابه فرسمه الناسخ كما هو .

(٨) نقل من الأصل بغير زيادة ونقصان ، وضعت هذه العبارة في النهاية للتأكيد .

### التعليق :

تشابه هذه الوثيقة مع سابقتها من الناحية الشكلية إذ أنها صدرت من جهة واحدة ، لذلك كانت الأخطاء الإملائية متشابهة . وهنا — مثل السابقة — السطور معتدلة ، وتبدأ عند أول الصفحة ، ويوضع ختم صاحبها في نهاية الوثيقة ، وليس كما تعودنا أن نرى في أغلب وثائق تلك الفترة ، ويُرجع إلى التعليق على الوثيقة السابقة .

وقد وجهت هذه الوثيقة من على سعيد باشا إلى الإمام ، لذلك نرى أنه قد غلب عليها المقدمات الطويلة التي تحمل المدح والثناء المبالغ فيه ، كذلك الميل إلى استخدام السجع حيث كان يعد من المحسنات اللفظية في تلك الفترة ، وكأن على سعيد باشا — أو كاتبه — أراد أن يتأنقا في كتابة الخطاب ، وفي اختيار الفاظ ، لأنه مرسل إلى شخصية هامة مرموقة في تلك الفترة .

و يبدو أن التعليق على الناحية الشكلية في هذه الوثيقة يحتاج إلى متخصص في تاريخ الأدب العربي ، ليخرج منها بما يشاء من ناحية طبيعة اللغة ، أو بما كان يعرف بأدب الدواوين ، فهي تساعد على فهم طبيعة الكتابة في تلك الفترة ، وخاصة بين كبار المسؤولين .

أما من الناحية الموضوعية ، فهذه الوثيقة تنضم إلى سابقتها — مع الملحقين السابق الإشارة إليهما في تعليق الوثيقة السابقة — لشرح موقف على سعيد باشا حينذاك من الناحية التاريخية التي تهمنا بالدرجة الأولى ، أو بالأحرى لتوضيح ما كان يجري في اليمن في فترة الحرب العالمية الأولى من تيارات سياسية ، أو حتى علاقات شخصية ، شكلت أحداث تلك الفترة .

ونرى منذ البداية أنه قد طغى على الوثيقة أسلوب المدح والثناء ، والتودد والتقرب ، من جانب سعيد باشا إلى الإمام يحيى ، فقد أسبغ عليه كافة الصفات الحميدة ، واهتم بالتركيز على انتسابه إلى الرسول ( صلعم ) وقداسته ، وطلب منه أكثر من مرة أن يمنحه البركات ، وأن يدعو له بالدعوات الصالحة . ولاندرى هل يرجع ذلك إلى نوع من « التدين » الحقيقي ، أم أنه « موقف سياسى » يفرضه وضع سعيد باشا وحملته حينذاك .

ومن المعروف ، أن الحرب العالمية الأولى كانت على وشك الإنهاء كما ذكرنا عند التعليق على الوثيقة السابقة ، وظهر خسران كفة الإمبراطورية العثمانية مع حلفائها على المستوى العالمى . أما في داخل اليمن فقد بدا أيضا رجحان كفة الإمام يحيى بالنسبة للأتراك وعلى رأسهم والى محمود نديم



## الوثيقة رقم ٥١

بك ، إذلاشك أن الإمام كان قد أحرز مواقع نصر كثيرة أثناء سنوات السلم التي قررها صلح « دعان » (١٣٢٩ هـ = ١٩١١ م) ، ذلك عن طريق تعيين « الحكام » كما رأينا ، ومحاولاته المستمرة لبث نفوذه بين القبائل الشمالية تحت شعار نشر « العدل والشرية » بين الأهالي . أما الأتراك ، فقد ضعف موقفهم في اليمن بسبب إنشغالهم في محاربة الانجليز في « عدن » ، ولضعف موقف السلطنة العثمانية عموما ، وأنها كانت على وشك الإنهيار... وربما كانت هذه الأمور هي التي دفعت سعيد باشا الى مجاملة الامام بهذا القدر الكبير الذي إتضح بالوثيقة .

غير أن على سعيد باشا لم ينس — ولم يهمل — الغمز واللمز في خطابه ، فرغم هذا الطوفان من المديح والثناء الذي غطى جوانب الوثيقة ، فقد استطاع أن يدس خلاله ما أراد أن يقوله للإمام . وقد تدرج هذا « الدس » شيئا فشيئا ، فبدأ ضعيفا وانتهى مسموع الجانب ، ولا نقول قويا نظرا للظروف المحيطة — بكتابة الوثيقة — كما ذكرنا . إذ قال في البداية أن وصول خطاب الامام الى « الحج » قد أدى إلى تضاعف قواه هو وجنوده : « لإعلاء كلمة الله ، وإحياء شريعة خير خلقه بلاقصور ولافتور... » ، ويكمل هذا بقوله : « .. ونسأله تعالى يجعلنا ممن شغل نفسه بمرضاته ، واكتسب خيراته وقرباته في دار الدنيا والآخرة .. » . ويواصل سعيد باشا رفع صوته ليقول : « .. أننا عازمون والعون بالله تعالى على القيام والثبات الى آخر لحظة من الحياة على حفظ وصيانة هذا القطر المقدس من تجاوز أدنى شر من تلويث الأعداء الطغاة والبغاة » .

ولاشك أن هذه المقدمات جميعها كانت تقود صاحبها الى أن يعلن ما يرغب صراحة في النهاية ، فقد ذكر أنه يريد أن يكمل رسالته — هو وجنوده — فيدافع عن أنحاء اليمن ، وأنهم سيحاولون بقدر المستطاع ألا يدعوا الانجليز يلوثون تراب المسلمين المقدسة . وهذا يعنى دون شك إحراج الإمام واليمنيين معا ، إذ أنه يريد أن يقول للجميع ، أنه يقوم بالواجبات التي يجب أن يقوموا بها ، وأنه يدعو الله أن يساعده على القيام بتلك الواجبات . وهنا يعلو صوته ، وتبلغ شكواه ذروتها — بعد أن غلفها بمدايح منمقة كما رأينا — فقال : « ولو أننا محرومون جملة من اللوازم الحربية لكن على قدر الإمكان ، ونتحمل المشاق بمداركة مائوئمن السير من المقصد ، وبذلك نستعين على أمور الدنيا والدين ، وقهر أجناد المشركين » . ولكنه لم يرغب في مواصلة هذا الصوت العالى — نظرا للظروف التي أشرنا اليها — فبدأ في تخفيفه ثانية ، وبدلا من أن يطلب من الامام المعاضدة الصريحة بالمال والرجال ، أكمل حديثه بقوله : « .. فبناء على هذا ، دائما المأمول من شيمتكم الهاشمية ، ومحبتكم الصحيحة المحضة للدولة العلية العثمانية الاسلامية ، لاتحرمونا حلاوة نطق أفواهكم الطاهرة بالأدعية الخيرية ، بمزيد الموفقية والمعاونة المادية والمعنوية ، وبذلك أجركم على الله .. » . وهكذا وضع على سعيد باشا النقاط على الحروف ، واستطاع بذلك أن يعلن عن حاجته الى معاونة الإمام المادية ، فقد أعلن ما يريد — بشكل واضح — في عبارته الأخيرة . لذلك ، فيمكن القول بأن على سعيد باشا كما

## وثائق مبنية

استطاع — في هذه الوثيقة — أن يقول ما يريد أن يقوله ، فلا شك أيضا أن الامام قد فهم مارمى اليه صاحب الوثيقة ، ولهذا وذلك حرص « قاسم العزى » على أن يحتفظ لديه بصورة هذا الخطاب كما نعتقد .

وهكذا يتضح أن سعيد باشا قد طلب في هذه الوثيقة — بكثير من الدبلوماسية وعلى قدر من الحياء — كل ما يستطيع أن يطلبه ، أو بالأحرى كل ما تحتاجه المرحلة — أو اللحظة — التي يعيشها ، فقد طلب من الإمام : « الأدعية الخيرية » بالإضافة إلى « المعاونة المادية والمعنوية » ، وهذا هو كل ما أراد أن يوصله الى الإمام ، وقد أوصله بنجاح .

وأخيرا ، فهناك ماورد خلال الوثيقة ، ولفت نظرنا الى حد كبير ، وربما يزيد من توضيح ما جاء بهذه الوثيقة ، أو يعطى بعدا آخر يفسر حرص « قاسم العزى » على الاحتفاظ بصورة منها . ويفهم من إحدى العبارات أن « قاسم العزى » هو الذى حمل رسالة الإمام إلى على سعيد باشا ، فقد قيل : « ... ولم نشعر إلا بتشريف قدوم مندوب الحضرة الشريفة المكرم ، والسيد الجليل العلامة المحترم ... ناظر الأوقاف الصناعية ، السيد قاسم بن الحسين ابوطالب .. وعند وصوله أبرقت يمينه الطاهرة بالمشور المبرور » . ولم يساعدنا على فهم هذه العبارة غير ما ذكره المؤرخ اليمنى الكبير « محمد زبارة » عند ترجمته حياة « قاسم العزى » ، فقد قال : « وفى ذى القعدة سنة ١٣٣٦ هـ ( اكتوبر ١٩١٨ م ) أمر الامام يحيى صاحب الترجمة ( أى قاسم العزى ) أن يسير الى محطة « الحج » ، وكان بها قائد الجيش العثمانى سعيد باشا ومن بجميته من الضباط المحاصرين للأنجليز « بعدن » . وعند وصوله الى هنالك ومشاهدته لأوضاع الجنود : « حرر صاحب الترجمة الى الامام يحيى برقية وصف فيها حالة الجيش وما يقاسونه .. » ، فأجاب الامام عليه تلغرافيا بحمد الله على سلامة وصوله ومقابلة سعيد باشا ، وقراءة خطابه أمام القائد وجنوده ، وأنه — أى الإمام — قد سعد بما قام به « قاسم العزى » : « حتى زال ما كان قد تصوره أهل الأفكار الفاسدة والإلقاءات الكاسدة فى الأفكار القبيحة » ، وقدم الشكر له ولؤلأ الجنود الذين يواجهون الشدائد « .. من الطيارات والمدافع التى ليس لها غير الله دافع ، فلم يزل أهل البغى يحاولون بكل حيلة ويتوسلون بكل وسيلة ، فلم يبسلخوا بفضل الله الأمل ، ولم يشبت لهم بعناية الله عمل ، بل أنهم دائما خاسرون ، ودماؤهم وأموالهم غنيمة للمسلمين ، والله ناصر دينه ، فترجوا الله إعانة المجاهدين ، وخذلان أعداء الدين .. » وزيادة على ذلك فقد ذكر « زبارة » أن « قاسم العزى » كان : « يرقى المنبر يوم الجمعة ويخطب خطبة تشتمل على الترغيب فى الجهاد ، وذكر ما أعد الله للمجاهدين من الثواب ... » ، وبعد ذلك أشار الى تلك الوثيقة التى بين أيدينا فقال : « وحرر القائد سعيد باشا بيد صاحب الترجمة ( أى قاسم العزى ) كتابا لطيفا وعليه إمضاءه وختمه ... وأن تاريخ الكتاب ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣٦ هـ » ( زبارة : نزهة النظر ، ح ١ ، ص : ٤٧٩ — ٤٨٠ ) . هذا هو ما نريد أن نصل اليه

## الوثيقة رقم ٥١

---

لنفسهم الدافع الذى جعل «قاسم العزى» يحتفظ بنسخة من هذا الخطاب ضمن أوراقه الخاصة ،  
ونفهم — وربما كان ذلك صوابا — سبب المبالغة فى مدح الامام والثناء عليه ، كذلك سبب الاعتماد  
على أسلوب السجع .





بسم الله الرحمن الرحيم

حصص السبعة في ما بيننا من فاضل الايمان من حضرت ابي الخضر ابي باكر بن ابي  
 الراسي في ذلك والتعاقد ان التزكيات والالتزام وانما السكينة من حيث راحة  
 النفس والروى وكل من سرق من الخراج من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت  
 ما ذكر من هذا النوع من شرط الخراج من طريقه وخضعت الشياطين وحكم  
 وانما راحة النفس من هي ابراهيم الخليل عليه السلام



## نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

حفض (حفظ) الله سيدى قاسم ابن (بن) حسين (١) ناظر (ناظر) الأوقاف  
حفضه (حفظه) الله آمين .

لا يخفا (يخفى) مولاي بأنك ناظر (ناظر) الأوقاف ، والشئ فى ذمتك . ولا يخفاك  
أن الترك الآن على العزم (٢) ، وإمام « البكيلية » (٣) سعيد افندى قد أخذ مفرشة  
رومى وكلیم ، سرق من الجامع حق الله ، يلزم عليكم يا مولاي حسن النظر (النظر) .  
وارجاع ما ذكر من عند المذكور ، وضبط الجامع من طرفكم وحفضه (وحفظه) ، الشئ  
فى ذمتكم ، والسلام ، وانضروا (انظروا) قيد المفارش بكم هي وكنم موجود ، وأنت  
حليم .

شهر جمادى اول سنة ١٣٣٧ (٤)

مقدمه متقاعد

رمزى افندى

(التوقيع)

وعليكم السلام ، يكون عرض هذه العريضة على حضرة مولانا الامام أيده الله ليرا  
( ليرى ) فى شأن « البكيرية » ما يحسن ، وأهم ما يكون حفظ ما فيها ، بتاريخه ثالث  
جمادى الاولى سنة ١٣٣٧ .

ناظر الوقف

قاسم بن حسين

حرسكم الله تعالى ، هلامديتم القدم لنظر ذلك يا علم (٥) ، الله المستعان (٦) ، فإننا  
نظن أنه لا شئ من ذلك فإعزموا على بركة الله للبحث ، عافاكم الله .

## الهوامش: —

- (١) قاسم بن حسين ، هو الذى إشتهر باسم : قاسم العزى ، وقد سبق التعريف به مرارا خلال الهوامش والتعليقات السابقة .
- (٢) الحزم ، أى السفسر كما ذكرنا من قبل ، والمقصود هنا هو جلاء الأثر عن اليمين عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى .
- (٣) إمام البكيلية ، أى إمام مسجد البكيلية ، وما زالت العامة حتى الآن تنطق بإسم هذا المسجد هكذا ، غير أن صحة النطق أن يكون بالراء ، أى : « بكيرية » كما كتبه القاسم العزى بعد ذلك ، وينتسب الى أحد الولاة العثمانيين الأول الذين حكموا اليمن فى العهد العثمانى الأول (يراجع كتابنا : الفتح العثمانى الأول لليمن) .
- (٤) يوافق يناير ١٩١٩ م .
- (٥) ياعلم ، أى ياعلم الدين أو علم الإسلام ، وكان هذا هو لقب قاسم العزى ، فأراد الامام أن يناديه بلقبه فقط ، للتعبير عن التقدير والاحترام .
- (٦) الله المستعان ، عبارة خاصة ما زالت مستعملة الى الآن ، وهى تعبر عن التأكيد أو الإستنكار أو العتاب أو الاستغراب ، وعادة ماتقال بينا يقبض الشخص على لحيته باحدى يديه ، وهى تعادل فى مصر ما يقال : عيب يارجل على سبيل المثال ، عندما يتبادل أحد الأشخاص الحديث مع الآخر .

## التعليق: —

تحفل هذه الوثيقة بالطرائف سواء من الناحية الشكلية أو من الناحية الموضوعية . ومن الناحية الأولى ، نرى أن الشاكي التركى قد أتبع الأسلوب اليمنى المتبع حينذاك فى كتابة الأوراق المقدمة للمسئولين ، فقد بدأ كتابته عند أسفل الصفحة حتى يفسح المجال ليضع المسئول ما يشاء بأعلى السطور . غير أن « قاسم العزى » — الموجهة اليه الوثيقة — لم ير أنه المسئول الأخير للبت فى الموضوع الذى عرضه هذا الموظف التركى ، لذلك نراه قد وضع سطوره بالقرب من كتابة الشاكي التركى حتى يترك المجال فسيحا ليكتب الإمام ما يشاء بعد أن وجه اليه الشكوى المقدمة من هذا الموظف ، وهنا وضع الإمام كلماته بأعلى السطور للبت فى الموضوع . غير أننا راعينا عند نسخ الوثيقة ، التسلسل الموضوعى ، فوضعنا فى البداية شكوى الموظف التركى ، وأتبعناه بحديث قاسم العزى الى الإمام ، ثم أنهيناه بحديث الإمام نفسه ، حتى يزداد فهمنا للموضوع ، هذا ولاندرى السبب فى أن الإمام لم يضع ختمه على هذه الوثيقة ، هل لبساطة الموضوع ؟ أم لأنه لم يصدر من ديوانه كما رأينا ؟ .



## الوثيقة رقم ٥٢

ومن الناحية الموضوعية ، فقد صورت لنا هذه الوثيقة ما يمكن أن يحدث عند انتقال السلطة من هيئة الى أخرى من نهب أوسرقة أو غير ذلك . وقد كانت مواد الهدنة العامة حينذاك تقضى أن تسلم القوات التركية نفسها الى أقرب قوة من قوات الحلفاء ، لكن ما حدث في شمال اليمن عكس ذلك ، فقد : « استصوب الوالى محمود نديم والقومندان احمد توفيق دخول الإمام إلى صنعاء عاصمة اليمن ، واستلام قصر « غمدان » ومافييه من المعدات .. » ( الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص : ٢٢٥ )

وعندما عرفت هذه الأوامر في اليمن ووضح أن الإمام قد أصبح سيد البلاد ، تقدم « رمزى أفندى » — الموظف التركى — بشكوى ضد موظف تركى آخر هو سعيد أفندى إمام جامع « البكيرية » بصنعاء ، وذكر أن الأخير قد سرق من الجامع « مفرشه رومى وكليم » . وربما كان الأمر حقا ، إذ قد يصاحب الفترات الإنتقالية وتغيير الحكومات بعض الفوضى والأضطراب فينتهز بعض المواطنين تلك الفرصة ليقوموا بنهب وسرق بعض الممتلكات الحكومية . وربما كانت تلك الشكوى مجرد نكايه ضد إمام مسجد « البكيرية » للانتقام منه لسبب أو لآخر ، أولالإطاحة به لأحقاد قديمة . ويبدو أن الإمام كان يميل إلى رأى الأخير ، فقد قال في حديثه الموجه الى « قاسم العزى » : « فإننا نظن أنه لاشيء من ذلك » .

وأهميه هذه الوثيقة ، لا ترجع الى أنها قد أوضحت لنا تلك الصورة الطريفة السابقة — أى ما كان يحدث أثناء فترة انتقال السلطة في صنعاء — بل تتركز أهميتها في الجانب السياسى الذى تبرزه لنا ، والذى يدور حول موقف الإمام من العناصر — سواء اليمنية أو التركية — التى سبق أن عملت أوتعاونت مع الحكم التركى قبل انتهائه :

و يلاحظ أن هذه الوثيقة قد أرخت بتاريخ لاحق لدخول الامام الى صنعاء واستلام السلطة بها بحوالى شهر واحد فقط ، وهذا مما زاد من أهميتها ، فجعلناها خاتمة المطاف لنحدد بها نهاية فترة معينة من تاريخ اليمن .

وتتضح العلاقات السياسية التى نريد أن نبرزها هنا ، اذا وقفنا عند علاقة كل من الامام يحيى وقاسم العزى بالآخر ، فكما يظهر هنا أن قاسم العزى لم يبت في هذه الشكوى بل أرسلها الى الامام ليقرر مايشاء . ونرى أن قاسم العزى لم يفعل هذا تأدبا منه فحسب ، بل لمعرفة موقف السلطة الجديدة — أى الإمام — منه بعد زوال السلطة — أى التركية — التى عينته في وظيفة ناظر الأوقاف الداخلية . ويبدو أن الامام يحيى قد فهم الهدف الذى رمى اليه قاسم العزى ، فأراد أن يكون أكثر دبلوماسية منه ، فعاتبه على عرض الأمر عليه ، وأد كان عليه أن يبت فيه بفرده ، فقال : « .. هلا مديتم القدم لنظر ذلك ياعلم ، الله المستعان .. » ، وخاصة لأن العلاقة بين الرجلين كانت قديمة حميمة ، حتى أن الامام كان قد اعتمد عليه في استلام صنعاء من يد الأتراك عند

## وثائق يمنية

انتهاء الحرب ، إذ قال « زبارة » أثناء ترجمة حياة قاسم العزى : « .. ولما أراد الإمام يحيى قبض صنعاء وترتيبها أمر صاحب الترجمة أن يقوم بذلك فقام بما عهد اليه بثبات وانتظام .. » ( زبارة : نزهة النظر ، ح : ١ ، ص : ٤٨١ ) .

ويعنى هذا أن قدامى الموظفين الحكوميين فى صنعاء أرادوا أن يعرفوا مواقعهم بالنسبة للسلطة الجديدة بها ، فوافق الامام على إحتفاظ البعض بمراكزهم . وهذا ما نريد أن نصل إليه ، وهو أن الإمام يحيى قد احتفظ بكثير من الموظفين الذين سبق لهم العمل مع الاتراك ، من اليمنيين أوغيرهم ، لا لشيء سوى لخبرتهم الطويلة بالأعمال الادارية التى كان الإمام فى حاجة إليها لبناء دولته الجديدة . غير أن هذا لايعنى أن الامام يحيى لم يتخلص من الكثير من رجال الترك أوحتى من رجاله هو عندما بدأ فى بناء تلك الدولة ، فعين غيرهم ممن كانوا موضع ثقته ، ومن المقربين إليه .



## قائمة المراجع التي وردت خلال البحث أ - المراجع العربي

- ابن منظور، ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقى  
المصرى :
- لسان العرب المحيط ، اعداد وتصنيف يوسف الخياط ، بيروت ، د .  
ت . ، ثلاث مجلدات .
- الباشا ، د . حسن :
- الألقاب الاسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار ، القاهرة ، دار النهضة  
العربية ، ١٩٧٨ ، ص : ٥٧٧ .
- الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار الاسلامية ، القاهرة ، دار النهضة  
العربية ، ١٩٦٦ ، ثلاثة اجزاء ، ص : ١٣٧١ .
- الجرافى ، عبدالله عبدالكريم :
- المقتطف من تاريخ اليمن ، القاهرة ، دار احياء الكتب العربية  
( الحلبي ) ، ١٣٧٠ هـ ( ١٩٥١ م ) ، ص : ٣٠٨ .
- تحفة الإخوان ، بحلية علامة الزمان حليف السنة والقرآن ، المولى شيخ  
الاسلام الحسين بن على العمري ، القاهرة ، المطبعة السلفية ، ١٣٦٥ هـ  
( ١٩٤٦ م ) ، ص : ١٦٣ .
- الحبشى ، عبدالله محمد :
- مصادر الفكر العربى الاسلامى فى اليمن ، صنعاء ، مركز البحوث  
والدراسات اليمنية ، د . ت . ، ص : ٦٧٢ .
- زبارة ، محمد بن محمد :
- نشر العرف لنبلأ اليمن بعد الألف ، القاهرة ، مطبعة السعادة ،  
١٣٥٨ هـ ( ١٩٣٩ م ) ، المجلد الأول ، ص : ٨٠٨ .

- نشر العرف لنبلأء اليمى بعد الألف؁ القاهرة؁ المطبعة السلفية ومكتبها؁  
١٣٧٦ هـ (١٩٥٧ م)؁ المجلد الثانى؁ ٩٧٤.
- أئمة اليمى؁ تعز؁ مطبعة النصر؁ ١٣٧٥ هـ (١٩٥٢ م)؁ المجلد الأول؁  
ص: ٥٠٨.
- أئمة اليمى بالقرن الرابع عشر للهجرة؁ القاهرة؁ المطبعة السلفية ومكتبها؁  
١٣٧٦ هـ (١٩٥٧ م)؁ المجلد الثانى؁ جزءان فى مجلد؁ ص:
- ١٢٠؁ ١٤٥.
- أئمة اليمى بالقرن الرابع عشر للهجرة؁ القاهرة؁ المطبعة السلفية؁ ١٣٩٩  
هـ (١٩٧٩ م) المجلد الثالث؁ ص: ٣٦٥.
- نزهة النظر فى أنخبار رجال القرن الرابع عشر؁ صنعاء؁ مركز البحوث  
والدراسات اليمى؁ ١٩٧٩؁ جزءان فى مجلد؁ ص: ٦٢٩
- سالم؁ د. سيد مصطفى :
- الفتح العثمانى الأول لليمن؁ ١٥٣٨ — ١٦٣٥ م؁ القاهرة؁ معهد  
البحوث والدراسات العربية؁ ١٩٦٩؁ ص: ٥١٢.
- تكوين اليمى الحديث ؛ اليمى تحت حكم الامام يحيى ؛ ١٩٠٤ — ١٩٤٨  
م؁ القاهرة؁ معهد الدراسات العربية العاليه؁ ١٩٦٣؁ ط — ١ —  
ص: ٥٨٢.
- العمليات البحرية البريطانية ضد اليمى إبان الحكم التركى؁ ١٩١٤ —  
١٩١٩ م؁ (ترجمة وتعليق)؁ تأليف الاستاذ جون بولدرى؁ القاهرة؁  
المطبعة الفنية؁ ١٩٨٢؁ ص: ١٥٩.
- الشماحى؁ عبدالله بن عبدالوهاب :
- صراط العارفين إلى إدراك إختيارات أمير المؤمنين؁ صنعاء؁ مطبعة  
المعارف؁ ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧)؁ ص: ٧٦.

- الشوكاني ، محمد بن علي :
- البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩ م) ،
- جزءان مع ملحق ، ص : ٥٢٨ ، ٣٧٦ ، ٢٦٣ .
- القلقشندي ، احمد بن علي :
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، نسخة مصورة عن نسخة المطبعة الأميرية ، د . ت ، ح : ٢ ، ٣ ، ٦ ، ص : ٤٨٨ ، ٥٢٨ ، ٥٧٠ .
- المرتضى ، الامام احمد بن يحيى :
- شرح الأزهار ، صنعاء ، مطبعة المعاهد الدينية ، ١٣٤١ هـ ١٩٢٢ م) ،
- ح : ١ ، ص : ٥٨٢ .
- الهمداني ، الحسن بن احمد :
- صفة جزيرة العرب ، (تحقيق القاضي محمد بن علي الاكوع) ،
- الرياض ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) ،
- ص : ٥٨٣ .
- الواسعي ، عبدالواسع بن يحيى :
- تاريخ اليمن ؛ المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن ،
- القاهرة ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، ١٣٤٦ هـ (١٩٢٧ م) ، ص : ٤٠٠ .
- ونيسنك ، أ . ي . :
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، ليدن بهولندا) ، مكتبة بريل ،
- ١٩٣٦ م ، ح ١ .
- الويسى ، حسين بن علي :
- اليمن الكبرى ، القاهرة ، مطبعة النهضة العربية ، ١٩٦٢ م ، ص : ٢٩٨ .

## — ب — دوريات ومنشورات

- حسين بن احمد السياغى (القاضى) : —  
— قانون صنعاء ، (نشر وتحقيق) ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، مجلة  
معهد المخطوطات العربية ، المجلد العاشر ، الجزء الثانى ، رجب ١٣٨٤  
هـ ، نوفمبر ١٩٦٤ م ، ص : ٢٧٣ — ٣٠٧ .  
محمود على الغول (الدكتور) :  
— مكانة نقوش اليمن القديمة فى تراث اللغة العربية الفصحى ، عدن ، مجلة  
الحكمة ، العدد : ٣٨ ، السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٥ ، ص : ٣٤ — ٤٩ .  
— يوسف محمد عبدالله (الدكتور) :  
— مدونة النقوش اليمنية القديمة ، صنعاء ، مجلة دراسات يمنية ، العدد الثانى ، ربيع  
الثانى ١٣٩٩ هـ ، مارس ١٩٧٩ م ، ص : ٤٧ — ٧٥ .  
— الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزى  
للتخطيط ، فرع تجهيز البيانات ، التوزيع السكانى فى المحافظات ، إحدى  
عشر مجلدا .

## ج — المراجع الأجنبية

- Bacharach, Jere L.: A near East Studies Handbook, 570-1974, Seattle and London, University of Washington Press, P. 147.  
- Beeston, A.F.L.: New Light on the Himyaritic Calendar, London, C Hurst & Company, The middle East Centre, University of Cambridge, 1974, Vol.1, P. 1-6  
- Encyclopoedia Britannica, Volume 14, 1974.



== الفهارس ==





## فهرس الأعلام

### أ

- احمد بن هاشم الويسى (المنصور): ٣٦٠ .  
 احمد بن يحيى عامر: ٢٥٥، ٢٨٦، ٢٩٣ .  
 اسماعيل الصفوى: ٩٦ .  
 اسماعيل بن القاسم بن محمد (المتوكل):  
 ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٨، ٦٣، ٦٤، ٦٨ .  
 اليباس (بك): ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٤،  
 ٣٧٩ .

### ج

جال (باشا) ٢٩٩ .

### ح

- حسن بن عبد الله بن صلاح بن داود: ٤٥،  
 ٤٦ .  
 حسن بن عبد الله الوداعى: ٤٥، ٤٦، ٨١ .  
 حسن بن قائد أبوراس: ٣٦٧، ٣٦٥،  
 ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٢ .  
 حسن بن قاسم أبوراس: ٣٧٣، ٣٧٤،  
 ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٢ .  
 الحسين بن القاسم بن محمد: ٣٩، ٤٠،  
 ٤١، ٤٥، ٤٨ .  
 حسن محى الدين الذمارى: ٨٩ .  
 حسنى (بك): ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٣،  
 ٣٧٤ .  
 حسين حلمى (باشا): ١٣٩، ١٤٢، ١٤٨،  
 ١٥٦، ١٦١، ١٦٢ .  
 حسين بن على العمري: ٣١، ٣٦، ١٨٢،  
 ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣،  
 ٢٩١، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧ .  
 حسين بن عون (الشرىف): ٣١٣، ٤٠٦ .  
 احمد توفيق (باشا): ٤٢٥ .  
 احمد بن الحسين بن القاسم (المهدى):  
 ٦٧، ٦٨، ٨٢، ٩٦ .  
 احمد بن عامر عبد الوهاب القصار: ٥٧،  
 ٦٣، ٦٤، ٦٧ .  
 احمد بن عبد الله الخطيب: ٨٩ .  
 احمد بن عبد الله عبود: ١٠٣ .  
 احمد بن عبد الله الكبسى: ٣٨٥، ٣٨٦،  
 ٣٨٧، ٣٨٨ .  
 احمد بن عبد الوهاب الوريث: ٢٩٢،  
 ٢٩٤ .  
 احمد عزت (باشا): ٣١، ١٤١، ١٦٠،  
 ١٨٢، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠،  
 ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣١، ٣٠٢، ٣٤٠،  
 ٤٠٥ .  
 احمد عطعط: ٣١١، ٣١٢، ٣١٣ .  
 احمد على العتاب: ١٠٩ .  
 احمد فيضى (باشا): ١٢٧، ١٣٩، ١٧٦،  
 ١٧٧، ١٨٣، ٢٢١، ٤٠٢ .  
 احمد بن القاسم بن الحسين (الهادى): ٨١،  
 ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٩٥ .  
 احمد بن قاسم حميد الدين (سيف  
 الاسلام): ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٩،  
 ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٥،  
 ٣٨٧، ٣٤٦ .  
 احمد بن مثنى عنتر: ١٥٩، ١٦٠ .  
 احمد بن محمد حسين شرف الدين: ١٣٧ .  
 احمد بن محمد بن على الشامى: ٣٢٦ .

## — ط —

طه (باشا) : ٢٩٢ ، ٢٨٥ .

## — ع —

عامر بن عبد الوهاب القصار : ٢٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٥١ ، ٥٧ .

العباس بن الحسين بن القاسم (المهدي) : ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٣ .

عباس بن عبد الله المؤيد : ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ .

عبد الله ابراهيم : ٢٩٣ .  
عبد الله بن احمد العرشى : ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

عبد الله بن حسن ابو على : ٣٥٣ ، ٣٥١ .  
عبد الله بن حسين العمري : ٢٢١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

عبد الله بن حمزة سليمان (المنصور) : ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٧ .

عبد الله ابوراجح : ٣٥١ .  
عبد الله ابوراس : ٣١ ، ٣٣ .

عبد الله الشرکسى (باشا) : ١٥٦ .  
عبد الله بن صلاح الوادعى : ٤٧ .

عبد الله بن محمد الضمين : ١٩٢ ، ٢٦٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ .

عبد الله بن احمد الوزير : ١٨١ ، ١٨٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٤٠ .

عبد الله بن يحيى الوادعى : ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣١ .

عبد البارى الأهدل : ٢٥٥ .

حسين بن القاسم بن الحسين (المنصور) : ٨١ ، ٨٢ ، ٩٦ .

حسين كامل (افندى) : ٢٥٣ ، ٢٥٥ .

حسين بن محمد الضمين : ١٩٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ .

هود العريزة : ٢٤٣ .

هود بن محمد شرف الدين : ٢٤٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ .

## — ر —

راجح بن سعد (شيخ) : ٦٣ .  
الربيدى (بيت) : ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ .

رمزى (افندى) : ٤٢٣ ، ٤٢٥ .

## — ز —

الزبير (شيخ) : ٢٨٩ ، ٢٩٨ .  
زيد الموشكى : ٢٩٤ .  
زين العابدين بن على بن احمد القصار : ٨١ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .

## — س —

سعد رزق الزلب : ٣٥٣ ، ٣٥١ .  
سعيد (افندى) : ٤٢٣ ، ٤٢٥ .  
سنان (باشا) : ٢٨٧ ، ٢٩٥ .

## — ش —

شرف الدين (الهادى) : ١٢٢ ، ٢٩٣ .

## — ص —

صالح المؤيد : ٣٩١ .  
الصبرى (شيخ) : ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٧ .

٣٨١ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ،  
٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ .  
على بن علي اليماني : ٣٥٣ .  
على المقداد (الشيخ) : ٣٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ،  
٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ،  
٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ .  
على بن العباس (المنصور) : ١٠٩ ،  
١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٥ .

### — ق —

قاسم بن حسين ابوطالب (قاسم العزى) :  
٣١ ، ٣٢ ، ١٨٢ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ،  
٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،  
٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٣٩ ،  
٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ،  
٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ،  
٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ،  
٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ،  
٤٢٦ .  
القاسم بن محمد (المنصور) : ٤٦ ، ١٠٣ ،  
١٢٢ ، ١٤٠ .

### — م —

مثنى بن حسين رصابة : ٣٢٣ ، ٣٢٥ .  
محسن بن ابراهيم الشرفي : ١٣٧ .  
محسن بن احمد احمد القوياني : ٣٢٣ ،  
٣٢٥ ، ٣٢٧ .  
محسن المقداد : ٣٢٤ .  
محمد بن احمد بن الحسن (الهادي) : ٥٢ ،  
٧٣ .  
محمد بن احمد الشرفي : ٣٩١ .  
محمد بن احمد الوزير : ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ،  
٣٢٥ ، ٣٢٨ .  
محمد بن اسحق بن احمد بن الحسن : ٨٢ .

عبد الحميد (الثاني) : ١٤١ ، ٢١٠ ، ٤٠٢ .  
عبد ربه مقبل الصياد : ٢٤٧ .  
عبد الرحمن بن احمد : ٦٣ .  
عبد الرحمن بن احمد السقاف : ٣١١ ، ٣١٢ ،  
٣١٣ .  
عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف : ٣١١ ،  
٣١٣ .  
عبد الرقيب الوادعي (شيخ) : ١٥٣ ،  
١٥٤ .  
عبد القادر بن محمد بن حسين شرف الدين :  
٣١ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ .  
عبد الكريم مطهر : ٢٥٥ ، ٢٥٦ .  
عبد الملك العلفي : ٣٦٠ .  
عبد المجيد (السلطان) : ٢٩٢ .  
عبد الوهاب بن احمد الوريث : ٢٩٢ .  
عبد الوهاب بن محمد حسين : ٨٩ .  
عبد الوهاب بن محمد الضمين : ١٩٢ .  
عبد المأخذي : ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ .  
علي بن ابي طالب : ٢١٣ .  
علي بن احمد بن محمد شرف الدين : ١٣٧ ،  
١٣٩ ، ٢٠٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ،  
٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ .  
علي بن احمد المفتي : ٨٩ .  
علي اسماعيل : ٣١٧ .  
علي بن اسماعيل بن القاسم : ٥٢ ، ٥٣ .  
علي الحملي : ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٣٠٢ ،  
٣٠٣ .  
علي بن حمود شرف الدين : ٢٤٣ .  
علي الربيدى : ١٤٥ .  
علي رضا (باشا) : ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،  
١٧٧ .  
علي سعيد (باشا) : ٣١ ، ٣٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ،

محمد بن يحيى حميد الدين (المنصور): ٢١ ،  
 ٢٩ ، ٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،  
 ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،  
 ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،  
 ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ٢٤٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٤ ،  
 ٣٦١ ، ٤٠٢ .  
 محمد بن يحيى المأخذي: ٣٥٣ ، ٣٥٢ .  
 محمد بن يحيى بن محمد أبو علي: ٣٥١ .  
 محمد بن يحيى المنصور: ١٣٨ ، ١٤٠ .  
 محمد بن يحيى اليماني: ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ .  
 محمود نديم (بك): ٢١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ،  
 ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ،  
 ٣٣٣ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ،  
 ٤٠٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٥ .  
 مرشد بن عبد الله الوادعي (شيخ): ١٧٣ ،  
 ١٧٧ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ،  
 ٢٦١ ، ١٥٩ .  
 المظفر الرسولي (السلطان): ٨٣ .  
 مهدي علي الشريفي: ٣١٧ .  
 — ن —  
 ناصر احمد الشريفي: ٣١٧ ، ٣١٩ .  
 ناصر مبخوت الأحمر (الشيخ): ٢١٩ ،  
 ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ .  
 — ه —  
 هاشم الشامى: ٣٢٦ .  
 — ي —  
 يحيى بن حمود بن محمد شرف الدين: ٢٤٣ .  
 يحيى شرف الدين (الامام): ١٣٩ .  
 يحيى بن عبد الله يحيى: ٨٩ .  
 يحيى بن يحيى الشايف: ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،

محمد حسن شرف الدين: ١٤٠ .  
 محمد بن حسين دلال: ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ،  
 ٤٠٧ ، ٤٠٨ .  
 محمد بن حسين الضمين: ١٩٢ .  
 محمد بن حسين العمري: ٢٢٠ .  
 محمد بن سعيد الشيخ: ٣٥١ ، ٣٥٢ .  
 محمد بن شرف الدين بن احمد: ١٣٩ ،  
 ٣٥٢ .  
 محمد شريف: ٢٧٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ .  
 محمد عبد الواحد الترجمان: ٨٩ .  
 محمد بن عبد الله: ٩٠ .  
 محمد علي (والي مصر): ١٢٥ .  
 محمد علي (والي اليمن): ٢١٠ .  
 محمد بن علي الادريسي: ٢٥١ ، ٢٥٣ ،  
 ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٩٣ ،  
 ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ .  
 محمد بن علي الحبوري: ٣٩١ ، ٣٩٢ ،  
 ٣٩٣ .  
 محمد بن علي الشامي: ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ،  
 ٣٢٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ .  
 محمد بن علي العلفي: ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ .  
 محمد بن القاسم بن محمد (المؤيد): ٢٠ ،  
 ٣٩ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٦٧ .  
 محمد بن حسان (الشيخ): ٣٧٩ ، ٣٨٠ .  
 محمد بن محمد رفيق: ٣٥١ .  
 محمد بن محمد عنتر: ٨٩ .  
 محمد المقداد: ٣٢٤ .  
 محمد بن ناجي بن حسين الضمين: ١٩٢ .  
 محمد ناصر مقبل: ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٩ .  
 محمد الوادعي (شيخ): ١٠٣ .  
 محمد بن يحيى بن الحسن بن محمد: ١٥٩ ،

## فهرس البلدان والقبائل

### أ

- إب: ٥٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٧٤، ١٧٦، ٢٨٦، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٤٠٠، ٤٠٣.
- أبين: ٢٩٦.
- الأحساء: ١٩٥.
- أحرف: ٢٩٨.
- أرحب: ١٨٩، ١٩٠، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥.
- استانبول (الآستانة): ٩، ٢٣١، ٢٦١، ٢٩٧.
- أفق: ٣٢٣، ٣٢٥.
- أفلح: ١٦٠.
- ألمانيا: ٣٠٠.
- الأملوك: ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠٤.
- انجلترا: ١٢٥، ٣٠١، ٤٠٤، ٤٤٥.
- آنس: ٣٢، ٥٢، ٥٣، ٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥.
- الأهنوم: ١٦٠، ٢٩٣، ٣٨٦، ٣٨٨.
- باب ستران: ١٧٦.
- باب المنذب: ٢٨٥.
- بئر العزب: ١٧٦.
- البحرين: ١٩٥.
- برط: ٣١، ٢٦٦، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥.
- بعدان (جبل): ١١٠، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٤.
- بكر: ١٩١.
- بكيل: ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٧، ٢٢٠.
- بلاد الروس: ٢٠٧، ٢٠٨.
- بنى بهلول: ٢٠٧، ٢٠٨.
- بنى الحارث: ٣٣٠، ٣٦٧.
- بنى حشيش: ٦٨.
- بيت عذاقة: ٢٠٧، ٢٠٨.
- بيت الفقيه: ٣٦٠.
- بيحان: ٢٩٩.
- البيضاء: ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٢٦.
- براقش: ٢٩٥.
- تركيا: ٢٩١، ٢٩٨، ٢٢٩.
- التريبة: ٣٩، ٤٠، ٤١.

### ت

### ب

حجور: ٢٩٣، ٢٥٥، ١٦٠.  
الحداء: ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٢٩٢، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٢٩.  
حدس: ٣٨٦.  
الحديدس: ١٧٥، ١٤٥، ١٢٥، ١٢٢، ١٧٦، ٢٩٤، ٢٩٢، ٢٨٩، ٢٥٥، ٢٥٣، ١٧٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠١.  
حراز: ٢٩٤، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ١٧٦، ٣٢٦.  
الحرث: ١١٠، ١٠٩.  
الحزم: ٢٩٩.  
حسان (بلاد الشيخ): ٣٨٠، ٣٧٩.  
الحصين: ٥٢، ٥١.  
حضر موت: ٣١٣، ٣١٢، ٣١١.  
الحواشب: ٣٠٢، ٢٩٦، ٢٩٠، ٢٨٧.  
حوث: ٢٩٥.  
الحوطة: ٢٩٥.  
الحيمة: ٢٠٨، ٢٠٧.  
- خ -  
خارف: ١٩٠، ١٨٩.  
خبان: ٣٠٥.  
خربة: ٢٩٥.  
خمر: ٢٢١، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ١٧٥، ٢٤٣، ٢٢٣، ٢٢٢.  
الخميس: ٢٩٤، ٢٨٦.  
خولان: ٣١٨، ٣١٧، ٢٩٣، ٢٠٨، ١٥٩، ٣٨٦، ٣٦٧، ٣٦٢، ٣٢٦.  
خيوان: ٣٥٢.  
- د -  
داراعلا: ٣٥٩.  
الدامغ (جبل) غ: ٥٣.

تعز: ٦٨، ٦٧، ٥٣، ٤١، ٣٩، ٣٢، ٣١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١١٠، ١٣٣، ١٧٤، ١٧٦، ٢٠٩، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٢٩، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤١٥.  
تهامة: ٣٦٠، ١٢٥، ١١٧.  
التعكر: ٣٦٩، ٣٦٧.

## ث -

ثلا: ٣٥٢، ٢٠٨، ٢٠٧.

## ج -

جازان (جيزان): ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١.  
جفاف: ٣٠٢، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٠، ٢٨٧.  
ججانة: ٣٢٦.  
الجمعة: ٣٣٤.  
جهران: ٣٢٧، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٣، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩.  
الجوف: ٢٨٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ١٩٢، ١٤٦، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣٧٤.  
جبن: ٢٩١.

## ح -

حاشد: ٢٢٠، ١٩٧، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ٢٤٣، ٢٩٩.  
حبشي (جبل): ٣٨٠.  
الحبشية: ٣٠٤.  
الحجاز: ٤٠٦، ٣١٣.  
الحجرية: ٢٩٦، ١٢٣، ٨٢.  
حجة: ٢٥٣، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ١٥٩، ٢٩٧، ٣٦٠، ٣٥٢، ٣١٨.

## — ز —

- الزاهر: ٢٦٥ .  
 زبيد: ٣٩، ٤٠، ٤١، ٢٩٥ .  
 زراجة: ٣٢٥ .  
 الزيدية: ٣٦٠ .

## — س —

- ساقين: ١٥٩ .  
 سريح: ١٨٩ .  
 سفيان: ١٨٩، ٣٥٢ .  
 سمارة (جيل): ١٠٤ .  
 سماء: ٣٣٣، ٣٣٤ .  
 الستارة: ١٥٩ .  
 سناع: ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦ .  
 سنجان: ١٨٩، ٢٠٧، ٢٠٨، ٣٦٠ .  
 سواد حزيز: ٢٢١ .  
 السود: ١٥٣، ١٥٤ .  
 السوده: ١٥٤، ٢٣٠، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٤٥ .  
 ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨١ .

## — ش —

- الشام: ٣١٣، ٣٠٠ .  
 شبام: ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٤٣ .  
 الشرف: ١٦٠، ٢٨٩، ٣٩٣، ٢٩٨ .  
 الشرق (جيل): ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٣٥ .  
 شغب: ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢ .  
 شهارة: ٣٦٠، ٣٨٦ .  
 شيبان: ٢٨٩، ٢٩٨ .

## — ص —

- صباح: ٣٠٤ .  
 صبر (جيل): ١٧٤ .  
 صبيا: ٢٥٣ .

- دغان: ٢٠، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ١٤١،  
 ١٨٢، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٦،  
 ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٦،  
 ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٦،  
 ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧،  
 ٣١٢، ٣١٣، ٣١٩، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩،  
 ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٨،  
 ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩،  
 ٣٧٦، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٣،  
 ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٧ .  
 دمت: ٣٠٥ .  
 الديلم: ١٩١ .

## — ذ —

- ذمار: ٧٣، ١٦٠، ٢٨٦، ٢٩٢، ٢٩٤،  
 ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٥،  
 ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٢ .  
 ذو حسين: ١٨٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧ .  
 ذو غيلان: ٣٧٤، ٣٦٧، ٢٦٦ .  
 ذو محمد: ١٨٩، ٢٦٦ .  
 ذيبين: ٣٠، ١٩٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨،  
 ٣٧٣، ٣٧٤ .  
 ذى مرمر: ٦٨ .

## — ر —

- رداع: ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٤،  
 ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥ .  
 ردفان: ٢٩٦ .  
 رودس: ٤٠٢، ٤٠٥ .  
 الروضة: ١٨٢، ٢١٩، ٤٠٢، ٤٠٥ .  
 الرياشيه: ٣٠٤ .  
 ريمه: ٣٢٦، ٣٢٩ .

٢٩٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩١  
٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٠  
٣٢٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣١٣ ، ٣٠٧  
٤٠٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٩ ، ٣٦٩ ، ٣٣٥  
٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٧ ، ٤١٨ .

العدين : ٢٩١ ، ٢٩٩ .

عذر : ١٨٩ .

العراق : ٣١٣ .

عسم : ٣٢٣ ، ٣٢٥ .

عسير : ٢٥٣ ، ٣٠٥ .

عصيم : ١٨٩ .

عمران : ١٥٤ ، ١٩٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ،

٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦٦ .

العود : ١٦٠ .

عيال يزيد (جبل) : ١٥٤ ، ١٩١ .

عیشان : ١٩١ .

— غ —

الغراس : ٦٧ ، ٦٨ .

— ف —

فارس : ٩٦ .

الفرع : ٢٩٩ .

فرنسا : ٤٠٤ ، ٤٠٦ .

— ق —

القابل (قرية) : ٢٩٣ .

القاهرة : ٢٥٣ ، ٣١٢ .

القطف : ١٩٥ .

قعطبة : ١٦٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ،

٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ .

قفله عذر : ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٦٢ .

قنبه : ٧٣ .

صرم : ١٨٩ ، ٢١٣ .

صعدة : ٧٧ ، ١٢٢ ، ١٥٩ .

صنعاء : ٧ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٦٨ ،

٧٥ ، ٨٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،

١٠٩ ، ١١٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ،

١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،

١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٨ ،

١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،

١٩٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ،

٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٤٣ ،

٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ،

٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ،

٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣١١ ، ٣١٧ ،

٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ،

٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،

٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ،

٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ،

٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

— ض —

الضالع : ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٦٠ .

ضوران : ٥٢ ، ٥٣ ، ٣٣٤ .

— ط —

الطويلة : ٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٩٢ .

— ظ —

ظفار : ٣٠ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ،

١٩٧ .

— ع —

عتمه : ٣٣ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٣٣ ،

٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

عدن : ٢٠ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ،



مكة المكرمة: ٩٠، ١٩٦، ٢٦٥، ٢٦٦،  
٤٠٢.

مناخة: ١٧٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢١، ٣٢٦.

المنصورية: ٧٧.

المواهب (حصن): ٧٣، ٧٧.

الموسطة: ٢٩٥.

ميتم: ٢٩٦.

الميثال: ٣٢٨.

ميدى: ٢٥٢، ٢٥٣.

## — ن —

النادرة: ١٦٠، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣،

٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٤.

نهم: ١٨٩، ١٩٠.

## — ه —

همدان: ١٨٩، ١٩١، ٢٩٦، ٣٦٠.

## — و —

وعلان: ٢٠٨، ٢٨٦، ٢٩٤، ٣٠٤.

## — ي —

يافع: ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٣.

يريم: ١٥٩، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٨.

يصبح (جبل): ٢٩٢.

يفرس: ٣٨٠.

## — ك —

الكبس: ٣١٧، ٣١٨، ٣٨٦.

كحلان: ١٥٤.

كنز: ٣١٨.

كوكبان: ٣٣، ٧٣، ٧٥، ١٣٧، ١٣٨،

١٣٩، ١٩١، ٢٠٧، ٢٠٨، ٣٤٥، ٣٤٦،

٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٩٢.

## — ل —

لحج: ٣٢، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٦،

٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٦،

٤٠٧، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨.

اللحية: ٢٥١، ٢٥٣، ٣٠٥، ٣٦٠.

لقمان (جبل): ٢٩٨.

لندن: ٩.

## — م —

مأرب: ١٤٦، ٢٨٧، ٢٩٥.

ماوية: ٢٩٦، ٣٠٥.

المحاشة: ٢٩٨.

المخويت: ٣٤٦.

المخادر: ١٠٣، ١٠٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧.

المدينة المنورة (يثرب): ١٩١، ١٩٥،

١٩٦، ٤٠٢.

مذحج: ٢٩٩.

المذيخرة: ٢٩٩.

مراد: ٢٩١، ٢٩٩.

مرهبة: ١٨٩، ١٩٠.

مسور: ٢٠٧، ٢٠٩.

المصعبين: ٢٩١، ٢٩٩.

مصر: ٢٩١، ٢٩٩، ٣١٣، ٤٠٤.

معبر: ٣٢٥.

معين: ٢٩٥.



## فهرس الكلمات والتعبيرات المحلية والتاريخية

التمسكات : ٥٢، ٥١،

### - ج -

- جانبى (جباه) : ١٠٦، ٢٤٨، ٣٢٨ .  
الجلاب : ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧ .  
الجمالى : ٣٩، ٥٧، ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٣٠،  
٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٣٩١ .  
الجهات اليمانية، اليمن، يمانى : ٦٧، ٦٨،  
٨٩، ٩٠، ١٠٤، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٩،  
٣٨٠ .  
الجوار : ٤٥، ٤٧، ١٨٩، ١٩٤ .  
جوامك : ٢٩٠، ٢٩٨ .

### - ح -

- حاكم (تراضى) : ١٣٩، ٣٦٠، ٣٦١ .  
حاكم (شريعة) : ١٧، ٣١، ٣٣، ٨٤،  
١٠٣، ١٠٩، ١١٥، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٦٠،  
٢٦١، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣،  
٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٩،  
٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦١،  
٢٦٢، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٩٢، ٤١٧ .  
الحاوى خير : ٢٢، ٣٧٩، ٣٨٠ .  
حق الخميس : ٣٨٨ .  
الحكومة : ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٣٥،  
٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧٤ .

### - أ -

- الإتلاف : ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٨،  
٢٩٦ .  
الأبيض : ١٨٩، ١٩٣، ١٩٧ .  
الإحتيارات : ٢٠٤، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١ .  
أرش : ٢٨٩، ٢٩٨ .  
أسباب : ١٠٩، ١١١ .  
أسعد : ٣٦٥، ٣٦٦ .  
الله : ٣٥١، ٣٥٣ .  
الله المستعان : ٢٦٥، ٢٦٧، ٣٥٣، ٤٢٣،  
٤٢٤ .  
الأموال : ١٨٩، ١٩٢ .  
أنبار : ٤٠٠، ٤٠٣ .

### - ب -

- بذرة : ٤٠٠، ٤٠٣ .  
بصيرة : ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢ .  
بقشة : ٢٣٥، ٢٣٦ .  
البواقى : ٣٧٣، ٣٧٤ .  
البوراد، بورد : ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٣ .  
بياض : ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧ .

### - ت -

- التسجيل : ٤١، ٣٥٣ .  
تقدير : ٧٣، ٧٤، ٧٦ .  
تقويم : ١٨٩، ١٩٣ .

## — ش —

- الشاهانية : ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٣٠١ .  
 شاهد ، شواهد : ٣٩ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٣ ،  
 ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ ،  
 ١١٧ ، ١٤٥ .  
 شِداد : ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ .  
 الشرفى : ٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ٢٦٥ ، ٣١١ ،  
 ٣١٢ ، ٣٤٥ ، ٣٦٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ .  
 الشريعة والحكومة : ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ .  
 شاقى ، شقا : ١٨٩ ، ١٩٢ .  
 شمس الدين : ٦٧ .  
 شهاب الدين : ٥١ ، ٦٣ .  
 شيخ ، مشايخ : ٧٣ ، ٧٤ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ،  
 ١١٠ ، ١١٥ ، ١٧٤ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ،  
 ٢٣٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ،  
 ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ .

## — ص —

- الصافى : ١٤٠ .  
 صان ، صوان : ٣٥١ ، ٣٥٣ .  
 الصدارة العظمى : ٢٥١ ، ٢٥٢ .  
 صدور ، صُدْر ، تصدير : ١٣١ ، ١٥٣ ،  
 ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ،  
 ٢١٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ .  
 الصراب : ٨٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ .  
 الصفى : ٢٧ ، ٩٦ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ .  
 الصميل : ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ .  
 الصنو : ٢٠٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٥ ، ٣٥١ ، ٣٦٥ ،  
 ٣٧٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ .

## — ض —

- الضبطية : ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٧ .  
 ضيافة : ٧٤ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ .

- الحمائل : ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٩٠ ، ١٩٢ .  
 حمرا : ٢٤٧ .  
 الحوطة : ٤٥ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢٩٥ .  
 حوّاره : ١٨٩ ، ١٩٢ .  
 حول : ٨٩ ، ٩٠ .  
 حى ( حياه ) : ٤٦ ، ٤٧ .

## — خ —

- الخبرة : ١١٦ .  
 الخراس : ١٠٥ .  
 الخَط : ٣٩ ، ٥١ ، ٧٣ ، ٨١ .  
 خِطاط : ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

## — د —

- دلالة : ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ .  
 الدولة : ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ .

## — ر —

- الرتبة : ١١٦ ، ١٧٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٩٦ .  
 الرسم : ٨١ .  
 رَفَق : ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ .

## — ز —

- الزكاة ( أمانة ) : ٩٥ ، ٩٨ ، ٢١٤ ، ٢٤٨ .  
 زيادة خبر : ٢٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ .  
 زَقَر : ١٢١ ، ١٢٣ .

## — س —

- سخرى ( سخرة ) : ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .  
 السلك : ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ .  
 سمسرة ، سماسر : ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢ ،  
 ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ .  
 سيف الاسلام : ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢٩١ ،  
 ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٤٥ .

## — غ —

غرامة، أغرام، تغريم: ١٠٦، ١٠٤، ١٠٣، ١٩٣، ١٨٩.  
غريم، غرماء: ٣٩٢، ٣٩١، ٣٦٠، ٣٥٩.  
غلق: ٣٥٤، ٣٥٢، ٣٥١.

## — ف —

الفخري: ١٥٣، ١٣١، ٤٧، ٤٦، ٢٧، ١٥٤، ٣٧٣، ٣٦٦، ٣٦٥، ٢٦٦، ٢٦٥.  
فرمان: ٣٢٦، ٣٢٤، ١٤٠، ١٣٨، ٤٠، ٣٩١.  
الفصول: ٣٩١.  
الفطر: ١٥٤، ٥٨، ٥٧.  
فلس: ٢٣٥.

## — ق —

قائمقام: ٣٤٧، ٣٤٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣.  
قباض، قابض: ٣٨٥، ١٠٦، ١٠٣، ٣٨٧، ٣٨٦.  
قبلى، قبله: ٩٦، ٩٠، ٨٩.  
قراش: ١٩٦، ١٩٢، ١٨٩.  
قبيلة: ١٩٧، ١٩٤، ١٨٩.  
قرش (حجر): ٩١، ٨٩، ٨٤، ٨١.  
القشر: ١٤٠، ١٣٧.  
قضاء، قضاوات: ٢٥٣، ١٤٦، ١١٠، ٤٠.  
٢٥٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٤٦.  
القوانين الوضعية: ١٢٦، ١٢٣، ١٢١.  
قباض، قباضات: ٨٣، ٨١.  
كاتب: ٢١٩، ٤١، ٣٩.  
كبيرة: ٥٨، ٥٧.  
كفال، كفيل: ٣٥٣، ٣٥١.

## — ك —

الضياء: ٣٦١، ٢٥٩.

## — ط —

الطابور: ٢٩٧، ٢٨٨.  
الطاغوت: ١٩٣، ١٨٩، ٤٧، ٤٥، ١٩٨.  
الطرح: ١٩٣.  
الظفر: ١٧٥، ١٧٤.  
طيافة: ١٠٦، ١٠٣، ٩٥، ٧٦، ٧٤، ٧٣.  
طيب الله أوقاتكم: ١٨٢، ١٨١.

## — ع —

العارض: ٢٢٠، ٢١٩.  
عاقل، عقال: ١٩٠، ١٨٩، ١١١، ١٠٩.  
١٩٢، ٢٩٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٦٥.  
٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥.  
عامل، عمال: ١٠٦، ١٠٣، ٩٥، ١٧.  
١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ٣٦٢، ٣٦٠.  
العجم: ١٧٤، ١٧٣، ١٢٣.  
عدنى: ٣٢٥، ٣٢٣.  
عزلة: ١٤٦، ١١٠، ١٠٩، ٩٧، ٤٠.  
٣٣٤، ٣٣٣.  
عزم: ٣٢٦، ٣٢٤، ٢٦٧، ٢٦٥، ٢٥٣.  
٣٧٣، ٣٧٩، ٣٨٢، ٤٢٣، ٤٢٤.  
العزى: ٢١٣، ١٦٠، ٤٠، ٣١، ٢٧.  
٢١٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٩.  
عقر، عقير: ١٩٤، ١٩٣، ١٨٩.  
علم: ٤٢٣، ٣٤٥، ٣٣٩، ٢١٩، ١٨١.  
٤٢٤، ٤٢٥.  
العماد: ٣٦٥، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ١٦١.  
٣٦٦.  
العهد: ١١٥، ١٠٩، ١٠٣، ٩٥، ٨٢.

المقام : ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠١ .

المقدمى ، المقادمة : ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٧ .

ملازم ، ملازم : ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ .

ملاقى : ٨٩ ، ٩١ .

ملتزم ، التزام : ١٤٠ ، ١٨٩ ، ٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ .

ملزم : ١٨٩ ، ١٩٣ .

مملوك : ١٥٩ ، ١٦١ .

موضوعات : ١٤٥ ، ١٤٦ .

المونة : ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

٢٦٧ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ .

## — ن —

نائب : ٧٣ ، ٧٤ ، ٢٩٣ .

الناحية : ٤٠ ، ١١٠ ، ١٤٦ ، ٢٩٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٤ .

ناظر الوصايا : ٣١ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ .

٢٣٩ .

النظامية : ٢٩٧ .

النظير : ٢٢ ، ٣١ ، ٥٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٣١١ ، ٣١٢ .

نقابل ، نقيلة : ٤١ ، ١٠٦ ، ١٢٥ .

نقيب ، نقباء : ١٦١ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٧٤ .

## — ه —

الهجرة : ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ .

الكلية : ٨١ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ٩٧ .

## — ل —

لايت ، ملتبث : ١٨٩ ، ١٩٤ .

اللواء : ٤٠ ، ٤١ ، ١١٠ ، ٢٥٩ ، ٢٩٤ .

## — م —

المأمور : ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٣٠٤ .

المباينة : ٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

مثمر : ١٠٣ ، ١٠٥ .

مثنى : ١٠٥ .

مجر ، الأجبار ، جبورية : ٧٦ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٥ .

مجلس شورى الدولة العلية : ٢٥١ ، ٢٥٢ .

المحاربة العمومية : ٢٨٩ ، ٢٩٧ .

محارث : ٨٩ ، ٩٠ .

المحدث : ١٨٩ ، ١٩٣ .

محروس ، محروسة : ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٦٧ ، ١٨٩ .

مخمن : ١٠٥ .

المدنرات : ٨١ ، ٨٣ .

المراجعة : ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٦١ .

المرقوم ، الرقم ، مراقم : ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٤ .

المساهمة : ٣٩١ .

المسطور : ٤٥ ، ٤٧ .

المشير : ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٧ .

المعاشات : ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ .

معبر : ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ .

المعلامة : ٣٨٨ .

المعونة ، اعانات : ٥٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ٢٩٦ ، ٣٥١ .

٣١٧ ، ٣١٨ .

هـ . ( حرف الهاء ) : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ،

٣٣٩ ، ٣٤٠ .

## — و —

الواجبات ، واجب : ٥١ ، ١٠٥ ، ٢٣٥ ،

٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

والى : ٢١ ، ٣٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ١٣٨ ، ١٧٣ ،

١٧٤ ، ١٧٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣١٩ ،

٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٩ .

الوجيه : ٥١ .

الوقف الداخلى : ١٤٠ ، ٢٥٣ ، ٣٨٥ ،

٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٥ .

## — ي —

يهناً ذلك : ٨١ ، ٨٤ ، ٩٥ .

## محتويات الكتاب

صفحة		
٧		مقدمة الطبعة الثانية
٩		مقدمة الطبعة الأولى
١٣	دراسة تمهيدية	القسم الأول
١٥	الحصول على مجموعة الوثائق	
١٧	ترتيب الوثائق ترتيباً زمنياً	
١٩	الجانب الشكلي للوثائق	
٢٤	منهج النشر	
٢٨	الجانب الموضوعي للوثائق	
٣٥	مجموعة الوثائق	القسم الثاني
٣٩	الوثيقة رقم ١	
٤٣	الوثيقة رقم ٢	
٤٩	الوثيقة رقم ٣	
٥٥	الوثيقة رقم ٤	
٦١	الوثيقة رقم ٥	
٦٥	الوثيقة رقم ٦	
٧١	الوثيقة رقم ٧	
٧٩	الوثيقة رقم ٨	
٨٧	الوثيقة رقم ٩	
٩٣	الوثيقة رقم ١٠	
١٠١	الوثيقة رقم ١١	
١٠٧	الوثيقة رقم ١٢	
١١٣	الوثيقة رقم ١٣	
١١٩	الوثيقة رقم ١٤	
١٢٩	الوثيقة رقم ١٥	
١٤٣	الوثيقة رقم ١٥	



١٤٩	الوثيقة رقم ١٦
١٥٩	الوثيقة رقم ١٧
١٣٥	الوثيقة رقم ١٦
١٤٣	الوثيقة رقم ١٧
١٥١	الوثيقة رقم ١٨
١٥٧	الوثيقة رقم ١٩
١٦٣	الوثيقة رقم ٢٠
١٧١	الوثيقة رقم ٢١
١٧٩	الوثيقة رقم ٢٢
١٨٥	الوثيقة رقم ٢٣
٢٠١	الوثيقة رقم ٢٤
٢٠٥	الوثيقة رقم ٢٥
٢١١	الوثيقة رقم ٢٦
٢١٧	الوثيقة رقم ٢٧
٢٢٥	الوثيقة رقم ٢٨
٢٣٣	الوثيقة رقم ٢٩
٢٣٧	الوثيقة رقم ٣٠
٢٤١	الوثيقة رقم ٣١
٢٤٥	الوثيقة رقم ٣٢
٢٤٩	الوثيقة رقم ٣٣
٢٥٧	الوثيقة رقم ٣٤
٢٦٣	الوثيقة رقم ٣٥
٢٦٩	الوثيقة رقم ٣٦
٣٠٩	الوثيقة رقم ٣٧
٣١٥	الوثيقة رقم ٣٨
٣٢١	الوثيقة رقم ٣٩
٣٣١	الوثيقة رقم ٤٠
٣٣٧	الوثيقة رقم ٤١

٣٤٣	الوثيقة رقم ٤٢
٣٤٩	الوثيقة رقم ٤٣
٣٥٧	الوثيقة رقم ٤٤
٣٦٣	الوثيقة رقم ٤٥
٣٧١	الوثيقة رقم ٤٦
٣٧٧	الوثيقة رقم ٤٧
٣٨٣	الوثيقة رقم ٤٨
٣٨٩	الوثيقة رقم ٤٩
٣٩٥	الوثيقة رقم ٥٠
٤٠٩	الوثيقة رقم ٥١
٤٢١	الوثيقة رقم ٥٢

٤٢٧

٤٣٣

٤٣٧

٤٤٣

المراجع  
فهرس الاعلام  
فهرس البلدان والقبائل  
فهرس الكلمات والتعبيرات  
المحلية والتاريخية

المراجع

## للمؤلف

- تكوين اليمن الحديث ، اليمن تحت حكم الإمام يحيى ، ١٩٠٤ — ١٩٤٨ م  
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، طبعتان ، عام ١٩٦٣ عام ١٩٧١ .
- الفتح العثماني لليمن ، ١٥٣٨ — ١٦٣٥ م .  
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ثلاث طبعات ، عام ١٩٦٩ ، عام  
١٩٧٤ ، عام ١٩٧٨ .
- المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الأول ، ١٥٣٨ — ١٦٣٥ م .  
القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، عام ١٩٧١
- نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر .  
صنعاء ، مركز الدراسات اليمنية ، عام ١٩٧٥ م .
- ترويح الأوقات في المفاضلة بين القهوة والقات .  
( تحقيق مخطوطة ، بالاشتراك مع الأستاذ أحمد المعلم )  
القاهرة ، مطبعة الجبلاوى ، عام ١٩٧٥ م .
- مجلة الحكمة اليمنية وحركة الإصلاح في اليمن ، ١٩٣٨ — ١٩٤١ م .  
( بالاشتراك مع الأستاذ على أحمد أبو الرجال الذي جمع أعداد المجلة )  
صنعاء ، مركز الدراسات اليمنية ، ١٩٧٦ م .
- العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ، ١٩١٤ —  
١٩١٩ م .  
( ترجمة من الانجليزية مع تقديم جون بولدرى )  
القاهرة ، المطبعة الفنية ، ١٩٨١ م .
- وثائق يمنية ، دراسة وثائقية تاريخية القاهرة ، المطبعة الفنية ، ١٩٨٢ م ،  
١٩٨٥ م .



رقم الايداع بدار الكتب المصرية  
٨٤ / ٤٧٧٠  
المطبعة الفنية القاهرة ت: ٩١١٨٦٢



